

مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر

الأقتصاد الليبي والخصخصة :-

السنة الخامسة . العدد السابع عشر .. الصيف 1372و.ر . 2004ف

17



مجلة فصلية بحثية محكّمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الخامسة - العدد السابع عشر (الصيف) 1372 و.ر 2004 ف

المراسلات باسم أمين التحرير - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
طرابلس - الجماهيرية العظمى - ص . ب **8021** قاعة امحمد المقريف / طرابلس
هاتف وفاكس (مباشر) / **3403693** بـــدالة **3403611 -3403612**
البريد الإلكتروني **Dirasaat @ Greenbook.com**
موقع المجلة على شبكة المعلومات (الانترنت) W W W . Dirasaat Com

التجهيز الفني مكتب عمر العامري للدعاية والاعلان والخدمات الاعلامية هاتف : 4914396

مؤسس/ يوسف الفرجاني

دراسات

مجلة فصلية بحثية محكّمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر

السنة الخامسة - العدد السابع عشر (الصيف) 1372 و.ر 2004 ف

المحتويات

حسن يوسف اللموشي

دراسات متنوعة

أدب ولغة

عرض كتب

متابعات ثقافية

الافتتاحية

الاقتصاد الليبي والخصخصة

أضحت الخصخصة منذ العقدين الأخيرين من الألفية الماضية الوصفة السحرية للخروج من دائرة التخلف وصنع التقدم ،وإنجيل الليبراليين الجدد لرفع كفاءة المنشآت الاقتصادية ورفع معدلات النمو وصناعة التنمية ،وتحقيق الرخاء الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد القومي ككل. فما أن انهار الاتحاد السوفيتي حتى قذفت المطابع ودور النشر وغيرها من وسائل الإعلام في العالم بشكل عام وفي الولايات المتحدة بشكل خاص بالعديد من التحليلات والدراسات التي تمجّد الخصخصة وسطوة السوق وتجعل منهما أيقونتي العصر ،وتكيل أقذع عبارات الذم للقطاع العام والاشتراكية والتدخل الحكومي والتوسع في الإنفاق العام وحتى للورد جون ماينارد كيز الذي مثّل يوماً ما دور المنقذ والمخلّص لاقتصاد السوق والرأسمالية إبان الكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي.

وفي ظل هذه الهجمة الليبرالية "اليمينية " الشرسة ضاعت الحقيقة وبدأ الأمر وكان الخصخصة خيرٌ مطلق ،وما على الحكومات سوى إرخاء الأعنة لقوى السوق والتحول عن القطاع العام نحو القطاع الخاص ، إذا ما أرادت كسب الرهان الاقتصادي على النمو والتنمية ،وكسب السباق التنافسي على الأسواق الدولية.

فالخصخصة وفقاً للوصفة الليبرالية "اليمينية" الجديدة التي تتبناها حكومات الغرب وعلى رأسها حكومة إمبراطورية هذا القرن الولايات المتحدة الأمريكية ،وتتبناها أيضا مؤسسات بريتون وودز كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، لا تؤدى إلى تحقيق أي من تلك الوعود الليبرالية الزائفة . بل على العكس من ذلك ستؤدى إلى خلق التفاوت وتوسيع القائم منه على الصعيدين الوطني والعالمي وإلى إبطاء عملية التنمية والحد من النمو ،وإنهاء الصناعات الناشئة في الاقتصادات النامية ،وإلى رفع معدلات التضخم والبطالة ،وإلى نهب ثروات البلدان النامية لمصلحة الاقتصادات الأقوى والأكفأ.

وللدقة العلمية دعنا نقول بأن النتائج مرهونة بطبيعة الخصخصة المستهدفة وطبيعة السوق الذي تطبق فيه ،فإذا كانت الخصخصة المنادى بها في الاقتصاد الليبي تعني الشراكة وبما يعنيه ذلك من تمليك للمنشآت الاقتصادية للعاملين بها فإن الخصخصة وفقاً لذلك ستؤدى إلى رفع الكفاءة وزيادة معدلات النمو وتوسيع قاعدة الملكية ،ونبذ الاحتكار الذي كان سائدا خلال فترة سيادة القطاع العام والانسياق وراء رأسمالية الدولة. وذلك لكون الشراكة لن تؤدى إلى قيام سوق احتكاري في ليبيا بل إنها ستؤدى إلى قيام سوق يقترب من سوق المنافسة الكاملة تتعدد فيه المنشآت الاقتصادية ،ويتعدد فيه ملاك رأس المال ووسائل الإنتاج بينما تؤدى الخصخصة -على الطريقة البريطانية زمن تاتشر- إلى تفاقم الاحتكار وتضييق قاعدة الملكية وتباعد السوق عن المنافسة الكاملة باتجاه سوق احتكار القلة في أحسن الفروض وباتجاه سوق الاحتكار التام في أسوئها . ومن المعروف في الأدب الاقتصادي أن سوق المنافسة الكاملة يمتاز بالكفاءة الاقتصادية حيث يؤدى إلى التخصيص الأمثل للموارد ،ويرفع معدلات النمو ويحقق الرفاه الاقتصادي بينما تعاني أسواق احتكار القلة والاحتكار التام وحتى سوق المنافسة الاحتكارية من نواقص السوق ومن عدم الكفاءة ،الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد القومي.

غير أن الخصخصة - بالمفهوم التاتشري المستقى من أدبيات مدرسة شيكاغو- ستؤدي بالضرورة إلى تضييق دائرة المشاركة السياسية والحد من الديمقراطية لمصلحة حكم الأقلية "الاوليجاركية" الغنية ،وهو الحكم القائم والمسلم به في ظل النظم النيابية غير أنه من المستغرب أن تتم الدعوة إلى الخصخصة في المجتمع الجماهيري الذي يكشف دليله النظري الكتاب الأخضر مبكراً عن كون سلطة المؤتمرات الشعبية ستكون صورية ما لم تتحقق الشراكة ،فحين يلتقي أرباب العمل والعمال الأجراء في قاعة مؤتمر شعبي واحد لن تتساوى أصواتهم بالضرورة وسيرفع الأجراء أيديهم لمصلحة أي قرار يسانده أرباب عملهم حتى لا يخسروا وظائفهم وهو ما عبر عنه الكتاب الأخضر بالقول " هذه الديمقراطية من الناحية النظرية أما من الناحية الواقعية فإن الأقوياء دائما يحكمون.." ناهيك عما تستدعيه سيطرة تلك الأقلية الغنية من تبعية للخارج وذلك لكون الأقليات الغنية في البلدان النامية مرتبطة بالمراكز الصناعية في الغرب بسبب اقتصار نشاطها غالباً على دور الوكيل لتلك المراكز الصناعية.

كما أن التنمية المتحققة في ظل أسواق احتكارية تتباعد عن سوق المنافسة الكاملة ستكون بالضرورة تنمية منحازة إلى مصلحة الاحتكاريين والأغنياء . وقد تكون في الظاهر أحوال فقراء الدول الصناعية أفضل حالاً من أغنياء الدول الفقيرة ،غير أن تلك الصورة ساهمت في صياغتها الممارسات الإمبريالية للبلدان الصناعية ونهبها ثروات البلدان المتخلفة من خلال الشركات المتعددة الجنسية ولم تساهم في صنعها معدلات النمو المحلية في تلك البلدان.

إن التجربة التاريخية لتطبيق نظام القطاعين العام والخاص تؤكد أن للقطاعين الكثير من السلبيات التي باتت معروفة ،الأمر الذي يدعونا إلى عدم تكرارهما في ليبيا والانتقال إلى نظام الشراكة الذي تعثّر وعُثِر كثيراً وبمبررات واهية دفع بها المستفيدون من الوضع القائم الذي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك فشله في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

المشكلة وباختصار تكمن في رحيلنا الدائم من خيار إلى آخر قبل دراسة أسباب فشل الخيار الأول ،والتأكد من توافر عوامل نجاح الخيار الثاني ،حيث اندفعنا في اتجاه رأسمالية الدولة رغم تناقضها مع الدليل النظري للجماهيرية (الكتاب الأخضر) ونندفع في هذه الآونة على دقة الخصخصة إلى خيار رأسمالية الطبقة دون أن ننتقل إلى رأسمالية الشعب التي تتحقق بالشراكة وحدها والتي بدونها تظل سلطة الشعب صورية ما دامت الثروة تارة بيد القطاع العام ومتنفذيه وتارة أخرى بيد وكلاء الشركات المتعددة الجنسية، دون أن تنتقل إلى يد الشعب رغماً عن الشعار المرفوع لثلاثة عقود " السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب".

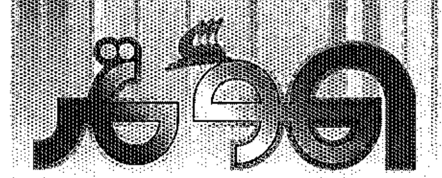
وأخيراً فإن المأساة الحقيقية التي ستنشأ عن حمّى الخصخصة ستكون دون شك تحول أسواق البلدان النامية والفقيرة إلى مواقع لتصريف السلع المنتهية الصلاحية والملوثة نووياً وكيماوياً والمعدلة جينياً ؛ وذلك لضعف مختبرات الرقابة الغذائية والدوائية و محدودية إمكاناتها بتلك البلدان ،ونرجو ألا يكون المستهلك الليبي إحدى ضحايا تلك الحالة.

هذا العدد من مجلة دراسات مكرس لتناول علاقة الاقتصاد الليبي بالخصخصة ،ونأمل أن يجد فيه القارئ ما يفيده عن هذه العلاقة.

وإلى اللقاء

المحرر

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



ثقافية - سياسية - فكرية

شهرية تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الثالثة - العدد (الرابع والعشرون) النوار (فبراير) 1372 و.ر - 2004 ف

المجتمع المدني

مداخلات



التعليم .. والتغير الاجتماعي

العهدات .. الدوليات

محاكمة .. عمر المختار

توقف .. رؤيتان لمسرحية

داخل العدد كتيب - العهدات الدوليات ، والتشريع الليبي

محور العدد

جسي يوسف اللويبي

- الخصخصة

د . فرحات شرننة

أ. سالم الفرجاني

- تحديات الخصخصة في الدول النامية

د . سهام يوسف علي

- "القطاع العام والقطاع الخاص، ضرورة تنموية"

د. محمد فتح الله الهري

- سياسة التمليك وتوسيع قاعدة الملكية

أ . نادية بن يوسف

- دور الدولة التنموي في عصر العولمة

د. محمد الأمين ولد أحمد جدو

الخصخصة

د. فرحات شرننة
أ. سالم الفرجاني
أكاديمية الدراسات العليا / طرابلس
جامعة الفاتح / كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية

تمهيد

يعم الحديث منذ منتصف الثمانينيات أوساط المفكرين الاقتصاديين ومتخذي القرار بالدول النامية عن ضعف كفاءة منشآت القطاع العام، وبدون شك لعب هذا القطاع دوراً إيجابياً وأساسياً في الرفع من مؤشرات الرفاه الاقتصادي في العديد من الدول النامية وذلك من خلال إنشائه العديد من المنشآت الضخمة التي لا يمكن للقطاع الخاص أو للاستثمار الأجنبي القيام بها في إطار النقص النسبي للموارد الاقتصادية المتاحة والظروف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التي كانت وراء ظهور وتطور القطاع العام.

إن ضخامة حجم وعدد منشآت القطاع العام من حجم النشاط الاقتصادي بالدول النامية أمر ينبغي دراسته في إطار مدى قدرة هذا القطاع على توليد الدخل وحل ما يعتري اقتصاديات الدول النامية من مشاكل هيكلية.

وفي الواقع التطبيقي نجد أن منشآت القطاع العام التي تعد ركيزة النشاط الاقتصادي بالدول النامية تعاني من ضعف الكفاءة كما ذكرنا سابقاً ، وأن هذا الضعف ينعكس على الاقتصاد الكلي باعتبار أن القطاع العام يستوعب استثمارات هائلة وفي جميع الميادين ويمثل النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي بالدول النامية.

من هذا المنطلق تتناول الورقة موضوع الخصخصة كإحدى الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح منشآت القطاع العام وإعادة الهيكلة.

وستتناول الورقة الموضوع على النحو التالي:

أولاً- مفهوم الخصخصة.
ثانياً- أهداف الخصخصة.
ثالثاً- أدوات الخصخصة.
رابعاً- متطلبات الخصخصة.

أولاً- مفهوم الخصخصة

من المفيد في البداية أن نحدد المقصود بمنشآت القطاع العام ونميزها عن مفهوم منشآت القطاع الخاص. فتعبير منشآت القطاع العام يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات، في حين أن منشآت القطاع الخاص تشمل النشاطات الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة سواء كانت ملكية فردية أم ملكية جماعية، وكلا التعريفان ينطلق من معيار واحد وهو الشكل الحقوقي للملكية.

تعد الخصخصة إحدى الوسائل الفعالة لتعايش قطاعات الملكية المختلفة، وبوجه عام يمكن تعريف الخصخصة على أنها عملية تحويل الأصول وأعمال الخدمة العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص الأهلي أو الأجنبي أو المشترك.

ويمكننا التمييز بين نوعين من الخصخصة التي من خلالها نستطيع توسيع مفهوم الخصخصة على النحو التالي(1):-

1- الخصخصة التلقائية:

يتلخص مفهوم الخصخصة التلقائية في تشجيع القطاع الخاص (أفرادا ومنشآت) ودعمه بشكل يؤهله لتفعيل مساهمته في النشاط الاقتصادي، على ألا يؤثر هذا الأسلوب في وضعية الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام، ويعتمد هذا الأسلوب أساساً على تنفيذ الدولة وسائل تحفيزية تشجع القطاع الخاص مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع وذلك بإطلاق قوى السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار والإنتاج في منشآته المختلفة.

2- الخصخصة الهيكلية:

يتلخص مفهوم الخصخصة الهيكلية في تقليص دور القطاع العام ووزنه نسبياً من خلال بيع بعض منشآته الإنتاجية والخدمية أو تحويل إداراتها إلى القطاع الخاص، ويندرج هذا الأسلوب بشكل واضح في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يوصى بها البنك الدولي وتطبقها العديد من الدول النامية، ويتطلب هذا الأسلوب فترة زمنية طويلة كافية لقيام منشآت القطاع العام والخاص بتعديل خططها المتعلقة بالادخار والاستثمار، يتبعها إجراءات هيكلية مختلفة تستند إلى تصفية منشآت القطاع العام التي يثبت عدم جدوى إصلاحها ليتم خصخصتها سواء بيعها أو فصل ملكيتها عن إداراتها تمهيداً لضمان إداراتها على أسس اقتصادية كفؤة.

إن لكل برنامج أهدافا محددة وفي ضوء تحديد الأهداف المرجوة نستطيع تقييم البرنامج في مراحله المتعددة وصولاً إلى درجة تحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً - أهداف الخصخصة

تأتي في مقدمة أهداف الخصخصة أهداف الكفاءة والتنمية وإطلاق ديناميكية النمو في الاقتصاد وخلق فرص العمل، ويتأتى ذلك من خلال اجتذاب رأس المال (الأهلي والأجنبي) والتقنيات الحديثة وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية والتسويقية، ثم يأتي هدف توسيع وتنويع قاعدة الملكية بهدف زيادة المنافسة من خلال تشجيع منشآت القطاع الخاص على دخول مجالات اقتصادية كانت حكراً على منشآت القطاع العام، ومن ثمّ فإنها تؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية واجتذاب المدخرات المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات منتجة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للأهداف المالية فيأتي في مقدمتها التخفيف من أعباء الموازنة العامة والمتمثلة في الاستنزاف المستمر لمواردها المحدودة في صورة دعم مستمر ومتزايد لمنشآت القطاع العام الخاسرة.

هذا فضلاً عما يمكن أن تشكله الحصيلة المتجمعة من عمليات بيع المشروعات أو التصفية أو العوائد المترتبة على تأجير بعض المشروعات من إضافة إلى حصيلة الإيرادات العامة في سد جزء من عجز الموازنة العامة.

وبوجه عام تتمثل أهداف الخصخصة في النقاط التالية:-

1- تأكيد دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفقاً لاقتصاديات السوق.

2- تخفيف الأعباء المالية للدولة التي تسببها منشآت القطاع العام الخاسرة.

3- توسيع قاعدة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج بما يحقق مشاركة شعبية في النشاط الاقتصادي.

4- رفع كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية.

5- تشجيع الملكية والاستثمار الأهلي سواء الفردي أو الجماعي وبشكل تنافسي بما يؤدي إلى إزالة احتكار أي نشاط.

6- ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة ومتطورة تسهم في تقليل التكلفة ورفع الجودة للمنتجات والخدمات.

7- تشجيع قيام سوق نشيط للأوراق المالية التي تصدرها منشآت الأعمال.

يعتبر الهدف من الخصخصة حجر الأساس لنجاح البرنامج وأي غموض في تحديد الهدف هو شهادة مسبقة لفشل البرنامج.

إن هذه الأهداف السالفة الذكر يبدو التعارض فيما بينها، فإذا ما كان الهدف من العملية على سبيل المثال تحسين أداء منشأة ما أو الرفع من كفاءتها فقد يحتاج المجتمع (الدولة) إلى بيعها إلى مستثمر استراتيجي سواء كان محليا أو أجنبيا ، أما إذا كان الهدف في نفس الوقت هو توسيع قاعدة

الملكية فإنه سوف يحتاج إلى توزيع أسهم تلك المنشأة على أكبر عدد ممكن من المشترين أو المستثمرين الوطنيين.

وهذا ما يقودنا إلى القول بأن من أهم شروط هذه العملية تحديد الأهداف المرجوة منها بدقة، الأمر الذي يقودنا إلى تحديد الطريقة المثلى التي لا يترتب عنها اختلال العملية الإنتاجية وذلك في ضوء الهدف المرجو من هذه العملية لكل منشأة من المنشآت العامة المراد خصخصتها، فليست هناك قاعدة أو طريقة عامة في هذا الإطار.

ويمكننا الاعتماد على التجارب الدولية في استكشاف طرق الخصخصة ومزايا وعيوب كل طريقة ومدى ملاءمتها للأهداف المرجوة من الخصخصة.

ثالثاً - طرق خصخصة منشآت القطاع العام

يمكننا توضيح أهم طرق الخصخصة على النحو التالي[2]:-

1- الخصخصة التي يترتب عنها الاحتفاظ المؤقت بملكية القطاع العام.

2- الخصخصة التي يترتب عنها التنازل الفوري على ملكية القطاع العام.

1- طرق الخصخصة التي يترتب عنها الاحتفاظ المؤقت بملكية القطاع العام.

يوجد في الواقع التطبيقي على الساحة الدولية العديد من الدلائل على انتهاج العديد من الدول طرق خصخصة لا يترتب عنها التنازل الفوري عن ملكية منشآت القطاع العام، وتهدف هذه الطرق في الواقع إلى الرفع من كفاءة هذه المنشآت من خلال تحسين إداراتها بإدخال تقنيات إدارة المنشآت الخاصة، وفيما يلي نعرض أهم هذه الأدوات على النحو التالي:-

عقود الإدارة

وبموجبها تتعاقد منشأة عمومية مع آخر أهلية أو أجنبية على إدارة هذه المنشأة. وفي هذا الإطار تتحول فقط حقوق التشغيل للمنشأة الأهلية أو الأجنبية وليس حقوق الملكية، وتحصل المنشأة الأهلية على رسوم مقابل خدمة الإدارة يمكن ربط هذه الرسوم بأداء المنشأة سواء كانت وحدة منتجة أو مبيعة أو نصيبا في الأرباح. وتبقى المنشأة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتستخدم هذه الطريقة عادة عندما يراد الرفع من قيمة منشأة ما لغرض رفع سعرها عند البيع مستقبلاً.

وقد طبقت هذه الطريقة في لبنان لثلاثة مشروعات هي: جمع النفايات وإدارة وتشغيل محرق النفايات ومصنع معالجة النفايات[3].

التأجير

عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (القطاع العام) شركة أهلية أو أجنبية حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها في مقابل دفع مبلغ معين

(الإيجار) يسدد على أساس شهري أو ربع سنوي أو سنوي. وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة، تتحمل المنشأة الأهلية أو الأجنبية المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول. ولكن الدولة تبقى مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون، وعادة ما تكون فترة التأجير بين 6 و10 سنوات.

من المزايا التي يقدمها التأجير للمجتمع نذكر منها: توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن ملكية المنشأة وكذلك الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، هذا علاوة على وقف الدعم والتحولات المالية الأخرى، كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول المنشأة بدرجة أعلى من الكفاءة.

إن من أبرز المشاكل المرتبطة بالتأجير هي أنه مادام لا يحصل تحويل لملكية الأصول فليس للمنشأة الأهلية أو الأجنبية المتعاقدة مع الدولة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائدا مناسبا على استثماراتها خلال فترة التأجير.

وقد استخدمت هذه الطريقة كثيراً في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية في قطاعات مثل: المياه، النقل البري، المناجم وواجهت الدول المعنية صعوبات في جذب المستثمرين[4].

ففي تايلاند، طبقت عقود الإيجار في قطاع سكك الحديد في عام 1985 في عدد معين من خطوط نقل الركاب، ومع عام 1990 كانت التجربة قد نجحت حيث جذبت الخطوط المؤجرة عدداً كبيراً من الركاب وأصبحت هذه الخطوط تدر أرباحاً كبيرة[5].

وفي الكاميرون تدهور قطاع الكهرباء خلال الثمانينيات، وبحلول عام 1990 قامت الحكومة بإصلاحات رئيسية في هذا القطاع حيث تعاقدت بإيجاره لشركتين فرنسيتين ومستثمرين محليين، وخلال السنة والنصف الأول من فترة عقد الإيجار تحسنت إيرادات قطاع الكهرباء كما تحسنت الصيانة بفضل إدخال تقنيات حديثة في التشغيل مما أدى إلى زيادة الطاقة الكهربائية وتطور الخدمة بوجه عام[6].

#منح الامتياز

عندما تمنح الدولة امتيازا فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي المنشأة الأهلية أو الأجنبية، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز وترجع الأصول إلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين 15 و30 سنة وذلك حسب

العمر الإنتاجي الافتراضي للاستثمارات وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية للدولة، ولكن ولنفس السبب تواجه الكثير من الدول الصعوبات في إيجاد مستثمرين نظراً للحجم الضخم للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود، وهناك نوع خاص من الامتيازات وهو ما يعرف بامتياز "بناء -تشغيل- تحويل" ويستعمل لتطوير مشروعات جديدة في البنية الأساسية من قبل القطاع الأهلي والأجنبي .

والفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام منشأة أهلية أو أجنبية بتمويل وتشغيل مشروع جديد في البنية التحتية (مواقف السيارات، الأسواق وغيرها من المرافق الضرورية) لفترة محددة (فترة الامتياز) ترجع عند نهايتها الأصول إلى ملكية الدولة. كما تقوم الدولة كذلك بتنظيم ومراقبة العملية.

توجد في الواقع التطبيقي أشكال مختلفة لهذا الامتياز ومن ضمنها امتياز "بناء – تملك -تشغيل" وامتياز "بناء -تحويل – تشغيل" ويتوقف اختيار الشكل المناسب على اعتبارات خاصة بكل مشروع مثل فترة الامتياز ونوعية المستثمرين (محليين، أجانب، مؤسسات مالية، .... إلخ) ودرجة المخاطرة في المشروع.

لقد استخدمت طريقة الامتياز بنجاح في بعض الدول مثل الأرجنتين حيث طبقت في مجال السكك الحديد، وعلى المستوى الدولي مثلت عقود الامتياز في مشاريع البنية الأساسية حوالي 80% من إجمالي عقود الامتياز في الفترة ما بين 1988 و 1993[(7)].

وبعد التطرق إلى أدوات خصخصة الإدارة ولضمان نجاحها وبمختلف أشكالها يجب على العقود أن تحدد بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع المجتمع.

2- طرق الخصخصة التي يترتب عنها التنازل الفوري عن ملكية القطاع العام

فيما يلي نعرض لأهم هذه الطرق ومميزات وعيوب كل طريقة بالإضافة إلى واقعها التطبيقي على النحو التالي:

البيع للعاملين والإدارة

يعد البيع للعاملين والإدارة خصخصة داخلية حيث يحصل العاملون والإدارة على كل المنشأة أو على نسبة معينة منها.

وتتمتع هذه الطريقة بعدد من المزايا منها: أنها تمثل حافزاً لرفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف لأنها توحد بين مصالح

العاملين والإدارة، كما أنها أداة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية، وتعد الطريقة المثلى لتحويل ملكية المنشآت التي يصعب بيعها بأي طريقة من الطرق الأخرى.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة أنها إذا ما طبقت لخصخصة المنشآت دون التفرقة بين المنشآت الناجحة وتلك التي تعاني من اختلالات هيكلية ومالية فإنها تصبح غير عادلة وغير متوازنة حيث يستفيد المعنيون من المنشآت الناجحة بدرجة كبيرة بينما الآخرون يستمرون في المعاناة من المشاكل نفسها مع عدم الحصول على الدعم من الخزانة العامة، كذلك فإن إعطاء الأفضلية للعاملين والإدارة قد يلغي المنافسة في عملية الخصخصة نظراً إلى أن المستثمرين الخارجيين مبعدون من العملية وقد يترتب على ذلك سوء تسعير المنشأة مما يسبب خسائر للمجتمع، ومن بين السلبيات الأخرى المحتملة نتيجة للبيع للعاملين والإدارة عدم تحسن أداء المنشأة رفع كفاءتها بعد تحويل الملكية لأنه عادة ما يكون العاملون غير قادرين مالياً على إدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج أو مهارات عالية في إدارة المنشآت ، لهذا السبب تركزت معظم عمليات الخصخصة من خلال البيع للعاملين والإدارة على المنشآت الصغيرة الحجم التي تعتمد أساساً على عنصر العمل في العملية الإنتاجية[8].

لقد استعملت هذه الطريقة في تشيلي خلال فترة الثمانينيات بغرض توسيع قاعدة الملكية، وقد ساهم حوالي 35% من قوة العمل في القطاع العام في عملية الشراء[9]، كما استخدمت في بريطانيا حيث قامت الحكومة بخصخصة الشركة الوطنية للحافلات وشركات بناء السفن بعد أن طورت نظاماً يمكن وضعه جامعاً بين السعر المحدد والمزاد[10]، فعرضت جزءا من الأسهم في شكل حصص على العاملين وصغار المستثمرين بأسعار محددة، وتم تحديد السعر بحيث يكون جذاباً وذلك بهدف تشجيع الرأسمالية الشعبية ، وكانت المشكلة هنا هو أن يبيع صغار الملاك أسهمهم لقاء ربح فور أن تفتتح السوق أبوابها، ولتحفيزهم بالاحتفاظ بالأسهم تقرر أن يحصل المالك الأصلي بعد عدة سنوات (خمس سنوات في العادة) إذا كان لا يزال يحتفظ بالأسهم الأصلية على أسهم مجانية كمكافأة (سهم مقابل كل عشرة أسهم محتفظ بها) ثم قامت الحكومة بطرح بقية الأسهم في المزاد العلني أمام كبار المستثمرين، وفي تشيلي السابق ذكرها وضعت الحكومة قيوداً تشريعية عند البيع للعاملين، بحيث لا يسمح للأفراد أو أية مجموعة منظمة من العاملين حيازة أكثر من 20% من أسهم المنشأة المراد بيعها[11]، وكنوع من

التشجيع أصبح من حق العاملين استخدام موارد معاشاتهم في شراء أسهم الشركات، وتستخدم موارد معاشاتهم كذلك كضمان للاقتراض من الهيئة الحكومية المشرفة على عمليات الخصخصة وبسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق، ويمكن للعاملين إعادة بيع أسهمهم مرة أخرى للهيئة إذا شعروا بأن العائد على الاستثمار في هذه الأسهم غير مناسب وتكون الهيئة المذكورة ملزمة بالشراء.

نظام القسائم (الكوبونات)

إن عملية الخصخصة من خلال نظام الكوبونات مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين ، وتتطلب العملية تجميع المنشآت التي سيتم خصخصتها وفقاً لهذه الطريقة بدلاً من خصخصة كل منها على حدة ، وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادات يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في منشآت القطاع العام من خلال مزاد علني.

وتبدأ آلية هذه الطريقة بنشر قائمة عن مجموعة الشركات المراد خصخصتها ومعلومات عن أدائها المالي بما في ذلك قيمتها الدفترية وعدد العمالة في كل منشأة وديونها العامة، ويحق لكل مواطن فوق السن القانونية الحصول على الكوبونات التي تسمح له بالدخول في المزايدة على أسهم المشروعات التي ستتحول إلى القطاع الأهلي، وتقدم الدولة هذه الكوبونات إما مجاناً أو بدفع رسوم رمزية لتغطية التكاليف الإدارية الخاصة بإدارة البرنامج، ويمكن للمواطن حامل الكوبون إما تحويله إلى أسهم مباشرة من خلال المزاد أو استثماره في أحد صناديق الاستثمار للخصخصة التي ظهرت بصورة مستقلة في عملية الخصخصة في دول أوروبا الوسطى والشرقية، ففي بعض الدول مثل روسيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا يمكن لأصحاب الكوبونات استعمالها لشراء أسهم المنشآت التي تتم خصخصتها، بينما في دول أخرى مثل بولندا تستعمل الكوبونات لشراء شهادات تصدرها صناديق الاستثمار بدلاً من شراء الأسهم مباشرة.

والهدف الرئيسي لطريقة الكوبونات هو إنشاء قاعدة لاقتصاد السوق وذلك من خلال خصخصة منشآت القطاع العام بأكبر سرعة ممكنة وإشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية التحول إلى اقتصاد السوق من خلال توزيع أصول منشآت القطاع العام على أكبر عدد ممكن من المواطنين وتعزيز قوى السوق ومناخ المنافسة في الاقتصاد.

ومن مزايا هذه الطريقة أنها تعالج مشكل نقص رأس المال المحلي حيث توفر كوبونات للمواطنين لاستعمالها في شراء

المنشآت المراد خصخصتها، ويتم كذلك من خلال هذه الطريقة التغلب على مشكلة كيفية تقدير أصول المنشآت التي تعد أكبر العوائق التي تواجه عملية الخصخصة بوجه عام، وتتميز هذه الطريقة أيضاً بالعدالة الاجتماعية حيث يحق لكل مواطن الحصول على كوبونات ومن ثم فإن عملية البيع لا تقتصر على عدد محدود من المستثمرين كما هو الحال في الطرق الأخرى التي سبق الإشارة إليها.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة أنها لا تؤدي في حد ذاتها إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية حيث إن توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف الملائمة لتحسين أداء المنشأة خاصة عندما يوجد نقص في رأس المال لتطويرها ونقص في المهارات اللازمة لتسييرها في إطار اقتصاد السوق. وقد استعملت هذه الطريقة في دول أوروبا الوسطى والشرقية منذ بداية التسعينيات، ففي تشيكوسلوفاكيا السابقة مثلاً نتج عن المرحلة الأولى للخصخصة من خلال نظام الكوبونات في عام 1992 بيع 1491 منشأة صغيرة[12]، وعند نهاية المرحلة الثانية في أوائل 1995 تم خصخصة 80% من أصول المنشآت الكبيرة[13].

بيع الأسهم في الأسواق المالية

تستخدم هذه الطريقة عندما يوجد بالاقتصاد المحلي سوق منظم للأوراق المالية، كما تستخدم لبيع المنشآت التي تتمتع بوضعية مالية جيدة ذات حجم كبير. ومن خلال هذه الطريقة تعرض أسهم المنشأة للبيع للجمهور عادة بسعر ثابت، فقد تبيع الدولة حصتها من أسهم منشآت متداولة كما هو الحال في برنامج الخصخصة الذي تم تطبيقه في الكويت منذ عام 1994[14].

وتتميز طريقة بيع الأسهم في الأوراق المالية بدرجة عالية من الشفافية حيث يتم الترويج لعملية البيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للمنشأة تماشياً مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية، كما تتميز بتوسيع قاعدة الملكية خاصة عندما تضع الدولة قيوداً على كمية الأسهم التي يمكن لكل مستثمر شراؤها، ففي الكويت مثلاً تعطي الهيئة العامة للاستثمار (وهي الجهة الحكومية المشرفة على عملية الخصخصة) الأفضلية في الاكتتاب للمستثمرين الصغار مما يسهم في توسيع قاعدة الملكية، كما تسهم هذه الطريقة في تطوير السوق المالية المحلية كما هو الحال في عدد من الأسواق العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية. إن نجاح عملية بيع الأسهم في الأسواق المالية يتوقف على حجم السوق بالنسبة لحجم عملية طرح أسهم المنشآت المراد بيعها، فإذا كان حجم السوق صغيراً فإنه سيؤثر سلباً في سعر السهم، وفي هذه الحالة يمكن

طرح أسهم المنشآت على دفعات حتى يتمكن السوق من استيعابها وهذا ما يقوم به عدد من الدول النامية التي لا تتمتع بأسواق مالية ذات رأسمالية عالية ومن بينها معظم الدول العربية.

ويمكن للدولة أن تبيع أسهم المنشأة التي تملكها في السوق مباشرة من خلال الاكتتاب العام أو من خلال متعهد إصدار مما يخفض من درجة المخاطر التي قد يتعرض لها عائد هذه العملية، كما يمكن للدولة طرح الأسهم في السوق العالمية لبعض المنشآت.

طريقة البيع المباشر

تعتبر طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي، حيث مثلث 80% من كل المعاملات التي تمت بين عامي 1988 و1993 وما يعادل 58% من إجمالي إيرادات الخصخصة[15]، كما مثلث هذه الطريقة 86% من إجمالي المعاملات في سنة 1994[16].

وتأخذ طريقة البيع المباشر أشكالا مختلفة، فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو مستثمر استراتيجي، والعنصر المشترك بين مختلف طرق البيع المباشر هو عدم وجود وسطاء بين الدولة والمشتري (المستثمر).

تكمن طريقة طلب عروض الدولة في المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر، وتتميز هذه الطريقة بالشفافية حيث إن آليتها واضحة وتقديم العروض مفتوح لكل المستثمرين الذين يرغبون في المنافسة على شراء المنشأة والذين يستوفون الشروط المحددة من قبل المجتمع(الدولة).

إن مبرر الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة هو البطء في التنفيذ حيث تتطلب كل عملية بيع منشأة فترة زمنية ليست بالقصيرة، كما أنها تتطلب نفقات إدارية مرتفعة.

وقد استخدمت هذه الطريقة في عدد من دول أوروبا الشرقية لخصخصة المحلات والمطاعم، كما استخدمت في بعض الدول العربية المغاربية مثل المغرب لخصخصة عدد من الفنادق.

وتتميز طريقة المزاد العلني بدرجة عالية من الشفافية، كما أنها تمكن المجتمع من تعظيم إيرادات الخصخصة علاوة على أنها سريعة وغير معقدة.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة هو أنها لا تسمح للمجتمع بفرض شروط محددة للبيع. ولكي يضمن المجتمع نجاح عملية بيع منشأة من خلال المزاد العلني ينبغي وضع الترتيبات اللازمة للتأكد من وجود عدد كاف من المتنافسين (المستثمرين) في المزاد ومن عدم التواطؤ

فيما بينهم.

وقد طبقت هذه الطريقة في تشيكوسلوفاكيا وتميزت عملية خصخصة المؤسسات الصغيرة من خلال المزاد العلني بالكفاءة والسرعة حيث نفذ كل البرنامج في فترة لم تتعد سنتين وحصلت الدولة على إيرادات بلغت حوالي 1.6 مليار دولار [17].

ويختار المجتمع مستثمراً استراتيجياً يتميز بخبرة كافية في مجال ما عندما يتطلب وضع منشأة إدخال تقنية متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها، وتتم عملية البيع في هذا الإطار من خلال التفاوض المباشر مما يمكن المجتمع من وضع شروط محددة على المستثمر والنشاط. ومن أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة أنها ليست بسيطة خاصة عند تطبيقها بالدول النامية التي قد تعاني من بعض الصعوبات الآتية:

- نظراً إلى حجم بعض المنشآت المعروضة للخصخصة قد يكون المستثمرون المحليون غير قادرين على جمع رأس المال المطلوب، وفي هذه الحالة يكون أمام المجتمع خياران [18]:

إما بيع المنشأة لمستثمر أجنبي قادر على الشراء أو بيع المنشأة بالأقساط على أساس أرباحها المستقبلية. وقد استخدمت أشكال مختلفة لهذا الخيار في استونيا والمجر وبولندا.

- إن توسيع قاعدة الملكية الناتج عن عملية الخصخصة وفقاً لهذه الطريقة قد يبدو غير عادل، وذلك لأنه لا يتميز بالشفافية المطلوبة ولا يمكن المواطنين في بعض / أو أغلب الأحوال من المشاركة.

- إن هذه الطريقة تعد بطيئة ومكلفة نظراً لأنها تتطلب التفاوض على بيع كل منشأة على حدة كما تتطلب مراقبة المستثمرين للتأكد من أنهم أوفوا بوعودهم والتزاماتهم التي تنص عليها عقود البيع.

- قد تتعقد عملية البيع لصعوبة تقويم المنشأة المعروضة للبيع، وظهرت هذه المشكلة في دول أوروبا الشرقية حيث إن المقاييس المحاسبية المستخدمة لم تعكس القيمة الحقيقية للمنشآت.

ومهما كانت الطريقة المناسبة لخصخصة أية منشأة من منشآت القطاع العام فإن عملية الخصخصة بوجه عام لابد وأن يترتب عنها إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد فتحقيق الإضافة الحقيقية تتطلب توفر جملة من العوامل أو العناصر التي تتطلبها الخصخصة.

رابعاً- متطلبات الخصخصة

تعتمد الخصخصة لنجاحها وبالشكل المخطط على مدى توفر جملة من العناصر يمكن إبراز أهمها على النحو التالي:

1- الشفافية

يقصد بالشفافية نشر الخطط والبرامج والمعلومات بوضوح وأن تصل هذه المعلومات إلى الأطراف المشاركة في الخصخصة في وقت وصورة موحدة، ولقد عانت العديد من الدول المتحولة إلى اقتصادات السوق من مشكلة انعدام الشفافية، فعلى الرغم من الانخفاض في الإنتاج في السنوات الأولى من التصحيح لا يمكن الجزم بالانخفاض. فالإحصائيات الدقيقة لمعظم المؤشرات الاقتصادية في زمن ما قبل التصحيح لم تكن متوفرة في بعض الأحوال ولم تكن تنشر في بعضها الآخر، الأمر الذي يرهق متخذي القرار الاستثماري سواء على المستوى الأهلي أو الأجنبي بسبب عدم التأكد مما يرفع من درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها عائد الاستثمار. إن تأمين ثقافة الشفافية وعلى كل المستويات الاجتماعية والسياسية يعد مطلبا هاما وضروريا لنجاح الخصخصة.

2 - تقويم منشآت القطاع العام

من الضروري العمل على إعادة تقويم أصول منشآت القطاع العام وفقاً لقيمتها التبادلية (سعر السوق) وهذا من شأنه إما الرفع أو الخفض في قيمة أصول منشآت القطاع العام الدفترية.

إن من أبرز التحديات التي ستواجه المسؤولين عن برنامج الخصخصة والمستثمرين المرتقبين سواء كانوا وطنيين أو أجانب هو إيجاد القيمة الحقيقية لمنشآت القطاع العام، تلك القيمة التي تحقق التوازن فيما بين رغبات وأهداف المستثمرين من جهة وأهداف المجتمع من جهة أخرى.

3 - اعتماد السياسات الاقتصادية الملائمة

إن من متطلبات الخصخصة إيجاد السياسات الاقتصادية الملائمة التي من شأنها تحفيز الاستثمار والإنتاج من خلال تخفيض تكلفة النشاط بوجه عام الأمر الذي يقود إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وما يترتب عنه من مزايا تنافسية في المدى المتوسط وطويل الأجل.

4 - خلق المناخ الملائم للاستثمار

ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والإجرائية التي من شأنها تحفيز الاستثمار والإنتاج بوجه عام.

فعلى المستوى الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر ينبغي توعية المجتمع بأهمية هذه العملية وما ستؤدي إليه من آثار إيجابية وسلبية في أوجه الحياة الاقتصادية بوجه عام، ولعل أبرز المشاكل التي ترتبط بالخصخصة هي وجود عمالة فائضة في منشآت القطاع العام المراد خصخصتها وظفت عادة لأسباب اجتماعية، وأن هذه

المشكلة على سبيل التحديد تتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

- تشجيع العاملين بمنشآت القطاع العام على شراء أسهم المنشآت التي يعملون فيها وذلك من خلال خطة طموحة تهدف إلى تمليك منشآت القطاع العام من خلال احتساب قيمة تفضيلية للأسهم المشتراة من قبل العاملين سواء من خلال تخفيض الضرائب على الامتلاك أو تخفيض سعر السهم في حد ذاته ومنحهم الأولوية في الاكتتاب العام.

- محاولة فرض بقاء العاملين في أماكنهم عند التفاوض مع الملاك الجدد.

- إعداد برامج للتدريب التحويلي تركز على التخصصات التي سيرتفع الطلب عليها في المستقبل القريب وتقديم تسهيلات ائتمانية لمساعدة العاملين على إنشاء مؤسسات صغيرة أو شراء بعض الأصول الإنتاجية والورش وتوفير التمويل اللازم وتخفيض كلفته.

وعلى المستوى الإجرائي التنظيمي تتطلب الخصخصة إنشاء جهاز أو هيئة عامة (الهيئة العامة للتمليك والاستثمار) تختص بتنفيذ ومتابعة ومعالجة الخصخصة وآثارها سواء على المدى القصير أو المتوسط وطويل الأجل.

الخلاصة

إن ضخامة حجم القطاع العام واقترانه بضعف الكفاءة يبرز ضرورة البحث عن الوسائل والأدوات التي من شأنها توسيع قاعدة الملكية من جهة ورفع كفاءة الأعمال من جهة أخرى وتنويع قاعدة الملكية لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها العوائد المحتملة للخزانة العامة سواء تلك المتأتية من خلال أرباح منشآت القطاع العام أو الضرائب على إيرادات منشآت الأعمال الأخرى.

ومن أبرز الوسائل المتاحة لحل هذه المشكلة حديثاً الخصخصة التي تعني عملية تحويل الأصول وأعمال الخدمة العامة من القطاع العام إلى القطاع الأهلي أو الأجنبي أو المشترك، وتشمل برامج الخصخصة ضرورة تحديد الهدف منها في إطار كل منشأة من منشآت القطاع العام المراد خصخصتها، ونميز بالخصوص مجموعتين من الأدوات، إحداها يترتب عليها التنازل الفوري عن ملكية منشآت القطاع العام والأخرى يترتب عليها الاحتفاظ المؤقت، ومهما كانت الطريقة المستخدمة فإن لهذه العملية أهدافا ينبغي تحقيقها وفي مجملها ومجمل العملية بوجه عام، كما أن نجاح هذا البرنامج يستوجب توفر مجموعة من المتطلبات من أهمها توفر الشفافية في كل ما يتعلق بالوحدات الاقتصادية المراد خصخصتها أو تمليكها وإعادة تقويمها وفق قيمتها التبادلية ناهيك عن توفر المناخ

(البيئة) الاستثمارية الملائمة الذي تسوده السياسات الاقتصادية المناسبة.

مما سبق توصي الورقة بالنقاط التالية:-

1- التأكيد على منح قضية العمالة أهمية خاصة من خلال العمل على إشراكها في إنجاح الخصخصة والاكتتاب في أسهم المنشآت التي يعملون فيها، وأن تقتصر الخصخصة في مراحلها الأولى على المنشآت الصغيرة ذات العمالة المحدودة.

2- الحرص على ألاّ تؤدي الخصخصة إلى نشوء أوضاع احتكارية جديدة، أي أن ننتقل من الاحتكار العام ومزاياه إلى الاحتكار الخاص وعيوبه والتأكيد على أن تبنى الخصخصة على الشفافية وقاعدة تكافؤ الفرص أمام المستثمرين المحتملين سواء كانوا وطنيين أو أجانب مع منح العاملين بهذه المنشآت معاملة تفضيلية كما ذكرنا سابقاً.

3- وضع معايير للمنشآت التي ينبغي أن تظل في ملكية القطاع العام ومن هذه المعايير الآتي:-

- المنشآت ذات البعد الاستراتيجي.
- المنشآت ذات البعد الاجتماعي.
- المنشآت التي تحقق أرباحاً وتعمل على أسس تجارية وخصوصاً في مجال الخدمات.

4- التأكيد على استخدام عوائد الخصخصة في الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية في مجالات التعليم والتكوين والصحة والبنية الأساسية للمجتمع.

5- العمل على إنشاء سوق للأوراق المالية من شأنها تفعيل تبادل الأصول الرأسمالية المتأتية من الخصخصة بين أفراد المجتمع بطريقة قانونية وتحفظ للخزانة العامة مواردها في هذا الإطار.

6- وأخيراً ترى الورقة أن تقتصر الخصخصة قدر الإمكان على الطرق التي لا يترتب عليها التنازل الفوري عن ملكية القطاع العام وكذلك طريقة البيع للعاملين والإدارة.

المراجع والهوامش

1- مصطفى المتوكل، "الخصخصة: خلق فرص جديدة أمام القطاع الخاص" ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس الذي نظمته كلية التجارة والاقتصاد -جامعة صنعاء خلال الفترة 23-25 التمور (أكتوبر)2002.

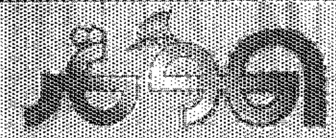
2- رياض دهال وحسن الحاج، حول طرق الخصخصة، سلسلة جسور التنمية، معهد التخطيط الاقتصادي، الكويت.

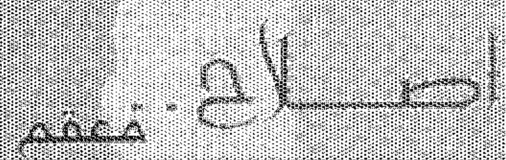
3- علي الصادق وآخرون (محررون)، جهود ومعوقات التخصيص بالدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشات ورش عمل، معهد الدراسات الاقتصادية، أبوظبي 1995.

4- Hegstead, Sven Olaf and Ind Newport, "Management Contracts: Main Features and Design Isses", World Bank Technical Paper Number 65, 1987.

5- Kessides, Christine, "Institutional Options for the Provision of Frastructure", World Bank Discussion Papers No. 212, 1993.
6- Kessides, 1993.
7- Sader Frank, "Privatizing Public Enterprises and Foreign Investment in Developing Countries, 1988 – 93", Foreign Investment Advisory Service Occasional Paper 5, The World Bank, 1995.
8- الأمم المتحدة، مؤتمر التجارة والتنمية، جنيف 1995.
9- Nankani, Helen, "Techniques of Privatization of State – Owned Enterprises: Selected Country Case Studies", Vol II, World Bank Technical Paper Number 89, 1988.
10- Vuylsteke, Charles, "Techniques of Privatization of State – Owned Enterprises: Methods and Implementation", Vol. I, World Bank Technical Paper Number 88, 1988.
11- Nankam. 1988.
12- Hyclak, Thomas J. AND Arthur E. King, "The Privatization Experience in Eastern Europe" The World Economy, Vol. 17, no. 14, JULY 1994, P.529-50.
13- Borish, Michael S. and Michel Noel, " Private Sector Development During Transition: The Visegrad Countries", World Bank Discussion Paper 318, 1996.
14- جريدة الوطن، الكويت، 10-9-1996.
15- Sader, 1995.
16- The World Bank, World Debt Tables: External Finance for Developing Countrise, Vol, I: Analysis and Summary Tables 1996.
17- United Nations Conference on Trade and Development, Comparative Experiences With Privatization: Policy Insights and Lessons Learned, 1995.
18- Grey, Cheryl W, "In Search of Owners Privatization and Corporate Governance in Transition Economies", The World Research Observer, Vol. 11, No. 2, 1996, p. 179-97.

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر







تحديات الخصخصة في الدول النامية

د . سهام يوسف علي
جامعة سبها - كلية الزراعة

المقدمـــة

تعتبر الخصخصة أحد المكونات الأساسية للإصلاح الاقتصادي أو برنامج التثبت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يدعو إليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية للأخذ بها باعتبارها عنصراً حاسماً في عملية تحرير الاقتصاد ورفع كفاءته .

وقد تزايدت برامج الخصخصة في الدول النامية بوتيرة سريعة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وتعتبر سياسة الخصخصة سياسة حديثة التطبيق نسبياً حيث ارتبطت نشأتها أساسا بتفجر أزمة المديونية الخارجية التي اجتاحت الدول النامية منذ العام 1982.

لقد أثارت عملية الخصخصة اهتماماً كبيراً على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى المنظمات الدولية، ويعكس هذا الاهتمام المتزايد بالخصخصة الجدل والخلاف حول هذه العملية من نواح متعددة تتمثل في الأهداف والأساليب ونتائج التطبيق، فعملية الخصخصة ليست عملية سهلة المنال لأنها جزء من استراتيجية شاملة وبعيدة المدى تؤثر في المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي يلزم لإنجاحها توفير عدة مقومات وشروط، ويبقى السؤال: هل تتوفر هذه المقومات والشروط في الدول النامية؟ وهل ستؤدي تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة واقتصار دور الدولة الاقتصادي على الرقابة وضبط النظام إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتخفيض عجز الموازنة؟

دور الدولة في النشاط الاقتصادي

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد مرّ بتطورات عديدة منذ بداية القرن السادس وحتى الوقت الحاضر، ولم يكن هناك موقف واحد حاسم إزاء ملاءمة أو عدم ملاءمة دور الدولة الاقتصادي، ولابد من

تفهم الأسباب التي بررت هذه التطورات والتقلبات وعدم التسرع والإنجرار وراء هذه الفكرة أو تلك لمجرد أنها أحد أكثر الأفكار رواجاً.

وللوقوف على هذه التطورات تجاه موضوع الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من استعراض موجز وسريع للفكر الاقتصادي بهذا الشأن [1] ففي الفكر المركنتيلي أو التجاري ظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة وواضحة من أجل تحقيق القوة الاقتصادية للدولة (**حيث تقاس هذه القوة بما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة**) وإن أفضل الطرق للحصول على أكبر كمّ ممكن من المعادن النفيسة لن يتأتى إلا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ونظراً لظهور الاختناقات وبعض المشاكل الاقتصادية وزيادة حدة النزاعات بين الدول للحصول على الذهب والفضة ظهر الفكر الطبيعي أو الفيزوقراطي الذي نادى بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود معينة تسمح بحماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية الخاصة. ويتركز دور الدولة في القيام بوظائف الأمن والدفاع والعدالة والمرافق العامة. وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر تم التحول إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الرأسمالي، ذلك النظام الذي اتخذ من المبادئ والأفكار التي صاغها الكلاسيك والنيوكلاسيك ثم الكينزيون أساساً لرسم السياسات الاقتصادية. وكانت القاعدة العامة في الفكر الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا أن تدخل الدولة في حالات معينة يعد من الأمور الضرورية والحتمية، فإشباع الحاجات العامة: الأمن، الدفاع، العدالة يستلزم ضرورة تدخل الدولة لإشباع تلك الحاجات. وقد صاحب تطبيق السياسات التي اعتمدت على أفكار ومبادئ الكلاسيك ظهور العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية التي بلغت ذروتها في أزمة 1929. لقد أدت هذه الأزمات والمشاكل إلى تعظيم دور الدولة في الاقتصاد وشاع في الدول المتقدمة صناعياً ما عرف بالوفاق الكينزي المستند إلى أفكار كينز المعروضة في كتابه المشهور النظرية العامة للاستخدام والفائدة، وتبعاً لهذه النظرية زادت درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية وخاصة السياسة المالية، وأصبح للطلب الفعال دور هام في معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية من خلال التأثير فى مكونات الطلب الكلي.

لقد أدت السياسات المستوحاة من

1- تمت الأشارة فقط الى بعض الدول النامية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط

النظرية الكينزية في البلدان المتقدمة مدعمة بنظريات التنمية الوطنية المستقلة في البلدان النامية إلى زيادة حصة الدولة من الاقتصاد بشكل مطرد وتم تحقيق معدلات نمو عالية إلا أن فشل السياسات الكينزية في معالجة مشكلتي البطالة والتضخم وكذلك الانتقادات التي وجهت إليها من قبل النظرية النقدية لميلتون فريدمان الذي أكد على أنه يستحيل تخفيض البطالة باستمرار من خلال تعاظم التضخم، وأن السياسة النقدية هي العنصر الأساسي في السياسة الاقتصادية، أدى ذلك إلى تقليص دور الدولة وظهرت اتجاهات الليبرالية الجديدة التي تقدم آليات السوق كبديل عن التخطيط والتوجيه المركزي الذي تقوم به الدولة وإقصاءها عن التدخل في الشأن الاقتصادي، وأصبح مفهوم الخصخصة من المفاهيم الأكثر شيوعاً على الساحة الاقتصادية وتزايدت الدعوات في مختلف أنحاء العالم لنقل المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، وكان لبريطانيا دور الريادة في تطبيق عملية الخصخصة في نهاية السبعينيات في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، حيث نفذت برنامجا شاملا لعملية الخصخصة شمل بيع شركات مهمة في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي: النفط والاتصالات والنقل. وقد دفع نجاح تجربة بريطانيا العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا إلى تطبيق برامج الخصخصة. وهكذا أصبحت عملية الخصخصة ظاهرة عالمية أخذ بها العديد من الدول المتقدمة والنامية وإن اختلفت الصيغ التي اتخذتها في تطبيق برامج الخصخصة.

مفهوم الخصخصة:

يمكن القول إن للخصخصة مفهومين أحدهما ضيق والآخر واسع، فالمفهوم الضيق لها هو تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة أي تحويل المصانع والمؤسسات والمنشآت والمرافق الاقتصادية من ملكية الدولة أو الملكية العامة إلى الملكية الخاصة.

أما المفهوم الواسع (يعتبر أكثر دقة) فيشير إلى تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعاً وشراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة[2].

إن أهداف ودوافع الخصخصة تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية وحتى هناك اختلاف بين الدول النامية نفسها، فالدافع الأهم للخصخصة في الدول المتقدمة هو زيادة الكفاءة الاقتصادية والفعالية لكسب المنافسة التجارية في السوق الدولية[3].

أما في الدول النامية فإن هدف

الخصخصة ينحصر في تخفيض الإنفاق العام لمعالجة عجز الموازنة وسداد الديون الخارجية ورفع مستوى جودة السلعة أو الخدمة لزيادة الصادرات.

ولكن على المستوى القطري قد يختلف ترتيب الأولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة، فبالنسبة لدول أوروبا الشرقية مثلاً قد تكون الخصخصة وسيلة للانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق بينما كانت الخصخصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض ديونها الخارجية[4].

إيجابيات الخصخصة:

من شأن الخصخصة في تقدير كثير من الاقتصاديين المؤيدين لعملية الخصخصة، تحقيق جملة أهداف وإيجابيات أبرزها:

1 - تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وتحسين أوضاع المالية العامة من خلال الحصيلة المتجمعة من عمليات بيع المشروعات أو العوائد المترتبة على تأجير بعض المشروعات إلا أن الأدلة تشير إلى أن عجز الموازنة لم يتأثر كثيراً في الدول التي استخدمت إيرادات الخصخصة مقابل إنهاء خدمة العاملين الذين تم تسريحهم ودفع ديون المؤسسة باستثناء الدول التي تنفذ برامج صندوق النقد الدولي وتحت مراقبته. (انظر الجدول رقم1).

إن خصخصة المنشآت والمؤسسات التي تحقق خسائر وكذلك المؤسسات التي تحتاج إلى دعم مالي من قبل الدولة يمكن أن تساهم في تحسين المالية العامة إلا أن معظم التجارب تشير إلى أن الدول قد احتفظت بالمؤسسات الخاسرة ولم تقم بإصلاحها قبل عرضها للبيع والاكتفاء في معظم الأحيان بخصخصة المؤسسات الرابحة مما يؤدي إلى فقدان أرباح المؤسسات المخصخصة وزيادة المتاعب المالية:

2 - - رفع مستوى الكفاءة في استغلال

جدول رقم (1)

الفائض أو العجز الكلي في موازنات بعض الدول العربية التي انتهجت سياسة الخصخصة (بملايين الدولارات)

الدولة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الأردن	-100.0	-17.1	-89.9	-117.0	-58.0	-58.0	467.0	-501.0	-315.0	-289.0	-316.0
تونس	-179.0	-485.2	471.01	-216.0	-575.0	-615.0	-791.0	-310.0	-355.0	176.0	-82.0
الجزائر	-774.0	558.7	-4309.3	-1865.0	-591.0	-1368.0	1145.0	-1844.0	-248.0	5299.0	2213.0
مصر	-2218.1	-3166.9	-1646.3	-1092.0	-748.0	-883.0	-5766	-4831.0	-3802.0	-2629.0	-5030.0
المغرب	-863.3	-503.2	-798.6	-993.0	-1135.0	-1218.0	-484.0	-1368.0	308.0	-1754.0	49.0
اليمن	-691.2	792.7	-816.6	-853.0	-302.0	-206.0	-127.0	-398.0	-16.0	762.0	246.0

المصدر: صندوق النقد العربي: نشرة المؤشرات الاقتصادية للدول العربية (1990-2001)

الموارد البشرية والمادية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات إما زيادة الناتج باستخدام نفس الكمية من المدخلات أو تخفيض المدخلات ذلك لأن إحدى نتائج الخصخصة هي زيادة شدة المنافسة مما يدفع المؤسسات المتنافسة إلى توفير الظروف والمستلزمات المطلوبة للنهوض بمستوى الإنتاجية حيث إن قدرة هذه المؤسسات على توسيع طاقاتها الإنتاجية مشروط بالتقدم الذي تحرزه في ميدان إنتاجية الأداء. كما بينت دراسة أجريت على 118 شركة تمثل 28 صناعة مختلفة في 29 دولة نامية ومتقدمة وامتدت فترة المراقبة لست سنوات (3 قبل الخصخصة و3 بعد الخصخصة) أن ربحية الشركات وإنتاجية العاملين وحجم المبيعات الحقيقي في الشركات التي تم تخصيصها ترتفع بمقدار كبير (انظر الجدول رقم/ 2)

إلا إن هناك تفاوتا بين الدول التي اعتمدت الخصخصة فيما يتعلق برفع مستوى الإنتاجية فقد ارتبطت عملية الخصخصة برفع مستوى إنتاجية العمل في كل من تونس والأردن في حين لم ترتفع في مصر والمغرب (انظر جدول رقم 4)

3 - تتخذ القرارات في المؤسسات التي يتم خصخصتها على أسس ومعايير الربحية التجارية مما يترتب عليه وضع نظم رقابة لعمل هذه المؤسسات، تدفع العاملين لتطوير وصقل مهاراتهم ليكونوا قادرين على الإنتاج والاحتفاظ بفرصة العمل المتاحة.

4 - تعمل الخصخصة على اجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي للمساهمة في تمويل المشاريع المطروحة للخصخصة وتشجيع الأفراد على استثمار مدخراتهم ودخول مجالات اقتصادية كانت حكراً على القطاع العام.

إلا أن عملية جذب رأس المال وزيادة الاستثمار ترتبط بمدى توفر البيئة الملائمة لذلك.

جدول رقم(2)

أداء الخصخصة: نتائج أساسية حول 79 شركة تم خصخصتها في 21 دولة 1980-1992

المؤشر	معدل التغير
الربحية	124+
الكفاءة	25+
الاستثمار	126+
الإنتاجية	25+
العمالة	13+
الرفع	5-
توزيع الأرباح	44+

المصدر: Megginson, W. etc (1994). The financial & operformance of newly privatized firms. An: international Empirical analysis, The journal of finance, vol. No. 2, june 1994

جدول رقم (3)

عائد الخصخصة والاستثمار المباشر الناتج عن الخصخصة في دول مختارة خلال الفترة 1988-1995

الدولة	عائد الخصخصة	عدد عمليات الخصخصة	الاستثمار الأجنبي المباشر من الخصخصة	نسبة الاستثمار الأجنبي من الخصخصة
الأرجنتين	18355	313	8720	47.5
الصين	7033	89	5292	75.2
المجر	7957	207	7027	88.3
الهند	5205	62	85	1.6
أندونيسيا	4014	15	1617	60.3
بيرو	4458	90	3209	72
الفلبين	3417	82	1080	31.6
تركيا	3081	145	784	25.4
فنزويلا	2510	59	1536	61.2

المصدر: تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك1999.

جدول رقم (4)

البلد	متوسط النمو السنوي في إنتاجية العمالة	
	1990-1980	1999-1990
مصر	2.9	1.5
الأردن	2.4-	0.1
المغرب	1.8	0.4
تونس	0.6	1.6

المصدر: world Bank2001

5- خلق جو من الحرية الاقتصادية وتخفيض القيود التي تفرضها الدولة والتي تحد من دخول القطاع الخاص في بعض المجالات.

6- تعمل على زيادة روح المنافسة وتشجع على تحسين مستوى جودة السلعة والخدمة ذلك لأن القطاع الخاص يسعى نحو تحقيق الربح وهذه الصفة تؤكد ضرورة تخفيض التكاليف وتحسين جودة السلعة المنتجة.

7- زيادة حجم الصادرات بسبب تحسن مستوى جودة الإنتاج وازدياد القدرة على المنافسة.

8- تخفيض الحاجة إلى القروض الخارجية والمعونات.

9 - زيادة فرص التوظيف وتحسين الأجور[6]

الآثار السلبية للخصخصة:

بالرغم من الآثار الإيجابية لعملية الخصخصة التي تبرر اللجوء إليها فإن الخصخصة ليست وردية دائماً، فهناك العديد من الآثار السلبية التي تنتج عنها:

1- يمثل الارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل إحدى النتائج المباشرة للأخذ بعملية الخصخصة إذ يتم التخلص من العمالة الفائضة عن حاجة المؤسسات التي يتم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص والتي هي في الواقع بطالة مقنعة حيث إن أعدادا كبيرة من العاملين في القطاع العام قد تم توظيفهم لأسباب ليست اقتصادية وإنما قد تكون سياسية أو اجتماعية. وبما أن القطاع الخاص يسعى إلى تخفيض كلفة الإنتاج فغالباً ما يتم الاستغناء عن جزء من عمالة المؤسسة بعد بيعها وذلك ضمن معادلة (العمل التجاري أكثر الأرباح) بأقل التكاليف[7].

فقد وصل معدل البطالة في بولندا بعد تطبيق عملية الخصخصة إلى 16% وهو من المعدلات المرتفعة ويعني ذلك ثلاثة ملايين من قوة العمل (20) مليون تقريباً [8].

كما أن ارتفاع معدلات البطالة يعود إلى تراجع الدول عن خلق فرص عمل جديدة بحجة الضغط على الإنفاق وتقليص عجز الموازنة العامة وإلى غير ذلك من الإجراءات التي غالباً ما تكون مرافقة لعملية الخصخصة كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي. إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا ينفيان أثر عملية الخصخصة المتمثل بالبطالة وإنما يصران على أن هذا الأثر كما هو الحالة في الفقر سيكون في المدى القصير حيث إن الخصخصة يفترض أنها تؤدي في الأجلين المتوسط والطويل إلى خلق فرص عمل جديدة قادرة على استيعاب العمالة الفائضة بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد.

2- سوء التفاوت في توزيع الدخل: إن التصفية التامة للقطاع العام وانتقال ملكيته

إلى الفئات التي تمتلك إمكانات مادية لشراء ممتلكات الدولة يؤدي إلى بروز الهوة السحيقة بين الدخول والثروات وزيادة الدخول المتمثلة بالأرباح، وسينتقل الفائض الاقتصادي صوب القطاع الخاص ومن ثم يظهر الأثر السلبي لعملية الخصخصة من خلال زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين الأشخاص الذين عوائدهم تتمثل في الأرباح وبين الأشخاص الذين عوائدهم تتمثل في الأجور والمرتبات.

3- في معظم الأحيان يرافق عملية الخصخصة تقليص الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع والخدمات التي كانت تقدم للمواطنين بأسعار تقل كثيراً عن تكلفة إنتاجها، إن رفع الدعم هذا سيساهم في زيادة الفقر ويخلق ردود أفعال سلبية ضد الدولة.

4- إن آليات السوق غير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية لأن اقتصاد السوق بسبب طبيعته لا يهتم إلا باعتبارات الربحية مما يعني أضراراً بالغة بنمط توزيع الثروة والدخل مما يؤدي إلى آثار اجتماعية وبيئية سيئة.

5- هناك العديد من المشاريع لا يتوجه إليها رأس المال الخاص، تلك المشاريع التي تكتنفها درجة عالية من المخاطرة أو لا تحقق أرباحا عاجلة وهذا يعني عدم قدرة الاقتصاد على الإيفاء باحتياجات المجتمع.

6- تدهور الأوضاع المادية للطبقات محدودة الدخل بسبب البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية الناجمة عن الزيادة الكبيرة التي تحدث في أسعار السلع نتيجة لإلغاء الدعم للمواد التموينية وإطلاق آليات العرض والطلب. كما تعاني هذه الطبقات بشكل قاسٍ من انخفاض الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية.

شروط نجاح الخصخصة:

يقتضي نجاح عملية الخصخصة ضرورة توفر عوامل عدة منها:

1- السوق التنافسية الحرة: من الضروري إيجاد وتطوير بيئة تنافسية مناسبة في ظل اقتصادات السوق ، تعكس الأسعار بصورة حقيقية مدى ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة لتساعد الجهات المختلفة في اتخاذ قرارات رشيدة وما لم تعكس الأسعار السائدة مدى ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة فمن الصعوبة تقييم المؤسسات العامة والمعدة للبيع تقييماً صحيحاً، كما أن سيادة المنافسة تحفز المؤسسات الإنتاجية على رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية من خلال تحسين الإنتاج والنوعية وتوزيع عناصر الإنتاج بشكل فعال. إن الخصخصة قبل إقامة ضابط أو إطار تنافسي يمكن أن تؤدي إلى كوارث[9] إذ إن عملية الخصخصة ليست هدفاً بحد

ذاتها وإنما وسيلة لإحداث الإصلاح الاقتصادي كما أن وجود الملكية الخاصة وتحرير الأسعار لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح. فالاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسسة. إن البنك الدولي يطالب بعدم الاندفاع على طريق الخصخصة قبل أن تقوم الحكومات بتشييد البنية التحتية المناسبة وإقامة المؤسسات المساندة للأسواق.

2- وجود الأسواق المالية المتطورة: إن عملية الخصخصة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا تكفي المؤسسات المالية التقليدية كالمصارف لتوفيرها ولابد من وجود مصارف استثمارية أو مؤسسات مالية غير مصرفية قادرة على تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الخاص واستيعاب المزيد من الأسهم المعروضة في برامج الخصخصة، فعلى سبيل المثال تزيد قيمة إجمالي المشاريع المراد خصخصتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن 100 بليون دولار، ويقدر إجمالي رأسمال المصارف التجارية المحلية في المنطقة بمبلغ 35 بليون دولار فهذا يمثل قيدا كبيرا على القطاع الخاص المحلي[(10)].

إن وجود السوق المالية يسمح بزيادة القدرة على حشد المدخرات التي تحتاج إليها الاستثمارات كما أنها تعمل على تشجيع وتعزيز مستوى ومعدل عملية الادخار والاستثمار في الاقتصاد من خلال ما تسمح به السوق من زيادة السيولة وتنويع مصادر التمويل وتسهيل التقاء رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمارية. إن وجود سوق مالية متطورة يزيد من الخيارات أمام الدولة لتصفية استثماراتها في القطاع العام وتشجيع ظهور مؤسسات مالية متخصصة في عمليات الدراسة والتحليل والتقييم الضروري لتقديم النصح للمستثمرين، ولا شك أن غياب هذه السوق سيحول دون التقييم الصحيح والحقيقي للأصول ويساهم في فشل عملية الخصخصة.

3- توفير المعلومات الكاملة عن جميع المؤسسات والشركات المراد خصخصتها لكل من يرغب في الحصول عليها حتى يكون هناك تكافؤ في الفرص أمام كل من يتقدم لشراء الأسهم أو التأجير إضافة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن تلك المؤسسات والأنظمة واللوائح التي تحكم عملية خصخصتها. إن الشفافية تعتبر أحد عناصر نجاح عملية الخصخصة لأنها تعطيها مصداقية أكبر ومن ثمّ تخلق شعورا بالطمأنينة لدى المستثمرين المحليين والأجانب الأمر الذي يحسن المناخ الاستثماري العام ويحفز من عملية تدفق رؤوس الأموال الخاصة. إن أي شك حول عمليات ومراحل البيع قد يسبب معارضة قوية وقد يؤدي إلى فشل عملية الخصخصة.

4- ضرورة وجود برنامج للخصخصة له استراتيجية ووسائل وسياسات وتوقيتات زمنية.

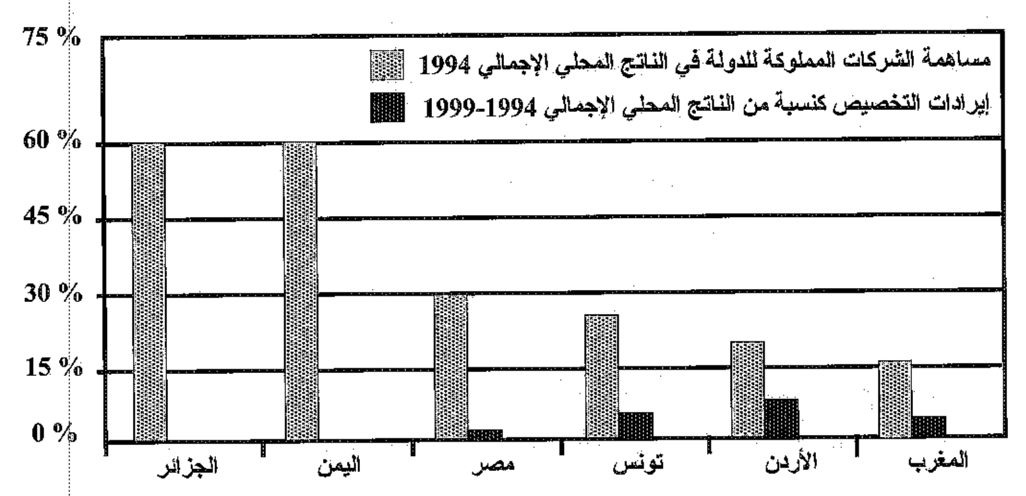
5- توفر جهاز فني لإدارة عملية الخصخصة بكفاءة والالتزام بالتدرج في تنفيذ البرنامج وعدم التسرع في ذلك.

عند تطبيق عملية الخصخصة ينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار الاختلافات الموجودة بين الدول من حيث ظروفها ومتطلباتها وأولوياتها المختلفة إذ إن الخصخصة كأحد عناصر سياسات التكيف الهيكلي صحيحة من حيث اتفاقها والنظرية الاقتصادية الرأسمالية التي تصلح للتطبيق في اقتصاد متقدم فإنه يمكن أن تظهر نتائج متناقضة في حالة البلدان النامية[11].

لذا لابد من التأكيد ومراعاة الأمور التالية:

1- أهمية وضرورة وجود قطاع عام (إلى جانب القطاع الخاص) فعال ومؤهل إداراياً وتقنياً لأداء مجموعة من مهام العملية الاقتصادية خاصة وأن هذا القطاع مازال له أهمية في اقتصادات هذه البلدان (انظر الشكل رقم4)

الشكل رقم(4): حجم الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

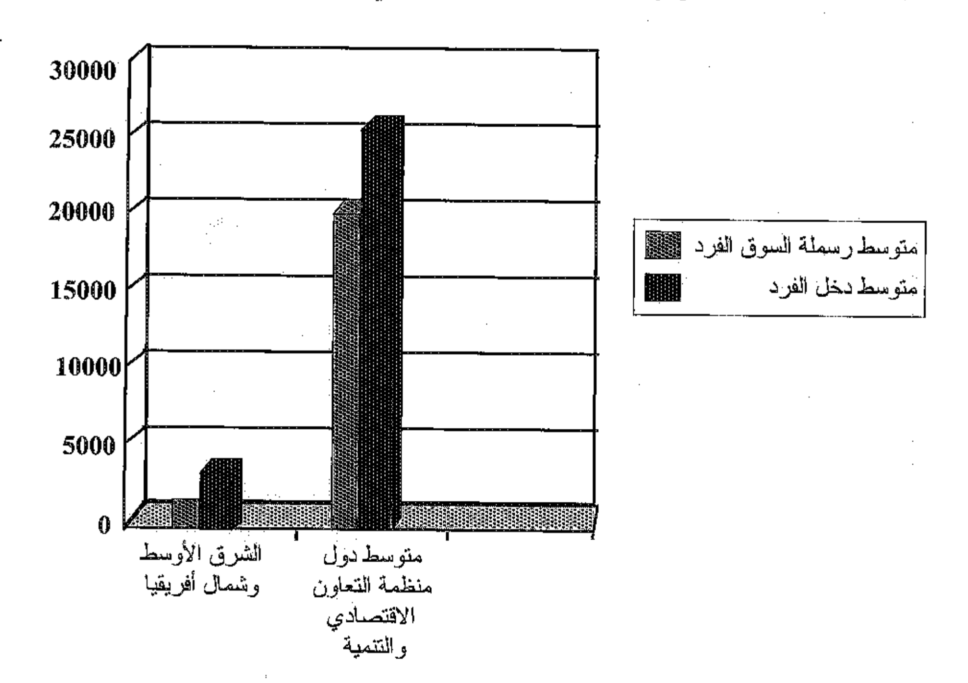


المصدر: البنك الدولي، مكتب كبار اقتصاديي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(2000).

لاسيما أن بعض الدول تمتلك امكانات مالية كبيرة يمكن توجيهها إلى المجالات التي لا يتوجه إليها القطاع الخاص. كذلك ينبغي الكف عن إلقاء مسؤولية فشل التنمية في البلدان النامية على عاتق القطاع العام بمفرده، فهذا الأخير ليس المشكلة وإنما جزء منها [12].

2- إن الافتراض الرئيسي الذي تبنى عليه الخصخصة هو أن تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تحسن أداء الشركات ورفع كفاءتها مما يعني افتراض أن القطاع الخاص يتميز بكفاءة أكبر من القطاع العام، ولكن النقاش ما يزال قائماً في الأدبيات حول هذا الموضوع فهناك من يعتقد أن حقوق الملكية غير محايدة وأنها تؤثر فى مستوى كفاءة الشركات(13) بينما يرى آخرون أن الملكية تؤثر فى الكفاءة ولكن المنافسة والإطار التنظيمي هما أهم من الملكية في التأثير فى الكفاءة الاقتصادية. ولابد من الأخذ بنظر الاعتبار هيكل الملكية الخاصة في هذه الدول وتأثيراتها فى عملية التخصيص حيث تميل هذه الملكية إلى كونها ملكية عائلات، وهناك عدد صغير من الشركات المملوكة ملكية عامة (انظر الشكل رقم5)

الشكل رقم(5): ملكية الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التخصيص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2000).

إن الكثير من الخسائر وتدني العوائد لا يعود إلى طبيعة الملكية وإنما إلى السياسات الاقتصادية التي مارستها تلك الدول ووضعت هذه المشاريع في أوضاع مالية سيئة، فغالباً

ما تقام هذه المشاريع على أسس غير اقتصادية. إن تجربة كوريا الجنوبية وماليزيا أثبتت أن الدولة المؤهلة إدارياً أقدر على تحقيق النمو في المراحل الأولى منه بسرعة أكبر مما يحققه القطاع الخاص.

2- إذا كان الهدف من عملية الخصخصة تحسين وضع المالية العامة ينبغي تجنب خصخصة المؤسسات الرابحة لأن خصخصتها يعني فقدان أرباح هذه المؤسسات ومن ثمّ يزيد وضع المالية العامة سوءاً وبالنسبة للمؤسسات الخاسرة أو تلك التي تتلقى دعما كبيرا من الدولة فينبغي قبل خصخصتها إجراء إعادة هيكلة لها وذلك بهدف رفع تقييم أصولها وبيعها في الأسواق بأسعار تناسب قيمتها الحقيقية.

3- خطورة مقايضة الدين الخارجي بملكية الأصول الوطنية: ظهرت فكرة مبادلة الدين الخارجي بالاستثمارات الأجنبية كأحد الحلول المطروحة لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

إن هذا الاتجاه ينظر إلى مشكلة الديون في الدول النامية على أنها مشكلة إفلاس وليست عسرا ماليا أو سيولة.

إن عملية المقايضة هذه تنطوي على عدة مخاطر منها:

أ- أن تحويل الدين الخارجي إلى أصول إنتاجية لن يؤدي إلى خلق إنتاجية جديدة أي لا يعتبر استثمارا وما هو إلا عملية نقل الملكية من الملكية العامة إلى الملكية الأجنبية.

ب- إن تحويل الدين الخارجي إلى ملكية خارجية سيخفف من عبء الدين في الأجل القصير من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايض بحقوق الملكية إلا أنه سيفاقم من هذا العجز في الأجلين المتوسط والطويل نتيجة لتحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم ودخولهم إلى الخارج، كما أن تمليك الأجانب للمرافق التي تعتمد على منتجات وسيطة مستوردة ولا تنتج من أجل التصدير بل السوق المحلي فقط فإن التأثير سيكون مزدوجا من خلال استنزاف موارد النقد الأجنبي المخصص للاستيراد من ناحية ومن خلال ما سيتم تحويله إلى الخارج من أرباح من ناحية أخرى.

●●

الخلاصة :

إن الخصخصة تعتبر وسيلة أساسية ومهمة لتحرير الاقتصاد، ورفع كفاءته وتحقيق التوازن المالي في الدول النامية إذا توفرت شروط نجاحها المتمثلة بالسوق التنافسية الحرة والسوق المالية والشفافية، والقدرة على استيعاب الآثار السلبية الناتجة عنها كما أن عملية الخصخصة لا تحقق الأهداف المرجوة منها إذا لم تندرج ضمن نظام إصلاح مالي وخطة تنموية شاملة.

إن عدم توفر هذه الشروط عند تطبيق برامج الخصخصة يمكن أن يلحق الضرر باقتصادات ومجتمعات هذه الدول خاصة تلك السرعة والشمولية التي تطبق بها.

المراجع:

1- محمد أحمد العبدالله – سعيد عبدالعزيز عثمان –مقدمة في الاقتصاد العام –مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر – الاسكندرية -1995 –ص13-19.

2- مصطفى محمد العبدالله- التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية –دراسة منشورة في كتاب الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية -1999 –ص 47.

3- عبداللطيف يوسف الحمد –الخصخصة والأمن الاجتماعي –ورقة بحثية قدمت في ندوة العصر العربي الجديد الواقع والتحديات –الكويت –كانون الثاني 2004.

4- Vivarn. Amnuay. (privatization: Financil choiops an opportunities) Occasional Papers. No. 31. International Center for Economic Growth – 1992

5-عبداللطيف يوسف الحمد –الخصخصة ... مرجع سبق ذكره.

6- Grameme. A. Hodge (privatization: An International of Performance) Westview Press 2000. Boulder Colorado. U.S.A - PP.22.

7-هبة أحمد نصار –بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر –دار المستقبل العربي –القاهرة – 1994 ص113.

8- الأهرام –العدد 120- مقابلة مع وزير الخزانة البولندي .2001-5-17 –

9-إبراهيم العيسوي –التنمية في عالم متغير –دار الشروق –القاهرة 2000 – ص 86.

10- جون سبيكمان –سياسات وإنجازات التخصيص في البلدان العربية –دراسة منشورة في كتاب تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية –منشورات صندوق النقد العربي -2003 –ص85.

11- مصطفى فهمي حسن –مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية (عرض وتحليل وتقويم) آفاق اقتصادية –العدد 69- أبوظبي 1997 ص 116.

12- نجيب عيسى –سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان –دراسة منشورة في كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت 1999 ص497.

13- Hanke. Steve H (Privatization & Development) International Center for Economic Growth 1987.

برنامج المنح الصغيرة
لكتابة الأطروحات العلمية

يسر المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر أن يعلن مسابقته لبرنامج المنح الصغيرة لكتابة الأطروحات العلمية . وتهدف هذه المنح إلى المساهمة في تمويل البحوث التي يقوم بها الطلاب ، وذلك في إطار تنمية ودعم القدرات البحثية للجامعات العربية والأفريقية . كما تستهدف العمل الميداني وشراء المراجع والوثائق ومعالجة البيانات وتكاليف طباعة الرسائل .

الشروط :.

يجب أن تتضمن طلبات الحصول على المنح:.

1. **مقترحا بحثيا** لا يتجاوز عشر صفحات ويتضمن عرضاً واضحاً لفروض البحث ، ومراجعة نقدية للأدبيات في هذا الموضوع ، والمنهجية المستخدمة ، وكذلك النتائج المتوقعة. ويجب أن يبني المقترح البحثي على معالجة إشكالية جديدة مع توضيح خصوصية الموضوع في ضوء ما ينجز في الحقل البحثي .

2. **موازنة** مفصلة مع تقسيم النفقات على مراحل إنجاز المشروع ،

ويجب ألا تتجاوز الموازنة :

10000 دينار أو ما يعادلها لمن يعدون لدرجة دكتوراه الفلسفة (الإجازة الدقيقة) .

5000 دينار أو ما يعادلها لمن يعدون ماجستير الفلسفة (الإجازة العالية) .

ولا ينظر في نفقات السفر إلى الخارج ، إلا إذا كان إلى ميدان العمل البحثي .

3. **شهادة بالدعم المؤسسي** من المعهد أو الكلية التي ينتسب إليها المتقدم تتضمن اعتماد النشاط وضمان استمرار الإشراف على الإعداد الجيد للرسالة ، ويجب أن تكتب الشهادة على أوراق رسمية وتختم بخاتم المؤسسة الرسمي .

4. **خطابي مرجعية** ، أحدهما من المشرف على الرسالة يقيم فيه المقترح البحثي وقدرات الباحث ، والاخر من عضو هيئة التدريس يقيم فيه مستوى الطالب بين أقرانه كما يعلق على المستوى العلمي وجدارة البحث المقترح .

5. **سيرة الطالب الذاتية** تتضمن الجنسية وقائمة بالاعمال المنشورة والبحوث الجارية .

6. **سيرة المشرف الذاتية.**

7. **أخر موعد لقبول الطلبات لهذا العام هو يوم 2005/06/30 ف .**

ترسل الطلبات إلى العنوان التالي :

إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية :. 3403691 / بريد مصور / 3403586

- صندوق بريد 80984 زاوية الدهماني- طرابلس

البريد الإلكتروني للادارة : Email : Derassat@greenbookresearch.com

القطاع العام والقطاع الخاص، ضرورة تنموية

أ- محمد فتح الله الهري
المعهد الوطني للادارة

المقدمة:

مثل القطاع العام في ليبيا خيارا تنمويا منذ البدء في تنفيذ الخطة الثلاثية 1973-1975ف، وخطط التحول اللاحقة لها، وتمت تحت مظلته إنجازات مهمة لم تكن لتتحقق من دونه، مثل تنفيذ مشروعات البنية التحتية للاقتصاد الوطني، إلا أنه في غياب التخطيط الواعي منذ النصف الثاني من الثمانينيات من القرن الماضي، وما رافقه من ضعف في إدارة القطاع العام وزيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من المشروعات التابعة له، وتغييب دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني،

أدى إلى التوجه نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بقصد إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في صورة شركات مساهمة وتشاركيات وأنشطة إنتاجية فردية، من خلال عدد من الخطوات تمثلت في صدور عدد من القوانين والقرارات، منها القانون رقم (9) لسنة 1992ف، التي نتوقع منها إحداث إصلاحات كثيرة في بنية الاقتصاد الوطني.

وعليه فإن الهدف من هذا البحث هو محاولة تقييم دور القطاعين العام والخاص، ووضع توصيات نرى أنها تساهم في إصلاح القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في الاقتصاد الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى عدد من الموضوعات الرئيسة منها:-**أولاً-** مؤشرات الأداء الاقتصادي، ودور القطاع العام والخاص فيه.

ثانياً- مبررات التحول إلى القطاع الخاص أو الانتقادات الموجهة للقطاع العام.

ثالثاً- الإطار التشريعي لممارسة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.

رابعاً- الآثار المتوقعة عن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

خامساً- إصلاح القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص ضرورة تنموية.

سادساً- الخلاصة.

أولاً- مؤشرات الأداء الاقتصادي ودور القطاع العام والخاص فيه:-

بموجب الإعلان الدستوري الصادر في الحادي عشر من شهر الكانون (ديسمبر) عام 1969ف، أخذت ليبيا بمبدأ التخطيط الشامل مع مراعاة التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في توجيه الاقتصاد الوطني وعلى أساس هذا الإعلان نفذت في البلاد ثلاث خطط للتنمية، وهي الخطة الثلاثية للتنمية 1973-1975ف، وخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980ف، وخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985ف. ثم بدأ بعد ذلك العمل وفقا لميزانيات التحول، فأعدت ونفذت ثماني عشرة ميزانية للتحول غطت الفترة الممتدة من عام 1986ف إلى عام 2003ف.

ولقد استهدفت جميع خطط التنمية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التي تركزت حول تنويع الإنتاج، ومصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد على النفط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل التباين بين دخول الأفراد وتحقيق تنمية مكانية متوازنة.

وإجمالا يمكن حصر بعض نتائج تنفيذ تلك الخطط والبرامج في النقاط الآتية[1].

1- بلغت في المتوسط نسبة تجارة ليبيا الخارجية في مجال التبادل السلعي والخدمي من مجمل الناتج المحلي نحو 1.9%، خلال الفترة 1973ف-2000ف، وهذا يعني أن الاقتصاد الليبي مازال حساساً للتقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، بعبارة أخرى إن عمليات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلاد مازالت رهن التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الدولية، وإن التراجع الذي طرأ على هذه النسبة خلال الفترة 1982ف-2000ف، لم يكن بسبب تراجع اعتماد الاقتصاد الليبي على التجارة الخارجية، بل كان نتيجة تراجع في الطلب العالمي على النفط من جهة، وارتفاع تكاليف الاستيراد من جهة أخرى.

2- إن نسبة الواردات الإجمالية إلى مجمل الاستيعاب المحلي لم تنخفض عن 21% خلال الفترة 1973ف-2000ف، كما أنها لم تقل في المتوسط عن 39.6%، وهذه النسب المرتفعة قد تعزى إلى ضعف الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من جهة وارتفاع طاقتها الاستيرادية نتيجة توفر عائدات النفط من جهة أخرى.

3- ظهر الوضع العام لميزان المدفوعات

متقلبا بين الفائض والعجز، خلال الفترة 1973ف 2000ف، ويلاحظ أن أكبر فائض حققه ميزان المدفوعات كان في عام 1980ف بمبلغ يصل إلى 2063.7مليون دينار ليبي، ويعزى ذلك إلى تنامي الفائض في ميزان السلع بمعدل 57.2%، وتراجع العجز في ميزان الخدمات بمعدل لايقل عن 14.1%، وكذلك تناقص العجز في حساب العمليات الرأسمالية بمعدل يزيد عن 13.1%، رغم زيادة العجز في ميزان التحويلات دون مقابل بمعدل لا يقل عن 21.2%، ذلك مقارنة بعام 1979ف. وفي عام 1981ف ، ظهر أكبر عجز في ميزان المدفوعات بمبلغ 1314.1مليون دينار ليبي، بسبب تراجع الفائض في ميزان السلع، وزيادة العجز في حساب العمليات الرأسمالية، بمعدل لا يقل عن 98.5% و42.4% على الترتيب، وتزايد العجز في كل من ميزان الخدمات وميزان التحويلات دون مقابل بمعدل 45.1% و189.3% على التوالي، مقارنة بعام 1980ف.

4- بلغت الالتزامات القائمة للخزانة العامة تجاه مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية نحو 7644 مليون دينار ليبي في عام 2000ف.

إن خطورة استخدام الدين العام المحلي تكمن في استخدامه لتمويل إنفاق جار، وتمويل عجز الموازنة العامة، مما يعني أنه إنفاق لا يقابله إنتاج مادي أو خدمي، ومن ثمّ فإن أي زيادة في هذا الدين سوف تعبر عن نفسها إما باللجوء إلى زيادة الاستيراد وما يجره هذا من عجز في ميزان المدفوعات، وتراجع الاحتياطات الخارجية أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية، أو قد يؤدي إلى هاتين الظاهرتين معا، وهو ما واجهته البلاد في السنوات الماضية، علاوة إلى ما قد يحدثه من سوء تخصيص وتوزيع للموارد[2].

5- يبدو أن خطط التنمية وميزانيات التحول قد حققت نتائج متواضعة فيما يتعلق بتصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتخفيف درجة الاعتماد على النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاعات السلعية (الزراعة والغابات وصيد الأسمال والتعدين والمحاجر الأخرى والصناعات التحويلية والكهرباء والغاز والمياه والتشييد) نحو 21.9% من مجمل الناتج المحلي، مقابل نسبة تصل في المتوسط إلى 37.9% تمثل مساهمة قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي، وباقي النسبة هي 40.2% في المتوسط، تعبر عن مساهمة قطاعات التوزيع والخدمات (التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والمال والتأمين وخدمات الأعمال وملكية

المساكن وخدمات التعليم والصحة وخدمات أخرى) وذلك خلال الفترة 1973ف-2000ف.

6- حظيت قطاعات التوزيع والخدمات بأكبر نسبة وهي 50% من حجم الاستخدام البالغ نحو 1324 ألف مشتغل في عام 1998ف، ونحو 47% و3% في القطاعات السلعية وقطاع النفط والغاز الطبيعي على الترتيب، ولم يتغير ترتيب هذه القطاعات من حيث حصتها من حجم الاستخدام طوال الفترة 1973ف-1998ف.

7- نفذت خطط التنمية وبرامج التحول خلال الفترة 1973ف 1998-ف، استثمارات كبيرة بلغت في مجموعها ما يزيد عن 39707.2مليون دينار ليبي، حظيت القطاعات السلعية، بما لا يقل عن 44% منها، والباقي أي بما يزيد عن 10.3% و45.7% يمثل نصيب قطاع النفط والغاز الطبيعي وقطاعات التوزيع والخدمات على الترتيب.

8- إن الجزء الأكبر من مجمل تلك الاستثمارات استأثر به القطاع العام، أي بنحو 87.1% وباقي النسبة 12.9% هو استثمارات للقطاع الخاص. الأمر الذي يؤكد سيطرة القطاع العام على مختلف اوجه الحياة الاقتصادية.

وإجمالا يمكن القول، وإن تمكن القطاع العام من المساهمة في البداية في تنشيط الاقتصاد الوطني وتثبيت أسسه، فإن ذلك لم يخل من مشاكل ومصاعب كشفت عن سلبيات هيكلية في هذا الاقتصاد، خاصة في السنوات ما بعد عام 1985ف، وقد ساعد على ذلك تدهور الاقتصاد العالمي، المتمثل في انخفاض أسعار النفط الخام وتراجع حجم المبادلات العالمية، وبحكم التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد الوطني، وتغييب القطاع الخاص، انعكس ذلك على الموازنة العامة التي سجلت عجزاً ترتب عنه تفاقم الدين العام، الذي لجأت إليه الدولة للقيام ببرامجها الإنمائية.

لقد استوجبت هذه المشاكل وغيرها، إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي.

ثانيا- مبررات التحول إلى القطاع الخاص أو الانتقادات الموجهة إلى القطاع العام:-

إن كان خيار القطاع العام خياراً تنموياً لتحقيق النمو الاقتصادي وتعبئة وتوجيه المدخرات الوطنية وتوزيع الاستثمارات القطاعية وتوفير فرص العمل لتشغيل القوى العاملة المتنامية والتخطيط لاستخدامها والتنويع الاقتصادي والحد من التبعية للخارج، وهي أهداف يصعب تحقيقها دون أن تلعب الدولة دوراً كبيراً في الاقتصاد عبر قطاعها العام، فإن عجز هذا القطاع عن تحقيق بعض أهدافه نتيجة لضعف أدائه

وتزايد التكاليف الاقتصادية في الكثير من المشروعات التابعة له وتغييب القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، أدى إلى التوجه نحو إعادة هيكلة هذا الاقتصاد لإحداث التغير فيه وتحقيق نمو قابل للاستمرار عبر صور متعددة منها، خصخصة الملكية العامة وذلك بتحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، أو خصخصة إدارة تلك المؤسسات مع الاحتفاظ بملكية أصولها للقطاع العام، أو تأجيرها للقطاع الخاص أو تصفيتها في حالة ثبوت عدم جدواها اقتصاديا.

وبشكل عام جرى تبرير هذا التوجه على أساس أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الدولة في إداراته المؤسسات العامة، مما يسهم في توفير الموارد وتحسين أداء هذه المؤسسات ومن ثم يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، كما أنه أقدر من الدولة بما يقدمه من حوافز تساعد على تعبئة الموارد وتوجيه المدخرات نحو المشاريع المربحة وتعميم ملكية هذه المؤسسات على أكبر قدر ممكن من المواطنين وخلق سوق نشيطة تشجع على الادخار، كما أن تحويل القطاع العام ومؤسساته إلى القطاع الخاص يزيل عبء تحمل خسائر هذه المؤسسات الأمر الذي يسمح للدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية واجتماعية أساسية أخرى.

إن خيار التحول إلى القطاع الخاص، رغم ما يحققه من مكاسب على المستوى الاقتصادي من حيث تصحيح مسار تلك المؤسسات ووضعها في إطار إداري واقتصادي أفضل، وتحديد نجاحها بمعايير تربط بين الربحية والإيراد والتكلفة، وبين اليد العاملة وإنتاجيتها، وبين السعر واعتبارات الطلب والعرض، وتجعل منها مصدرا للإيرادات والتمويل للخزانة العامة، فإن المشكلة في المرحلة القادمة في البلاد هي أن القطاع الخاص ليس قادرا على الانطلاق وتحمل مسؤولية تحقيق تلك الأهداف والحفاظ على المكاسب الاجتماعية والتنموية التي حققها القطاع العام، وهذه المشكلة لا تتعلق بالقطاع الخاص كمؤسسة قائمة على الملكية الخاصة، وإنما مرتبطة بالإطار العام غير الملائم لانطلاق هذا القطاع.

ثالثا- الإطار التشريعي لممارسة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي:-

تعود بداية التفكير في الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث توالت النصوص التشريعية التي تهدف إلى تنظيم مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة في صورها القانونية المتعددة بما يدفع إلى توسيع قاعدة الملكية بين أكبر عدد من

الأفراد، نذكر منها:-

1- القانون رقم (8) لسنة 1988ف.

الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، الذي أعطى الأفراد بأنفسهم أو بالمشاركة مع غيرهم حق ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والرعي والصناعة والحرف وتوزيع السلع وأداء الخدمات أو أي نشاط اقتصادي آخر يحتاج إلية المجتمع، وذلك بقصد زيادة القدرة الإنتاجية دون استغلال للغير.

2- القانون رقم (9) لسنة 1992ف.

الصادر عن مؤتمر الشعب العام بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية حيث أعطى هذا القانون الأفراد والأشخاص الاعتبارية، حق ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الإنتاج وتوزيع السلع وتقديم الخدمات كالتعليم والصحة والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وامتلاك وإدارة الفنادق والنقل والتمويل، وكذلك الأعمال المهنية والحرفية كالمحاماة والطب والهندسة والمحاسبة ، وتوثيق العقود والمحررات والاستثمارات المالية والاقتصادية والقانونية والتجارة والحدادة وغيرها من الأنشطة.

كما حدد القانون المذكور صورا مختلفة من خلالها تتم ممارسة النشاط الاقتصادي والصور هي: (الشركة المساهمة ومؤسسات وشركات عامة وتشاركيات ونشاط أسري ونشاط فردي).

3- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (300) لسنة 1993ف.

بشأن لائحة تمليك المنشآت والوحدات الاقتصادية العامة، حيث يبين هذا القرار الأسس العامة لكيفية نقل المنشآت والوحدات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص.

رابعاً- الآثار المتوقعة عن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص:-

يمكن التنبؤ في حالة حدوث هذا التحول بحدوث بعض المشاكل منها:

1- تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العامة المعرضة للتحول إلى القطاع الخاص، وهذا يؤثر في سوق العمل في البلاد، ويزيد من مشكلة البطالة.

لقد ارتأت بعض الدراسات إمكانية معالجة هذه المشكلة باتباع عدد من السياسات منها ما يلي[3]:

أ- مساعدة العمالة الزائدة على إيجاد فرص عمل جديدة.

ب- تقديم التمويل اللازم للعمالة المسرحة للبدء في أنشطة اقتصادية في مجال تخصصهم بشكل فردي أو جماعي.

ج- إعداد البرامج التدريبية لإعادة تأهيل وتكوين العمالة المسرحة لتمكينهم من الانسجام مع أكبر عدد من فرص العمل الجديدة.

د- تشجيع التقاعد المبكر على أساس شروط تفضيلية.

هـ تطبيق سياسة التحول إلى القطاع الخاص على المنشآت ذات العمالة المحدودة.

و- إنشاء صندوق لضمان البطالة.

2- قلة المبادرة من جانب القطاع الخاص على الأنشطة المتخلى عنها من قبل القطاع العام، وذلك بسبب حجم المؤسسات العامة الذي يتطلب رصد مبالغ كبيرة لإعادة تشغيلها في ظروف طبيعية، علاوة على نقص الخبرات اللازمة لتشغيل مثل هذه المؤسسات.

3- الكثير من المؤسسات العامة تعاني من عجز مالي وزيادة متفاوتة في عدد العاملين بها وهذه الوضعية لا تشجع على إقبال القطاع الخاص عليها ما لم يتم إيجاد موارد مالية لمعالجة الوضعية المالية والاجتماعية لهذه المؤسسات.

4- غالباً التحول في شكل الملكية من عام إلى خاص يتجه أولاً إلى المشروعات العامة المربحة التي يرغب فيها القطاع الخاص، وهذا يقلل من إمكانية تخفيف الأعباء على الموازنة العامة، ويحرمها من إيرادات متوقعة من مشروعات جيدة.

خامساً- إصلاح القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص:

السؤال هنا: ما هو القدر الذي يتحمله القطاع العام من الفشل الذي ظل يلازمه ويتراكم بوجوده، وما هو القدر من المسؤولية الذي يتحمله القائمون على القطاع العام في فترات متعاقبة، الذين وضعوا السياسات الإدارية والسعرية وخططوا وتدخلوا في إدارة هذا القطاع؟ وهل يمكن إصلاح القطاع العام وكيف؟

لقد خلصت دراسة قامت بها الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق إلى نتيجة مفادها أن تخلي الدولة عن اعتماد الخطط الإنمائية والاكتفاء بتطبيق البرامج والميزانيات في السنوات ما بعد عام 1985ف، قد أثر بشكل بالغ السلبية في أداء المنشآت الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة على حد سواء[4].

وهو استنتاج لا نملك إلا أن نتفق فيه معها، فالضعف المالي للمشاريع العامة لا يكمن في الملكية العامة لها، وإنما في التخطيط السيئ للمشاريع مصحوباً بقيود تتمثل في هيمنة الدولة وتميز قراراتها بالمركزية الشديدة وتدخلها المفرط في الرقابة على المتغيرات الإدارية من خلال أجهزتها الرقابية، وضعف القدرات الإدارية والفنية، وغياب الحوافز، والأخذ بالاعتبارات الاجتماعية مقارنة بالاعتبارات الاقتصادية، وعدم الربط بين مصلحة ومصير إدارات المؤسسات العامة والعاملين بها بما تحققه من نجاح أو فشل، مما نتج

عنه مناخ من اللامبالاة وعدم الاكتراث للموقف المالي والاقتصادي لتلك المؤسسات وما ترتب عنه من خسائر وتنامي الدعم المالي الذي تتلقاه لتغطية تلك الخسائر زاد من حالة اللامبالاة وعدم التأثر بالفشل أو العجز لدى الإدارات المسؤولة أو لدى العاملين بهذه المؤسسات.

وهذه كلها قيود خارجية تحد من كفاءة القطاع العام، والحل لا يكمن في تغيير شكل الملكية من عام إلى خاص، بل في إصلاح القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص. ولا يتأتى هذا إلا بتطبيق أسلوب للتنمية يستند إلى الترغيب دون التوجيه الآمر في مناخ مُواتٍ للمنافسة بين القطاعين، مع الأخذ بالملاحظات أو التوصيات الآتية:-

أ- توفير المناخ الملائم للاستثمار في كلا القطاعين العام والخاص، على أن يشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية.

ب - منح مؤسسات القطاع العام استقلالية إدارية ومالية حقيقية تساندها القوانين واللوائح، بحيث يسمح لها باتخاذ القرارات بناء على معطيات اقتصادية في المجالات ذات العلاقة بالإنتاج والتوزيع والتسويق والتوظف.

ج- التوقف عن أية معاملة تفضيلية تتمتع بها مؤسسات القطاع العام، ومعاملتها على قدم المساواة مع مؤسسات القطاع الخاص من حيث التمتع بالدعم المالي المباشر أو غير المباشر في الأنشطة المتميزة في مجال التنمية سواء كان في صورة إعفاءات ضريبية أو تسهيلات ائتمانية أو تيسير الحصول على مواقع لإقامة المشروعات ...إلخ.

د- إخضاع مؤسسات القطاع العام التي تعجز عن المنافسة أو مواجهة السوق لإجراءات الإفلاس والتصفية شأنها في ذلك شأن مؤسسات القطاع الخاص دون أن تتحمل الدولة أية مسؤولية تجاه العاملين بها عند إفلاسها حتى يرتبط مصيرهم بنجاحها وإخفاقها.

هـ - أن تمارس الدولة وظيفتها الرقابية على النشاط الاقتصادي دون مبالغة في الإشراف والرقابة ، وأن يكون هدفها الأساسي في هذا المجال منع الغش التجاري في تسويق المنتجات الوطنية أو المستوردة حماية للمستهلك، ومنع الإغراق وتهريب السلع حماية للمنتج، ورقابة وضبط أسعار السلع الأساسية عند حدوث ظروف غير عادية ضمانا لعدالة توزيع هذه السلع بالأسعار المناسبة.

و- إن إيجاد المناخ المواتي للمنافسة بين مؤسسات القطاع العام، ونظيرتها للقطاع الخاص لا يعني أن ننجرف دون وعي في تيار الملكية الخاصة في مجالات تقاس بالمردود الاجتماعي، وليس بمقاييس

الربحية والتكلفة والعائد من هذه المجالات التعليم والرعاية الصحية والأسرية وكهرباء المنازل ومياه الشرب.

ز- الربط بين دخول الأفراد والإنتاج في المؤسسات العامة وتقديم الحوافز لضمان أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية

سادسا- الخلاصة:

يمكن القول بأن عجز القطاع العام عن تحقيق بعض أهداف خطط التنمية - كما تبين من دراسة بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي - جاءت نتيجة تحميل مؤسساته مسؤولية تحقيق مكاسب اقتصادية من جهة والوصول إلى غايات اجتماعية محددة من جهة أخرى، في مناخ غير مُواتٍ مع تهميش دور القطاع الخاص. ووصلت الورقة إلى نتيجة مفادها ألا نندفع ونلغي دور القطاع العام التنموي إلغاء تاما، بتغيير شكل الملكية من عام إلى خاص، بل يجب إصلاح القطاع العام، من خلال تطبيق مجموعة من التدابير والإجراءات من جهة، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص نظراً لأهميته في بناء الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، إذا أردنا حقا إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

المراجع

1- اعتمدنا في كتابة هذا الجانب على الإحصائيات الواردة في:

أ- الحسابات القومية: 1971ف 1980-ف، وتقديرات عامي 1981ف 1982 -ف. الطير (أبريل) 1984ف.

ب- الحسابات القومية: 1980ف 1992-ف، نشرة موجزة ناصر (يونيو) 1997ف.

ج- الحسابات القومية: 1986ف 1998-ف.

د- مصرف ليبيا المركزي، الإحصائيات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966ف 2000-ف.

هـ- محمد فتح الله الهري: تجارة ليبيا الخارجية، وأثرها في النشاط الاقتصادي، الواقع والآفاق، خلال الفترة 1965ف-1993ف. رسالة ماجستير (غير منشورة) أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، لسنة 1998ف.

2- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، السنة المالية 1992-1993 - ف. ص(188).

3- د. يوسف محمد بادي، د.عبدالله امحمد شامية : الإطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي.

د. يوسف محمد بادي، التخصصية، أهدافها ووسائل تنفيذها وعلاقتها بالمؤسسات والأسواق المالية.

بحثان منشوران في دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1997ف، ص ص (22)،(33).

4- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002ف. ص (172) وما بعدها.

من اصدارات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

أ. د. رجب أبودبوس

البورصة

حقائق وأوهام



سياسة التمليك وتوسيع قاعدة الملكية

أ. نادية بن يوسف
مجـــــلة دراسات

المقدمة

تطرح التغيرات السريعة التي حدثت في المجتمع العربي الليبي العديد من القضايا التي تعكس الاهتمامات المتنوعة والجديدة، التي لابد لها أن تظهر على مسرح البحث والدراسة في مجال التحليل الاقتصادي ، ولعل أهم جانب تقتضيه المرحلة الجارية في هذا المجتمع إبراز التغيرات التي حدثت في مفهوم الملكية بجميع صورها، التي تهدف إلى نشر وتوسيع الملكية الاشتراكية، ومبدأ المشاركة بتمليك المنشآت والوحدات الاقتصادية القائمة للأفراد ضمن سياسة اقتصادية تقوم على مبدأ "شركاء لا أجراء".

وتعمل على نقل وتحويل ملكية الوحدات الاقتصادية القائمة؛ بشكل كلي للأفراد العاملين بها، أو لغيرهم من أفراد المجتمع، ملكية جماعية تقوم على المشاركة في الملكية والإدارة والإنتاج، وتكون الملكية في صورة تشاركيات، أو في صورة شركات جماعية مساهمة، ومن هذا المنطلق تتحول الوحدات الاقتصادية من الملكية العامة إلى الملكية التشاركية الجماعية.

وانطلاقاً مما تقدم، ونظراً إلى أن سياسة التمليك تشكل خطوة مهمة في دعم النشاط التشاركي جنباً إلى جنب مع القطاع العام، لهذا فإن هذا الجزء من الدراسة يهتم بالتعرض لسياسة التمليك من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتناول القطاع العام من حيث أهميته ومبررات وجوده، سيطرته على النشاط الاقتصادي، المشاكل التي تواجهه.

المبحث الثاني: يتعرض لسياسة التمليك من حيث المفهوم، الأهداف، والإطار التشريعي لها، والأساليب وإجراءات التنفيذ، ثم المشاكل التي تعترضها.

المبحث الثالث: يشير إلى الخلاصة

المبحث الأول
القطاع العام

أولاً- أهمية القطاع العام ومبررات وجوده:

يدل مفهوم القطاع العام على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، والتي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للأفراد مقابل سعر محدد، بغض النظر عن الشكل التنظيمي للوحدات الاقتصادية، سواء اتخذت شكل المؤسسات أو الهيئات أو الشركات العامة[1].

وكانت البدايات الأولى لظهور القطاع العام في المجتمع الليبي نتيجة لتضافر مجموعة من المعطيات، ساهمت في زيادة الأهمية المتصاعدة له وتمثلت أهمها في الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى وجود هيكل اقتصادي مشوه ساد النظام الاقتصادي قبل الثورة، وساهم في عجزه عن تحقيق النمو السريع، والتراكم الرأسمالي، ومن ثم توسيع قاعدته، وخلق الاستثمارات، وإيجاد السوق الداخلية، وتراجع الطلب أمام عجز القاعدة الإنتاجية؛ وتوجه الاقتصاد نحو التكامل مع العالم الخارجي، وإهمال التكامل الداخلي، وتعميق التبعية والتخلف، إضافة إلى صغر حجم القطاع الخاص، ولجوئه إلى استنزاف المدخرات المحلية الضئيلة في شراء الأراضي الزراعية، وبناء العقارات السكنية، والتجارة في السلع الاستهلاكية سريعة الدوران، وعدم قدرته على القيام بمشاريع البنية الاقتصادية الكبيرة، خاصة مشاريع التنمية التحتية التي تتطلب استثمارات ضخمة؛ فضلاً عن عزوف المدخرات عن توسيع قاعدة الثروة الوطنية، والخوف من الإقدام على المشروعات الضرورية للتنمية، استناداً إلى التفريق بين الربحية الفردية والربحية الاجتماعية.

وتطلب التطبيق الاشتراكي من أجل العدالة في التوزيع، وتحقيق المصلحة العامة؛ بعد قيام الثورة وأمام إلحاح التنمية الاقتصادية، وضرورة تحقيق معدلات نمو عالية، والتوجه نحو التخطيط الاقتصادي تطلب توسيع دور الدولة في مجمل الحياة الاقتصادية لتأمين تنفيذ الخطط الاقتصادية والتعجيل والتسارع بعملية التنمية، من خلال الاعتماد الواسع على القطاع العام، باعتباره محوراً أساسياً لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، وأداة رئيسة للتغيير.

ثانياً - مظاهر سيطرته على النشاط الاقتصادي

أعطت المبررات السابقة أهمية خاصة وقوة مؤثرة للقطاع العام. وساهمت في سيطرته على الموارد الاقتصادية، وإرساء

قواعد الاستقلال الاقتصادي من ناحية، وإلى تقليص وتهميش دور القطاع الخاص من ناحية أخرى.

وتتلخص أهم مظاهر السيطرة في النقاط التالية:

1- استهدفت جميع خطط التنمية ابتداء من عام 1973 تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

التوسع في تشييد البنية الأساسية -بناء الصناعات الثقيلة -إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع -بناء القاعدة الإنتاجية الحديثة -تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمارات _ تكوين رأس المال المنتج -تعديد مصادر الدخل وتنويعه -وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

2- ترجمة تلك الأهداف إلى برامج وسياسات ومشروعات، يضطلع القطاع العام بتمويل وتنفيذ الجزء الأكبر منها.

3- حددت خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي الثلاث (1973-1985) دائرة عمل القطاعين العام والخاص فمن خلال نمط توزيع هيكل رأس المال الثابت، توسعت دائرة القطاع الأول وتقلصت دائرة القطاع الثاني في كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية، إذ حددت الاستثمارات حصة القطاع العام بـ (91.7%) وحصة القطاع الخاص بـ (8.3%)، من إجمالي الاستثمارات المنفذة.

4- استحوذ القطاع العام على حوالي (93.7%) و(97.7%) من إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى قطاعي الزراعة والصناعة، في حين بلغ نصيب القطاع الخاص منها حوالي (6.3%) و (2.3%) في القطاعين وعلى التوالي.

5- استأثر قطاع النقل والمواصلات بحوالي الى (18.9%) من إجمالي الاستثمارات الكلية، كان نصيب القطاع العام منها (15.3%) والقطاع الخاص (3.6%)[2]، أما مجالات المال والأعمال والتأمين ... وغيرها فاستحوذ القطاع العام على جل الاستثمارات فيها.

6- واكب تنفيذ تلك التوجهات، صدور جملة من القوانين تضمنت عددا من القرارات من أهمها:

أ- القانون رقم (31) لسنة 1970 الخاص بسيطرة الدولة على نشاط شركات التأمين.

ب- القانون رقم (87) لسنة 1975 المتعلق بتنظيم الأعمال التجارية، وبمقتضى هذا القانون صدر قرار مؤتمر الشعب العام لعام 1983 الخاص بتحريم التعامل التجاري بكافة صوره على الأفراد، وتنظيم التجارة عن طريق الأسواق الشعبية.

وبناء على ما سبق فإن التأكيد الفعلي لابتداء القطاع العام، كان خلال خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-

1980)، وإن نموه تزايد ببناء المشروعات الجديدة، والتوسع في المشروعات القائمة بالإحلال والتجديد، عن طريق الاستثمارات الضخمة التي مولتها العوائد النفطية، خاصة خلال حقبة السبعينيات.

ثالثاً- المشاكل التي واجهت القطاع العام:

على الرغم من تمكن القطاع العام من تنفيذ مشروعات البنية التحتية، وإيجاد قاعدة صناعية لإحلال الواردات، وتحقيق تحسن في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنه وعلى صعيد التنفيذ الفعلي برزت جملة من المشاكل، أدت إلى تردي أداء القطاع العام اقتصادياً رغم الأصول والطاقات الإنتاجية التي يمتلكها.

وتتلخص أهم المشاكل في:

تدني الطاقات الإنتاجية المستخدمة عن الطاقات المتاحة مما أدى إلى وجود طاقات عاطلة برزت بوضوح في قطاع الصناعة.

تدني مستويات الكفاءة الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

العجز المستمر في الميزانية العامة، وكبر حجم الدين العام، واتجاهه نحو الارتفاع بشكل مستمر.

سوء استخدام الموارد الاقتصادية، وتعرض أغلب المؤسسات العامة للخسائر.

انخفاض مستوى جودة المنتجات، وعدم قدرتها على المنافسة نتيجة ضعف الرقابة على القطاع العام.

تدني نسبة السيولة، وانخفاض معدل دوران رأس المال، الأمر الذي أدى إلى تقصير الدولة في مد مشروعات القطاع العام بالتمويل اللازم للتجديد والتوسعات، ودفعها إلى الاقتراض المصرفي قصير الأجل، والمكلف عادة، لتغطية الالتزامات الجارية.

نقص العائد على المال المستثمر، وضعف الفائض القابل للتوزيع.

استمرارية اعتماد المشروعات الاستثمارية في تحويلها على الفوائض النفطية، في الوقت الذي يفترض فيه تحويل تلك المشاريع إلى أصول منتجة تمكن من إحلال الموارد المنخفضة منها محل الإيرادات النفطية وعلى نحو دائم ومستمر.

ولكن ورغم تلك المشاكل، فإن التجربة أبرزت أن وجود القطاع العام ضروري لقيادة التنمية، وتوجهها في المسارات التي تكفل بناء قواعد متينة للنهضة الزراعية والصناعية، وبناء البنية التحتية على المدى الطويل، كما أن غيابه -أي القطاع العام- يعني عدم قيام الصناعات الاستراتيجية، إلى جانب حاجة المجتمع إليه في دفع الاقتصاد دفعة كبرى إلى الأمام، بتنفيذ البرامج والمشروعات الاستثمارية الضخمة والمتنوعة لدفع عجلة التنمية، فضلاً عن حماية المجتمع من شرور الاحتكارات

الخاصة والتركيز في الثروة. ووجوده أيضاً يعد أمراً ضرورياً للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية، فامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أية دولة، تسعى إلى القضاء على روابط التبعية، وإرساء قواعد الاستقلال الاقتصادي. كما تتطلب الاعتبارات الديناميكية للتنمية، إعطاء الأولوية للكفاءة الاقتصادية في الأداء، الأمر الذي جعل من مساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي ضرورة لابد منها للاقتصاد الوطني، لتتلاءم مع الأوضاع السائدة، ولتحقيق الكفاءة الاقتصادية في الأداء، وتخفيض التكلفة.

لذا وانطلاقاً من الأهداف العامة، للأسس الاشتراكية، تم تبني سياسة اقتصادية تقوم على مبدأ "شركاء لا أجراء" وتفتح المجال أمام الأفراد لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في صورة تشاركيات، أو شركات جماعية مساهمة، بإعطاء العاملين الفرصة في الوحدات الاقتصادية، أو لغيرهم من الأفراد بالاستثمار والاشتراك في تملك وإدارة الوحدات الاقتصادية التي يقيمها المجتمع، لما يترتب على تلك المعطيات من تأكيد أن القطاع العام والنشاط التشاركي شريكان متلازمان، يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، وأنهما ضروريان لدفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

المبحث الثاني
سياسة التمليك

أولاً - مفهوم سياسة التمليك

نتيجة لتطور الفكر الاشتراكي، خاصة بظهور النظرية العالمية الثالثة وتوجهها الاشتراكي كما هو موضح في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، حدثت في الجماهيرية تغيرات جذرية في المفاهيم والسياسات الاقتصادية تهدف إلى ترسيخ الفكر الاشتراكي الجديد، ولعل أبرز هذه التغيرات تلك التي حدثت في مفهوم الملكية بجميع صورها عملاً على نشر وتشجيع وتوسيع الملكية الاشتراكية ومبدأ المشاركة، بالتوجه نحو تمليك الوحدات والمنشآت الاقتصادية القائمة للأفراد، ومن هذا المنطلق برز مفهوم تمليك الوحدات الاقتصادية، أو ما يسمى بسياسة التمليك التي تعد إحدى السياسات الاقتصادية التي استحدثها المشرع الليبي، ونظمها بصدور تشريعات خاصة بها سيأتي ذكرها فيما بعد.

وبصورة عامة فسياسة التمليك كسياسة اقتصادية، تعني نقل وتحويل ملكية المشروعات والوحدات الاقتصادية، بشكل كلي إلى الأفراد العاملين المنتجين بها، ملكية جماعية تقوم على المشاركة في الملكية والإدارة والإنتاج، وتأخذ الوحدات المملكة شكل التشاركيات إذا تم التمليك للمنتجين العاملين بها، حيث تكون المشاركة

بالمال والجهد معاً، أو شكل الشركات الجماعية المساهمة إذا ما تم التمليك للمنتجين بالوحدة الاقتصادية وغيرهم من أفراد المجتمع عن طريق الاكتتاب العام.

وتأسيساً على ما سبق فسياسة التمليك تتضمن العناصر الآتية:-

1- نقل ملكية المشروعات والوحدات الاقتصادية بشكل كلي للأفراد.

2- إعطاء الأولوية في التمليك للأفراد العاملين بها.

3- التمليك يقوم على مبدأ المشاركة التامة في الملكية والإدارة والإنتاج ملكية جماعية.

4- تأخذ الوحدات والمشروعات المملكة شكل التشاركيات، أو شكل الشركات الجماعية المساهمة.

والجدير بالذكر أن سياسة التمليك ومبدأ المشاركة يستندان إلى مبدأ العدالة والمساواة بين عناصر الإنتاج، من حيث أهميتها للعملية الإنتاجية، والحيلولة دون طغيان أي منها على الأخرى فلكل عنصر من هذه العناصر حصة في الإنتاج، ويجب أن يستلمها كاملة غير منقوصة، ودون المساس بحصة العناصر الأخرى.

فمعيار النشاط الاقتصادي يتمثل في العمل المتجسد في المساهمة والجهد المبذول، كما يهدفان إلى كسر الاحتكار ومنع الاستغلال، وسيطرة رأس المال على النشاط الاقتصادي، وذلك بوضع حدّ أو سقف أمام المساهمة في أية وحدة أو نشاط اقتصادي. وبتطبيق سياسة التمليك يتمكن الأفراد من السيطرة على الثروة والإمكانات الاقتصادية في المجتمع وذلك بتملكها، وإدارتها، وتولي شؤونها، بما يؤدي إلى تكامل حرية الأفراد وتحقيق سعادتهم من خلال إشباع احتياجاتهم، وتحريرهم من الاستغلال، إضافة إلى أن مبدأ المشاركة يخلق نوعاً من العلاقات القائمة على أساس التعاون وتقسيم العمل إلى جانب حل مشكلة الحوافز، لكون العامل الشريك ينتج لنفسه، وذلك باعث تلقائي وحافز لزيادة الإنتاج حتى تزداد حصته منه، ومن ثمّ يزداد دخله وإنتاجيته.

ونظراً إلى كون النشاط الاقتصادي نشاطاً إنتاجياً فإن الوحدة الاقتصادية تتحول إلى جماعة فعالة تسعى إلى إشباع الحاجات الإنسانية بالتوفيق بين برامجها، وبين احتياجات المجتمع، وتشترك في امتلاك وسيلة الإنتاج، وممارسة العملية الإنتاجية، كل حسب جهده ودوره ، فالكل شركاء في الإنتاج وفي ظل ذلك تختفي ظاهرة الأجرة، وتنتفي علاقة العامل برب العمل، وبذلك يمارس المنتج الشريك حقوقا معينة تتحدد في الحيازة والاستغلال والتصرف في ضوء الغاية الاقتصادية والاجتماعية للملكية الاشتراكية في المجتمع الاشتراكي الجديد ،

فالحيازة تعني أن المنتج أصبح صاحب حق في امتلاك وإدارة الوحدة الاقتصادية والاستغلال يعني أن المنتج يستعمل الأموال لتحقيق الأغراض والأهداف التي من أجلها أقيمت الوحدة الاقتصادية، أما التصرف فيعني أن المنتج يستهلك أموال التداول في العمليات الإنتاجية، بما يتفق وأهداف الخطة وطبقاً لما تقرره القوانين والسياسة العامة للمجتمع.

ثانياً- أهداف سياسة التمليك

تسعى سياسة التمليك إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها بصورة عامة في الآتي:-

1- إلغاء نظام الأجرة بالقضاء على العلاقة الظالمة في الأنظمة الاقتصادية المختلفة، المتمثلة في العلاقة بين العمال وأرباب العمل، بتحويل المنتجين إلى شركاء في الإنتاج كل حسب مهارته وتخصصه، وشركاء في الإدارة واتخاذ قرارات الإنتاج، بما يؤدي إلى حلول علاقات التعاون والمساواة علاقات السيطرة والاستعباد في الإنتاج، وإلى تحقيق حرية الفرد ورفاهيته الاقتصادية من خلال حصوله على قيمة ما أنتجه كاملاً.

2- الارتقاء بالحوافز إلى قمتها، فتمليك الوحدات الإنتاجية له أثر بالغ الأهمية فى تحفيز المنتج على بذل المزيد من الجهد، مادامت حصيلة جهده تعود عليه بالفائدة، مما يؤدي إلى تطور الإنتاج وزيادته كماً ونوعاً، ومن ثم زيادة الدخل القومي.

3- التأكيد على مبدأ المشاركة، الذي يساهم في تجنيب الاقتصاد الوطني التعرض للأزمات الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فاستلام المنتج لدخل يعادل قيمة ما أنتجه من سلع وخدمات يعني التوازن بين الدخل الذي يمثل جانب الطلب، والعرض الذي يمثل جانب السلع والخدمات، وبذلك يكون الاقتصاد في حالة توازن بعيداً عن الأزمات التي تنشأ من الفائض في الإنتاج وما يترتب عليها من بطالة، أو نقص في الإنتاج وما ينجم عنها من ارتفاع في الأسعار وتضخم اقتصادي.

4- اختفاء العامل المأجور -الشكل الحديث للعبودية -ونشر الملكية الاشتراكية يعدان خطوة هامة لترسيخ دعائم حقوق الإنسان وحفظ كرامته.

5- كسر الاحتكار وذلك بتمليك الوحدات والمشروعات الاقتصادية، لأكبر قاعدة ممكنة من المجتمع وفي ذلك زيادة لمساحة المشاركة التي تمكن من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي والاشتراكي الجديد، الذي تستهدفه النظرية العالمية الثالثة.

6- نشر الملكية الاشتراكية وما ينتج عنها من عدالة في توزيع الثروة والدخل بزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج

والدخل.

7- تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيه المدخرات نحو المشاريع المنتجة، وما ينجم عنها من تنوع للقاعدة الإنتاجية، ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وزيادة جودته وفعاليته.

8- توسيع قاعدة الملكية بما يكفل تحسين الأداء الاقتصادي، وتأمين الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة، بتوجيهها نحو العمليات الإنتاجية التي تنتج سلعاً وخدمات أكثر ضرورة وأهمية للمجتمع.

ومن المتوقع أن يترتب على تحقيق تلك الأهداف جملة من النتائج للاقتصاد الوطني من أهمها:

أ- زيادة معدلات التشغيل لعنصر العمل في الوحدات التي يتم تمليكها، والرفع من كفاءتها الإدارية والمالية.

ب- إيجاد قاعدة إنتاجية تسهم في توفير مصدر بديل للدخل ومشاركة الأفراد في بناء الاقتصاد الوطني بشكل أفضل.

ج- زياد موارد الخزانة العامة عن طريق:

أولاً- الضرائب التي تجنى من الدخول المتولدة عن النشاطات الجديدة.

ثانيا- الوفر الذي يطرأ نتيجة لرفع الدعم الذي تقدمه الخزانة العامة لتلك الوحدات.

د- تغيير النظرة للإنسان باعتباره عنصراً هاماً في اتخاذ القرارات والتجديد والقدرة على المبادرة وليس عنصراً من عناصر الإنتاج فقط.

هـ- خلق فرص عمل وتولد دخول جديدة عن النشاطات الإنتاجية التي يتولاها الأفراد.

و- التخلص من العوائق والبيروقراطية التي تعاني منها الوحدات الإنتاجية، بتملك الأفراد لها ملكية مباشرة، وتحمل مسؤولية إدارتها.

ثالثاً- الإطار التشريعي لسياسة التمليك

لاشك أن التشريعات المتمثلة في القوانين واللوائح والقرارات لها أهمية خاصة بالنسبة لتطور ونمو النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي الجديد بصورة عامة، وفي سياسة التمليك بصورة خاصة، لكونها تسمح بإقامة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشروط معينة تعكس فلسفة هذه السياسة، ومن ثم فلسفة المجتمع وقيمه.

ويمكن تلخيص الإطار التشريعي لسياسة التمليك في جملة القوانين والقرارات واللوائح الآتية:-

1- القانون رقم (8) لسنة 1988ف، ويعد هذا القانون الأساس الذي استندت إليه بقية القوانين اللاحقة التي نظمت النشاط الاقتصادي، فقد نصت المادة الأولى منه على السماح للأفراد إما بأنفسهم أو بالمشاركة مع غيرهم بممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما نصت المادة

الرابعة من هذا القانون على سريان تطبيق أحكام القانون التجاري واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه فيما لم يرد بشأنها نص في هذا القانون ولوائحه وقراراته، ولتنفيذ هذا القانون فقد صدرت عدة قرارات منها:

أ- صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (183) لعام 1988ف، الخاص بتمليك بعض الوحدات والمشروعات الإنتاجية في مجال الصناعات الغذائية، ومن ضمن الوحدات التي تم تمليكها بعض الوحدات الإنتاجية التابعة لشركة المعمورة للمود الغذائية موضوع الدراسة.

ب- قرار اللجنة الشعبية رقم (427) لسنة 1989ف، المتعلق بأسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية، وتحديد القطاعات التي سيتم إدخالها ضمن سياسة التمليك.

فقد نصت المادة الأولى من هذا القرار على تعريف الوحدة الاقتصادية التي يمكن نقل ملكيتها، ونصت المادة الثانية منه على تولي اللجان الشعبية النوعية، واللجان الشعبية بالبلديات نقل ملكية الوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى ملكية جماعية على أساس تشاركيات أو شركات جماعية، أما المادة الخامسة من هذا القرار فقد اهتمت بتحديد نسبة المساهمة في الوحدات الاقتصادية، وأعطت الأولوية في التمليك للمنتجين بها، ثم للأفراد الذين لم يسبق لهم المساهمة في أية وحدة اقتصادية، ثم بقية المواطنين، كما حددت المادة الثامنة منه الكيفية التي يتم بها تقسيم الإنتاج، ونصت المادة التاسعة على حساب حصص المنتجين، بينما اهتمت المادة الثالثة عشرة بتكوين الجمعية العمومية، وطرق أخذ القرار فيها.

ج- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (638) لسنة 1990ف، المتعلق ببعض الضوابط الخاصة بتمليك الوحدات الإنتاجية، ولقد نصت المادة الأولى من هذا القرار على أن الأولوية في التمليك تتم للوحدات الإنتاجية التي تعتمد بنسبة معقولة على مواد خام محلية، ثم التي تنتج سلعاً غير مدعومة تليها الوحدات التي تطبق بنجاح مقولة "شركاء لا أجراء"، وأخيراً الوحدات التي تقفل جميع حساباتها الختامية.

د- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (340) لسنة 1991ف، المتعلق بضوابط الاستخدام في الأنشطة الاقتصادية الفردية والتشاركية، حيث اهتم هذا القرار بتنظيم العلاقة بين أصحاب النشاط الاقتصادي الفردي والتشاركي، والعاملين الذين سيحتاج إليهم هذا النشاط، مما يفتح المجال أمام التشاركيات والنشاط الفردي للنمو والتوسع ويكون الاستخدام فيه وفق عقد المشاركة.

هـ - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (300) لسنة 1993ف، الخاص بإصدار

لائحة التمليك للمنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة، فقد نصت المادة الثامنة من هذه اللائحة على إمكانية نقل ملكية المؤسسات والشركات والمنشآت العامة للأفراد بشكل كلي أو جزئي ملكية جماعية، كما نصت في هذا القرار على الكيفية التي يتم بها تمليك المنشآت المملوكة للمجتمع، كما أوضحت آلية وأسلوب التمليك وأدواته.

رابعاً- الأساليب والإجراءات المتبعة لتنفيذ سياسة التمليك

نظراً لأهمية هذه السياسة فإن الإجراءات الضرورية التي يمكن اتخاذها تشكل أرضية قوية تمكن من الإسراع في تطبيق سياسة التمليك، وإكسابها مضامين فعالة، لتحقيق الأهداف المقررة، ويبدأ تنفيذ سياسة التمليك بالآتي:-

1- اتخاذ قرارات التمليك.

2- تحديد أدوات التمليك.

1- اتخاذ قرارات التمليك

ويتضمن:

أ- تنفيذ أهداف المجتمع من التمليك، الذي بدونه تصبح أية جهود تالية نوعاً من التخبط والعشوائية، والهدف المعلن هو تحقيق الملكية الاشتراكية، بالقضاء على الاستغلال بإلغاء نظام الأجرة من خلال تمليك الشركات والمنشآت والوحدات الاقتصادية للأفراد وفق مبدأ شركاء لا أجراء.

ب- حصر المشاريع التي سيتم تمليكها

ج- تقييم جدوى هذه السياسة، وذلك بتحديد النتائج التي تود الوصول إليها في المجالات السياسية، والاقتصادية، والمالية والاجتماعية.

ففي المجال السياسي يكمن دور المجتمع وبشكل قوي في سن التشريعات، والرقابة على المشاريع وتنظيم وإدارة الهيكل العام للنشاط الاقتصادي، ويبقي للمشروع الحرية في اتخاذ القرارات الإدارية، والسعي نحو المخاطرة المعتمدة على الابتكار والمبادأة والتطوير، وتغيير تركيبة الأنشطة الاقتصادية.

وفي المجال الاقتصادي، تعني زيادة الكفاءة الاقتصادية، وارتفاع معدلات الأداء نتيجة لشعور المنتج بعد تمليكه بأنه المالك الفعلي والحقيقي لها، مما يغير ذلك في اتجاهاته نحو قيمة العمل، ونحو الوحدة التي يمتلكها.

وفي المجال المالي، تخفيف الإنفاق العام، ومن ثم تخفيف العبء الملقى على عاتق الميزانية العامة، وزيادة التدفقات النقدية الداخلة إلى خزانة المجتمع.

وفي المجال الاجتماعي، تغيير اتجاهات الأفراد نحو الملكية الاشتراكية، كما أنها تعد الوسيلة المناسبة للقضاء على الاستغلال والسلبية والرشوة، وتحقيق الانضباطية في

السلوك داخل مجالات العمل، وإحساس الأفراد بالحرية.

2- تحديد أدوات التمليك

استناداً إلى لائحة التمليك المتعلقة بالمنشآت والوحدات الاقتصادية التي سبق ذكرها يتم تحديد هياكل الأجهزة والأدوات المشرفة والمنفذة لسياسة التمليك والتي تمثلت في:

أ- اللجنة المركزية لتمليك الوحدات الاقتصادية.

ب- أمانة اللجنة المركزية.

ج- لجان الحصر والتقييم التي تنشأ لمختلف الوحدات الاقتصادية المملكة، ومن يعاونها من خبراء.

أ- اللجنة المركزية لتمليك الوحدات الاقتصادية:

حددت لائحة التمليك السابقة صلاحيات ومهام اللجنة المركزية للتمليك التي تلخصت في الأمور الآتية:-

وضع الأسس والضوابط الفنية، والإدارية، والمالية اللازمة لحصر وتقييم الوحدات الاقتصادية المراد تمليكها.

تقديم الاقتراحات المتعلقة بتشكيل لجان الحصر والتقييم.

اقتراح الخبراء المستشارين اللازمين لمساعدة لجان الحصر والتقييم، وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم.

اقتراح عدد الأسهم، وقيمتها، والحد الأقصى منها الذي من المفترض أن يمتلكه الشخص الطبيعي في الوحدات الاقتصادية المراد تمليكها.

دراسة التقارير الواردة من لجان الحصر والتقييم، ودراسة ما يرد عليها من ملاحظات من أمانة اللجنة المركزية.

التوصية بحل وتصفية الوحدات الاقتصادية على ضوء نتائج التقييم.

اقتراح التعديلات التي تراها مناسبة للشكل القانوني، وعقد التأسيس، والهيكل التمويلي للوحدات الاقتصادية المراد تمليكها.

اقتراح الموعد الزمني لتمليك الوحدات الاقتصادية.

إعداد قرارات التمليك على ضوء نتائج أعمال لجان الحصر والتقييم.

اعتماد صيغة التقرير للوحدات الاقتصادية المعروضة أسهمها للتمليك، وأخيراً اعتماد نموذج عقد التمليك.

ب- أمانة اللجنة المركزية:

تقوم باستقبال التقارير الواردة من لجان الحصر والتقييم، وإبراز ملاحظاتها عليها قبل تحويلها إلى اللجنة المركزية للتمليك.

ج- لجان الحصر والتقييم:

يتم تشكيل لجنة لحصر وتقييم الوحدة الاقتصادية، وذلك بناءً على قرار اللجنة الشعبية العامة النوعية التي تتبعها هذه الوحدة، تضم في عضويتها مندوبين عنها،

وعن الشركة التابعة لها الوحدة الإنتاجية، كما تأخذ في الاعتبار المقترحات المقدمة من اللجنة المركزية، ويتم التقييم وفق الآتي:

بيان المركز المالي، والوضع القانوني والإداري، وإعداد التقارير المالية والفنية، مرفقة بتوصياتها بالخصوص.

توزيع رأس المال بحصص متساوية بين الشركاء، مع مراعاة اختلاف الجهد المبذول بين المنتجين في العملية الإنتاجية، على أن يراعى ذلك أيضاً عند توزيع العائد من العملية الإنتاجية على الشركاء.

توجيه التشاركية بشأن سداد أقساط التمليك إلى الجهة المنقولة منها الملكية، وتكون الأقساط شهرية تدفع من ثلاث إلى سبع سنوات، على ألا تنقل الملكية بصورة نهائية إلا بعد سداد كافة الأقساط الشهرية.

قيام الشركات الأم بتزويد الوحدات الاقتصادية التي كانت تتبعها بما تحتاج إليه من مستلزمات التشغيل، والمواد الخام، وقطع الغيار، وسداد قيمتها وفقاً للشروط المتفق عليها بينها.

أن تكون حلقة الوصل بين اللجنة المركزية ولجنة الحصر والتقييم واللجان القطاعية المشكلة للإشراف على التمليك في مختلف القطاعات التي تتبعها الوحدات الاقتصادية المراد تمليكها.

خامساً- المشاكل التي تواجه سياسة التمليك

إن تطبيق سياسة التمليك على الوحدات الاقتصادية -خاصة وأنها كانت تتبع شركات عامة لفترة طويلة من الزمن- ليست بالأمر الهين، إذ قد يواجه تطبيق هذه السياسة بعض المشاكل والصعوبات التي يتعين إدراكها ومن هذه الصعوبات:

1- تعاني أغلب الوحدات الإنتاجية التابعة للشركات العامة من مشكلة فائض العمالة، وتضخم الجهاز الإداري نتيجة لسياسة التشغيل التي كانت متبعة، مما يؤدي إلى تسريح نسبة من المنتجين الذين لا يرغبون في البقاء في وحداتهم الإنتاجية بعد تمليكها، وما يترتب على ذلك من آثار سيئة في المنتجين، إضافة إلى حدوث تعقيدات اقتصادية وسياسية تتمثل في زيادة مسؤولية الدولة في إيجاد فرص عمل للمنتجين المسرحين عن العمل، الأمر الذي دفعها إلى تشغيلهم في الوحدات الإنتاجية العامة بشكل لا يتناسب مع احتياجاتها الفعلية فترتب عليه انتشار البطالة المقنعة وزيادة تكلفة الإنتاج نتيجة لزيادة معدلات الأجور، دون أن يستتبعها زيادة في الإنتاج، مما زاد في الطلب على السلع الاستهلاكية وارتفاع أسعارها ومن ثم ظهور التضخم.

2- قد تقف البيروقراطية حجر عثرة أمام نجاح برامج سياسة التمليك للوحدات الإنتاجية وتنشأ البيروقراطية من وجود بعض المجموعات الضاغطة في إدارة

الشركات المراد تمليك الوحدات بها، وبعض المؤسسات والشركات العامة على اعتبار أن هذه السياسة تلغي دورها أو تقلص من نشاطها، وتفقدها بعض المزايا والسلطات التي كانت تتمتع بها في السابق.

3- وجود مشكلة الديون والالتزامات للوحدات الإنتاجية المراد نقل ملكيتها، خاصة أن بعضها آني الدفع كالضرائب، والضمان الاجتماعي، ومكافآت ترك الخدمة، وتزداد المشكلة حدة إذا كانت هذه الديون على مؤسسات ووحدات عامة، إذ يعتبر أغلبها في حكم الديون المعدومة.

4- عدم وجود سوق مالي منظم ومحدودية المدخرات الخاصة.

5- إمكانية ظهور الاحتكارات الخاصة من قبل الوحدات الاقتصادية المملكة، فقد تستخدم هذه السياسة في احتكار سلع وخدمات معينة تخص شرائح كبيرة من المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة للمستهلك.

6- عدم توافر الأطر الإدارية الكفؤة، التي تضمن انسياب دقة وحداثة المعلومات إلى جانب عدم تطبيق المعايير المالية والمحاسبية الكفؤة، وصعوبة انسياب المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لنجاح التمليك في تلك الوحدات.

7- عدم الاهتمام بإقناع الأفراد العاملين بجدوى تمليك وحداتهم الإنتاجية وتهيئة البيئة لذلك أدى إلى صعوبة كسب ثقة العاملين في تلك الوحدات، وصعوبة ضمان مساهمتهم الفعالة في عملية امتلاك الأسهم.

8- عدم وجود تشريعات تتضمن قرارات ولوائح واضحة ومحددة تضمن الملكية وحمايتها ، وتكفل تشجيع وحماية الاستثمارات الخاصة ، وتزيل كافة العراقيل التي تحد من نجاح عملية التمليك ، فالتشريعات الليبية المنظمة للحياة الاقتصادية بشكل عام تتصف بالغموض في بعض الجوانب، وبالتناقض في جوانب أخرى، كما أنها غير كافية لخلق المناخ اللازم لحركة النشاط الاقتصادي.

9- عدم الاهتمام بتطبيق برامج التمليك بصورة تدريجية بشكل يضمن تلافي التعثر في تنفيذها، إضافة إلى عدم وجود خطة واضحة المعالم لمواجهة المشاكل المترتبة على تنفيذ سياسة التمليك للوحدات الإنتاجية.

10- عدم وجود جهاز يتألف من أفراد مؤهلين علمياً وعملياً للإشراف على تنفيذ إجراءات التمليك في تلك الوحدات.

11- عدم الاهتمام بتقييم نتائج التمليك لتلك الوحدات بعد فترة زمنية محدودة وأخرى لمراقبة الأداء الاقتصادي لتلك الوحدات، قبل التمليك وبعده ومعالجة الانحرافات إن وجدت لضمان استمرارية سياسة التمليك ونجاحها.

المبحث الثالث
الخلاصة

تستخلص الدراسة مما سبق، أن كلا من القطاعين العام والتشاركي في المجتمع الجماهيري، لهما أنشطة تتلاءم مع طبيعة كل منهما، فوجود قطاع عام كبير ومؤثر، ضمانة ضرورية لفاعلية التخطيط، وقيادة التنمية، وتوجيهها في المسارات التي تكفل بناء القواعد الإنتاجية المتينة، فلتحقيق نهضة زراعية، وللقيام باستصلاح أراض جديدة مثلاً.. تظل محصورة في حدود ضيقة مالم تتكفل المشروعات العامة بالقيام بها، وكذلك الحال في الصناعات الاستراتيجية التي توفر الأساس لنهضة صناعات أخرى عليها، والقطاع التشاركي يحجم عن القيام بمثل هذا النوع من المشروعات، ليس فقط من قبيل ضخامة نفقاتها الاستثمارية، أو طول فترة الانتظار ريثما يتحقق عائد مجز عنها، ولا لانخفاض العائد منها مقارنة بألوان أخرى من الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب ارتفاع درجة المخاطرة، وإنما أيضاً لاعتبارات أخرى ضرورية وجد هامة تجعل من ملكية المجتمع لها ضمانة أساسية لحماية الأمن والاستقلال الوطني، كما أن تنفيذ المشروعات ذات الحجم الكبير تحمي المجتمع من ظهور الاحتكارات، ومراكز القوى الاقتصادية خاصة التي تستغل المستهلك من جهة، وتشكل قوة ضاغطة على مراكز اتخاذ القرارات ودفعها في مسارات غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعي من جهة أخرى.

وعليه فبقاء الصناعات الثقيلة، وبعض الأنشطة الأساسية المهيمنة على الاقتصاد في مجالات المصارف والتأمين، والنقل بكافة أنواعه.. وغيرها، في إطار الملكية العامة، يضمن للمجتمع سيطرته على حركة الاقتصاد القومي، والتوجه نحو التنمية المستقلة.

وفي الوقت ذاته فإن ضخامة حجم الجهد التنموي تستوجب توافر الكفاءة الاقتصادية في الأداء، الأمر الذي يتطلب تحفيز العاملين في المشروعات الاقتصادية، على توفير المزيد من الجهد وتطوير الإنتاج كماً ونوعاً، من خلال تحويل المنتجين إلى شركاء في الإدارة والإنتاج واتخاذ القرارات، كل حسب مهارته وتخصصه، الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى الإحساس بأنه ينتج لنفسه، مما يشكل باعثاً تلقائياً لزيادة حصيلة من الإنتاج، حتى تزداد حصته منه.

وبما أن من دواعي التوجه الاشتراكي في المجتمع الليبي، توسيع دائرة الملكية الاشتراكية وانتشار مساحتها، لتحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل، لذا انتهج المجتمع الليبي نشر سياسة اقتصادية تقوم على مقولة (شركاء لا أجراء)، وتسعى إلى تمليك

الوحدات والمشروعات الاقتصادية القائمة لأكبر عدد ممكن من الأفراد ملكية تشاركية جماعية.

ومن ثم فظهور القطاع التشاركي يُمكن من حشد كافة القدرات والطاقات الوطنية الكفيلة لتعبئة الموارد الاقتصادية، وتوجيه المدخرات الفردية نحو المجالات الإنتاجية، التي تتناسب مع حجم هذه الموارد ونوعياتها، وحجم القدرات الفنية والتنظيمية المنتمية إلى هذا القطاع، ولنجاح هذه السياسة واستمرارية تطبيقها يتطلب الأمر مراعاة عدة أمور منها:

1- التعريف الواضح بأهمية تمليك الوحدات الاقتصادية، للتقليل من المخاطر، وتعزيز فرص النجاح والسرعة في الإنجاز، وذلك من خلال وضع برنامج إعلامي يوجه جزء منه للعاملين بالوحدات الاقتصادية المراد تمليكها، وجزء منه لأفراد المجتمع لتشجيعهم على استثمار مدخراتهم.

2- العمل على إيجاد سوق مالية متطورة ومتسعة، مع الاهتمام بتوعية أفراد المجتمع وإرشادهم نحو الأهمية الاقتصادية للادخار والاستثمار عن طريق الأوراق المالية.

3- ضرورة سن التشريعات والقوانين اللازمة التي تخدم سياسة التمليك، فالتشريعات القائمة تضمنت توجهات عامة تحدد طبيعة ومجالات النشاط التشاركي ولم تخرج من طور التعميم إلى التفصيل الأمر الذي لا يمنح المتعاملين في حدود النشاط التشاركي أن نشاطهم مسموح له بالنمو والاستمرار إضافة إلى إلغاء وتعديل بعض التشريعات القائمة.

4- تقييم نتائج التمليك بعد كل فترة زمنية، بحيث يتم مراقبة الأداء الاقتصادي لتلك الوحدات ومقارنتها بالمستويات السابقة، مع دعم الوحدات الناجحة وتشجيعها، ومعالجة مشاكل الوحدات المتعثرة.

5- الاهتمام بتوفير نظم محاسبية على مستوى الوحدات الاقتصادية تضمن توفر المعلومات الملائمة والدقيقة التي يعول عليها في تخطيط وتنفيذ إجراءات التمليك.

6- توفير التسهيلات الائتمانية من النقد الأجنبي اللازمة لتوفير حاجات الوحدات الاقتصادية من الآلات ومستلزمات التشغيل وقطع الغيار.

7- قيام المجتمع بانتهاج أسلوب الإصلاح الاقتصادي للوحدات الإنتاجية قبل تمليكها، من خلال الإنفاق على بحوث التطوير الفني والتكنولوجي والعمالة لهذه الوحدات بما يعزز الثقة في نفوس الأفراد العاملين بها، ويساهم في نجاح هذه السياسة.

8- ضرورة قيام المجتمع بمراقبة جودة المنتجات في الوحدات الاقتصادية المملكة لضمان حماية المستهلك.

الهوامش والمراجع

أولاً- الكتب

1- أحمد ماهر: "الخصخصة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، (بدون تاريخ).

2- عبدالله أحمد شامية، وآخرون: "دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي"، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي 1997ف.

3- فرحات صالح شرننة: "الحاجة إلى نظام اقتصادي جديد"، الطبعة الثالثة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1990ف.

ثانياً- الدوريات

1- ترجمة إبراهيم عبداللطيف، مراجعة همت مقامي، "سياسة تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص"، مجلة الإدارة، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، القاهرة، المجلد 25، العدد الأول، يوليو 1992ف.

2- إبراهيم مختار: "القطاع العام والقطاع الخاص توأمان يحتاجان إلي الرعاية"، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 976، 1987.9.28ف.

3- أحمد سعيد الشريف: "مداخل استراتيجية لإنشاء وتطوير سوق المال في ليبيا"، مجلة البحوث الاقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، بنغازي، المجلد الثامن، العددان الأول والثاني، 1997ف.

4- برهان الدجاني: "دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية" مجلة أوراق اقتصادية، الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلاد العربية، العدد السادس، يناير 1991ف.

5- سناء مليس: "ثورة المنتجين ومقولة شركاء لا أجراء"، مجلة البحوث، مركز البحوث والدراسات الإعلامية، مصراتة، العدد الثاني، إبريل 1982ف.

6- سهير الرافعي: قضية القطاع العام، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 976، 1987.9.28ف.

7- مركز دراسات الوحدة العربية: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر 1990ف.

8- د.عيسى حمد الفارسي: الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة، بحث مقدم لندوة التنمية الاقتصادية في ليبيا –الماضي والمستقبل، طرابلس 14-2002.12.16ف.

دور الدولة التنموي في عصر العولمة

د . محمد الأمين ولد أحمد جدو
جامعة بني وليد- كلية الاقتصاد

إن الدولة ودورها الاقتصادي موضوع لا خلاف في أهميته على مر التاريخ الاقتصادي، إلا أن الكتابات في هذا الموضوع ليست كافية بما يتناسب وحجم هذا الموضوع، كما أن معظم هذه الكتابات لا تخلو من الانحياز إلى ايديولوجية معينة فمن الصعب تحقيق الموضوعية في هذا المجال.

فانقسم الكتاب في كل الأزمنة والأمكنة بين أنصار تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وبين معارضي هذا التدخل والمطالبة بالخصخصة وليبرالية السوق ولم يضعوا حدودا ولا ضوابط لذلك، ولذلك قلت الكتابات المعتدلة فالوسطية بين الاتجاهين مطلوبة حسب رأيي وهذا ما جعلني أحاول التطفل على الكتابة في هذا المجال الهام، محاولة مني لتسليط الضوء على عدة أسئلة قد تراود المهتم بهذا المجال تدور حول:

هل يستطيع القطاع الخاص منفردا إقامة اقتصاد متطور ومستقل؟ وهل يستطيع القطاع العام، منفردا، أن يقيم تنمية حقيقية ومستديمة؟

وهل إن خيار قيام القطاع العام بمسؤولية التنمية خيار يجب أن يرافق مختلف مراحل التطور الاقتصادي، أم أن درجته تختلف من رحلة تنموية إلى أخرى، حسب الزمان والمكان؟ وهل إن المحيط الدولي وظروف الاقتصاد الدولي يفرضان على دولة ما خياراً تنموياً قد لا ينسجم مع تطلعاتها ومصالحها الذاتية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها ستكون محاور أساسية نحاول التمعن فيها من خلال هذه الدراسة المبسطة وذلك من خلال نقطتين رئيسيتين نتناول في أولاهما تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي.

وفي النقطة الثانية واقع الدولة في عصر العولمة، وأملنا أن نسد ثغرة في هذا المجال، أو أن نثير الموضوع –على الأقل –ونفتح المجال إلى كتابات أكثر نضجاً

وإثراء في هذا المجال الحيوي.

1- تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي:

لقد عرفت البشرية الدولة في شكلها الحديث مع مطلع القرن السادس عشر في أوروبا وقد تزامن ذلك مع ما شهدته أوروبا من تقدم تكنولوجي وزيادة في الإنتاج ومحاولة توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية والملك محل السيد الإقطاعي، والولاء للدولة والملك محل الولاء للمقاطعة والإقطاعي، وأصبح الملك يملك سلطات حقيقية ولديه الوسائل الكافية لممارسة هذه السلطات.

وكان دور الدولة الأساسي في هذه الفترة هو توحيد السوق المحلي بل أكثر من ذلك توسيع هذا السوق عن طريق الاستعمار، فحشدت الجيوش القوية لذلك ونافست مثيلاتها للاستحواذ على أكبر كم من المستعمرات، كما كان على الدولة أن تتدخل تدخلا فعالا في الاقتصاد القومي الحديث النشأة فتزيل العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى وتوفر الأمن اللازم لهذا الانتقال، وتقوم بشق الطرق ومد الترع، وفرض سياج جمركي حول الدولة لحماية الصناعات الناشئة من منافسة دول أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها. كما كانت الدولة تتدخل أيضاً تدخلا فعالا في عملية الإنتاج نفسها فتفرض المواصفات الواجب اتباعها من أجل إنتاج السلع الصناعية، وقد عرف هذا العصر بالرأسمالية التجارية[1].

وإذا كانت سياسات التجاريين تناسب بداية النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي، فإن الدولة سرعان ما غيرت دورها انسجاما مع التطور الثقافي المتسارع وقيام الثورة الصناعية الكبرى، فتراجع دورها من حيث التدخل المباشر في عملية الإنتاج وأصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، فراعت شعار (دعه يعمل دعه يمر) إيذاناً للحرية الاقتصادية وحرية التجارة.

وبالمقابل ظلت الدولة تقوم بوظيفة التصدي لأي محاولة لرفع الأجور.

وبعد الحرب العالمية الأولى وما حدث من نمو قوى الإنتاج في الدولة بشكل كبير، أصبحت السوق المحلية والأسواق العالمية غير كافية لاستيعاب هذه الزيادة في الإنتاج دون توزيع الدخل على الطبقات الدنيا، هنا ظهرت الدولة الكنزية ودولة روزفلت أو دولة الرفاهية[2].

وقد جاءت أفكار كينز هذه إثر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، لتوضح أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معقول من النشاط الاقتصادي يتطلب تدخلا مباشرا من جانب الدولة في الإنفاق العام

لضمان مستوى كافٍ من الطلب الفعال.

فأصبحت الدولة تقوم بدور المشتري للسلع وبذلك أصبحت مصدراً مهماً من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة، واعتمد عليها في ذلك كثير من المنتجين المحليين مما تطلب منها القيام بسياسات مالية نشيطة وفعالة تتضمن رفع مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية فضلا عن السياسة النقدية النشيطة التي كانت تستعملها للتأثير في حجم الاستثمار والاستهلاك.

وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوباً وفي حال غياب مثل هذا التدخل قد تتعرض الاقتصادات المتقدمة إلى أزمات بطالة حادة ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات التضخم والغلاء فواجهت الدولة المسؤولية العكسية للتدخل لتخفيف التضخم مما أصبح يتطلب منها توسيع دورها من أجل رفع المستوى الاقتصادي والتحكم فيه دون حدوث كساد أو تضخم.

وتتراوح سياسات الدول في الإنفاق العام بين التوسع أو الانكماش بما يناسب احتياجات الاقتصاد.

ولم تلبث مسؤولية الدول أن جاوزت ذلك إلى تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي، وهكذا لم يقتصر دور الدولة الاقتصادي على مجرد توفير الإطار العام المناسب لنشاط الأفراد، بل أصبحت الدولة نفسها مشاركاً أساسياً في النشاط الاقتصادي، حيث يتأثر مستواه حسب هذا الدور.

ولم يقتصر هذا الأمر على الدول التي تأثرت بشكل أكبر بالتيارات السياسية العالمية أو الاشتراكية كما هو في انكلترا أو السويد أو فرنسا، بل إن دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة وبرامج التسليح وسياسات الضرائب[3].

وقد أدى هذا التدخل من طرف الدولة في هذه الفترة التاريخية الحاسمة من تاريخ أوروبا الحديث إلى تخطي أزمات الركود والتضخم الاقتصادي وإلى زيادة مستوى النمو والإنتاج ، وما رافق ذلك من تقدم هائل على المستوى التكنولوجي جعل المنافسة تعود من جديد، لكن هذه المرة من أجل تسويق المنتجات المتنامية.

ولقد ظهرت للقيام بهذا شركة عملاقة متعددة الجنسية تستعيض على ضيق السوق المحلية بالخروج إلى العالم بأسره ، وقد رافق هذا التوجه العالمي الجديد تغيير على مستوى دور الدولة، فإذا بالدولة الكينزية ودولة الرفاهية تحل محلها الدولة التاتشيرية أو الدولة الريغانية (نسبة إلى تاتشر وريغان) التي تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهية. وظهرت الدعوة إلى

برامج التصحيح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي وما يحملانه من دعوة إلى الخصخصة وتقليص دور الدولة.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نسجل ملاحظة بخصوص دور الدولة والتغيرات التي حصلت عليه، حيث إن الإنكليز كانوا دائما هم فرسان هذا التغيير فخلال القرنين الماضيين عرف الإنكليز بالسبق إلى حمل أفكار اقتصادية كانت منعرجات في منحنى دور الدولة الاقتصادي سواء كان ذلك مع آدم اسميث عندما طرح – في الربع الأخير من القرن الثامن عشر – دعوته إلى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق (دعه يعمل، دعه يمر)، أو مع كنز عندما دعا إلى تدخل الدولة حماية للاستقرار الاقتصادي.

وأخيراً مع رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر عندما دعت إلى الخصخصة وتقليص دور الدولة.

من خلال العرض التاريخي السابق لدور الدولة يظهر لنا أن الدولة حاضرة دائما في النشاط الاقتصادي، وأن دورها يتغير من فترة إلى أخرى ، ومدى اتساع أو ضيق هذا الدور وطبيعته قد أثار العديد من النقاشات والتساؤلات بين الباحثين، إلا أنه لا خلاف على ضرورة وجود هذا الدور، حيث إن غياب الدولة وتلاشي سلطتها في العديد من الأمثلة الحديثة مثلما حدث للصومال أو ما شهدته بعض الدول الأفريقية (زائير، نيجيريا) فضلا عن يوغسلافيا بعد تفككها، كل ذلك أثبت أن وجود الدولة ضرورة لاغنى عنها حتى وإن تجاوزت أو أخلت بواجبها.

ومن هنا فإن حديثا عن الدولة ودورها الاقتصادي هو حديث عن ترشيد وتحسين أدواتها وليس حديثا حول ضرورتها، فإذا كان وجود الدولة ضروري لحياة المجتمع فإن التعرف على الشكل الأمثل لدورها الاقتصادي هو شرط التنمية ونجاحها. ولعل في تجربة الدول التي حققت مستويات مرموقة من التنمية الاقتصادية ما يمكن أن نستخلصه كدروس مستفادة يمكن أن تنفعنا في دولنا العربية السائرة على طريق النمو.

فإذا كانت تجربة أوروبا – مما سبق – تظهر أن التراكم الرأسمالي الابتدائي لم يحدث إلا بفضل سياسات الرأسمالية التجارية والاستعمار، حيث ظهرت الصناعات الحديثة وتطورت وراء أسوار الحماية حتى اكتسب الاقتصاد مركزاً تنافسياً قوياً، فإن تجربة اليابان مثلاً، هي الأخرى لا تختلف كثيراً عن سابقتها، فمنذ بداية نهضتها الحديثة في عام 1868 قامت الدولة بدور قوي ولم تدع الأمور لقوى السوق وحرية التجارة، وإنما بادرت بإقامة العديد من المشروعات الإنتاجية ، كما أنها مارست الاستعمار في فورموزا وكوريا وأجزاء من منشوريا[4].

وقد طبقت اليابان الحماية وتصرفت وكأنها جزيرة معزولة، وعندما قرر اليابانيون الدخول إلى المرحلة الصناعية والتنمية الصناعية بعد أن أتموا مرحلة التنمية الزراعية تبنوا أسلوب التشاور بين القوى الثلاث الأساسية لديهم وهي: الصناعيون، الحكومة ممثلة وزارة التجارة والصناعة، البرلمان كممثل للشعب ، كما أنها تركت للقطاع الخاص أن يقرر لنفسه، ضمن الإطار العام الواسع الذي ترسمه الخطة وتقوم وزارة التجارة بدور المراقب للإطار العام ، ومن هنا تظهر أهمية التجربة اليابانية حيث تجمع بين أنظمة الحماية والخطط الموضوعة والشرائح الممثلة للشعب مما يجعلها أكثر عرضة لتفادي الدكتاتورية والاستبداد الذي عانت منه بعض النظم الأخرى.
كما أنها لم تهمل القطاع الخاص وجعله يعمل في إطار الخطة العامة مع هامش من الحرية في التصرف ومن ثمّ استفادت من كل الطاقة الكامنة لدى القوى الفاعلة في المجتمع.

ويكاد التاريخ يعيد نفس الدرس عندما نتأمل كيف خرجت الدول الآسيوية حديثة التصنيع من تخلفها، ولنركز على إحدى هذه الدول وهي تايوان (لتوفير معلومات عنها) وبفحص خصائص السياسات الاقتصادية التي اتبعتها في تلك المرحلة المهمة من منظور تنميتها، وهي الممتدة من أوائل الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، فالثابت لدى المراقبين الغربيين أن حكومة تايوان لم تأخذ في هذه الفترة إطلاقاً سياسة الاقتصاد الحر من أجل تحقيق التنمية، وإنما تدخلت الحكومة دائما وبقوة في الميدان الاقتصادي ، وألزمت نفسها بخطط اقتصادية ، ولم يقتصر تدخل الدولة آنذاك على تدخلات غير مباشرة من أجل تحسين المناخ الاقتصادي أمام المستثمر الخاص أو من أجل تصحيح الاختلال في السوق وتوفير خدمات البنية الأساسية، بل إن الدولة في تايوان تجاوزت المهام الاقتصادية التقليدية وتعدتها إلى إعادة توزيع الثروة من خلال إصلاح زراعي صارم، وإقامة الكثير من الصناعات في صورة شركات قطاع عام ، ومازال العديد منها قائما حتى الآن بالرغم من زحف موجة الخصخصة على البلد مؤخرا ، كما قامت الدولة بالتدخل بوسائل متنوعة لا تختلف كثيراً عن تلك التي اتبعت في الصين من أجل استخلاص أكبر قدر من الفائض الاقتصادي للزراعة وتحويله لتمويل عملية التصنيع، وتشمل تلك الوسائل التوريد الإجباري للمحاصيل بأسعار منخفضة ونظام مقايضة بالأرز الذي انطوى على فرض ضريبة ضمنية باهظة على الزراعة، وضريبة الأراضي وغير

ذلك من الضرائب على الزراع.

هذا فضلاً عن إلزام زراع الأراضي المستأجرة من الدولة بدفع إيجار الأراضي في صورة عينية إلى الدولة، كما اتبع نفس الأسلوب مع المستثمرين لأراضي الدولة بالتقسيط.

وقد رافق هذه السياسة التي هي أقرب إلى سياسة التجاريين منها إلى الليبراليين نظام صارم للرقابة على الصرف الأجنبي والرقابة على الواردات.

والدرس الهام المستفاد من هذه التجارب السابقة هو أن ما يصلح لدولة نمت ونطورت لا يصلح لدولة مازالت متخلفة وتسعى لكسر حاجز التخلف، وإن دور الدولة في الحياة الاقتصادية مهم جداً وتزداد أهمية هذا الدور كلما كانت الدولة أكثر تخلفاً. وإن التاريخ الاقتصادي للدول في بداية حياتها الاقتصادية أظهر أنها تدخلت تدخلاً مباشراً لرفع مستوى النمو الاقتصادي، ولم تغير دورها الاقتصادي، إلا وفقاً لما تمليه عليها مصلحتها الاقتصادية.

ويبقى علينا كدول عربية في بداية نموها الاقتصادي أن نعرف أين نحن من ذلك كله. وهل يمكن حقاً أن نشق طريقنا باستقلالية في عصر يمتاز بعولمة اقتصادية؟

2- واقع الدولة في عصر العولمة:

لم يعد دور الدولة في يومنا هذا بمعزل عما يجري في الساحة الدولية فهي تضع قواعد اللعبة، والدولة ليست مطلقة الحرية عند اختيار أنظمتها الاقتصادية، بل عليها أن تراعى الأوضاع العالمية.

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد العالمي فإنه يشهد في أيامنا هذه درجة من الترابط والتداخل لم يعرفها من قبل، بل إن النظام الاقتصادي تحول من مجرد علاقات اقتصادية بين الدول إلى عصر الاقتصاد العالمي ولم يعد الاكتفاء الذاتي أمراً ممكناً، فحتى الدول القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو البرازيل أو استراليا أصبحت تشارك في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد بحيث لم يعد للحدود السياسية نفس القيود على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان في الماضي، وهذا ما أصبح يطلق عليه عصر العولمة وإن كانت العولمة لا تقتصر على الاقتصاد، بل تشمل كل جوانب الحياة البشرية الأخرى إلا أننا لا نريد الخوض في تعاريفها وجوانبها المختلفة نظراً لضيق مجال البحث، ولكونها عملية مستمرة غير مكتملة المعالم بعد، فكل يوم تكشف عن وجه جديد من وجوهها المتعددة.

إلا أن جوهر هذه العملية يتمثل في سهولة حركة الأشخاص والمعلومات والسلع والخدمات بين الدول على النطاق الكوني وما يتضمنه ذلك من تذويب للحدود

بين الدول والقارات.

ومما ميز هذا العصر الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطاً في تحقيق هذا الانتقال للسلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل إن المهيمن على هذا الانتقال، هو الشركات المتعدية الجنسية، فقد أصبحت هذه الشركات تحل تدريجياً محل الدولة ولم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق المحلية بل أصبح العالم كله مجالاً للتسوق سواء كان تسويقاً لسلع تامة الصنع أو تسويقاً للخدمات وعناصر الإنتاج أو تسويقاً للمعلومات والأفكار. فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية، سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسة النقدية والمالية أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار.

فالحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات إما بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه، أو عن طريق اتفاقيات من نوع اتفاقيات (الجات) وجولة اوروجواي. وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات، إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة نفسها من سياسات نقدية ومالية أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها عن طريق ما يسمى مثلاً ببرامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي. أما حدود السلطة السياسية فتتخطاها هذه الشركات لا بالغزو المسلح -كما كان يحدث في الماضي- بل عن طريق استبدال رئيس برئيس آخر يلائم مصالح هذه الشركات أو حتى إرغام نفس الرئيس - بوسائل شتى- على الإذعان لشروطها.

أما حدود بث المعلومات والأفكار فقد تكفلت أطباق التلفزيون وشاشات الكمبيوتر بتخطيها.

إن قبول هذه الشركات داخل أي بلد والتمهيد لذلك من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم عن طريق قبول الدعوة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد أصبح شرطاً صريحاً لتقديم المعونات الاقتصادية من طرف المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومن جانب وكالات المعونة الأجنبية وعلى رأسها وكالة المعونة الدولية الأمريكية بل ومن جانب البنوك ومؤسسات الإقراض الدولية الأخرى.

ومن المعروف أن الدولة النامية التي اعتادت الاعتماد على الغير وتلقي المعونات، تجد صعوبة في الاعتماد على نفسها وتحمل تكاليف التنمية الحقيقية، فلا تجد أمامها إلا الإذعان لضغوط هذه المؤسسات.

إلا أن النظرة المنطقية المسندة إلى نسبية

القوانين والسياسات الاقتصادية واختلافها باختلاف الزمان والمكان تجعلنا في البلدان النامية وغيرها لا يمكن أن نركن إلى وجود علاج واحد لمشكلات الإدارة والتنمية في بلدان تمر بمراحل مختلفة للتطور الاقتصادي، وتتباين طبيعة مشكلاتها الاقتصادية مع تباين هياكلها الاجتماعية والسياسية ونظمها القانونية والأخلاقية، مما يجعل الوصفات الجاهزة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعوانهما باعتبارها علاجا يصلح لأي بلد دون مراعاة مستوى نموه وخصوصياته أمرا غير محسوب ويتطلب منّا في الدول العربية والنامية عموما حضورا واضحاً وفعالاً للدولة ومراعاة الخصوصية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وهذا يجرنا إلى مربط الفرس في هذه النقطة وهو أن ما فرض على العالم من عولمة وتذويب لدور الدولة المحلية في النشاط الاقتصادي لا يعني أن عملية العولمة هذه تسير على النطاق القومي بغير مقاومة فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية، فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود والعولمة تعني توسيع الحدود في حين أن المحلية تعني تعميق الحدود. وفي المجال الثقافي والاجتماعي ، العولمة تعني انتقال الأفكار والمبادئ وغيرها دون تميز، بينما المحلية قد تميل في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ أو الانتقاء في هذه الأفكار والمبادئ.

إن الصراع بين المحلية والعولمة أو على الأقل تحفظ الدولة القطرية من الذوبان كليا في الإطار العالمي هو ما يبرز – حسب رأيي بالإضافة إلى عوامل أخرى- تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية كانتقال تدريجي من المحلية الضيقة إلى إطار أوسع منها ومداعبة الإطار العالمي باستحياء ولم تكن ظاهرة الدخول في تكتلات اقتصادية عملاقة ظاهرة تخص بلدان العالم الأقل نمواً بل إن الدول الصناعية الكبرى تتهافت على الدخول في مثل هذه التكتلات ، فمثلاً إثر معاهدة (ماسترخيت) عام 1991 تحولت السوق الأوروبية إلى اتحاد أوروبي يضم هذا التجمع حوالي 370 مليون نسمة. ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وتضم إلى جانبها كلا من كندا والمكسيك ، وفي نفس الاتجاه نحو مزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع العملاق لدول آسيا الباسيفكي (ابيك) ، وتعتبر قمة سياتل التي دعا إليها الرئيس الأمريكي كلينتون في عام 1995 نقطة الانطلاق الحقيقية لهذا التجمع الضخم الذي يضم في عضويته 18 دولة من بينها دول الاسيان

ودول النافتا وعدد من دول أمريكا اللاتينية ودول مجموعة النمور فضلاً عن اليابان والصين.

الخاتمة

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة فإنه يظهر لنا أن لكل من القطاع العام والقطاع الخاص دورا هاما في التنمية الاقتصادية وأنه حتى نستغل كل الطاقات الكامنة في المجتمع لابد من أن نشركهما في عملية التنمية الاقتصادية وإن كان لكل واحد منهما مراحل من النمو تناسبه ولكل واحد منهما مساوئه ومحاسنه. فمن خلال تتبعنا لتاريخ أوروبا الاقتصادي وتجارب بعض الدول الآسيوية التي وصلت مراتب عالية من التنمية الاقتصادية نجد أن الدولة تقوم بعملية الإنتاج الفعلي سواء وحدها أو بمشاركة القطاع الخاص.

إلا أن هذه الدرجة من التدخل بدأت تقل شيئاً فشيئاً حسب تسارع معدلات النمو ، وبدأت الدولة تنسحب من الاستثمار المباشر تاركة المجال للمبادرة الفردية وركزت اهتمامها على المراقبة والتوجيه في إطار خطة عامة كانت ترسمها مسبقا.

ثم اهتمت بحماية الصناعات الوليدة حتى تقف على أقدامها وتكون مستعدة للمنافسة.

وعندما نما الاقتصاد الرأسمالي ودخل مرحلة المنافسة على الأسواق العالمية ساعدته الدولة الغربية بإنشاء الاتفاقيات الدولية المساعدة على ذلك بل إنها حاولت أن يكون ذلك توجها عالميا فيما عرف بعهد العولمة، إلا أنه يجب ألاّ يغيب عن أذهاننا أن هذه العولمة هي مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي ، وأننا في الدول النامية عامة والعربية خاصة لاتزال تفصلنا عنها أشواط كبيرة في مسار التنمية الاقتصادية سواء منها من يتبع المنهج الليبرالي أو من لا يزال متأثرا بالتطبيق الاشتراكي أو من هو معتدل بين المنهجين.

وهذا فعلا ما غاب عن الطرح العالمي الذي يروج له حاليا وهو دخول العالم كله في عملية العولمة من باب واحد. رغم التفاوت النسبي بين مستويات النمو من دولة إلى أخرى، فمن المستحيل -كما سبق أن أشرنا- أن يكون العلاج واحدا والمرض يختلف.

وعليه فإنه يجب على الدول النامية أن تراعي خصوصيتها ، وأن تدخل العولمة من الباب الذي يناسبها فتضع الشروط المناسبة أثناء دخولها في اتفاقيات دولية من نوع (الجات). وتستفيد من الثغرات والفرص في مثل هذه الاتفاقية فتعمل تكتلات إقليمية مع الدول التي تناسبها أو تقترب منها من حيث مستوى النمو حتى تتدرب اقتصاداتها على المنافسة خصوصاً أنه سبق أن رأينا أن هذا التوجه نحو التكتل أصبح سمة عالمية ، وكيف أن الدول

المتقدمة نفسها تحرص على وجودها ضمن أكبر التكتلات.

والشيء المؤسف هنا أن نكون في منطقتنا العربية مقسمين إلى دويلات كل منها تدخل العولمة من زاويتها دون أدنى تنسيق في عصر التكتل والاتفاقيات الجماعية ونحن الذين تجمعنا روابط وطيدة وإضافة إلى التاريخ المشترك الروابط وعوامل الوحدة الأخرى، هاهي المصلحة الاقتصادية اليوم تدعونا في عصر ستذوب فيه حدود الدولة وسيادتها في الإطار العالمي.

أليس الأجدر بها أن تذوب في الإطار الإقليمي الذي هو بالطبع أضيق من الإطار العالمي؟

المصادر

(1) جلال أمين (العولمة الدولة) مجلة المستقبل العربية (العدد: 228 فبراير 1998.

(2) حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، طبعة خاصة، القاهرة، دار الشروق 1999.

(3) إبراهيم العيساوي، تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، سلسلة محاضرات معهد التخطيط، مارس 1992.

(4) السيد ياسين (في مفهوم العولمة) مجلس المستقبل العربي (العدد: 228 فبراير 1998.

(5) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية... من هافانا إلى مراكش (الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية).

الهوامش

(1) جلال أمين (العولمة الدولة) مجلة المستقبل العربية (العدد: 228 فبراير 1998 صفحات (23-36)

(2) نفس المصدر.

(3) حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، طبعة خاصة، القاهرة، دار الشروق 1999. ص: 73.

(4) إبراهيم العيساوي، تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، سلسلة محاضرات معهد التخطيط، مارس 1992، ص18.

(5) نفس المصدر، ص:40.

(6) نفس المصدر، ص:19.

(7) جلال أمين (العولمة الدولة) مجلة المستقبل العربية، مرجع سبق ذكره.

(8) إبراهيم العيساوي تحرير الاقتصاد ودور الدولة ...، مرجع سابق، ص:14.

(9) السيد ياسين (في مفهوم العولمة) مجلس المستقبل العربي (العدد: 228 فبراير 1998، الصفحات (4-13).

(10) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية... من هافانا إلى مراكش (الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، اكتوبر) ص:22.

ندوة العدد

الاقتصاد الليبي والخصخصة

أمانة تحرير مجلة دراسات

من إصدارات
المركز العالمي
لدراسات وأبحا
الكتاب الأخ



قراءات
في الإعلام الجماهيري



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



الاقتصاد الليبي والخصخصة

أمانة تحرير مجلة دراسات

نظمت أمانة تحرير مجلة دراسات ندوة بعنوان (خصخصة أم شراك) عقدت بقاعة الاجتماعات،بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

شارك في الندوة عدد من الأساتذة وهم: -

د. أحمد جلالة أستاذ علم الاقتصاد بجامعة الفاتح

د. أحمد بولسين أستاذ علم الاقتصاد بجامعة الفاتح

د. عمر حسين أستاذ القانون بجامعة الفاتح

أ .حسين اللموشى كاتب وباحث في ~~الشؤون الدولية~~ المعلوماتية

أ .موسى الأشخم أستاذ علم الاقتصاد بجامعة ناصر الأممية

أمانة تحرير مجلة دراسات :

باسم أمانة تحرير مجلة دراسات نرحب بالأساتذة الكرام ، وأشير إلى أن هذه الندوة تتناول موضوعاً غاية في الأهمية وهو موضوع الخصخصة ، ازدادت أهمية هذا الموضوع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حيث بدا الأمر وكأن زمن الاشتراكية مضى إلى غير رجعة وصار مصير الاشتراكية عند مراكز التفكير وصنع القرار في الغرب كمصير النازية والفاشية . وصارت توليفة اقتراحات مؤسسات بريتون ودز كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والمعروفة بالإصلاح الهيكلي أو التكيف الهيكلي مثل التعويذة السحرية أو إنجيل العصر لكل من أراد أن يتبرأ من الاشتراكية ، ويفك ارتباطه معها بما تشتمل عليه من اشتراطات تبدأ بتحرير التجارة وتحرير الأسعار وتحرير أسعار الصرف ، وتنتهي بالإعفاءات الضريبية على الأرباح وتحرير الأجور ، وهو ما يعنى عدم تحديد حد أدني لها ، وتنتهي تلك الوصفات بالخصخصة . ثمة تساؤلات عديدة تطرحها قضية الخصخصة في مقدمتها : الخصخصة لماذا وكيف ؟ وهل الهدف من الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية أم الهدف منها هو التخلص من أعباء الدولة المالية ؟ وهذا الأمر يطرح مسألة أخرى لصيقة بها وهو

أي دولة نبني في ليبيا وهل هي دولة حارسة أم دولة ضامنة ؟ هل الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي أم أنها توفر الظروف الملائمة للقطاع الخاص ليعمل فقط ؟ وماذا نستفيد من تجارب الخصخصة في غرب وشرق أوروبا وفي العالم الثالث؟ وهل التمليك الذي يجري في ليبيا يأتي في إطار الخصخصة أم في إطار الشراكة ؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار نتائج سياسة التمليك تصب في إطار الرأسمالية الشعبية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تؤدى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ؟ وماذا عن آثار الانضمام المتوقع إلى منظمة التجارة العالمية ، وتحرير التجارة وآثار ذلك على الغذاء والماء وغيرها ، وآثار ذلك على قطاعي الصادرات ومنافسة الواردات ، وما آثر ذلك على قطاع الخدمات والمنافسة المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع؟ تساؤلات عديدة في الواقع يطرحها موضوع الخصخصة والمتغيرات الدولية التي أدت إلى هذه السياسات :

ترحب بكم جميعاً أمانة تحرير مجلة دراسات وتدعوكم إلى تناول هذا الموضوع ولنبدأ بالدكتور أحمد أبولسين .

د. أحمد أبولسين :

يؤدى أولا أن أبدأ في تحديد ما هي الخصخصة ثم ننتقل إلى الحديث فيما بعد عن : لماذا الخصخصة بعد أن نجد مفهوما ثابتاً وموحدا لها ؟ من وجهة نظري ومن خلال متابعتي هذا الموضوع لفترة طويلة من الزمن أقول:

إن الخصخصة هي سياسة من السياسات الاقتصادية التي أفرزتها الظروف ربما ليست الرأسمالية حسبما يقال ولكن الظروف الداعية إلى الرفع من كفاءة أداء المؤسسات بصورة عامة، بدليل أن الخصخصة أول ما ظهرت في بريطانيا زمن تاتشر، ولهذا الخصخصة ليست أداة لخصخصة الدول الاشتراكية كما يقال بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الكتلة الشيوعية أو بعد تردى الأوضاع في دول المنظومة الاشتراكية ، ثم إن الخصخصة لم تطبق على مؤسسات فاشلة بل طبقت على مشروعات ناجحة .

والمعنى الأصلي لها هو أن تسلك المؤسسات سلوك الفرد في إدارتها وهو الذي يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة سواء كانت هذه المنفعة ربحا أو كانت تحقيق أكبر إنتاج ممكن ، ومن ثم فإن النظر إلى الخصخصة على أنها التحول إلى الملكية الخاصة لا أعتقد أن ذلك مفهوما سليما لها وأيضا النظر إلى الخصخصة على أنها تحول في الإدارة أيضا وحدها لا يمكن أن يكون مفهوما سليما لها وأيضا النظر إليها على أنها مشاركة في الإنتاج ليس المفهوم السليم لها بل كل هذه المفاهيم تدخل في إطار الخصخصة ، وهذه تخضع

إلى طبيعة كل اقتصاد بداية .

والسؤال الذي يطرح نفسه:هل التركيبة أو خصائص الدول النامية أو بعض منها وتحديداً ليبيا يمكن أن تستجيب لميكانيزم الخصخصة ؟هل إذا خصخصنا التعليم يمكن أن نحصل على الكفاءة ؟،أو إذا خصخصنا القطاع الصناعي يمكن للطلب أن يخلق العرض ؟ هل القطاعات الإنتاجية في اقتصادنا مرنة بحيث لو دخلها القطاع الخاص تصبح هذه القطاعات كفؤة؟

القول بأن المؤسسات الدولية أيضا هي التي أسست الخصخصة ، وأرادت أن تملي شروطا ما وأن هذه الشروط هي التي أدت إلى وقوع الدول النامية بصورة عامة في فخ الفقر وفخ المديونية ،أنا لا أتفق كثيراً مع هذا الطرح لأنه ربما نظرية المؤامرة بصورة عامة أصبحت شماعة ، وتعليق إخفاقنا كدول تابعة على هذه المؤسسات وارد في كل القضايا سواء في المديونية أو في الخصخصة أو ضعف الإنتاج أو عدم توسع الأسواق وحتى في تغيير خصائص اقتصاداتنا أو سلوك المتغيرات الاقتصادية التي في اقتصادنا.

إذا أخذنا إحدى السياسات التي يطرحها صندوق النقد الدولي كإلزام الدول برفع القيود عن أسعار الصرف وتعويمها بدرجة أو بأخرى ، و إعطاء الحرية الاقتصادية لتنقل رؤوس الأموال وأيضاً إذا انتقلنا إلى العولمة فالمتطلبات والمقتضيات الاقتصادية التي فرضتها الظروف الاقتصادية الراهنة والاقتصادات الأقوى ، وحتى في الطبيعة الأقوى هو الذي يملك حق الحياة إذا سلمنا بهذا أن القوى هو الذي يعيش ، وبالتالي إذا كنا أقوياء نستفيد أكثر من الخصخصة ومن العولمة أو من الشروط التي تمليها هذا المؤسسات وذلك لكون الدول النامية تستلم قروضا من البنك الدولي وتستخدمها لقمع الشعوب أو تحولها إلى الرؤساء وحساباتهم الخاصة وبالتالي صندوق النقد الدولي أصدر شروطا بأن هذه القروض يجب أن تنفق وفق شروط معينة تحت نظام دولي أو مراقبة دولية فهذا الأمر قد يشترطه حتى المصرف العربي الليبي الخارجي .

أنا أعتقد أن ما يجرى في ليبيا بالذات ليس هو محاولة للخصخصة ، بل محاولة للتخلص من القطاع العام بما فيه من مساوئ قد لا يكون القطاع العام هو المسؤول عنها ، ولكن من يدير القطاع العام هو المسؤول عنها .

قد تكون طبيعة اقتصادنا في حد ذاته غير قابلة للتوسع الكبير جداً كالصناعات بحيث أننا نستطيع إحلال كل وارداتنا باتباع سياسة إحلال الواردات ، وهذه السياسات طبقت في كل دول أمريكا اللاتينية في المكسيك والبرازيل والأرجنتين و قد تكون نجحت في بعض الدول في بداية الأمر ولكن

ما أن خشيت بعض الدول من أن هذه السياسات لها أثار سلبيه عليها حتى وضعت العراقيل أمامها وهذا من حق الآخر لأن هذا ببساطة - نحن تعلمنا بأن الاقتصاد - هو في حد ذاته علم أخلاقي أو أن السلوك الاقتصادي أخلاقي حتى بين الفرد والفرد ،هو السعي لتحقيق المنفعة الشخصية ربما عن طريقها تتحقق المنفعة الكلية كما يراها آدم سميث ، وما يتم في ليبيا حقيقة هو فقط التخلص من القطاع العام وقد سمينا هذا الأمر بتوسيع قاعدة الملكية من خلال مشاركتنا في الهيئة العامة للتمليك ، فأول صعوبة واجهتنا الآن هي صعوبة تمويل المؤسسات المملكة يعنى كأن المشكلة فقط الآن في إحالة ملكية المؤسسات إلى أشخاص أو مؤسسات أو جهات أخرى ومن ثم حاولت أن توفر لها إطاراً تمويلياً من المصارف والمؤسسات الأخرى لكي تنهض دون النظر إلى جوهر المشكلة وامتداداتها .

لماذا هذه المؤسسات لم تكن فاعلة ،هل المشكلة تكمن في الملكية فقط أم إنها مشكلة إدارة ، أم إنها مشكلة سوق ؟ أم إنها تكمن في عدم قدرتها على المنافسة مع السلعة المستوردة ، كيف تستطيع أن تنتج في ليبيا في ظل زيادة التكاليف وأن تنافس صناعات تنتج في ظل تناقص التكاليف ؟ والمشكلة الثانية التي ربما تواجهنا واجهتها مصر وهي أن الناس الذين دخلوا في برامج الخصخصة بدءوا في إرجاع هذه المؤسسات التي خصصت لهم لأنها غير ذات جدوى اقتصادية في الأصل وليست قائمة على دراسات جدوى اقتصادية .

فاعلية التجربة التي انتهجتها الأردن هيَ أنها باعت قطاعها الاقتصادي بالكامل إلى الشركات الأجنبية ، تملك من يشتغل فيها ملكية رقبة إذا قررت هذه المؤسسات في أي لحظة أن تغادر الأردن تنهار هذه المؤسسات ، تونس هي الأخرى لم تفلح أيضا من خلال آخر ندوة قدمت في الأكاديمية في إحراز أي تقدم على مستوى الخصخصة لأنها اتبعت أيضا فكرة التخلص من الملكية التي تملكها الدولة.

وفي حين أننا لو رجعنا إلى التاريخ الاقتصادي لوجدنا جون ماينارکينز ينادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لكي تنظم هذا النشاط الاقتصادي .

في ليبيا أعتقد أننا مطالبون هذه اللحظة بإعادة هيكلة اقتصادنا فأنا لست ضد أنصار الخصخصة أنا من مناصريها ولكن في الفترة الحالية نحن مطالبون بإعادة هيكلية اقتصادنا بحيث يستوعب عملية الخصخصة بأن نهيكل اقتصادنا من حيث المؤسسات من حيث القوانين من حيث السوق ، والعمل على توفير الشروط التي تعمل فيها المتغيرات الاقتصادية هذه طبعاً كلما طال الوقت اللازم لإحداث تعديلات تحمل

المجتمع بصورة عامة تكلفة تعديل عالية جداً ،والذي يحدث أن كل المؤسسات المعروضة للخصخصة لن تنجح ما لم يهيأ لها المناخ الاقتصادي السليم لعملها ، إذا لم يُخلق قطاع خاص ، أو على الأقل ينتهي السلوك الخاص في تحقيق أكبر منافع فإن هذه المؤسسات أو غيرها لن تستطيع أن تقاوم في المستقبل ، وستنتهي إلى الإفلاس إفلاس بطريقة أو أخرى ،وقد تكون خطوة أسرع للتخلص من ذلك أن تعلن أنت إفلاس الشركة . القضية الأخرى ، قضية العمل وما يرتبط بها ليست لها علاقة بقضية الخصخصة بقدر ما لها علاقة بخلق قطاع إنتاجي يستطيع أن يكون فاعلا ، أولاً أعتقد أن المطلوب خلق قطاع خاص مواز للقطاع العام بحيث تنتقل طواعية اليد العاملة ورأس المال من هذا القطاع إلى قطاع آخر ، إعادة تفعيل دور الجهاز المصرفي أو الجهاز المالي بصورة عامة للدولة في النشاط الاقتصادي وهى نقطة مهمة جدا لأن كل ما لدينا من نظام مصرفي أو نظام مالي هو عبارة عن مكاتب تتبع مصرف ليبيا المركزي ، وبالتالي ليس لها دور في النشاط الاقتصادي بصورة عامة ، وحتى القوانين والمواد التي تحرم عليها ممارسة أي نشاط اقتصادي كالإسكان مثلاً نجد القانون المالي رقم57 تقريباً يحظر على المصارف التجارية أن تتدخل أو تستثمر أو تملك .

المشكلة الأخرى المرتبطة بالجهاز المالي المصرفي ، أن الحجم المصرفي أساساً في الاقتصاد الليبي أكبر مما هو مطلوب ولذلك حتى لو وجدت فرص استثمارية في هذا القطاع فستكون الحصص في كل منها قليلة جداً ، فمشاركة الآخرين أو مشاركة الأفراد أو الناس العاديين في هذه المؤسسات ستكون ضعيفة لأن الاقتصاد نفسه ليس بإمكانه استيعاب الحالة التي عليها الكثير من المصارف وكلها لم تسيّر أعمالها بشكل جيد إضافة إلي ذلك أننا في الجهاز المصرفي مازلنا ننظر إلى المصرف الزراعي على أنه مصرف زراعي وننظر إلى المصرف الصناعي على أنه كذلك وصندوق التحول للإنتاج على أنه صندوق التحول إلى الإنتاج ، في حين لو كانت مؤسسات استثمارية خاصة ليس بمعنى السلوك يمكن أن يتفعل دورها في النشاط الاقتصادي ، يمكن أن تؤدى إلى الرفع من كفاءة الاقتصاد فيما يتعلق بالنمو . حسبما أشار أ.موسى فإن النمو الاقتصادي في المرحلة الحالية مؤشر حقيقي على عكس وضع دولةمن الدول النامية ربما يكون النمو الاقتصادي مؤشراً للدول المتقدمة لكن إذا كانت الكويت تحقق معدل نمو اقتصادي 25% ليبيا 24% من الناتج القومي الإجمالي ، وعند التقسيم على السكان سيكون متوسط دخل الفرد عاليا جداً وبالتالي في الحقيقة عند حسابه نجد أن أدنى

متوسط لدخل الفرد هو في هذه الدول فلا يعكس ... ومن ثم هذا يعتبر حتى من مفهوم التنمية الحقيقة التي ارتبطت بإعادة توزيع الدخل وتحسين مستوى الفقراء وإعطاء قدر أو نوع من الحرية الفردية التي لها علاقة باختيار السلع ، أو تحقيق نوع من الرفاهية، وهذه الأشياء تكون ثوابت هي بحد ذاتها موجودة في المجتمع هذا بصورة عامة ما أراه في الخصخصة وربط العولمة بالخصخصة . أعتقد أن العولمة بالمعنى الاقتصادي المحض هي عبارة عن حرية انتقال رأس المال عبر الحدود بدون قيود وهذه من مصلحة الدول النامية بصورة عامة وهى أن تنتقل .هناك فرق بين أمركة العولمة يعنى أمريكا أخذت الذرة وصنعت منها سلاحاً قاتلاً ،هل معنى هذا أن الذرة هي مضرة ؟هي ليست مضرة فنحن نستخدم الذرة في العلاج الطبي ، أمريكا استخدمت العولمة لأن لديها قدرة اقتصادية على توجيهها توجيها أمريكيا وتوظيفها لمصلحتها ، ولكن العولمة بمفهومها المطلق حرية انتقال العمل ورأس المال ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى انتقال الصناعات أحياناً تكون ملوثة للبيئة وغيره ولكن انتقالها إلى الدولة النامية يخلق نوعاً من التقدم ، انتقال التكنولوجيا يخلق نوعاً من التقدم ويخلق زيادة في الإنتاج لكن ذلك لايعني ربط العولمة بالخصخصة أن الخصخصة موجودة تاريخياً من قديم الزمان ، ابن خلدون كتب عن الخصخصة ولكن وجودها في الشكل الاقتصادي لها ظهر زمن تاتشر ، وفي نفس الوقت مازال القطاع العام قائماً في بريطانيا في نفس الوقت الذي تم من خصخصة جزء منه وفق جهاز مالي فاعل هذا ما أود قوله بصورة عامة من موضوع الخصخصة .

أ. موسى الأشخم :

إذا سمحتم لي بتعليق قصير عن مسألة سياسة تاتشر، وكون الخصخصة بدأت في زمنها في الثمانينيات تقريبا ،هذه السياسة في الواقع كانت تنفيذاً لأفكار مدرسة شيكاغو اليمينية والمحافظة التي تبنت السياسات المناهضة لكينز وأفكار المدرسة الكينزية وتدعو لتقليص الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية ومنها الدعوة إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وهذه السياسات في تقديري وإن رفعت معدلات النمو في فترات زمنية محدودة فإنها ستؤدى في النهاية إلى كساد اقتصادي شبيه بكساد الثلاثينيات حيث تؤدى تلك السياسة إلى تخفيض القدرة الشرائية لذوى الدخل المحدود أو للفئات الأقل دخلاً ، وهى فئات معروفة بميلها الحدي الكبير نسبياً إلى الاستهلاك بينما الفئات الأكبر دخلاً معروفة بميلها الحدي الضعيف إلى الاستهلاك ومن ثم ستؤدى السياسات المترتبة على أفكار

مدرسة شيكاغو إلى كساد اقتصادي إن آجلاً أو عاجلاً. وليس أمام الحكومات التي تطبق تلك السياسات من وسيلة للخروج من مأزق الوقوع في الكساد الاقتصادي إلا العودة للسياسات الكينزية أو العمل على شنّ الحروب وهو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية الآن ، فهي تشن الحرب دفعة واحدة في أفغانستان والعراق ، وشنتها قبل ذلك في يوغسلافيا وهلم جراء،أنا اعتبر شنّ الحروب الذي تقوم به الإدارات الأمريكية اليمينية هو تطبيق لسياسة كينز ولكن بطريقة خفية أو غير معلنة،وذلك لعدم الاعتراف بجدواها لأن شنّ الحرب يقتضي التوسع في الإنفاق الحكومي والتوسع في الإنفاق الحكومي سيحل مسألة تكدس الإنتاج في المخازن حيث يصبح للناس قدرة شرائية تمكنهم من شراء البضائع المتكدسة في المخازن التي تسبب الكساد في وجودها أو تسببت فيها السياسات اليمينية سواء التي تبنتها تاتشر أو تبناها ريغان ، وهي أفكار مدرسة شيكاغو وهذه السياسات لولا شنّ الحروب وتطبيق سياسات كينزية بشكل ظاهر أو خفي ،لأدت بالضرورة إلى كساد شبيه بكساد الثلاثينيات وهى سياسة غير ناجحة ، وجاءت مسألة الخصخصة التي دعت إليها تاتشر من هذه الزاوية وليست من الزواية التي ننظر إليها وضمن إطار الهجمة اليمينية ضد الفقراء ولصالح الأغنياء وعليه فإن مسألة الخصخصة التي نطرحها هنا تختلف في تقديري عن الخصخصة التي اقترحتها تاتشر أو اقترحت في البلدان الرأسمالية أو الغربية .

د. عمر حسين :

أولا، باسم الله . أعبر عن سعادتي لوجودي بين هؤلاء الزملاء في مجلة دراسات ولا شك أن هذا الموضوع هام جداً ويحظى بالاهتمام بنقاش واسع في جميع الدول ، وهو أيضا صار مطروقاً لدينا ويعم بصيغ مختلفة لاعادة سياسة تمليك الرأسمالية الشعبية .على أية حال أنا أريد أن أنظر إلى الأمور في سياقها التاريخي دعنا نرجع إلى التاريخ قليلا حتى نفهم ما يجرى الآن تاريخياً ، تعلمون جميعاً أن الليبرالية في وجهها الاقتصادي تعني الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة . ومن الناحية القانونية الحرية العقدية وكل ما هو عقدي فهو عادل ، وأن مبدأ سلطان الإدارة بأن الفرد حر وإرادته حرة فهو يتعاقد بسلطان إرادته ولا يفرض عليه أي توجيه بالتعاقد ولكن هذه المبادئ الليبرالية (دعه يعمل دعه يمر) التي يعبر عنها في النهاية من الناحية الاقتصادية بالدولة الحارسة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية وكذلك في الحياة الاجتماعية وأن نشاط معاملات الأفراد وكل ما يتعلق بهم هو ملك لهم فقط ، والدولة تقوم فقط بالحراسة سواء الداخلية أو

الخارجية أو يتعلق بفض المنازعات أو قسمة المنازعات بين الأفراد ، وهذه هي رأسمالية الدولة الحارسة ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية مطلقاً ، وهذه هي مبادئ الرأسمالية تقريبية ومبادئ القيم الفردية التي هي تطبيق لأفكار أتت كرد فعل للإقطاع الذي كان يسيطر بشكل مطلق على الأرض ومن عليها ولا توجد حرية للأفراد ، النشاط الاقتصادي لدى الإقطاعيين فقط يدار بمساعدة الكنيسة فجاءت المبادئ الفردية كرد فعل ، وجزء من هذه المبادئ هو الذي قامت عليه الثورة الفرنسية ، إجمالا فإن هذه المبادئ الاقتصادية التي عبر عنها بالدولة الحارسة وبالمبادئ التي تم الحديث عنها استمر تطبيقها فترة طويلة من الزمن ، والأوربيون الذين هاجروا إلي أمريكا انتقدوا التطبيقات الليبرالية ، تطبيقات المذهب الفردي على الصعيد الاقتصادي والسياسي وذهبوا إلى أمريكا و أقاموا هذا النظام الأمريكي الذي في جانبه اقتصادي ويتعلق بالحرية الاقتصادية المطلقة لكن إلى ماذا أدى هذا في أوروبا أو أمريكا ؟ أدى إلى أزمات كبيرة جداً أهمها الأزمة الاقتصادية التي تم الإشارة إليها أزمة الثلاثينيات وسبب الكساد الكبير وحدثت أيضاً أزمات في أوروبا مع نهاية القرن 18 ، ومع ازدياد الطبقة العاملة والكوارث والمآسي التي قاد إليها التطبيق الرأسمالي كل ذلك فرض على الرأسماليين أن يتبنوا سياسات أخرى لإنقاذ الرأسمالية ، من بين هذه السياسات قبولهم و- على مضض -مبدأ تدخل الدولة ، طبعاً هناك عوامل أخرى تضافرت حتى يمكن التدخل من بينها دروس أفكار الفكر الاجتماعي بكل تنوعاته، الثورة الفلسفية وقيام الاتحاد السوفياتي وتنامي الحركات و الأحزاب والدول الاشتراكية فرضت نفسها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، واشتراك الاتحاد السوفياتي ومن معه في الحرب العالمية الثانية ، كل ذلك قاد إلى أن تكون الاشتراكية متمثلة في هذه الدول وعلى الأقل التطبيق الاشتراكي إن صح التعبير يضغط كنموذج آخر يفرض نفسه وبدأت تنتشر أحزاب شيوعية كبيرة في أوروبا حتى أنه في فترة من الفترات كان يمكن لأي شخص تبني الماركسية. وهناك وجهة نظر أخرى ورؤية أخرى وظروف اقتصادية ، فأزمة التاسع العشرين دفعت بالليبرالية في أمريكا والرأسمالية إلى تغيير وجهة نظرها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بدأ التدخل ، وعلى الصعيد الاجتماعي بدأت السياسات الحمائية الاجتماعية ، يعنى تاريخيا أول دولة أصدرت قانونا للضمان الاجتماعي بهذا المصطلح هي أمريكا عام 1935 وهذا مخالف لكل قيم الليبرالية يعنى ،اشتغل وأنت حر، تحمل نتائج عملك ونتائج قراراتك وإرادتك إذن بالإضافة فيما بعد إلى تكيف النظام الرأسمالي .

إن الحرب العالمية الأولى كانت السبب وراء الكساد العالمي وكان الباحث الاقتصادي والليبرالية سببا رئيسا في الكساد العالمي

أ. موسى الاشخم:

إذا سمحتم لي بالتدخل لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال ، كينز في النظرية العامة يرى أن السبب الرئيس لمشكلة الكساد العالمي هو تكديس الإنتاج في المخازن لضعف القدرة الشرائية للفقراء أو للعمال أو لذوى الدخل المحدود ومن ثم يصبح السبب في التوسع في الإنفاق العام هو الحل للمشكلة وعليه فإن الحل الذي أتى به كينز والذي نجح فعلاً في حل مشكلة الكساد العالمي هو الذي يؤكد لنا أن الحرب لم تكن المشكلة وإنما المشكلة تحددت في ضعف القدرة الشرائية للفقراء التي سببها وجود علاقات اقتصادية وعلاقات إنتاج ظالمة أدت إلى التفاوت .فالسوق أنتج التفاوت ولم ينتج المساواة خاصة حين غادر سوق المنافسة الكاملة كما وصفها آباء الاقتصاد السياسي إلى سوق المنافسة الاحتكارية بل وصل إلى سوق احتكار القلة بل إنه اقترب في كثير من الأحيان من سوق الاحتكار المطلق حينما يتكون الكارتل أو الاتحاد بين المنتجين ، هذا الاحتكار في تقديري هو الذي أدى إلى الكساد العالمي .

د. أحمد أبو لسين :

إضافة إلى دور الاحتكار في الكساد العالمي في الدول الصناعية فإن الثورة الصناعية لها دور إلى جانب الحرب العالمية الثانية ، فظهور الآلة له دور في مضاعفة الإنتاج وهي التي أدت إلى الكساد العالمي ، وليس العلاقة بين المالك والعامل .

أ. موسى الأشخم :

الحرب تزيد من الإنفاق الحكومي وبذلك تحل المشكلة في تقديري ولا تضاعف منها ولا تؤدى إلى أستفحالها وأنا أتفق مع د. أحمد في أن الآلة أو التطور التقني يؤدى إلى تطور نمط الإنتاج كثيف الرأسمال ، بدلا من نمط الإنتاج كثيف العمل وهو الذي أدى إلى أن عددا من العمال خسروا وظائفهم وأعمالهم و انضموا إلى العاطلين عن العمل ، وهذا الجانب يؤدي إلى استفحال المشكلة لضعف قدرة العاطلين عن العمل الشرائية ويفاقم من مسألة الكساد العالمي ولكن في تقديري الحرب لم تكن سبباً لدى كينز في النظرية العامة ولا أرجحها شخصيا باعتبارها فعلا أنها من جنس الحل الذي أتي به كينز والذي يؤدى إلى التوسع في الإنفاق العام .

إلا إذا نظرنا إلى الحرب باعتبارها عامل عدم استقرار قد يؤدى إلى هجرة رؤوس الأموال إلى المناطق الأكثر أمناً ، حينها يحدث كساد من نوع آخر سببه نقص رأس المال كالذي حدث في أوربا عقب الحرب الثانية غير أنه لا ينشأ عن تكدس للسلع في

المخازن وإنما عن نقص رأس المال.

د. عمر حسين

إذا سمح لي الأستاذ موسى والزملاء ، أيا كان السبب فإن النظام الرأسمالي يعيش أزمة وأعتقد أن أحد الحلول هو أن الدولة لابد أن يتغير موقفها اتجاه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما قاد في النهاية إلى تدخل الدولة الذي فرض بشكل أو بآخر في بريطانيا وأمريكا ، تدخل هو تدنّ حتى في السنوات اللاحقة في فترة السبعينيات ، دخل يتعلق بضبط قيمة الدولار ويتعلق بالحمائية وبالأسواق والصادرات وبمعنى آخر أصبح هناك قناعة بأن الدولة يمكن أن تتدخل وهذا التدخل هو في الحقيقة رجوع عن مبادئ الليبرالية المطلقة ومبادئ المنافسة والدولة الحارسة ، لما جاءت مدرسة شيكاغو والرديكالية التي تبناها المحافظون الجدد لم يبدأ الآن فهو قد بدأ من مدة طويلة لكن كان الأمر على استحياء و تبنى ريجان بعض أفكار ، أما تاتشر فطبقت هذا الأمر ، وترى أنه يجب أن تعود الدولة إلى التدخل وكما هو معروف أن بريطانيا حكمت لفترة طويلة من قبل حزب العمال ، وهذا الحزب في جانبه اليساري يميل إلى الطبقة العاملة ويميل إلى الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة بشكل أكبر ولذلك ولما وصلت تاتشر تبنت هذه السياسة وبدأت تفكر في التخلص مما يسمى بالقطاع العام أو ما يعرف بشركات الدولة والتوسع في الإنفاق الحكومي .

د. أحمد أبو لسين :

تاتشر في حد ذاتها سواء في كتاباتها أو في كل ما عملت لم يكن اتجاهها نحو التخلص من القطاع العام وبمعنى آخر لم يكن هدف الخصخصة في بريطانيا التخلص من القطاع العام بدليل أن بعض الشركات التي تمت خصخصتها أو خَصخَصت جزءا من أسهمها مازالت مملوكة في إطار المجتمع في إدارتها فهي تدار في سوق المال كملكية فردية ولكنها في إطار المجتمع تدار كمؤسسة عامة ، فعلى سبيل المثال شركة B.F الآن هي شراكة بين الحكومة وبين كثير من الأفراد ولكن يد الدولة مازالت موجودة فيها .

أ. موسى الأشخم :

بالفعل تاتشر كانت تود تقليص الإنفاق العام وتقليص دور القطاع وليس التخلص منه كلية.

د. عمر حسين

القطاع العام في فرنسا يشكل أحد أهم الأدوات الاقتصادية بمعنى آخر أهم الشركات المعروفة في العالم مثل الاير فرانس هي شركات قطاع عام بالإضافة إلى الحديد مازالت الدول لم يختف فيها القطاع العام لكن إذا تجاوزنا هذا الأمر فالمشكلة بالنسبة للعالم الثالث فإذا كانت هذه الدول لديها مبررات إيديولوجية وعندها قيم تنطلق

منها وهي قيم تعتبر أساسا لقيام هذه الدول ، القيام بتخفيض دور الدولة أو اشتراك المواطنين فيما يتعلق بالقطاع العام ، لكن بالنسبة للعالم الثالث ودول العالم النامية إن صح التعبير أو دول الجنوب فهي تقفز لهذه المرحلة بدون دراسة إذا تم ذلك في الدول الأوربية والدول الغربية دراسة هذه التحولات ومناقشتها على نطاق واسع وبحضور متخصصين وفي المؤسسات السياسية ، بالنسبة للعالم الثالث يعتبرونها وصفة ويجب تطبيقها لكن بدون تقييم حقيقي للقطاع العام هل فشل فعلاً القطاع العام؟ هل فشلت الإدارة التي ساهمت فيها الدولة أحياناً ؟حتى عندما تقول إن القطاع العام في ليبيا مثلاً فاشل عند تقييم القطاع العام أو الشركات المملوكة للمجتمع نجد أن إنشاء هذه المنشآت كان بقرارات من اللجنة الشعبية العامة ، ونجد رأسمال هذه المنشآت في نظامها الأساسي وقرارات الإنشاء أنه على شركه ليبيا للتأمين أن تشارك في كذا وعلى صندوق الضمان أن يشارك في كذا .. وهكذا ، ثم تصدر اللجنة الشعبية العامة قرارات بتحميل هذه الشركات عددا كبيرا من العاملين حتى إن بعض أمناء الشركات رفض هذا الأمر باعتباره يسبب له عبئا كبيرا قيل له أن هؤلاء الأفراد يشتغلون في المجتمع وبالتالي القطاع العام أسباب فشله وفشل الشركات المملوكة للمجتمع ، أعتقد أن هذا التقييم لم يتم وفق دراسات تؤكد حقيقة أن هذه الشركات فشلت ولماذا فشلت .

أ. حسين اللموشي :

في حالة ليبيا أعتقد أن الخصخصة هي الدواء الخطأ للمرض الخطأ ، فالمشكلة في حقيقتها ليست في القطاع العام أو القطاع الخاص. في أي مجتمع لابد أن يكون للدولة دور سواء كانت الدولة تتولى العملية بأكملها، أي أنها تتولى على سبيل المثال التعاقد على السلع مرورا بكل المراحل إلى أن توصلها إلى باب بيتك، أو أنها تترك للخواص العملية برمتها و تكتفي بالمراقبة و التنظيم، وقد تختار دورا بين هذا وذاك. وحيث إنه لامناص من دور للدولة فإن نجاعة أداء مؤسساتها، و مستوى الفساد فيها لابد وأن ينعكس على الاقتصاد سواء كان ذلك اقتصادا يعتمد على القطاع العام أو الخاص. مشكلتنا في رأيي هي فشل مؤسسات الدولة في القيام بدورها نتيجة للفساد العام ، و في ظل أوضاع كهذه لا يمكن للنجاح أن يحالف القطاع العام و لا القطاع الخاص، بل إن الأوضاع ستزداد سوءا،، وازدياد الأوضاع سوءا لا يعني أن أفراداً لن يزدادوا غنًى. الفئات الأقل حظا ستدفع الثمن. إن فشل مؤسسات الدولة في القيام بوظائفها بما في ذلك الأجهزة الرقابية و القضائية هو الذي أدى إلى فشل القطاع العام و سيؤدي حتما إلى فشل القطاع

الخاص ويجعله قطاعا غير قادر على المنافسة، الدولة و مؤسساتها بشكلها الحالي ترفع التكلفة على أي نشاط اقتصادي أي أنها تجعل إقامة أي نشاط اقتصادي في ليبيا باهظ التكلفة، وهذه التكلفة يتم تمريرها للمستهلك بإغلاق السوق وبتحميلها المستهلك على هيئة ضرائب غير مباشرة من خلال فرض أسعار لا تتناسب و تكلفة الخدمات أو السلع المقدمة، فمثلاً يفرض قطاع الاتصالات أو الكهرباء، من خلال عقود الإرغام، يفرض على المستهلك أو يحمله التكلفة التي سببها الفساد الإداري والمالي الموجود في الدولة. و يُبرر هذا عادة بالعمالة الزائدة عن الحاجة، و هذا التبرير هو كلمة حق أريد بها باطل، فعندما نقول أننا لدينا 200 عامل إضافي، فما هي نسبة الزيادة في التكلفة الناجمة عن تحميل رواتبهم على الإنتاج، كم يتقاضى العامل لدينا؟ ما يقارب 100 أو 150 دينارا ؟ في الاتحاد الأوروبي يتقاضى الفلاح 2 يورو يوميا عن كل عجل أو بقرة هذا يعني 60 يورو في الشهر وهذا أكثر من دخول بعض العاملين في مصانعنا. لا يمكن تبرير الفشل بإلقاء اللوم على العمالة الزائدة. الفساد الإداري يؤدي إلى وضع عناصر غير كفؤة على رأس المنشآت الاقتصادية، ثم يساهم في التستر على تلك العناصر عندما تفشل تلك المؤسسات، كيف يمكن أن نحدد علمياً أن تكدس العمالة هو سبب زيادة التكلفة دون أن نقفل ميزانيات تلك المؤسسات بحيث يتضح لنا من خلالها أوجه الإنفاق و القطاعات الرابحة في المنشأة و تلك التي جلبت الخسائر. إذا كانت الميزانيات لا تقفل فكيف يمكن للإدارة أن تصنع القرارات، إن لم يكن لديك تحليل لميزانياتك وتحديد الخسائر أو الأرباح وتحديد التكلفة الحقيقية والإنفاق الزائد، لا يمكنك أن تدير المؤسسة بنجاح، الميزانيات و البيانات المالية هي أدوات مهمة للتخطيط و الإدارة، بدونها يكون اتخاذ القرارات خبط عشواء. أضف إلى ذلك أن الكثير من المشروعات العامة مثلا، هي مشروعات ميتة منذ توقيع عقودها. فالعائد على الاستثمار بالنسبة للمشروع الاقتصادي يتراوح بين 10و15 % إذا كان جيداً ويصل إلى 35% في حالات استثنائية للغاية. فإذا تم تحميل مشروع ما برشى وعمولات تزيد على 50% من قيمته، فإن هذا المشروع لا يمكن أن ينافس في السوق، هذه نتيجة واضحة منذ اليوم الأول لتوقيع العقد.

د. أحمد بولسين :

إذا كان هذا المشروع ينتج سلعة غير مناسبة سواء من حيث الكيف أو الجودة أو التكلفة التي تُحمّل عليها إذا كان إنتاجك تكلفته دينار وفي مكان أخر يكون إنتاجها بربع دينار ويكون أكثر كفاءة وجودة من ثم

تجد نفسك خاسرا فأنا أعتقد إنه لو درسنا كل الدول التي تبنت نظرية الإحلال محل الواردات لاتضح لنا إنها إخفقت لأن الدول التي تبنتها في ذلك الوقت كانت الأسواق الأخرى مفتوحة وبالتالي أنشئت فاعتقدت هذه الدول أنها ممكنة ، تنتج لسكانها وتنتهي القصة ، أذكر مرة كنت في اجتماع تم فيه التحدث عن أنه بعد عدة عمليات إنتاجية ينبغي أن نتوقف عن الاستيراد وأننا نصنع كل منتجاتنا محلياً في حين أن التخطيط المنطقي يقتضي أن الصناعة تقوم على عدة أمور تبدأ من سلوكيات البشر ودرجة تدريب العمالة ، واستيعاب المجتمع لها وعلى السوق والبيئة التي توفر المواد الخام وتوفر السلع الوسيطة حتى العلاقات السياسية بين بعض الدول وبعضها الآخر لها تأثير فيها وبالتالي قضية الإخفاق الصناعي وقضية إخفاق الإنتاج قضية أخرى ، خذ مثلا مسألة في القطاع الزراعي ، لم يكن القطاع الزراعي في يوم من الأيام قطاعاً مرناً ليستجيب للطلب حتى لو أعطيت الناس أموالاً وطلبت منهم شراء السلع الزراعية في النهاية هذه المبالغ تتجه نحو الواردات لأن القطاع الإنتاجي لا يستجيب بسرعة التي تتوقعها لتغطية الطلب ، وبالتالي الميكاينزم الطبيعي في الاقتصاد نفسه لا يشتغل أما كون هذا الأمر ليبراليا أو غير ليبرالي أو الدولة لها دور في هذا النشاط أم لا فإنه من الأفضل أن ترفع الدولة يدها عن التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، فمثلاً إذا قلت أن صناعة الأسمنت صناعة ناجحة في ليبيا ، هذه الصناعة ليست ناجحة في ليبيا وأن تكلفتها البيئية باهظة في ليبيا .

أنك يمكن تراها ناجحة من ناحية تكلفتها ولكن الواقع غير ذلك .

د. أحمد جلالة :

في فترة زمنية معينة تحديداً في الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي تبنت الكثير من الدول النامية بعيد استقلالها من الاستعمار المباشر سياسات اقتصادية ترتكز على القطاع العام. وكانت الغايات احداث تنمية في فترة زمنية قصيرة ، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، وتوزيع الدخل بشكل أفضل. هذه الغايات إصلاحية في الأساس ولا عيب فيها ، إنما العيب في الوسائل التي اتبعت لتحقيقها. فالاصلاح الاقتصادي في تلك الفترة ارتبط كثيراً بنوع من السياسات الاقتصادية المعتمدة على القطاع العام ، وسياسات إحلال الواردات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ...الخ نظراً للتركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار ، ولأسباب موضوعية أخرى. ولا يحق لنا اليوم أن نحاكم التفكير الاقتصادي في تلك الفترة بما نعرفه اليوم. إن القيام بالحكم على التفكير الاقتصادي في

فترة تاريخية سابقة بما نعرفه اليوم مخالفة منهجية في البحث والدراسة. المراد قوله هنا إن ليبيا ليست استثناء للقاعدة فتبني سياسات القطاع العام كان منسجماً مع التفكير الاقتصادي في كثير من الدول النامية في تلك الآونة ، هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فإن الكتاب الأخضر في جزءه الثاني تحدث عن نوع الملكية ، ولم يرفض البيئة التنافسية ، أو يدعو إلى قيام القطاع العام. من هذا المنطلق لا يمكن القول إن تبني سياسات القطاع العام في ليبيا خلال الفترة الماضية ارتكز على مفهوم أيديولوجي ، والحديث أو الربط بين قيام القطاع العام بصفة احتكار الدولة في ليبيا وفلسفة الكتاب الأخضر أمر غير صحيح. إذاً والحالة هذه تقييم تجربة القطاع العام في ليبيا والنتائج السلبية التي ترتبت على قيامه لا تختلف كثيراً عن معظم الدول النامية التي اتبعت هذا الاتجاه. هذه النتائج السلبية تمثلت في تكدس العمالة وبالتالي زيادة تكلفة الإنتاج ، و انخفاض الجودة ، والفساد المالي والإداري. هذا بالإضافة إلى ضرورة التسعير الجبري للمنتجات نتيجة احتكار الدولة بمستوى يتناسب ودخول المستهلكين مما تسبب في خسائر سنوية متزايد لشركات القطاع العام ومن ثم ضرورة دعمها من خزينة الدولة بمعدلات متزايدة سنوياً. لهذه الأسباب وغيرها اتجهت الكثير من الدول النامية التي تبنت سياسات القطاع العام إلى البحث عن وسيلة للتخلص من هذا المأزق. ولعل الخوصصة أو الخصخصة (كيفما صح التعبير) تمثل إحدى الوسائل لتحقيق بيئة تنافسية تضمن ارتفاع الكفاءة في الإنتاج، وجودة المنتجات .....الخ. إذاً الخوصصة إحدى الوسائل وليست غاية في حد ذاتها. وبذلك فإنه من المهم التأكيد على أن الهدف ليس تخلص الدولة من القطاع العام ، بل خلق بيئة تنافسية تساعد على إنتاج منتجات ذات جودة عالية بغرض تغطية السوق المحلي والتصدير. ولعله من المهم التأكيد على أن خروج الدولة من عمليات الإنتاج والتوزيع لا يعني على الإطلاق تخليها عن مسؤولياتها أو التفريط في أمنها ورفاهية مواطنيها. الخوصصة لا تفيد إذا كان الهدف التخلص من القطاع العام. إن احتكار الدولة أفضل بكثير بالنسبة للمواطن من احتكار الفرد. من هنا ينصب الحديث على خلق بيئة تنافسية وليس على قضايا الملكية أو من يملك ماذا. القضية برمتها خاضعة لتقييم العوائد والتكاليف الاجتماعية لاختيار أفضل السبل في التحول من القطاع العام. فإذا كانت التكاليف الاجتماعية للخوصصة عالية مقارنة بالعوائد في المستقبل المنظور وجب الحفاظ على القطاع العام في نفس الوقت الذي تتجه فيه السياسات إلى خلق بيئة تنافسية عن

طريق تبني سياسات اقتصادية تسمح للقطاع الأهلي بالمشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع. هذا يعني التخلص التدريجي من القطاع العام كما حدث في الصين مثلاً وعلى مدى زمني طويل نسبياً. ولعله من المهم بيان أن بعض مشاريع القطاع العام لم تؤسس على اعتبارات اقتصادية ولكن بنيت على اعتبارات أخرى مثل إحلال الواردات ، أو التنمية المكانية ، أو لاعتبارات سياسية إقليمية كمشاريع التكامل الاقتصادي الوحدوية في ظل حماية الدولة. بناءً عليه فإن تحويل ملكية هذه المشاريع للقطاع الأهلي غير ممكن ، لأن القطاع الأهلي على علم بعدم جدوى هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية في سوق حر. لذلك وجب التخلص من هذه المشاريع جملة وتفصيلاً ، ولكن في الوقت المناسب بأقل قدر ممكن من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. هناك بعض المؤسسات الأخرى المملوكة للدولة التي يجب أن تظل تحت تحكم الدولة نظراً لأنها تمس أمن البلاد وحتى في الحالات التي يسمح فيها بدخول القطاع الأهلي تترك نسبة من الملكية في يد الدولة تضمن مقدرتها على التدخل عندما تدعو الحاجة مثل المطارات والموانئ ...الخ. إذاً البحث يتجه نحو خلق بيئة تنافسية وليس كل ما تملكه الدولة عرضة للخوصصة خصوصاً في الدول النامية. يظل التعليم والصحة والرقابة على الدواء والغذاء ....الخ قضايا خاضعة لإشراف الدولة المباشر بغرض حماية المواطن والوطن. هناك جوانب اقتصادية أخرى مثل الضمانات التي تقدمها جهة العمل تظل من مسؤولية الدولة. لا يعقل في أي مكان من العالم أن يلقى بمشتغل في مصنع أو أي مكان يدار بواسطة القطاع الأهلي في الشارع. لابد من ضمانات اجتماعية تقدمها الدولة توفر له دخلا حتى حصوله على مكان عمل آخر ، وراء هذا الشخص أسرة وأطفال لابد من تنشئتهم تنشئة صحيحة. من الممكن تكوين صندوق يساهم فيه القطاع الأهلي بخصم نسبة معينة من المكاسب تستخدم في تعويض الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم إلى حين حصولهم على وظائف أخرى. إذا كان ولابد من تقليص الجهاز الإداري للدولة لرفع الكفاءة ، كما هو الحال في ليبيا ، فإنه من الضروري تقديم ضمانات في القطاع الأهلي مساوية للضمانات التي يحصل عليها موظف الدولة بما في ذلك التقاعد. في هذه الحالة فقط سيكون الانتقال من العمل في الدولة إلى العمل في القطاع الأهلي سريعا ، ويرفع من الرفاهية الاجتماعية ويحقق إيجابيات الخوصصة بعيداً عن سلبياتها. أنا لا أريد الخوض في التاريخ الاقتصادي والكساد الكبير وأسبابه. أمامنا الآن واقع نعيشه وعلينا النظر إلى الأمام في محاولة إيجاد

حل له وليس النظر إلى الخلف إلا بالقدر الضروري.

أ. حسين اللموشي :

في اعتقادي أن الخصخصة ليست هي الحل، مادام الإصلاح الإداري والمالي لأجهزة الدولة غائبا، و دعونا نتصور الآتي:

نفترض أننا نقوم ببرنامج وطني للخصخصة في ظل الواقع الحالي لأجهزة الدولة ومؤسساتها التي تعاني من فساد و ضعف إداري و مالي و فني، و تمت خصخصة مؤسسة السلع التموينية و تحول استيراد السلع التموينية إلى يد القطاع الخاص ، وأصبح دور الدولة يقتصر على وضع الضوابط و التفتيش و الرقابة على الأغذية.

و لنفترض أن مدير مؤسسة السلع التموينية السابق، قد تحول إلى مدير للمركز الوطني للتفتيش على الأغذية، و لنفترض أنه كان يتقاضى عمولات على السلع التموينية في السابق، و أنه سيستمر في ممارسة الفساد في منصبه الجديد، غير أنه سوف يأخذ الرّشى هذه المرة نتيجة لتغاضيه عن دخول سلع فاسدة يوردها الخواص.

طبعا القطاع الخاص، على خلاف القطاع العام، لديه مرونة في تقديم الرّشى، و لم يبق بين السلع الفاسدة و السوق سوى رشوة مدير مركز الرقابة على الأغذية، بينما كانت السلع الفاسدة تعدم في حالة مؤسسة السلع التموينية، و كان يتم تحميل تكلفتها على الدولة.

في حالة الخصخصة فإن السلع ستدخل السوق ، و سوف ننتهي إلى دفع ثمن أكبر بكثير على صعيد الصحة و البيئة. فالعمولة التي كانت تضاف إلى سعر السلع الجيدة التي كان يستوردها القطاع العام، مسببة في ارتفاعه، أي السعر ، أصبحت الآن رشوة تضاف إلى سعر السلع الفاسدة الأرخص، الأمر الذي يجعلنا نرى سلعا رخيصة في الأسواق، لكن عواقب استهلاكها باهظة. لذلك سواء اخترنا الخصخصة أو القطاع العام، فإن إصلاح مؤسسات الدولة و محاربة الفساد هما أمران لا مناص منهما إن أردنا تقدماً.

د. أحمد جلاله :

السياسات الاقتصادية للدولة يجب أن تعمل في اتجاه واحد. أضرب لذلك مثلاً: سياسات أسعار الصرف يجب أن تعمل في اتجاه واحد مع بقية السياسات الاقتصادية. لنقل إن بعض الصناعات تعتمد في توفير جزء كبير من مدخلات إنتاجها على الخارج بمعنى أنها تستورد نسبة لا بأس بها من مدخلات الإنتاج من الخارج ، فإن القدرة التنافسية لهذه الصناعات في السوق المحلية أو في أسواق التصدير تعتمد جزئياً على سياسة سعر الصرف. فإذا كان سعر الدينار

الليبي مرتفعا مقابل العملات الأجنبية مما يعني أنك ستستورد المدخلات بسعر أرخص نسبياً يزيد من القدرة التنافسية لهذه السلعة من جانب ويعوقها من جانب أخر إذا كانت السلعة المنتجة للتصدير. فارتفاع سعر صرف الدينار الليبي يعني أيضاً ارتفاع سعر المنتوج النهائي في الأسواق الخارجية. أما إذا كان الدينار الليبي ضعيفا أمام العملات الأجنبية فإن هذا يعني أن مدخلات الإنتاج أعلى نسبياً ، لكن المنتوجات النهائية أرخص نسبياً في سوق التصدير. إذاً نحن في حاجة موازنة دقيقة ـ وليست بسيطة ـ لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد المرجوة. من جانب أخر فإن توسيع قاعدة الملكية يتطلب وجود سوق مالي يستطيع الموظف (أو حتى العاملون في النشاط نفسه) فيه شراء أسهم في نشاط اقتصادي معين. وهذا بدوره يتطلب تقارير دورية منشورة عن الوضع المالي للنشاط ، دورة رأس المال ...الخ. وكما سبق أن قلت هناك بعض النشاطات الاقتصادية التي لا نريد أن تحول بالكامل إلى القطاع الأهلي ، لكن من الممكن أن تباع نسبة من أسهمها للقطاع الأهلي فيما تحتفظ الدولة بنسبة تمكنها من التحكم في النشاط الاقتصادي لاعتبارات عادة ما ترتبط بأمن البلاد ، كأن تحتفظ الدولة بنسبة لاتقل عن 25% مثلاً. وفي هذا الاطار يمكن أن يدخل الاستثمار الأجنبي بشراء نسبة من أسهم هذا النشاط. هناك بعض النشاطات الاقتصادية لا يمكن للقطاع الأهلي أن يقوم بها في ظل الظروف الليبية الحالية كالكهرباء ، والهواتف ، وبعض المشاريع الأخرى التي تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال ، وينخفض متوسط التكاليف فيها مع كبر حجمها. فعلى سبيل المثال هناك بعض التجمعات السكنية الصغيرة التي لن تستطيع أن تدفع تكلفة توصيل الكهرباء إليها ولا حتى في خمسمائة عام. وليبيا كدولة نامية عليها أن تركز على استكمال مشاريع البنية الأساسية مثل المطارات ، والموانئ ، والطرق والجسور ، والكهرباء ، والاتصالات. هذه المشاريع تمثل الأساس لتحديث وتطوير الكثير من القطاعات الهامة الأخرى. فمن غير المعقول أن نسعى إلى المقاصة الإلكترونية في المصارف مثلاً ، والاتصالات غير مؤمنة بشكل مستمر وجيد ، أو أن تيار الكهرباء متذبذب وينقطع لفترات طويلة.

أشعر بحرج شديد عندما نقارن ليبيا ببعض الدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة لأن لنا واقعنا الخاص وظروفنا الخاصة التي تحتم علينا الاشتغال في ظلها. يجب ألا ننطلق هكذا في بعض المقارنات التي قد تكون غير صحيحة. بعض المقارنات غير صحيحة حتى مع بعض الدول النامية. ليبيا دولة فائض في

رأس المال نتيجة العوائد النفطية ولا نستطيع مقارنتها بالدول النامية المصنفة على أنها دول عجز في رأس المال وفي حاجة إلى الاقتراض من الخارج . بإمكان ليبيا توظيف جزء لا بأس به من رأس المال داخلياً دون الحاجة إلى قروض من الخارج أو من المؤسسات الدولية. المهم في القضية كلها تهيئة المناخ الاقتصادي العام بوضع سياسات الدولة الاقتصادية في المسار الصحيح ، وإثارة الأسئلة الصحيحة ثم البحث عن إجابات. بعض الناس ، متخصصين وغير متخصصين ، يتحدثون عن البطالة في ليبيا ويقترحون حلولاً لها. ولكن هل هذا هو السؤال الصحيح؟ البطالة بشكل أو آخر تعني عدم توفر فرص للعمل. بناء على هذا الفهم لا نستطيع قول إن ليبيا تعاني من مشكلة بطالة. الواقع لا تجد نشاطا اقتصاديا يتطلب عمالة فنية مدربة إلا ومعظم العاملين فيه - إن لم يكن كلهم - غير ليبيين. لا تقف على ورشة نجارة أو حدادة ، أو ميكانيكية ، أو مطعم ، أو مقهى ...الخ ونجد فيها ليبيا يشتغل إلا في القليل . هنا يكون السؤال الصحيح : لماذا لا يشتغل الليبيون في هذه المواقع؟ هل الموانع تشريعية؟ أم أن الفني الليبي يمتلك شهادة لكنه غير قادر على العمل بمعنى أنه غير مدرب أو أن تدريبه غير كاف. أو أن الفنيين الليبيين يترفعون عن بعض الأعمال كونهم يعتبرونها أعمالا وضيعة. هذه كلها تمثل افتراضات يجب دراستها لمعرفة السبب الحقيقي. إذن والحالة هذه علينا أن نفكر في إصلاح البيئة أولاً قبل البدء في حركة التمليك أو الخوصصة.

أ. حسين اللموشي :

المواطن الليبي لا يرغب في ممارسة الأنشطة التي يتحدث عنها الدكتور جلاله، لأن أمامه أعمالا تتميز بالسهولة و بالمردود الأعلى، صحيح أن قطاع البناء مثلا مردوده عال، ولكن العمل فيه يتطلب المشقة بينما العمل في إدارة صغيرة في الدولة وبمرتب 150 دينارا يبدو أكثر جاذبية، هناك من يفضل 150 دينارا من الإدارة على 1000 دينار من العمل في مجال البناء، لماذا ..؟

لأن لديك مكاسب أخرى تأتي من الفساد الإداري والمالي لقاء تعطيل مصالح الآخرين، فالفساد يؤدى إلى إضافة قيمة لمرتبك وفي ظني أن هذا، إضافة إلى عامل الأمان و عوامل أخرى ثقافية، هو أحد أسباب تكدس العمالة في الإدارات، وفي التحليل الاقتصادي عندما نقول إن الناس يفترض إن تتجه إلى الدخول الأعلى لا يمكننا إغفال الدخول غير المنظورة .

د . أحمد جلاله

لقد أشرت في السابق إلى وجود عوائق ، وهذه العوائق لابد من إزالتها أحد هذه العوائق، التي أشرت اليها فيما تقدم ، أن

المشتغل في القطاع الأهلي لا يملك أية ضمانات بينما نظيره في القطاع العام يملك كل الضمانات : لا يطرد من عمله ، لديه تقاعد ، ومجموعة أخرى من المزايا غير المنظورة ، بمعنى أن لديه دخلا غير منظور لو أضيف إلى راتبه العيني لأصبح أعلى مما يتقاضاه من يشتغل في القطاع الأهلي.

د. أحمد بولسين :

أنا كنت دائماً من المعترضين على الدخل غير المنظور فالمواطن الليبي بصفة عامة من خلال الفساد يمكنه أن يشتغل وظيفتين ، و يستفيد لكن السؤال ما الدافع الذي يدفعه إلى شغل وظيفتين ؟ نحن مشكلتنا لا توجد لدينا قيمة للأجور في حد ذاتها فما يدفع في القطاع الخاص أو العام أو حتى ما يدفع للأجنبي من قبل القطاع هو زهيد في قيمته ، وبالتالي هذا دفع العاملين لامتهان مهن أخرى لأنك إذا كنت في مستوى معين من الدخل لا يمكن أن تطمح في العمل بأعمال أخرى ، وبالتالي تجد قانون العمل وهذه المقارنات ربما تكون صعبة ، صحيح أنه لا يمكننا المقارنة ببريطانيا ولكن أيضا المثال الثابت لديهم أنك إذا اشتغلت في أي وحدة في القطاع الخاص لا يمكن أن يدفع لك أقل من 6.5 باوند في الساعة قانوناً وهو الحد الأدنى للأجور ، وبالتالي هناك معدل معين منظم للأجور لا يمكن تجاوزه ، وأيضاً بالنسبة للضمان الاجتماعي إذا فقدت وظيفتك يُمَنح لك مقابلُ ضماني للبطالة (...) وفي بلادنا ليس ثمة ضمان للبطالة وبالتالي دفع إلى الاشتغال في أعمال متعددة وتشغيل ابنك وزوجتك .. الخ هذا ناتج عن عدم ضمان العامل أو الموظف لمستقبله هذا نتاج للنظام أو الوضع الذي كرسه القطاع العام ، مشكلة التوسع في القطاع العام هي مشكلة كل الدول المنتجة للنفط هذه المشكلة أتت نتيجة وجود واردات نفطية عالية دخلت الاقتصاد وتوسع القطاع الخدمي في فترات معينة توسعاً رهيباً وخصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط .. هذا التوسع في القطاع الخدمي حدث حتى في أسبانيا لما حولت الذهب من أمريكا اللاتينية إلى أسبانيا صار تقلص في الصناعة الأسبانية نتيجة التوسع في القطاع الخدمي على حساب القطاع الإنتاجي لكن الميكاينزم الذي خلقته طبيعة وجود الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي وتدخلها في قطاع التعليم الآن مثلاً أي مزيج اقتصادي لابد أن تتولى الدولة توظيفه وربط مخرجات التعليم بالوظيفة في حين نجد في الدول الرأسمالية الوظيفة تخضع لكفاءة الشخص .

د. عمر حسين

إذا سمح لي الزملاء هناك أسباب تاريخية لا يمكن إهمالها في هذا الجانب منها حداثة الدولة في ليبيا ، نحن نتكلم الآن على سنوات محدودة على الأقل 50 سنة ثم إن الاقتصاد

الليبي لم يكن هناك اقتصاد يمكن مقارنته بأمريكا وبريطانيا فكان لدينا اقتصاد رعوي أو ريعي إلى جانب خروج الدول من حروب القوة الكبرى ، فوجود الدولة في الدولة ليبيا في الفترة التي كانت فيها فقيرة ولا تمتلك الإمكانات ولا تمتلك النفط كانت الإدارة أو الدولة تشغل عدداً محدوداً من الليبيين بعد اكتشاف النفط وتوسع الدولة وجد الأفراد عند الدولة هو العمل الأنسب والأيسر والدخل المناسب .. الخ وصار هذا الأمر نوعا من الثقافة استمر حتى الوقت الحالي . إن عمل الدولة سهل وميسر ويمكن تمضية بعض الوقت فيه بدون إنتاجية .. الخ وأنا أعتقد أن هذا هو الخطأ الذي ترتب عليه تكدس العمالة وزيادة العمل في الإدارة سواء في إدارات الدولة أو حتى في الشركات التي غايتها اقتصادية وهذا أدى إلى نوع من الثقافة وهذا له علاقة بالنفط ، ونحن الأغنياء نحن نعمل بالدولة والدولة تمنحنا مرتبا نكون لنوع من الثقافة وهو أننا لا نعمل إلا في إدارة عامة أو في مكتب ولهذا دائماً أقول إننا في ليبيا لا يوجد بطالة وأنا مع الدكتور أحمد في ذلك لماذا ؟ عندما في مجلس تخطيط شعبية طرابلس قدمت أرقاماً مختلفة للعمالة الأجنبية البعض يرى أنها مليون وآخرون ثلاثمائة أو خمسمائة للإجمالي ، عدد كبير من العمالة الأجنبية .

د. أحمد جلالة

نحن لم نحول موضوع النقاش من الخصخصة إلى قوانين العمل وقضايا العمل و إنما أردنا أن نعرج عليه كإحدى السياسات التي يجب أن تعالج وإنما ينبغي أن يكون سير نقاشنا نحو موضوعنا الرئيسي .

د. عمر حسين :

في هذا الموضوع فقط أنا أحب أن أشير إلى أن قانون العمل الليبي الذي صدر في عام 1970 ليكفل حد أدني للأجور ويكفل جميع الضمانات التي لم يكفلها قوانين أخرى وهذا حتى قبل تطبيقات الاشتراكية ، الضمان الاجتماعي الليبي يعد من أفضل الأنظمة.

د. أحمد جلالة :

هناك نقطة رئيسة أريد أن أثيرها بالنسبة لشركات القطاع العام عموماً والمعروضة في الوقت الحاضر للتمليك. بعض هذه النشاطات الاقتصادية كما سبق أن أشرت أسست بناءً على معايير غير الجدوى الاقتصادية مثل إحلال الواردات أو لأغراض تنموية ...الخ. وضع هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية غير مناسب بالنسبة للقطاع الأهلي ، هذا من جانب. أما من الجانب الآخر فإن الكثير من هذه النشاطات خصوصاً الصناعية مر عليها أكثر من 20 عاما ولم يتم تأهيل هذه النشاطات فنياً ، فهذه النشاطات ظلت بدون صيانة دورية ، وبدون تطوير تكنولوجي. ومن البديهي أن العاملين بهذه المنشآت الذين

تم استهدافهم كملاك هم أدرى بوضعها وهم أول من سيشير إلى ذلك ، إلا إذا كان بعضهم من الذكاء بحيث يعرفون أن تخريد إحدى هذه الوحدات يدر عائد أكبر من تكاليف التمليك!!

د. عمر حسين :

إذا سمح لي الحضور فإن الجانب التاريخي الذي بدأت فيه ولم أتمكن من استكمال الفكرة هذا أيضاً ينسحب على شركات القطاع العام لأن الثورة وضعت خططا تنموية وأهدافا وسياسات وتريد أن تنقل المجتمع وتتحول به وتريد حركة بناء وإعمار و إسكان والطرق ، وبالتالي اضطرت الدولة إلى أن تنشئ عددا كبيرا من المؤسسات وبالتالي هذا الأمر كان في ظروفه التاريخية نوعاً من الحل وكان هذا إصلاح الآن كما تفضل الأستاذ الدكتور بالتحدث عن المصارف والقطاع المصرفي وأن هناك أموالا في المصارف والمصرف المركزي يقيد هذا النشاط ، أيضاً أنا هنا أشير إلى أن دور المصرف المركزي يضع السياسة الإنمائية والنقدية وبالتالي دوره التوجيه في هذا الإطار ولكن المصارف في النهاية الأموال التي بها هي أموال المودعين ، والمصرف المركزي يضع إلى جانب سياسات الإنمائية والنقدية التي تحافظ على الأسعار والتضخم ومحاربته وتترك المصارف ، المصرف المركزي سمح مذ أكثر من أربعة أشهر للمصارف بإعطاء قروض إنتاجية وبفائدة منخفضة جداً 3% إلى الآن في المصارف لم يقدم الناس على الحصول على التسهيلات هذا من ناحية الأسباب تتعلق بالمناخ وبالوضع وبالبيئة الاقتصادية ، والسبب الثاني أن مجتمعنا به ثقافة مختلفة جداً ومرتبطة بتكون الدولة تاريخياً ، وحتى التسهيلات التي أعطتها المصارف لتحريك الاقتصاد ومساهمة المصارف في النشاط الاقتصاد ذهبت مذاهب شتى ولم يستفد منها الاقتصاد الوطني، بيئة للنشاط الاقتصادي ،إن الحل في تقديري يكمن في توفير بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي وفي تبني سياسات واضحة للنشاط الاقتصادي للاستفادة من هذه الأموال .

أ. حسين اللموشي :

هناك عوائق عدة تعطل مساهمة المصارف في تمويل العملية التنموية، و ليس من الإنصاف تحميل المصارف اللائمة بالكامل، فالمصارف عموما، عندما تمنح قروضا فإنها تريد التأكد من أنه لدى الزبائن الاستعداد و القدرة على السداد، و أنا هنا اشدد على الفصل بين الاستعداد أو النية في السداد و بين القدرة عليه، قدرة الزبائن على السداد تعتمد على نوعية الاستثمارات التي يريد الزبون الاقتراض من اجلها، بالإضافة إلى اعتمادها على دخول الزبائن و ثرواتهم، و يريد المصرف قبل منح القرض الحصول

على معلومات عن ذلك، و عن الكيفية التي يزمع بها الزبون استخدام القرض، على ضوء تلك المعلومات يقيم المصرف المخاطرة و يحدد سعر الفائدة، و كلما ازدادت المخاطرة ارتفع سعر الفائدة على القرض ، و عادة ما تطلب المصارف ضمانات لسداد القرض. استخدام الضمانات يستدعي وجود آليات للتنفيذ، تُمكن المصرف من وضع يده على الرهن. و تلعب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية دورا حيويا في المعاملات الائتمانية، فإذا سادت المجتمع "ثقافة عدم الدفع" ، و إذا كانت المحاكم تأخذ دهورا حتى تسمح للمصرف بوضع يده على الرهونات، وإذا لم تكن هناك مصادر للمعلومات موثوقة (مكاتب المعلومات الائتمانية) تُمكن المصارف من الحصول على معلومات عن الزبائن، فإنها ستحجم عن منح قروض للكثيرين الذين لديهم الاستعداد و القدرة على السداد، لأن المصرف يجد نفسه في وضع لا يستطيع فيه التمييز بين الزبون الجيد و الزبون السيئ أو لأنه غير مستعد للدخول في مغامرات خطرة لا يستطيع تقييم المخاطرة فيها بسبب افتقاده المعلومات أو بسبب غياب آليات التنفيذ الملائمة.

في مثل هذه الأوضاع لا يُقدم المصرف على الإقراض إلا في أضيق الحدود، أي لا يقرض إلا الزبائن المعروفين شخصيا أو الزبائن المرتبطين ماليا بالمصرف، أو في حالتنا الشركات أو المؤسسات المملوكة للمجتمع، و يؤدي هذا إلى نقص حاد في التمويل. طبعا توفر المعلومات عن السمعة الائتمانية للزبون مهم، لأن المصرف يستطيع من خلاله التمييز بين الزبون الجيد و الزبون السيئ، لكنه وحده لا يكفي. فحتى الزبون الجيد قد يتخلف عن سداد القرض، و كلما كان حجم المعاملة المالية كبيرا، توفرت للزبون الإغراءات للتخلف عن السداد، و بالتالي فإن النقص في التمويل لن ينتهي ما لم تحل مشكلة التنفيذ. وحتى اولئك الذين لديهم القدرة على السداد قد يصبحون غير مستعدين للسداد، إذا سادت فكرة انتفاء العواقب لمن لم يسدد.

د. أحمد بولسين

يجب أن يكون هناك نوع من الشفافية في المعاملات الاقتصادية التي لها جانب اقتصادي محض مثل دور المصارف وسعر الفائدة وسعر الصرف تأتي الدولة وتضع تنظيما معينا مثلاً عندما تدخلت الدولة عن طريق مصرف ليبيا المركزي وحددت سعر الصرف، الدينار 1.30،1.50 حيث خفضت في قيمة الدينار الليبي بقيمة (77.2) القيمة الحقيقية معناها أن الدولة خفضت من قيمة أجور الناس ومرتباتهم بمقدار 77% فهذه الطريقة تشكل الاقتصاد بطريقة تجعله لصالح الأفراد الذين يحصلون على دخولهم

بالدولار أي أنك حولت سعر الصرف لصالح الأفراد الذين يحصلون على دخولهم بالدولار وهذا يعنى أن السياسات الاقتصادية والمالية التي تنتهجها الدولة هي سياسات مقيدة أكثر من التي كانت متبعة في السابق.

أ. حسين اللموشي

لدى ملاحظة حول ما ذكره الدكتور أحمد من أن الدولة أنشأت الشركات العامة لأنها كانت لديها طرق ومشروعات تنموية تريد لها أن تُنجز بتلك الشركات. و يجب أن نسأل أنفسنا: كم من الشركات العامة ساهمت فعلاً في إنشاء المشاريع التنموية و كيف؟ في ظني أن دور جلها لم يتجاوز دور الوسيط الذي يأخذ نسبة ويعطى العقود من الباطن لشركات أجنبية، وبالتالي فإن تلك الشركات لم تؤد إلى الاستفادة المنشودة، و حتى إذا كان هناك فساد في إدارتها أو لم يكن، فإنه ينحصر في الهامش المحدود العائد لصالح هذه الشركة، في حين أن القيمة الفعلية للعقود وغيرها تذهب إلى الشركات الأجنبية، لقد أصبحت الشركات العامة مكاتب و وكالات عامة للشركات الأجنبية، و فشلت شركاتنا العامة في بناء خبرات وطنية في مجالات نشاطها كما أريد لها، و على أية حال وحتى في حال نجاح تلك الشركات في بناء الخبرات الوطنية فقد واجهتها عوائق أخرى منعتها من أن تتحول إلى مؤسسات اقتصادية فاعلة تكون رافدا للاقتصاد الليبي لا غرما عليه.

أ. حسين اللموشي :

في اعتقادي أن الاقتصاد الليبي نتيجة لكثرة القيود ونتيجة لكثرة التغيرات التي حدثت به لا يستطيع أن ينجح فيه الا نشاط اقتصادي على طريقة حرب العصابات أي نشاط خاطف، ينتهز الفرصة. لماذا؟ لأن الأنشطة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة تحتاج إلى استرداد نفقاتها على فترات زمنية طويلة، و بالتالي فإن التغير الدراماتيكي في الظروف و الإجراءات، يرفع المخاطرة عليها. لكي ينجح نشاط ما في بيئتنا الحالية، ينبغي له أن يخطط لاسترداد نفقاته في وقت يقل عن الوقت الفاصل بين التغيرات الحادة.

د. أحمد جلالة :

أنا أعتقد أنه لا ينبغي القفز إلى النتائج هكذا...ومن المجدي ربما بدء التحليل من الأساس .سبق أن قلت إن بعض المشاريع المعروضة للتمليك في ليبيا أسست بناءً على أهداف إحلال الواردات والتنمية المكانية ...الخ ، وكثير منها يصبح غير اقتصادي وغير قابل للاستمرار في ظل تحرير السوق لأنها لا تملك ميزة نسبية ، ومن الأجدى أن تنتج شيئا آخر وتستمر أو أن تباع للخارج أو تخرد . نحن متفقون على أن البيئة الاقتصادية ، والسياسات الاقتصادية - حتى الآن - ليست منسقة ومهيأة كما يجب لخلق بيئة مناسبة لحركة القطاع الأهلي أو بيئة

تنافسية. ما هو نوع الملكية هذه قضية أخرى. في نظري خلق بيئة تنافسية هو القضية المهمة في الوقت الحاضر. من يملك ماذا؟ هذه قضية أخرى تمتد من فرد يملك مؤسسة ، إلى عدد من الأفراد يملكون مؤسسة ، إلى شركة مساهمة ، إلى شراكة بين الدولة والقطاع الأهلي ، إلى أن تملك الدولة 50 مؤسسة متنافسة. الغاية ببساطة خلق بيئة تنافسية تضمن جودة المنتوج وخفض التكاليف ، وإقامة المشروع وفق معايير اقتصادية. الغاية هي خلق بيئة تنافسية ، لكن كيف نصل إلى ذلك ؟ وعبر أي سبيل؟ هذه قضية أخرى. والسؤال المهم هو: ما هو نوع الملكية الذي يضمن تطور الإنتاجية، وجودة المنتوج ، توزيع أفضل للدخل .....الخ.

أ. موسى الأشخم :

إذا سمحتم لي أريد العودة إلى نقطة أثارها أ. حسين اللموشي وهى مسألة الفساد الإداري، والمالي أنا لست معه كثيراً في التركيز على هذا العامل لوجود عوامل أخرى مهمة ربما تكون هي التي أدت إلى فشل القطاع العام في ليبيا منها غياب دراسات الجدوى الاقتصادية ، مشروعات كثيرة أنجزت بدون دراسات جدوى اقتصادية دقيقة أو علمية ، النقطة الثانية هي مسألة تغليب الربحية الاجتماعية أو النظر إلى المردود الاجتماعي والتنمية المناطقية أو الجهوية بما يعنى تغليب المردود الاجتماعي على المردود الربحي أي أن منفذ المشروع لا يفكر في الإيرادات المالية أو النقدية التي يحققها المشروع بقدر ما يفكر في الإيرادات الاجتماعية . حديثنا هنا كأنه محاكمة للقطاع العام وما سبب فشله ، دعنا نرجع إلى السؤال : لماذا اخترنا القطاع العام كأداة لتحقيق التنمية ؟ في الواقع الكتاب الأخضر ينتقد القطاع العام والقطاع الخاص بنفس القدر ويرى أن الاثنين لا ينتميان إلى الطرح الجماهيري ولكن في تقديري أن السبب يكمن في محاكاة النموذج السوفيتي أو في محاكاة النموذج المصري أيام ثورة 23 يوليو حيث ركز النموذجان على القطاع العام ودوره ، وبالتالي اللجان الشعبية المسئولة عن التنفيذ في ليبيا لم يكن أمامها مثال تحتذي به إلا المثال الروسي وهو رأسمالية الدولة أو المثال المصري الذي يركز على دور القطاع العام في تحقيق التنمية تركيزاً كبيراً ، وهذا في تقديري كان خطأ من البداية لأنه لا يمت بصلة وثيقة إلى الطرح الجماهيري ، والاشتراكية في الطرح الجماهيري تعتمد على ملكية الشركاء أكثر من اعتمادها على ملكية الدولة ،صحيح أنها تترك هامشا لملكية المجتمع في بعض المناشط الاقتصادية لكن هذا الهامش كان من المفروض أن يقتصر على المنشآت التي ليست لديها مردود كبير مثل

مشروعات الرأسمال الاجتماعي التي أشرنا إليها سابقاً كالطرق والجسور والبريد والسكك الحديدية وشبكات الاتصال الهاتفي ،هذه المشروعات يمكن أن تبقى قطاعا عاما مع تطبيق الشراكة فيها ولكن نحن انزلقنا إلى محاكاة نموذج رأسمالية الدولة ،المشكلة أننا بعد ظهور نقد كبير لرأسمالية الدولة القطاع العام وبعد وصولنا إلى طريق مسدود في القطاع العام الذي له أسباب أخرى عديدة غير السبب الذي ركز عليه أ. حسين اللموشى رغم أهميته ، أردنا أن ننتقل بالكامل إلى القطاع الخاص ولكننا ننزلق إما إلى قطاع عام خالص بحيث حتى المشروع الصغير مثل المطعم نجعل منه شركة ونطلق عليه شركة جرمة للمطاعم أو شيئا من هذا القبيل أي نزحف عليه ونجعله قطاعاً عاماً أو أن ننقلب 180 درجة ونجعل كل المشروعات والقطاعات الخدمية قطاعاً خاصاً خالصاً بما فيها الجامعات والمؤسسات التعليمية ، وفي تقديري ينبغي أن نطبق الشراكة بدلاً من الانزلاق إلى الخصخصة والعودة إلى العلاقات الظالمة والأجور ..الخ .

د. أحمد بولسين :

في قضية الشراكة أنا رغم إيماني بهذا الطرح فإنه طرح مثالي لأنك لن تجد من يكون شريكا إذا كانت الشراكة لا تحقق فائدة .. لماذا ؟ فحين تطبق الشراكة في صناعة من الصناعات الناجحة التي لها سوق وتنتج في ظل تناقص التكاليف فإنها تنجح لكن القضية التي نتكلم عنها قضية مؤسسات غير ناجحة ولهذا سواء الخصخصة أو الشراكة فإنها لن تنجح مادامت البيئة السائدة مثبطة اقتصادياً .

أ. موسى الأشخم :

وأيضا مادامت الدولة تمّلك المؤسسات الخاسرة فحسب وليس المؤسسات التي تحقق عائدا للعاملين فيها فإن سياسات التمليك ستكون ذات نتائج سيئة وستضر بفكرة الشراكة التي تستند إليها سياسة التمليك .

أ. حسين اللموشى :

عندما تحدثت عن الفساد لم أتحدث عنه باعتباره ظاهرة لا تلازم إلا القطاع العام، لكني تحدثت عنه باعتباره عاملا من العوامل التي ترفع تكلفة النشاط الاقتصادي ، وعندما ترتفع تكلفة النشاط الاقتصادي بدون ضرورة سواء كان هذا النشاط خاصا أو عاما فإن اقتصادك لا يستطيع منافسة اقتصاد آخر.

صحيح أن الموظف أو المسئول المرتشي يحاول تحقيق مكسب لكن الآخر يدفع، و هو يدفع لأنه يحاول تقليل التكلفة. فعندما تكون مصاريف التراخيص أو إجراءات مزاولة النشاط الاقتصادي، قانونيا، عالية، فإن البعض مستعد لدفع رشوة لتقليل التكلفة، و

من هنا فالبيئة الحالية تجعل تكلفة النشاط الاقتصادي مرتفعة بشكل غير مبرر و تسمح بظهور أنشطة غير رسمية موازية للأنشطة الرسمية تهدف إلى تقليل التكلفة على ممارسي الأنشطة الاقتصادية من خلال تفادي الضرائب و قوانين العمل و إجراء التحويلات خارج القنوات القانونية، و يساهم هذا في شيوع الرّشى و العمولات.

د. أحمد جلالة :

الفساد ارتبط بشكل أو بآخر بنمو القطاع العام في الكثير من الدول النامية التي تبنت هذا النهج وليبيا لا يمكن أن تكون استثناء للقاعدة. الهدف الرئيسي لمشروع الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة القادمة يجب أن يرتكز على بناء بيئة تنافسية. لا أريد أن ينصب النقاش على نوع الملكية. نوع الملكية قد يكون سؤالا من الصعب الإجابة عنه في الوقت الحاضر ، لكن ربما يقدم سوق الأوراق المالية حلاً بحيث يستطيع عدد كبير من الخواص المساهمة في شركات كبيرة. إن أشد ما أخشاه أن نتحول من احتكار الدولة إلى احتكار الفرد، وهذه مشكلة كبيرة لا تخدم الاقتصاد الوطني ولا المواطن. أمامنا في الواقع مشكلة أكبر،فتح الأسواق المحلية يعني- فيما يعنيه - أن تكون المؤسسات الوطنية قادرة على المنافسة في السوق المحلية. ليس هذا فقط ولكن لابد لنا من التفكير في منافسة بعض السلع في عقر دارها.

أعني استهداف أسواق معينة للتصدير في بعض السلع التي تمتلك ليبيا فيها ميزة نسبية. تنويع مصادر الدخل لا يمكن أن يتم إلا على هذا الأساس. والواقع أن هذا الطرح ليس سهلاً ولا يسيراً يتطلب الكثير من الجهد والدراسة والتخطيط. بالإضافة إلى وضع سياسات اقتصادية تسير في اتجاه واحد. إذا سلمنا جدلاً أن الميزة النسبية التي تمتلكها ليبيا هي رخص سعر الطاقة مقارنة بجيراننا ، فإن هذا يعني تبني سياسات اقتصادية ترفع من الكفاءة في إنتاج الطاقة وتوزيعها وبالتالي إلى الإبقاء على سعرها رخيصا. كما تعني ضرورة التوجه نحو الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر الطاقة. إنها تعني تطوير سياسات تستهدف أسواقا معينة للتصدير سواءً كانت أوربا أو القارة الأفريقية.وكل هذا يتطلب إصلاح سعر الصرف، وتطوير كفاءة القطاع المصرفي، استحداث برامج إعادة التدريب والتأهيل، استكمال البنية التحتية .....الخ. إن الحاجة ماسة في الوقت الحاضر إلى تطوير العنصر البشري بإعادة التدريب والتأهيل واستكمال البنية الأساسية خصوصاً الاتصالات والمواصلات ، وتوفر الطاقة واستمراريتها. كل التطورات الممكنة في الجوانب الإنتاجية والخدمية الأخرى تعتمد أساساً على هذين العاملين.إذ لا يمكن لنا أن

نرفع من كفاءة القطاع المصرفي مثلاً باستخدام التكنولوجيات الحديثة إلا بوصول هذين العاملين إلى مستوى معين. إذاً القضية كبيرة وواسعة ومتشعبة. ربما علينا طرح السؤال من جديد :ماذا نريد ليبيا أن تكون؟ هل نريد من ليبيا أن تكون دولة صناعية أو زراعية أو خدمية؟ وإذا كانت صناعية فما هو نوع الصناعات التي يجب أن نركز عليها؟ وإذا أجبنا عن هذه الأسئلة فما هي السياسات الاقتصادية التي توصلنا إلى أهدافنا؟ من البديهي أنه لا يمكن لليبيا أن تنتج كل شيء وتقوم بكل النشاطات الاقتصادية في آن واحد.من المفارقات الغريبة أن الكثير من الدول النامية في فترة الخمسينيات وبعد استقلالها من الاستعمار الأوربي أرادت أن تنتج كل شيء وأن تقوم بكافة النشاطات الاقتصادية، وهذا من الناحية الواقعية غير ممكن. لابد لنا إذاً أن نتخصص في مجالات معينة دون غيرها وفق الميزة النسبية للاقتصاد الليبي، كما أنه من المفترض أن نستهدف أسواقا معينة للتصدير.من المفترض إذاً تحديد الأولويات والأهداف أولاً،ثم تحديد الاستراتيجيات التي توصلنا إلى تحقيق هذه الأهداف. ومن المهم جداً أن تكون الأهداف واضحة ومحددة.

د . أحمد بولسين :

إذا اطلعت على قانون الضرائب الجديد تجد أن على الشخص الذي يضع وديعة في المصرف ويأخذ عليها فوائد أن يدفع ضريبة ، وكذلك أي فرد يتقاضى دخلا من الخارج يدفع ضريبة وبالتالي سيكون لهذا الأمر تأثير سلبي ومن ثم نجد أن السياسة المالية تسير في اتجاه والسياسة النقدية تسير في اتجاه آخر معاكس لها والقرارات التي صدرت عن اللجنة الشعبية العامة برفع أسعار الطاقة إلى 69 درهماً على الوحدات الصناعية هذا معناه زيادة التكلفة الصناعية وإلغاء للميزة النسبية والتي توفر البيئة الإنتاجية التي ينشأ فيها قطاع تنافسي قوى.

إن أية إجراءات لتغيير شكل الملكية لا تعنى إلا نقل الملكية من احتكار الدولة إلى احتكار الفرد الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع وعندما تكون السلع المنافسة لها أرخص لا تتوافر البيئة الاقتصادية الملائمة فالإصلاح الاقتصادي ينبغي أن يكون متكاملاً ، وما يجرى الآن أمر غريب للغاية وأبلغ دليل على ذلك قضية رفع الدعم عن القطاع الزراعي فأوروبا حتى الوقت الحالي تدعم منتجاتها الزراعية وعندما نقول ينبغي رفع الدعم على بعض القطاعات الصناعية أو رفع سعر الطاقة التي تديرها فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكلفته ففي الوقت الذي نسعى فيه إلى بناء قطاع تنافسي فإنك بهذا الأمر تضيّع المقومات التنافسية التي يمتلكها هذا القطاع أوذاك.

د. أحمد جلاله :

لعله من المهم الإشارة في هذا المقام إلى الجهد الذي تبذله الدول في الحفاظ على ميزها النسبية وتطويرها ، وما تبذله الشركات العالمية من أجل اختراق الأسواق. فعلى سبيل المثال ومنذ وقت ليس بالبعيد ، باعت شركة ايرباص طائرات إلى أحد الخطوط الجوية الأمريكية بسعر يقل عن سعر التكلفة. ليس هذا فقط ولكنها أقرضت شركة الخطوط لتمويل الصفقة!!!. والحالة هذه إذا افترضنا في ليبيا أننا نريد الدخول في مجال الصناعة على أنه قطاع قائد في الاقتصاد الليبي ، وحددنا الصناعات التي نريد أن نتخصص فيها ، واستهدفنا أسواقا معينة ، فإنه من الواجب علينا القبول بالتضحية في الفترة الأولى لجني ثمار اكبر ولفترات طويلة بعد ذلك. لابد لنا من الابتعاد عن التفكير في تغطية السوق المحلي و إحلال الواردات وما إلى ذلك إذا أردنا أن نبني اقتصادا متطورا لا يعتمد على النفط فقط.

أ. حسين اللموشي :

أيضاً في اعتقادي أن الخصخصة في شكلها الحالي التي هي إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، مع بقاء الدولة، على ضعف مؤسساتها، (لاعب رئيسي) باعتبارها أكبر المُنفقين وأكبر المُوظفين، قد لا تؤدي إلى قطاع خاص يساهم في الاقتصاد بصورة مماثلة لما هو موجود في الدول الصناعية. بل قطاع خاص ضعيف يكون وكيلا للشركات الأجنبية و حارساً لمصالحها، يضمن لها السيطرة على السوق الليبي، لا منافساً لها. إن الهدف، فيما أحسب، من قانون الوكالات الذي صدر مؤخرا في ليبيا، هو إلى حد بعيد حماية المستهلك، بحيث إن كل من يريد التصدير إلى ليبيا، لابد أن يكون له وكيل فيها، بحيث يتحمل مسئولية منتجاته. و هذا يؤدي في النهاية إلى تقليل التكلفة على الاقتصاد ككل.

لكن مصالح الوكيل أكثر ارتباطاً بمصالح الشركة الأجنبية، و في ظل ضعف مؤسسات الدولة، يتحول الوكيل إلى منافح شرس عن الشركة الأجنبية في مواجهة المستهلك، و لا يمكن للمستهلك الذي تضرر من الحصول على تعويض عن الأضرار، بل قد لا يمكنه مقاضاة الشركة الأجنبية إذا ما كان وكيلها من المتنفذين، ونعلم جميعاً بقصة سيارات (ميتشوبيسي) التي تبين أن بها خللا فنيا أدى إلى تعرض العديد من الناس للحوادث التي أودت بأرواح بعضهم وسببت إعاقات للبعض الأخر. هل سمعتم بأحد تم تعويضه جراء ذلك؟ لكنكم تسمعون عن التعويضات الباهظة التي تدفعها الشركات في الدول الأخرى التي بها إعمال للقوانين الخاصة بالوكالات، معاقبة لها على

منتجاتها المعطوبة التي روجتها في السوق، و جبرا للأضرار التي ألحقتها بالمستهلك.

د. أحمد جلالة :

إن النقطة الرئيسة التي أود التركيز عليها هي ضرورة الإجابة عن عدد من الأسئلة أولاً. أعني أين نريد أن نوجه الاقتصاد الليبي؟ بمعنى أكثر وضوحاً ما هو القطاع الذي يجب أن يقود الاقتصاد الليبي؟ من المستحسن أن يكون لهذا القطاع تأثيرات واسعة في القطاعات الأخرى ، ومن الضروري أن يستغل الميز النسبية للاقتصاد الليبي.لا يمكن لنا الحديث وبشكل عام عن كل القطاعات الاقتصادية الصناعة والسياحة والزراعة...الخ. من الضروري أن نتخصص في مجال رئيس يقود الاقتصاد الليبي ليس هذا فقط ولكن من الضروري أيضاً أن نحدد الأسواق التي يجب أن نستهدفها لمنتجاتنا.مثل هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً ودراسات معمقة وجادة تنجز في وقت كافٍ.

أ . حسين اللموشي:

أحد الذين درسوا الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي هو (هرناندو دي سوتو) الذي ألف كتابا عنوانه (الدرب الآخر: الثورة الخفية في العالم الثالث) وقد صدرت ترجمة عربية له عن مؤسسة الأهرام ، و (دي سوتوو) يعتبر من منظري الطريق الثالث أو الرأسمالية الشعبية، و قد كان محافظاً لمصرف البيرو المركزي وأسس معهداً للأبحاث ، وفي هذا المعهد حظيت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية باهتمام كبير. ومن ضمن الدراسات التي أجراها المعهد تحديد تكلفة ولوج الأنشطة الاقتصادية الرسمية ، وفي سبيل ذلك عزم المعهد على تأسيس محل للحياكة، واضطلع باحثو المعهد بمختلف الإجراءات البيروقراطية المطلوبة لإقامة المشروع وفقا للقانون الرسمي، و استغرق الأمر 289 يوما بالعمل 6 ساعات يوميا لتسجيل المشروع، و رغم أن محل الحياكة كان مخصصا لتشغيل شخص واحد، فقد بلغت تكلفة التسجيل القانوني 1231 دولارا ، أي ما يعادل الحد الأدنى للأجر 31 مرة.

و لكي يبني أحد أصحاب الوضع غير الرسمي بيتا، تعين عليه أن يمضي 8 ساعات يوميا لمدة 6 سنوات و 11 شهرا، للامتثال للخطوات الإدارية المطلوبة وعددها 207 خطوات ، ينبغي اتخاذها في 52 مكتبا حكوميا.

و يرى (دي سوتوو) أن اقتصادات العالم الثالث رغم مشابهتها لاقتصادات السوق من الناحية الظاهرية فإنها أقرب إلى الاقتصادات (المركينتالية)، و لعل في هذا ما يفسر عدم استجابتها لبرامج الاستقرار الكلي و سياسات التصحيح الداعمة للنمو في اقتصادات السوق. إنني أعتقد أن كتابات

(دي سوتوو) حول الموضوع جديرة بالاهتمام رغم أن المرء قد يختلف مع بعض من تبريراته الإيديولوجية.

د. أحمد بولسين :

أنت الآن تتحدث عن الاستثمار الأجنبي،وتشجيع الاستثمار الأجنبي،إلى أي مدى تعتقد أن الاستثمار الأجنبي يرغب في ظل الظروف الموجودة وفي ظل عدم وجود البيئة التنافسية أن يدخل الاقتصاد الليبي هذا أولاً،وثانياً أن نيجيريا فتحت كل أبوابها للاستثمار الأجنبي دون أن يأتي إليها الاستثمار الأجنبي،وكذلك الحال بالنسبة لكثيرمن الدول النامية فأنت إن لم تخلق البيئة الحقيقية للاستثمار المحلي لا تستقطب الاستثمار الأجنبي.

د. أحمد جلالة :

لقد أثار الدكتور أحمد أبولسين نقطة مهمة وأود أن أتحدث عنها. ما الذي نتوقعه من تحرير الاقتصاد الليبي بشكل فجائي ؟ هكذا بدون رسم سياسة اقتصادية داخلية متكاملة. أعتقد أن التوقعات لن تحيد كثيراً عن الاستثمار في نشاطات اقتصادية ذات مردود سريع مثل النشاطات الخدمية وتحديداً التجارية ، وربما العقارات إذا ما عدلت التشريعات. نتوقع مثل هذا التصرف من المستثمرين المحليين و الاجانب على حد سواء. لن تجد شخصا يوظف أمواله في نشاط إنتاجي يبدأ في إدرار عائد بعد مضي ثلاثة أو أربع سنوات مثل النشاطات الصناعية ، إلا إذا كان رأس المال المطلوب لمثل هذه الاستثمارات منخفضا. وتجربة بعض الدول المجاورة خلال الفترة الماضية خير دليل على ذلك. فالكثير من هذه الدول التي فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي منذ السبعينيات وحتى اليوم لم تحصل إلا على نشاطات هامشية مثل محلات الوجبات السريعة. إذاً لابد أن نكون واعين لضرورة وضع سياسة اقتصادية متكاملة وبشكل صحيح ليستفيد الاقتصاد الليبي من الميز النسبية التي يتمتع بها.

أ. حسين اللموشي :

بعض الأنشطة التي لا ينظر إليها على أنها نشيطة إنتاجية هي في الحقيقة تساهم في جعل ما نسميه "إنتاجا" ممكنا، كالخدمات مثلاً. عندنا لا يصنف النشاط على أنه إنتاج ما لم تكن مخرجاته سلعا مرئية قابلة للتغليف، عدا ذلك أنت لم تنتج .

د. أحمد بولسين :

لمجرد أن تتوجه إلى القطاع الخاص يخلق ما يسمى بالاقتصاد الخفي،وهذا كارثة نحن نلاحظ الآن أن الاقتصاد الليبي من خلال سنتين أو ثلاث سنوات من التوجه الجديد أصبحت99.9% من مساكن ليبيا محلات تجارية غير خاضعة للمراقبة والضوابط الضريبية ، غير خاضعة لنوع البضاعة . كلها outflow وليس inflow أنك تنفق

عملات صعبة في الخارج وأن تأخذ في متابعتها ، البضاعة أحيانا لا تعرف مصدرها وبالتالي هذا التوجه خلق نوعا من النشاط الاقتصادي غير الحقيقي والخفي والذي قد تكون آثاره ضارة بالاقتصاد الليبي.

أ.حسين اللموشى

علاوة على أنه يقلل من هامش حريتك السياسية في التعامل الخارجي.

د. أحمد أبو لسين :

أنا أعتقد حتى لو كان وضع هؤلاء الأفراد قانونيا ولديهم تراخيص إلا أن هذا النشاط ليس حقيقيا فمكدونالد مثلاً يصنع الشطائر ولكن هل هذا النشاط فاعل في تحقيق تنمية و نمو اقتصادي حقيقي وضمانات للأجيال القادمة .

د. أحمد جلالة :

ما نريد التحدث عنه هو وضع سياسة اقتصادية تتجه نحو نشاطات إنتاجية ، وتحدد قطاعا قائدا للاقتصاد الليبي له تأثيرات واسعة على بقية القطاعات الاقتصادية من خلال ترابط هذه القطاعات. من الممكن أن يسمح للقطاع الأهلي أو الخاص باختيار الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي يريدها ويرغبها. هذه الأنشطة بالضرورة ستكون وفق الميز النسبية. السؤال المهم إذاً ،كيف نخلق أو نعد البيئة الاقتصادية المناسبة التي يستطيع فيها صاحب رأس المال أن يستثمر في مجال صناعي مثلاً لا لتغطية احتياجات السوق المحلي فقط ، ولكن للتصدير أيضاً.

أ. موسى الأشخم :

مصداقاً لما قاله الدكتور أحمد جلالة يأتي الشعار الذي رفعه الرئيس حسنى مبارك عندما تولى الرئاسة بعد السادات وهو شعار الانفتاح الإنتاجي بدلاً من الانفتاح الاستهلاكي ولكن للأسف، الرؤساء دائما يرفعون الشعارات ولا يتقيدون بها .

أ. حسين اللموشى :

بعض الأنشطة التي لا ينظر على أنها نشيطة إنتاجية هي في الحقيقة تساهم في الإنتاج ، فالخدمات مثلاً عندما تنوى ممارسة نشاط خدمي معين لا يصنف على أنه إنتاج ما لم تكن سلعة مرئية قابلة للتغليف فإنك لم تنتج .

د. أحمد جلالة :

قطاع الخدمات لا يمكن أن يكون قطاعا قائدا لسبب رئيسي وهام. في الاقتصاد لدينا ما يعرف بقانون تناقص الغلة. بمعنى أن الإنتاجية في قطاع الخدمات محدودة بسقف معين لا يمكن تجاوزه لأن هناك موارد ثابتة. بينما في القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة لازالت الإنتاجية مستمرة في الارتفاع على المستوى العالمي إلى حد الآن على الأقل. أن تكون السياحة مثلاً قطاعا قائدا للاقتصاد الليبي أمر غير

مقبول. لنأخذ الفندقة كمثال ، فندق يستوعب 100 شخص ويشتغل به 20 شخصا لا يمكن أن يشغل 30 شخصا أو يستوعب 120 شخصا بنفس المستوى من الخدمات. لا يمكن في مثل هذه الحالة رفع الإنتاجية إلا باستثمار جديد ، أعني إقامة فندق آخر مماثل له تماماً... وهكذا. أما بالنسبة للصناعة فإنه من الممكن ، إذا توفرت الشروط المناسبة أن تستمر الإنتاجية في الزيادة سنوياً كما هو الحال في الكثير من الدول المتقدمة في عالم اليوم. ولنضرب مثلاً أخر للتوضيح ، طائرة تحمل 200 شخص وعدد طاقمها محدود لن تستطيع أن تجعلها تحمل 300 شخص أو أن تزيد من عدد الطاقم أو تخفضه. ستبقى حمولتها وعدد الطاقم ثابتين لا يتغيران بعد 10 سنوات أو 20 سنة ..الخ. كما أنه من الواجب التنبيه إلى الإنتاج لا يعني فقط إنتاج شئ مادي ، فمجرد إعادة تغليف شيء وتقديمه بشكل مختلف يعتبر نشاطاً إنتاجياً. فعلى سبيل المثال أن نأخذ التمر من فزان ثم نفرزه ، وننظفه ، ونغلفه بشكل أكثر قبولاً من المستهلك يعتبر نشاطاً إنتاجياً. صحيح أن إنتاج التمر قام به شخص آخر ، وإنتاج الورق وما نحتاج إليه للتغليف أنتجته جهة أخرى ، لكننا أضفنا شيئاً آخر وقدمنا التمر بشكل جديد أكثر جاذبية للمستهلك وأعلى قيمة.

د. أحمد جلاله :

هناك أشياء تركز عليها السياسة الاقتصادية ، وهناك أشياء تترك لتسير بطبيعتها. هذا هو التصحيح الهيكلي أو إعادة الهيكلة بأسلوب بسيط جداً. تعريفاً إعادة الهيكلة تعني الرفع من مساهمة أحد القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، وكمية الصادرات ، وفي توفير مواطن للشغل ...الخ على حساب بقية القطاعات. بمعني ضرورة تحديد قطاع قائد للاقتصاد ، ومحاولة رفع نسب التصدير لمنتجات هذا القطاع ، واعتباره القطاع الرئيس للتشغيل ....الخ أمر يتطلب تدخل الدولة بشكل رئيس للتشجيع والدعم ، وتبني وتطوير مؤسسات البحث العلمي التي تخدم هذا القطاع ، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لنشاطات هذا القطاع. هذا يعني أن الدولة مستعدة لإنفاق مبالغ مالية ، قد تكون كبيرة نسبياً. أعتقد أنه لا يمكن للاقتصاد الليبي أن يعتمد على السياحة كقطاع قائد ، من الممكن أن نترك هذا العمل للقطاع الخاص دون أن تتدخل السياسة الاقتصادية فيه بشكل كبير عدا دور الدولة الرقابي للحفاظ على الصحة والأمن ....الخ.

د. أحمد أبولسين :

لقد قال أحد الأساتذة :إن السياحة ليست نشاطا اقتصاديا حقيقيا فعندما تم تفجير مقر لليهود في تونس انخفض العائد من السياحة

في تونس بما يقارب 10 ملايين .

أ . موسى الأشخم :

التركيز على قطاع السياحة يزيد من درجة الانكشاف الاقتصادي الوطني للخارج . وبشكل عام بناء اقتصاد قوى يقتضي التنوع الإنتاجي وعدم الاعتماد على قطاع واحد ، الاعتماد على قطاع واحد يعد خللا هيكليا في الاقتصاد القومي .

أ. حسين اللموشي :

كما يقلل من هامش حريتك السياسية في التعامل الخارجي .

د. أحمد جلاله :

هناك بعض القطاعات حساسة جداً والحساسية فيها عالية بدرجة كبيرة للتغيرات في مناطق أخرى من العالم ، والسياحة أحد هذه القطاعات. أيّ اعتبار أمني إقليمي أو عالمي قد يؤدي إلى توقف تدفق السياح كلياً أو بشكل كبير. أيّ هزة اقتصادية في البلدان مصدر السياح تنتقل مباشرة ويتوقف تدفق السياح. بينما القطاع الصناعي يعني الاستمرار في الإنتاج حتى وإن وقف التصدير لفترة زمنية محددة تستطيع أن تخزن الإنتاج وتصدره فيما بعد إن لم يكن إلى نفس المكان فإلى مكان آخر ولديك في النهاية سوقك المحلية.

د. أحمد أبو لسين :

نحن كدول نامية لا يوجد فيها inflow فكل المحلات الموجودة مقابلها عملات صعبة تدفع للخارج وبالتالي فتأثيرها سلبي أكثر مما هو إيجابي إذن يجب خلق قاعدة إنتاجية في المقصود بالخصخصة وليس خلق إنتاج هامشي لو كان هذا القطاع يعتمد على مصادر داخلية فهو نفسه سيستمر ، إذا أنت خلقت له بيئة للإنتاج المحلي يوم تقفل عليه سيستمر فعلاً لكن إذا كان يعتمد على الخارج فمجرد ما يتوقف التدفق الخارجي عليه يتوقف .

أ. موسى الاشخم :

هناك تساؤل يطرح نفسه هنا : إلى أي مدى يمكن اعتبار الخصخصة استجابة لضغوط دولية أو أمريكية أو لضغوط العولمة .. ؟

د. أحمد جلالة :

العولمة تعني ـ فيما تعنيه ـ حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال. هذه العولمة في الواقع عرجاء أي طاولة من ثلاث أرجل باعتبار انتقال العمل مرفوضا. التبرير أن المال ينتقل إلى حيث العمل. وقبول هذا التبرير من عدمه أمر قابل للنقاش. على العموم العولمة في بعدها الاقتصادي وليس الشامل عرجاء. عند الحديث عن العولمة لابد أن تكون لنا ثوابت لا تقبل النقاش ومتغيرات قابلة للنقاش والتفاوض. الأمر المثير للاهتمام أننا نتحدث عن العولمة ونرفض هذا ونقبل ذاك دون رسم حدود للذي نريد أن ندافع عنه. يجب علينا أولاً أن

نرسم الحدود التي لا نسمح ابداً بتجاوزها ، وعلينا الدفاع عنها. بعد ذلك نستطيع الحكم عما إذا كانت لنا مصلحة إيجابية تفوق سلبيات العولمة أو العكس صحيح.

أ . موسى الأشخم :

هذا سيرتب إعادة تخصيص الموارد لصالح الأكفأ اقتصادياً ، والأكفأ اقتصادياً ينتمي إلى دول الشمال وهذا ليس في صالح دول العالم الثالث إضافة إلى أن الدول الكبرى تتبع سياسة الكيل بمكيالين حتى في الاقتصاد وتمارس الضغوط على الاقتصادات الضعيفة لرفع نظام الحماية الاقتصادية والقيود الكمية وغير الكمية على تدفق السلع إليها ، وفي نفس الوقت تدعم صناعاتها وتفرض القيود الكمية وغير الكمية على سلع الدول النامية رغم ما نصت عليه اتفاقية منظمة التجارة العالمية من تحرير للسلع والخدمات .

د. أحمد جلاله :

سيظل هناك نزاع ومفاوضات ومناقشات وهناكم استثناءات للدول النامية خصوصاً في المجال الزراعي. في السابق وقبل قيام منظمة التجارة العالمية وقبل الانفتاح الاقتصادي في أواخر القرن الماضي كانت الدول الصناعية تتعامل مع الدول النامية تجارياً بشكل فيه الكثير من التمييز الاقتصادي أو التجاري إن شئت أو ربما ازدواجية المعايير. إذ إنها كانت لا تفرض ضرائب ورسوما على وارداتها من السلع الأولية من الدول النامية ، بينما تفرض رسوما عالية على وارداتها من السلع المصنعة من الدول النامية.

في الوقت نفسه تتعامل الدول الصناعية فيما بينها بقدر أقل من الرسوم والضرائب (أقل من الواردات من السلع المصنعة من الدول النامية).

عموماً بالنسبة للدول الفقيرة التي لا تمتلك رأس مال ،حرية تنقل السلع والخدمات ورأس المال مهمة جداً بالنسبة لها خصوصاً فيما يتعلق بنقل وتوطين التكنولوجيا وخلق فرص عمل ، والرفع من كمية وقيمة الصادرات....الخ. فخلال الفترة الأخيرة من القرن الماضي انتقل رأس المال بشكل كبير من أمريكا و أوروبا واليابان إلى جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وسنغفورا وماليزيا. على العموم اليوم تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لرأس المال وأكبر مستورد له في نفس الوقت ، تليها أوربا ثم اليابان. هذا الثلاثي يمثل أكبر مصدر ومستضيف لرأس المال خصوصاً فيما بينها . وللأسف الدول النامية ظلت حتى الآن خارج هذه اللعبة ، لعبة استقطاب رأس المال وتصديره.

أ . موسى الأشخم :

إذا سمحتم لي بطرح تساؤل : إلى أي مدى يمكن اعتبار الخصخصة هروبا من

تمهمة الاشتراكية حتى لا تضعنا أمريكا ضمن محور الشر ؟

د. أحمد جلالة :

أنا لا أعتقد ذلك لسبب وحيد ، التجربة التي خاضتها العديد من الدول النامية من الناحية الواقعية لم تنجح لأسباب عديدة ، وأصبح علينا الخروج من هذا المأزق الذي تورطنا فيه. هذا لا يعني سوء نية من قبل الذين قاموا بطرح هذا التوجه الاقتصادي في الماضي ، كما سبق أن قلت كانت النية إصلاح الاقتصاد بما توفر في تلك الفترة من خلفية علمية اقتصادية وسياسية وظروف دولية. لو سئل نهرو في الهند أو عبد الناصر في مصر - آنذاك - لقال أريد إصلاحاً ، ونحن لا نشك في ذلك. الآن ظهرت نتائج سلبية لهذه الممارسات أو التجارب لم تكن منظورة آنذاك.

أ. موسى الأشخم :

لكن لا تنس أن القطاع العام في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية سجل معدلات نمو عالية وغير مسبوقة .

د. أحمد جلالة :

وهو لهذا السبب اكتسب شهرته بعد الحرب العالمية الثانية. الاتحاد السوفييتي بين عام 1917 والخمسينيات من القرن الماضي ظهر وكأنه استطاع تحقيق ما لم تستطع تحقيقه دول أخرى في 200 عام.

أ. موسى الأشخم :

السؤال الذي يطرح نفسها هنا أيضاً : لماذا القطاع العام في الدول الغربية كان ناجحاً .. ؟ مثلاً شركات النقل العام للركاب وشركات الكهرباء والهاتف والخدمات البريدية هي شركات قطاع عام .. والأمثلة عديدة ولكنها أمثلة ناجحة وهذا قد يدفعنا إلى أن نعود إلى مسألة طبيعة المجتمع البدوي الذي يسود فيه الارتجال وعدم الأخذ بأسباب الإدارة العلمية كالتنظيم والتخطيط والتنسيق والرقابة .. وغيرها نتيجة أننا نعتمد على الارتجال والاحتفاء بالشفهي عوضاً عن المكتوب حتى لو توفرت دراسات جدوى اقتصادية فأنا كمدير شركة أو مسئول لا أعتد بها ولا أدرسها وأطرح وجهة نظري الارتجالية باعتبارها كذا وكذا ، وبالتالي قد يكون جزء من مشكلة القطاع العام في ليبيا راجعا إلى طبيعة المجتمع ، فالتوظيف يتم على أساس القرابة وليس على أساس الجدارة وكذلك الأمر عند اختيار المديرين .

د. أحمد جلالة :

إذا كانت القضية قضية إدارة أمكننا أن نستعين بخبراء ومديرين من الدول المتقدمة إنجليزا أو كنديين أو أمريكانا ...الخ ونطلب منهم إدارة منشآتنا بمقابل. المشكلة ليست هنا ، المشكلة في احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي ، وبغض النظر عمن يدير ستظهر نفس المشاكل. هناك نشاطات

اقتصادية لابد للدولة ـ خصوصاً في دولة نامية مثل ليبيا ـ أن تتولاها مثل الكهرباء أو الهاتف ، وحتى لو سمح للقطاع الخاص بأن يقوم بها لا يمكن ذلك إلا في ظل احتكار على أن تتولى الدولة تحديد السعر.

د . أحمد أبو لسين :

إن واحدا من أهم أسباب نجاح الرأسمالية هو أن لديها مرونة الاستجابة فبريطانيا أكبر دولة رأسمالية في العالم ورغم ذلك فهي تعطى دعما من الكوبون ... أين خصائص الاقتصاد الرأسمالي الموجودة في المجتمع ولكن هذا لا يعني أن القطاع العام لم يتمش معنا أو بطريقة أخرى يجب أن ننتقل نقلة تامة إلى الخصخصة .

أ . حسين اللموشي :

الخطوة الأولى لحل أي مشكلة تبدأ بتشخيصها تشخيصاً صحيحاً، و لا يمكن أن يتأتى العلاج بدون ذلك. أما إذا استحوذت الخصخصة على تفكيرنا باعتبارها العلاج الذي يستخدمه الآخرون وغابت عنا خصوصية ظروفنا، فإننا سنكتشف عاجلا أم آجلا أن ما نعاني منه قد ازداد تفاقما. إن ما قد يُوصف لمريض قد لا ينفع مع مريض آخر، فلكل خصوصيته، فالخصخصة في الاتحاد السوفياتي السابق مثلا تعتورها العديد من المشاكل، و لعل تلك المشاكل أقل مما ستعانيه الدول التي تنطلق من أرضية اقتصادية اجتماعية مختلفة، فمستوى النهضة في المجتمع الروسي ليس مماثلا لمستوى النهضة الموجودة في دول العالم الثالث والدول النامية، و مستوى المهارات العلمية والفنية في دول الاتحاد السوفياتي السابق كان متطورا ولا زالت هناك إنجازات عملاقة أنجزت في عهد روسيا القيصرية لا نملك ما يضارعها.

د . أحمد جلالة :

لهذا السبب نتكلم عن برنامج الإصلاح الاقتصادي في ليبيا إحدى الخطوات المهمة والرئيسية فيه إعادة التدريب والتأهيل. لابد أن ننظر إلى قضية التدريب بشكل جاد وعلمي وصادق ، لدينا أفراد يملكون شهادات لكنهم غير قادرين على العمل بكفاءة.

أ . حسين اللموشي :

أود التعقيب هنا: بأنه لابد من استخلاص العبر من الاستثمارات السابقة في مجال التعليم، فلقد تم الإنفاق على الكثيرين لما يزيد على ربع قرن من الجلوس على مقاعد الدراسة قصد تخريجهم ككوادر متخصصة، و رغم ذلك لم ننجح في الحصول على عناصر كفؤة، وضاعت المبالغ التي استثمرت، و ها نحن نريد إعادة تدريب هؤلاء و تأهيلهم. إذا كنا قد استثمرنا فيهم لمدة ربع قرن و لم نصل إلى النتيجة المرجوة و خسرنا ما استثمرناه، فما الذي يضمن لنا أن النتيجة ستكون مختلفة لو أننا

استثمرنا في تعليمهم من جديد أو أعدنا تدريبهم؟ هذا سؤال أساسي ينبغي طرحه قبل أن نفكر في إعادة التدريب أو التأهيل. لماذا فشلت استثماراتنا السابقة في التعليم؟ الإجابة عن هذا السؤال قد تتعدى قصور المؤسسة التعليمية. نظام الحوافز المادية والمعنوية الذي لا يكافئ الإبداع، و لا ينزله المنزلة التي تتلاءم و مساهمته في الاقتصاد هو في رأيي أحد الأسباب التي ساهمت في هدر استثماراتنا السابقة في التعليم ،وستساهم في القضاء على أي استثمارات جديدة.

د. أحمد جلالة :

لكن هناك أسئلة ينبغي أن تطرح ويجاب عليها: هل المعاهد المهنية أدت واجبها؟ هل نملك المدربين الأكفاء القادرين على التدريب؟ هل تتوفر المعامل والورش اللازمة؟ هل وضعت المناهج الصحيحة؟ ربما نحن في حاجة إلى إعادة النظر في كل هذه الجوانب ، أو ربما نحن في حاجة إلى استجلاب مدربين من الخارج....الخ. المراد تشخيص المشكلة أولاً وبشكل صحيح ، وإيجاد الحل المناسب بعد ذلك.

د. أحمد أبو لسين :

إذا كان سوق العمل يعتمد على التخصص والكفاءة فإنه عندما لا تكون غير كفء لا يمكن قبولك وبالتالي فأنت مرغم أن تكون كفئا أو لا تدخل في دورة العمل فمشكلة ربط المهنة بمخرجات التعليم ، مخرجات التعليم والنظام التعليمي فاشل هل نحن في حاجة إلى إلغاء الثانويات العامة و إحلال الثانويات التخصصية في المجتمع الليبي هل درسنا الموضوع بمصداقية وتوصلنا إلى أنها ستكون فاعلة في النشاط الاقتصادي في المستقبل فلا بد من خلق البيئة التنافسية ستبحث عما هو الأكفأ فعندما جاء الإنجليز لإدارة مستشفى طرابلس الطبي أول شيء أصروا عليه أن يكون في هذا المستشفى كفاءات ، إذا كان مستشفى طرابلس الطبي بوضعه الصحي الآن لا يدخله إلا الأطباء الأكفاء فإن أي طبيب غير مؤهل لا يدخله وأي ممرضة غير مؤهلة لا تدخله وبالتالي فالعمل هو الذي يحكم ، فتركيبتنا الاجتماعية التي سادت في فترة معينة وحتى الآن أثرت سلباً على الكفاءة .عند التحدث عن روسيا والنشاط الذي حققته والذي تحدث عنه أ. حسين أنه ليس حقيقيا بدليل أنه بمجرد الضغوط التي وقع فيها الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة سقط الاتحاد السوفياتي وانهار وأخر تقرير كتب عن الاتحاد السوفيتي يقول إنه في روسيا قرى بالكامل ،شيوخ وعجائز ومهنيون في مستويات متدنية للفقر ، وكانت هناك تقارير عن السجون في روسيا ، والناس الذين يعيشون بها في أوضاع مؤسفة . كذلك مستويات التعليم أيضاً أوضاعه كانت

مؤسفة، وهذا دليل يؤكد أن النظام الذي أغلق نفسه في دائرة واحدة واتجاه واحد يخفق سواء في الغرب أو الشرق ، ولهذا نقول بأن خلق سوق عمل حقيقي وخلق بيئة تنافسية حقيقية هما الدافع لتصحيح الأوضاع ، إضافة إلى إعادة النظر في القوانين وإعادة النظر في الإجراءات وتحتاج إلى نوع من الشفافية وإلى جهاز مصرفى فاعل .

أ . موسى الأشخم :

نشكركم على حضوركم وقبولكم الدعوة وعلى مساهماتكم الجيدة والمفيدة وإلى لقاء في ندوات قادمة .

●●

دراسات متنوعة

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية
منح التميز الأكاديمي

يهدف هذا البرنامج إلى توفير الفرص للباحثين النابغين في مجالات تخصصهم ، والحاصلين على شهادة الدكتوراه ، للعمل مدة سنة كاملة في المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر حيث سيزيد ذلك من معارفهم ويثري تجاربهم في مجالي البحوث (و/أو) التدريس . ومن المتوقع أن يتمكن المستفيد من المنحة من نقل معارفه الجديدة وأساليب وفلسفات التدريس والبحوث التي اكتسبها إلى وطنه . كما يتوقع أن يساعد البرنامج في تقوية العلاقة وزيادة درجة التعاون بين المؤسسة المضيفة للحاصل على المنحة (المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ومؤسسته الأصلية .

موعد بدء البرنامج وطبيعة المنحة :

يقدم المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر منحاً مالية للعلماء والأكاديميين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في مختلف التخصصات ، والمتميزين علمياً ، تغطي تكاليف المعيشة مدة عام كامل ، بالإضافة إلى قيمة تذاكر السفر والعلاج الأساسي . آخر موعد لتلقي الطلبات هو 2005/6/30 ، وسوف يتم إشعار الفائزين نهاية شهر هانيبال(أغسطس) 2005.

الشـروط :

الشروط الواجب توافرها في المرشح :-

1- أن يكون عاملاً حالياً في إحدى الجامعات .

2- أن يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه .

3- أن يكون له سجل أكاديمي متميز يتضمن بحوثاً منشورة في مجلات علمية محكمة .

4- أن تكون له خبرة تدريسية جامعية لا تقل عن ثماني سنوات .

5- أن يقدم مشروعاً مدته أثنا عشر شهراً لنشاطات في مجالات البحوث (و/أو) التدريس الجامعي مزمع القيام بها .

6- أن يكون حاصلاً على إجازة تفرغ علمي (بمرتب أو بدونه) من جامعته الأصلية .

7- أن يكون لائقاً من الناحية الصحية .

إجراءات التقديم :

- تقدم الطلبات بنماذج طلب المنحة المعتمدة لدى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر التي تتوفر لدى إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية بالمركز وعلى موقعه الإلكتروني وعنـــــوانه :

(www.greenbookresearch.com)

يجب أن تصل الطلبات إلى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر في موعد أقصاه 2005/6/30 ، أما الطلبات المتأخرة عن الموعد فلن يتم النظر فيها .

- ترسل الطلبات إلى العنوان التالي : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية هـ 3403691 / بريد مصور 3403586 - صندوق بريد 80984 زاوية الدهماني- طرابلس أو عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة:

(Derassat@greenbookresearch.comEmail)

- تعلن النتائج في هانيبال/ أغسطس (2005 ف) .

شروط التقديم

- أن يكون المتقدم عضواً بهيئة التدريس بإحدى الجامعات .

- أن يكون المتقدم حاصلاً على درجة الدكتوراه (الإجازة الدقيقة) .

- أن يكون للمتقدم سجل أكاديمي متميز ، وأن يكون قد نشرت له أبحاث أو دراسات في دوريات معروفة.

- ألا تقل خبرته في التدريس الجامعي عن ثماني سنوات .

- أن يقدم مقترحاً تفصيلياً لنشاطه البحثي والتدريسي المقترح خلال مدة الإجازة .

- أن يقدم ثلاث توصيات علمية مناسبة اثنتان منها على الأقل من شخصيات خارج المؤسسة التي يعمل بها المتقدم

- تقديم سيرة ذاتية مفصلة .

دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية

د . دريد السامرائي
جامعة المرقب - كلية القانون

المقدمة:

تسعى دول العالم المختلفة إلى التقدم والنمو الاقتصادي. ويلزم تحقيق ذلك توافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية.

ويأتي في مقدمة تلك العوامل بصفة عامة رأس المال والخبرة الفنية والعلمية كونهما يمثلان عصب التنمية الاقتصادية في العصر الحديث. وإذا كان الأصل أن تضطلع المصادر الوطنية في الدولة بتوفير هذين العنصرين الجوهريين فإن ذلك قد لا يكون متاحاً ميسوراً في كثير من الأحوال ، بسبب ضعف الادخار المحلي تارة وانخفاض مستوى الدخل القومي تارة أخرى.

فضلاً عن غياب التكنولوجيا (التقنية) الحديثة بسبب عوامل تخلف الأبحاث العلمية النظرية والتطبيقية. فتظهر الحاجة والحالة هذه إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن يؤدي هذا الاستثمار، إذا ما أحسن استخدامه وتأطيره قانونيا، دورا كبيرا في تنمية اقتصاد وتجارة الدولة التي يزاول النشاط الاقتصادي فيها. ذلك أنه يقدم لها رأس المال اللازم لخلق اقتصادي صناعي متطور. كما أنه يوفر لها في الوقت ذاته الخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة.

إضافة إلى ما يرتبه من آثار إيجابية جانبية، كالزيادة في حجم الصادرات وتقليل الواردات وتشجيع الادخار والاستثمار الداخلي والانفتاح على المصادر والأسواق الخارجية، وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى أجورها. كما يحقق هذا الاستثمار عوائد كبيرة للمستثمر ومزايا سياسية واقتصادية للدولة المصدرة للاستثمار.

عليه فإن الاستثمار الأجنبي يضطلع بدور فاعل في التنمية الاقتصادية للدول النامية والدول المتقدمة في آن واحد.

ولكي نقف على أبعاد هذا الدور فإنه يتعين علينا أن نتعرض أولاً لمفهوم التنمية الاقتصادية، ثم ندرس بعد ذلك دور الاستثمار الأجنبي في هذه التنمية، ونحاول أخيراً تحليل أهمية الاستثمار العربي بوجه خاص في تحقيق النمو الاقتصادي للدول التي يقوم بالاستثمار فيها.

المبحث الأول
مفهوم التنمية الاقتصادية

يمكن القول بصفة عامة أن التنمية الاقتصادية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية بحيث يزداد تبعاً لها الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي. وتتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج وعناصره[1].

على أن تحقيق هذه التنمية يستلزم القضاء على التخلف الاقتصادي. فالتنمية في نهاية الأمر هي عملية تحطيم التخلف والقضاء عليه. مما يحتم أن نحدد بشكل واضح مفهوم الظاهرة التي نحاول القضاء عليها. ولابد من التنويه في هذا الصدد بأن هناك اتجاهين رئيسين يسودان الفكر الاقتصادي أحدهما تقليدي والآخر حديث. فنتناول كلا منهما في فقرة مستقلة.

المطلب الأول: النظرية التقليدية
La Theorie Traditionnelle

تقرر هذه النظرية أن ظاهرة التخلف إنما هي ظاهرة اقتصادية بحتة. ومن ثم فإنها تركز في القضاء على هذه الظاهرة وتحقيق التنمية على العوامل الاقتصادية فقط مفترضة ثبات واستقرار العوامل الأخرى، كالعوامل السياسية والاجتماعية والقانونية[2]

. بيد أن مثل هذا التصور لا يمكن أن يكون واقعياً خاصة في الدول الآخذة في النمو، إذ لا يمكن افتراض ثبات واستقرار العوامل غير الاقتصادية فيها أيا كانت الظروف[3].

فضلاً عن ذلك فإن العوامل الاقتصادية وعلى الرغم من أهميتها، لا تكفي وحدها لتحقيق النمو، بل لابد وأن تقترن بها مجموعة من العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية. ويرجع ذلك، بحسب تقديرنا، إلى أن التخلف نفسه ليس حالة اقتصادية فحسب بل هو وضع اقتصادي اجتماعي سياسي متشابك. ولأن المشكلات القائمة في كل جانب من هذه الجوانب ترتبط وتتفاعل مع المشكلات القائمة في الجوانب الأخرى، على نحو يستحيل معه تحقيق التنمية عن طريق التركيز على جانب معين منها دون بقية الجوانب الأخرى[4].

ومن هنا يذهب بعض الفقه إلى وصف النظرية التقليدية بأنها نظرية ذات اتجاه جزئي في تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية.

وذلك بسبب ضيق نظرتها لظاهرة التخلف والنمو وبسبب إهمالها للعوامل غير الاقتصادية في تفسير تلك الظاهرة.

من جهة أخرى تعتمد النظرية التقليدية في تفسير التخلف على وجود (فجوة) بين الدول المتقدمة والدول المختلفة. وتتمثل تلك الفجوة عموماً في اختلاف العوامل والمتغيرات الاقتصادية في كل منهما، مثل: معدل نمو الدخل القومي، معدل تزايد السكان، إنتاجية العمل، حجم الادخار، حجم الاستثمارات، نوع التكنولوجيا المطبقة... إلخ. ففي الدول الصناعية المتقدمة تكون هذه المعدلات جميعها مرتفعة مقارنة بما تكون عليه في الدول المتخلفة[5].

ويلاحظ على هذا التصور أنه لا يقدم تفسيراً حقيقياً لمشكلة التخلف وإنما يعدد بعض المظاهر التي تتسم بها تلك المشكلة. فضلاً عن أنه يعتبر تجربة الدول الغربية المتقدمة هي (التجربة النموذج) التي تتحدد طبقاً لها جميع المؤشرات الدالة على التقدم أو التخلف. وهو اتجاه لا يمكن التسليم به. ذلك أن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تمت فيها عملية التنمية في الدول الصناعية المتقدمة منذ نهاية القرن الثامن عشر[6]، لا يمكن في الواقع المعاصر، تكرارها أو تكرار بعضها بنفس التكامل والترابط الذي تفاعلت به في أحداث النمو في العالم الصناعي الغربي. لذلك فإن نقل هذه التجربة ومحاولة تطبيقها لتنمية الدول المتخلفة في العالم المعاصر لا يمكن أن ينجح، حسب تصورنا، في إخراج هذه الدول من دائرة التخلف.

المطلب الثاني: النظرية الحديثة

La Theorie Comteporaine

تقرر هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية تخرج عن الحدود العادية للتحليل الاقتصادي. ومن ثم فإنه لا يجوز الاقتصار على العوامل الاقتصادية، بل يجب أن تبحث العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية التي تعد ذا أثر كبير في إحداث النمو الاقتصادي. ويفترض هذا الاتجاه أن النظرية التقليدية تسهم إلى حد كبير في فهم عملية التنمية لأنها تركز اهتمامها على عوامل اقتصادية ذات أهمية بالغة في النمو الاقتصادي، لأنها لا تكفي وحدها لتفسير هذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة. ويحاول أنصار النظرية الحديثة إبراز أهمية العوامل غير الاقتصادية وتتبع آثارها بالنسبة للنمو الاقتصادي، ومعرفة علاقة تلك العوامل بالعوامل الاقتصادية وعلاقتها بعضها بالبعض وصولاً إلى معرفة أي منها أكثر إيجابية للنمو وأي منها أكثر إعاقة له [7].

وعلى هذا فإن التنمية الاقتصادية إنما هي تنمية للإنسان وللموارد المادية جميعاً. وإن أي تحليل سليم لعملية النمو الاقتصادي

يجب أن يشمل الجانبين البشري والمادي، وإلا كان ذلك التحليل عرضة للخطأ والانتقاد.

يتضح من النظريتين المتقدمتين (التقليدية والحديثة) أن كلا منهما تسلم بأهمية العوامل الاقتصادية في أحداث التنمية. ولعل من بين أهم تلك العوامل الاقتصادية رأس المال La Capital فندرة رأس المال من المشكلات التي سلط الضوء عليها كثيراً في بحث التنمية الاقتصادية، حتى تكاد تحجب غيرها من المشاكل الأساسية الأخرى[8].

غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن رأس المال، على الرغم من أهميته، لا يكفي وحده في الواقع لإحداث التنمية الاقتصادية. وإنما ينبغي أن توضع لتلك العملية فلسفة قادرة على أن تدفع الأفراد إلى الارتقاء بالمستوى الذي تتطلبه عملية النمو الاقتصادي من تبعات، وأن تتوافر أيضاً في ضمير المجتمع من القيم والحوافز بما يتفق ومقتضيات النماء الاقتصادي، وأن تستجيب أخيراً النظم القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون إبطاء، إلى ما تفرضه التنمية الاقتصادية من تطورات أساسية[9].

ومع ذلك فإنه ينبغي عدم التقليل من أهمية رأس المال باعتباره عاملاً جوهرياً من عوامل النمو الاقتصادي. إذ إن قصوره يشكل قيداً مهماً وأساسياً على التنمية الاقتصادية.

من هنا فلا مناص من أن يكون السعي للحصول على رأس المال هدفاً أساسياً من أهداف الدولة الراغبة في النمو الاقتصادي. ولكن ما هي أبعاد وأهمية الاستثمار الأجنبي في توفير رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية؟

المبحث الثاني
أهمية الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية

إن رأس المال - كما لاحظنا - عامل جوهري من عوامل التنمية الاقتصادية، وإن اختلفت أهميته قياساً بالعوامل الأخرى. ولكن كيف يمكن للدولة الحصول على رأس المال؟

يميز الاقتصاديون بين مصدرين اثنين رئيسين لرأس المال: أولهما وطني أو محلي، ويتمثل في جزء من الدخل القومي يحتجز عن الاستهلاك لكي يتيح قدراً من المدخرات يمكن استخدامها في عملية النمو الاقتصادي. وثانيهما: خارجي ويتمثل في رؤوس الأموال الوافدة من الدول الأخرى (العربية والأجنبية) بحثاً عن فرص استثمارية مجدية.

ونعرض بإيجاز لكل من هذين المصدرين كي يمكننا الوصول إلى تحديد كافٍ لأهمية الاستثمار عموماً.

المطلب الأول: الوسائل الوطنية في تمويل التنمية (المصدر الوطني)

من المتفق عليه أنه يتعين أن تتكفل المصادر الوطنية في الدولة بتدبير الجزء الأكبر من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية[10].

وتأتي في مقدمة هذه المصادر المدخرات الخاصة التي يقدم عليها الناس اختياراً. ولا نعني بذلك المدخرات بذاتها بل باعتبارها وسيلة لاستثمار منتج. كأن يستثمر الفرد أمواله في مشروعه الخاص أو بإيداعها في بنوك الادخار وشركات التأمين، أو أن يبتاع الأفراد الأوراق المالية الصادرة من الدولة أو المؤسسات العامة فيها، أو الاكتتاب في الأوراق المالية للمشروعات الخاصة ...إلخ[11].

ويضرب الفقه أمثلة على اقتصادات كانت فقيرة ولكنها نمت من خلال الاعتماد بشكل كبير على المدخرات الخاصة.

كما هو الحال في اليابان. إذ إن جزءاً كبيراً من موارد الاستثمار في القرن التاسع عشر، لم تأت من الخارج (رأس المال الأجنبي)، بل من المدخرات الشخصية ومدخرات المشروعات[12].

واقتصرت مهمة الدولة على تدعيم النظام القانوني بشكل يسهل مهمة الاستثمار[13].

من جانب آخر فإنه يمكن للدولة أن تلعب دوراً مهماً في توفير المدخرات الوطنية اللازمة للنمو الاقتصادي من خلال الادخار الجبري، وتشجيع الأفراد على الاستثمار في مجالات مهمة للتنمية من خلال استخدام أسعار ضريبية مختلفة أو إعفاءات منها على هذا المجال أو ذاك. كالضرائب على الدخل وعلى المبيعات وعلى السلع الاستهلاكية المستوردة، والضرائب على الأملاك والضرائب على الأرباح. إذ إن هذه الوسائل المالية تمكن الدولة - حسب تقديرنا - من توفير جزء مهم من رأس المال اللازم لتمويل مشروعات التنمية فيها. فضلاً عما تحدثه من أثر في دفع الأفراد إلى استثمار مدخراتهم في مشروعات التنمية.

من جهة ثالثة تلعب الرقابة التي تمارسها الدولة على بعض نواحي النشاط الاقتصادي دوراً في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تنظيم الاستهلاك بفرض قيود قانونية مباشرة على إنتاج السلع الاستهلاكية، وتخصيص أو حجز الموارد النادرة للاستثمارات المهمة، أو توجيه العمل لمشروعات التنمية المرغوب فيها. كما تعد الرقابة مهمة أيضاً في تحديد الواردات لنوع معين من السلع. وتستطيع الدولة أو إحدى هيئاتها العامة أخيراً أن تحتكر الاتجار في سلعة معينة ذات أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، كالقطن في مصر، مثلاً وتسهم من

خلال ذلك في التنمية الاقتصادية للمجتمع[14].

المطلب الثاني: الوسائل غير الوطنية في تمويل التنمية

إذا كان الأصل أن يقوم الاقتصاد الوطني بتوفير الشطر الأكبر من المدخرات اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، فإن هذه المدخرات قد تكون ضعيفة بحيث لا مناص من اللجوء إلى رأس المال الخارجي للوصول إلى تلافي ضعف الادخار الوطني. بيد أن رأس المال الخارجي قد يكون أجنبياً، كما قد يكون عربياً. ولأهمية هذا الأخير في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي فقد آثرنا بحثه في فقرة مستقلة.

ومهما يكن من أمر فإن الاستثمار الأجنبي يرتب جملة من الآثار التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة إلى أمام. بل إن اللجوء إلى رأس المال الوافد قد يصبح ضرورة لابد منها إذا كان الادخار المحلي ضئيلاً نتيجة ضآلة الدخل القومي أساساً، بحيث لا يمكن أن يفي بمتطلبات التنمية المنشودة[15].

كما أن الاستثمار الأجنبي يساعد الدولة المستقطبة له على القيام ببرامج تنمية طويلة الأجل. إذ يمكن بوساطته التخطيط لمدة أطول وحسب مقتضيات تلك البرامج. فضلاً عن ذلك فإن الاستعانة برأس المال الأجنبي تؤدي بصفة عامة إلى التخفيف من العبء على ميزان المدفوعات للدولة. ذلك أن اعتماد الدولة على مواردها الداخلية في تمويل النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى تدهور قيمة عملتها الوطنية، نتيجة عدم التوازن بين قيمة وارداتها من السلع اللازمة للتنمية وقيمة صادراتها. فيزداد الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف عن الكمية المعروضة منها فيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة. من هنا فإن جذب رأس المال الأجنبي والاستعانة به قد يوفر للدولة المستقطبة له كل ما من شأنه المساهمة في التنمية الاقتصادية مع الاحتفاظ بقيمة العملة الوطنية[16].

ويمكن أن نرتب النتائج التالية المضافة التي تجسد كذلك أهمية رأس المال الوافد:

1- توفيره احتياطياً من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية[17].

ويمكن للاستثمار الأجنبي توفير هذه العملات من خلال ما يجلبه من رأسمال نقدي وعيني إلى الدولة. فضلاً عما يرتبه من أثر إيجابي في اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم صادراتها. ومن ثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير وتدعيم قدرتها الشرائية في الحصول على ما تحتاج إليه من الخارج[18].

2- يعد الاستثمار الأجنبي بصفة عامة أداة رئيسية لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستقطبة للاستثمار، وذلك إذا ما أحسن وضع القواعد القانونية الضابطة له[19].

كما أنه يسمح لتلك الدولة بإنشاء مشروعات تتواءم مع عوامل التطور التقني والاقتصادي، التي قد لا يتسنى للشركات الوطنية والمستويات الفنية المحلية أن تقوم بها [20].

3- رفع مستوى العمالة الوطنية من خلال الخبرة المكتسبة وزيادة الدخل والمهارة الفنية [21].

ومادام الاستثمار الأجنبي يرتب كل هذه الفوائد فقد كان من الطبيعي أن تتجه الدول المختلفة إلى تعديل تشريعاتها الوطنية بحيث تكون أكثر ملاءمة مع متطلبات هذا الاستثمار [22].

على أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن تفتح الدولة أبوابها للاستثمارات الأجنبية من دون قيد أو شرط. بل ينبغي أن يكون السماح لهذه الاستثمارات محددا في المجالات التي تتطلبها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع إخضاعها لرقابة قانونية مناسبة. ويلاحظ هذا الاتجاه في عدد من القوانين المقارنة، كقانون الاستثمار الفرنسي الذي يفرض كثيراً من القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي في فرنسا [23].

ويلاحظ أيضاً في قانون تشجيع الاستثمار السوري رقم (10) لسنة 1991 الذي يشترط للموافقة على الاستثمار الوافد:

1- أن يكون منسجماً مع أهداف الخطة الإنمائية للدولة.

2- أن يستخدم ما أمكن الموارد المحلية المتاحة في الاقتصاد الوطني.

3- أن يساهم في إنماء الناتج القومي وزيادة فرص العمل.

4- أن يؤدي إلى زيادة التصدير وترشيد الاستيراد.

5- أن يستخدم الآلات والتقنيات الحديثة الملائمة لحاجات الاقتصاد الوطني[24].

ويخضع هذا النمط من الاستثمار لرقابة قانونية واضحة يضطلع بها المجلس الأعلى للاستثمار[25].

والواقع من الأمر أننا نفضل هذا الاتجاه لما ينطوي عليه من إتاحة الفرصة أمام الدولة للإفادة من الاستثمارات الأجنبية وما يصاحبها من خبرات فنية وإدارية لازمة لعملية النمو الاقتصادي دون أن تفقد الدولة السيطرة على اقتصادها الوطني. ونرى أن الاعتبارات التاريخية يجب ألا تقف اليوم عائقاً أمام استفادة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية، مادامت تستطيع أن تخضع تلك الاستثمارات لنظام قانوني يضمن لها الحفاظ على مصالحها الوطنية

واستقلالها السياسي والاقتصادي. ومن ثم فإنه يتعين على الدولة المستقطبة للاستثمار، حسب تصورنا، للإفادة من رأس المال الأجنبي والخبرة الفنية والعلمية اللتين ينطوي عليهما الاستثمار الأجنبي، أن تخضع هذا النمط من الاستثمار لرقابة قانونية فعالة. كأن تمنع ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع الاستثماري وتوجب عليه مشاركة رأس المال الوطني معه بنسبة معينة تعطي لهذا الأخير السيطرة على نشاط المشروع وإداراته. أو أن تقوم بحظر نشاطات معينة على المستثمر الأجنبي كالصناعات العسكرية والإعلام والنشاطات ذات النفع العام.

وأن تحدد المجالات التي يجوز للأجنبي الاستثمار فيها. أو أن تشترط حماية للأيدي العاملة الوطنية من أية منافسة للاستثمار الأجنبي المحافظة دائماً على نسبة عالية من العمال الوطنيين في المشروع الاستثماري. وأن تشترط، بشكل خاص، حصول المستثمر الأجنبي على موافقة مسبقة للتأكد من أن الاستثمار الوافد ينسجم مع خطة التنمية الوطنية ولا يؤثر تأثيراً ضاراً في الصناعة، ولا يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم كما لا يؤدي إلى تحميل الاقتصاد الوطني نفقات استثمار لا تستلزمها الظروف(26).

من كل ما تقدم فإننا نرى أن يكون للدولة المستقطبة للاستثمار حرية متوازنة في الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية وفي المجالات التي تحددها، كما نحبذ أن يكون لها الحق في تحديد ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري على مواطنيها من دون السماح لتلك الاستثمارات بشكل كلي أو جزئي. وهي في ذلك كله إنما تباشر حقاً أصيلاً من حقوقها المسلم بها، ومن ثم تتحقق الثقة بالاستثمارات الأجنبية ماكان للدولة فرض رقابة قانونية فعالة عليها تضمن الاستفادة منها وعدم معارضتها لخطة التنمية الاقتصادية فيها.

المبحث الثالث
أهمية الاستثمار العربي في التنمية الاقتصادية العربية

أدى اكتشاف الثروات الطبيعية ولا سيما النفط في العالم العربي إلى انقسامه إلى قسمين رئيسين: دول مصدرة لرأس المال وتملك منه فائضاً كثيراً يصعب عليها توظيفه توظيفاً مثمراً في استثمارات داخلية، وهي الدول العربية المصدرة للبترول على وجه الخصوص. ودول أخرى تعاني من مشكلة العجز في الأموال اللازمة لتمويل النمو الاقتصادي فيها.

وليس هناك من شك في أن التعاون الاقتصادي العربي من شأنه أن يجعل من الوطن العربي مركزاً متميزاً من مراكز

الإنتاج الصناعي والزراعي على المستوى الإقليمي والدولي، ويدعم مقومات تنميته وتطويره ليصبح سوقاً متكاملة جغرافياً واقتصادياً، ويرشحه على مدى زمني ليس بالعيد لأن يكون أحد المراكز الرئيسة للإنتاج والتجارة الدولية، وذلك بحكم ما ينفرد به من موقع استراتيجي وما يمتلكه من ثروات اقتصادية هامة ومتنوعة، وما لديه من موارد بشرية وفيرة ومتنامية فضلاً عن قدراته المالية المتزايدة والمتجددة(27).

على أن التعاون الاقتصادي العربي ليس بالأمر الجديد، بل إنه يجد أساسه في الروابط القومية الواحدة التي تضم دول العالم العربي، فضلاً عن الروابط التاريخية الراسخة ووحدة المصير. ومن ثم فإن استمرار هذا التعاون يؤدي إلى نتيجة مهمة مقتضاها أن يضطلع رأس المال العربي بمسؤوليته في استمرار حلقات التعاون الاقتصادي بين أجزاء العالم العربي. بيد أن هذه النتيجة لا تستند إلى مصلحة طرف عربي دون آخر.

فحاجة دول العجز في العالم العربي إلى رأس المال، إنما تتفق في واقع الأمر مع حاجة رأس المال العربي في التوصل إلى أجدى فرص استثمارية في الأجل الطويل. ذلك أن الدول العربية المصدرة لرأس المال إنما تبحث عن استثمار مواردها في أماكن ومجالات مأمونة تجلب لها مصدراً ثابتاً وبديلاً للدخل. وإذا كان من العسير أن يتحقق هذا الاستثمار المأمون والدخل الثابت في الدول الرأسمالية المتقدمة، فإنهما يتحققان بالتأكيد في الدول العربية(28).

كما أن الدول العربية المستوردة لرأس المال التي اعتادت فرض القيود المختلفة على الاستثمارات الأجنبية بهدف الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي، لن تكون بحاجة إلى فرض هذه القيود بشأن الاستثمارات العربية، التي تهدف أساساً إلى تحقيق المصالح العربية المشتركة في التنمية والتقدم، مادامت تلك المخاوف ليس لها ما يبررها. لذا فإن بيان أهمية دراسة الاستثمار العربي تتخذ - حسب تقديرنا - جانبين: الأول: النظر إلى دوافع الاستثمار وتحديدها كعوامل تنشيط لهذا الاستثمار. الثاني: تحديد متطلبات هذا الاستثمار كي يتسنى توفير أجوائها وتدعيمها.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار العربي في البلاد العربية

هناك في الواقع دوافع متعددة لاستثمار رأس المال العربي في البلاد العربية. وهذه الدوافع تشكل في حقيقتها مزايا للمستثمر العربي وللدولة التي يتم فيها الاستثمار في آن واحد. ولعل أهم تلك الدوافع حسب ما نرى ما يأتي:

أولاً - انحسار المجالات الآمنة

والمربحة لاستثمار رأس المال العربي خارج الوطن العربي. حيث تظهر التطورات الاقتصادية الدولية حالياً ضيق الأسواق الأجنبية عن استيعاب رؤوس الأموال العربية، كما أن استثمارها في هذه الأسواق يعرضها إلى مخاطر تجارية وأخرى غير تجارية لأسباب متعددة منها:

1- تشبع الأسواق الدولية: فقد وصلت المصارف الدولية وأسواق المال الدولية إلى درجة من التشبع في حجم ودائعها وقروضها مقارنة بمقدار رأسمالها بحيث لا يمكنها بعد ذلك استيعاب رؤوس الأموال العربية. وعليه فإن استمرار تدفق الأموال العربية في الدول الصناعية التي وصلت إلى درجة التشبع، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية الدولية، وقد يؤدي إلى إفقار الدول العربية وتأخر عوامل التنمية فيها وعلى وجه الخصوص في الدول العربية التي تفتقر للثروات الطبيعية. إضافة إلى ذلك فإن زيادة السيولة النقدية الدولية يرتب ارتفاع نسب التضخم الذي يؤدي بدوره إلى فقدان رؤوس الأموال العربية قيمتها الحقيقية في الدول الصناعية.

2- تفرض الدول الأجنبية، وبشكل خاص الدول الغربية، قيوداً كثيرة على امتلاك المستثمر العربي وحدات إنتاجية فيها (استثمار مباشر) تضمن له دخلاً ثابتاً وعائداً مجزياً، وذلك لاعتبارات سياسية عديدة. بينما تشجع هذه الدول المستثمر العربي على الاستثمار غير المباشر، الذي يساعدها في معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها. بيد أن هذا النمط الأخير من الاستثمار لا يحمي الأموال العربية المستثمرة من مخاطر التضخم وتقلبات قيم العملات الأجنبية[29].

3- الإجراءات الإدارية: مايزال احتمال اتخاذ إجراءات التأميم أو تجميد الأرصدة، وبصفة عامة المخاطر السياسية قائماً في الدول الأجنبية. ولقد قيل بحق إنه وبمرور الزمن وازدياد نشاطات الاستثمار العربي فإننا سنصل إلى وضع يصبح فيه الاستثمار العربي أقرب إلى أن يكون سلاحاً ضد المستثمر العربي نفسه. خاصة وأن عمليات التأميم والمصادرة وتجميد الأرصدة أصبحت أمراً متوقعاً من قبل مختلف الدول الأجنبية[30].

ثانياً - إن التعاون الاقتصادي العربي يضع الدول العربية في مركز أسمى في المجتمع الدولي، كما أنه يقضي على التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية. فضلاً عن أنه يعطي الدول العربية قوة مساومة ومفاوضة أكبر في العلاقة مع الدول المتقدمة وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية[31].

ثالثاً - إن الوطن العربي يضم موارد طبيعية كبيرة تعزز قدراته على النمو

الاقتصادي والاجتماعي بمعدلات مرتفعة. كما يتميز بالانخفاض النسبي لكلفة بعض عوامل الإنتاج، كأجور العمال، فضلاً عن كونه يمثل سوقاً واسعة تشتمل على أكثر من (200) مليون مستهلك[32].

إن هذه العوامل تشكل في مجموعها مقومات اقتصاد أساسية تدفع المستثمر العربي إلى استثمار أمواله في البلاد العربية.

رابعاً- تتضمن قوانين الاستثمار العربية جملة من الإعفاءات والمزايا الاقتصادية والضمانات القانونية التي تختص بها الاستثمارات العربية، بالإضافة إلى الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في إشاعة المناخ الملائم للاستثمار وتشجيع الاستثمارات العربية على التوطن والاستقرار في البلاد العربية.

خامساً- إن انتقال رؤوس الأموال العربية لتمويل متطلبات التنمية في البلاد العربية، إنما هو انتقال طبيعي تبرره الاعتبارات الوطنية والقومية. ذلك أن مصلحة الدول العربية تتجسد في تكوين قاعدة اقتصادية راسخة وفي تمويل الاستثمارات الإنتاجية ذات الدخل الثابت. أما الاستثمار في الإيداعات المصرفية وفي شراء الأسهم والسندات في الدول الغربية فهو استثمار غير منتج ولا يحمي قيمة الأموال المستثمرة[33].

فضلاً عن أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يمثل، حسب تقديرنا، الخطوة التمهيدية الضرورية لتحقيق الوحدة السياسية التي تعد الهدف الأسمى الذي يسعى الشعب العربي نحو تحقيقه.

لمجمل هذه العوامل يلاحظ أن حجم الاستثمارات العربية في الوطن العربي في ازدياد مستمر. فلو أخذنا بعضاً من الدول العربية للوقوف على حجم الاستثمارات العربية الوافدة إليها والصادرة منها، خلال المدة من عام (1985-1998) نجد أن مجموع الاستثمارات العربية الوافدة إلى الأردن قد بلغ (197.3) مليون دولار. بينما بلغ رصيد الاستثمارات الأردنية في الدول العربية (417.8) مليون دولار[34]. ونجد في مصر أن رصيد الاستثمارات العربية الوافدة إليها قد بلغ (356) مليون دولار. بينما بلغ مجموع الاستثمارات المصرية في الدول العربية (97) مليون دولار.

يتضح مما تقدم أن مزايا الاستثمار العربي في الدول العربية تعد عامل جذب لرأس المال العربي للتوجه إلى تمويل عملية النمو الاقتصادي في الوطن العربي, بيد أن ذلك يقتضي تذليل المعوقات التي تقف في طريق هذا الانتقال وتوفير الحد الأدنى من متطلباته.

المطلب الثاني: متطلبات الاستثمار العربي في الوطن العربي

إذا كان انتقال رأس المال العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم العربي هو ضرورة حتمية تبررها الاعتبارات الوطنية والقومية، فإنه ينبغي للوصول إلى إسهام فعال لرأس المال العربي في النمو الاقتصادي، القضاء على كافة معوقاته من جانب، وتوفير متطلباته من جانب آخر.

ولعل أهم العوائق التي تقف في طريق انتقال رأس المال العربي للاستثمار في البلاد العربية تتمثل، حسب تصورنا، فيما يأتي:

1 - نقص وتخلف الهياكل والبنى الأساسية اللازمة لنجاح المشروع الاستثماري في كثير من الدول العربية، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ والمطارات وغيرها. إضافة إلى محدودية السوق المحلية في بعض هذه الدول نتيجة انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان. ويؤدي ذلك عموماً إلى ضيق نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق، ومن ثم معاناة المستثمر من مشكلة تسويق منتجاته وتأثيرات ذلك في العائد الاستثماري للمشروع[35].

2- ضعف أسواق رأس المال في الدول العربية. إذ إن هذه الأسواق يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً بوصفها أداة للتوسط المالي بين السيولة النقدية المتاحة والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية. كما أنها تسهم في الوقت ذاته في تنظيم تداول الأوراق المالية مما يشجع المدخرين على الاستثمار في هذه الأوراق. ومن ثم فإن غياب هذه الأسواق في بعض الدول العربية وحداثة تنظيمها وصغر حجمها في بعضها الآخر يخلق كثيراً من المشاكل والمعوقات في وجه الاستثمارات العربية[36].

3- عدم وجود قانون موحد وشامل ينظم أحكام الاستثمارات الوافدة في بعض الدول العربية وتوزع تلك الأحكام على أكثر من قانون. فضلاً عن عدم استقرار التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية بما يؤثر سلباً في مصالح المستثمر واستقرار أوضاعه. كما أنه يولد لدى المستثمر شعوراً بعدم الثقة والاطمئنان على مشروعه الاستثماري، بسبب كثرة التعديلات التشريعية وعدم استقرار الأسس التي بني عليها قراره الاستثماري[37].

4- الخشية من المخاطر غير التجارية التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال المستثمر في الدول العربية. ويعد ذلك حسب تصورنا، سبباً رئيساً في إحجام المستثمرين العرب عن توجيه أموالهم للاستثمار في المنطقة العربية. وتتمثل

المخاطر غير التجارية عموماً في نزع ملكية المشروع الاستثماري ومنع المستثمر من تحويل أصل الاستثمار أو عوائده إلى الخارج، وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

5- انتقاء التشجيع من جانب الدول المصدرة لرأس المال لمواطنيها على توجيه أموالهم للاستثمار في العالم العربي[38].

ويتم ذلك، حسب تقديرنا، من خلال قيام الدولة بإجراءات وتدابير مختلفة، كالإعفاء من الضرائب ومنح الائتمان للمستثمرين.

6- عدم وجود مؤسسات لترويج الاستثمار فيما بين الدول العربية، وذلك في الدول المصدرة لرأس المال والدول المستوردة له على السواء[39].

إذ يمكن لهذه المؤسسات أن تصبح وسيطاً فعالاً بين تلك الدول من خلال وضع الخطط والبرامج المختلفة التي تهدف إلى اجتذاب المستثمرين العرب إلى البلاد العربية. كعقد المؤتمرات والندوات للتعريف بالمناخ الاستثماري في قطر معين، واستضافة الوفود الراغبة في الاستثمار، فضلاً عن القيام بالزيارات الترويجية إلى الدول العربية وتحديد فرص الاستثمار المتاحة فيها.

على أن توفير متطلبات الاستثمار العربي يقتضي، بحسب تقديرنا، ما يأتي:

1- توفير المناخ الملائم للاستثمار العربي

ويُعنى تشريع الاستثمار عموماً بدور بارز في توفير هذا المناخ، وذلك عن طريق توفير الحماية القانونية الكافية للاستثمارات العربية ومعاملتها معاملة تفضيلية تتميز عن تلك المعاملة التي تقررها للاستثمارات الأجنبية (غير العربية). إذ ينبغي أن يتضمن قانون الاستثمار إجراء التمييز بين الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار العربي بوجه خاص، على نحو يخول هذا الأخير قدراً أكبر من الضمانات القانونية والمزايا الاقتصادية. إذ إن مثل هذا الاتجاه بالإضافة إلى أنه يستجيب إلى حقوق المستثمرين العرب التي تفرضها الالتزامات القومية، فإنه يعبر في الوقت ذاته عن مصالح الدول العربية المستقطبة لرأس المال. ذلك أن استفادة هذه الدول من الاستثمار العربي لا تصاحبه أية خشية من احتمال السيطرة الأجنبية على اقتصادها الوطني[40].

2- السعي إلى توحيد قواعد الاستثمار في الدول العربية[41]

على الرغم من أن هناك تبايناً واضحاً بين تشريعات الاستثمار العربية، يصعب أن يتلاشى في المستقبل المنظور، فإن هناك من جهة أخرى مبادئ أساسية يمكن أن يتفق عليها لتصبح أساساً لتشريع موحد للاستثمار العربي. والمثل على ذلك المبادئ التي تكفل توظيف رأس المال الوافد في

خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بشكل لا يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وسيطرتها على بعض القطاعات الاقتصادية المهمة. ولاشك أن توحيد قواعد الاستثمار في الدول العربية من شأنه أن يذلل كافة الصعوبات والإشكاليات القانونية التي تواجه انتقال رأس المال العربي من دولة إلى أخرى. كما أنه يسهم بدور فعال في إقامة نوع من التوازن بين الفرص المتاحة لكل دولة لاجتذاب الاستثمار العربي.

لذلك تبذل المنظمات العربية المتخصصة والمعنية بالعمل الاقتصادي العربي المشترك جهوداً كبيرة في هذا الإطار تمخض عنها عقد جملة من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار بين الدول العربية[42]، لعل من أبرزها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980، التي تتضمن نظاماً قانونياً واضحاً وموحداً ومستقراً لاستثمار رأس المال العربي في الدول العربية بما يخدم التنمية والتحرر والتطور فيها وصولاً إلى تعزيز التنمية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي. وتتضمن الاتفاقية المذكورة التي صادقت عليها جميع الدول العربية، كثيراً من الضمانات القانونية والمالية والقضائية اللازمة لتسهيل انتقال رأس المال العربي واستثماره في الدول العربية. إضافة إلى اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية لسنة 1974.

إذ تنشئ هذه الاتفاقية آلية قانونية محايدة لتسوية منازعات الاستثمار. كما أبرمت الدول العربية الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 3/12/1997 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب. وتهدف هذه الاتفاقية في الواقع إلى تشجيع الاستثمارات العربية بإزالة واحد من أهم معوقاتها الرئيسة وهو ازدواج الضرائب الدولي.

3- تبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين العرب

عن طريق إنشاء هيئة موحدة تتولى شؤون الاستثمار. وينبغي أن يضطلع بإدارة تلك الهيئة موظفون على درجة عالية من الكفاءة والمرونة والخبرة بالمعاملات الدولية.

4 - ينبغي على الدول العربية المصدرة لرأس المال

تشجيع مواطنيها والشركات والمؤسسات التجارية فيها على الاستثمار في الدول العربية. ويتم ذلك باتباع إجراءات وتدابير مختلفة كإعفاء رأس المال المستثمر في الخارج من الضرائب أو تخفيضها بشكل يؤدي إلى منع الازدواج الضريبي، أو منح

التسهيلات المصرفية للمستثمر أو الشركة التي ترغب في الاستثمار في البلاد العربية.

كما يجب أن يقوم القطاع العام في هذه الدول بتوجيه نشاطه الاستثماري إلى العالم العربي، وذلك كي يقود القطاع الخاص نحو هذا الاتجاه ويعطيه الثقة الكافية للسير فيه.

من جهة أخرى فإن المستثمر العربي الخاص قد اعتاد استثمار أمواله في أعمال الوساطة التجارية أو في شراء العقارات والمضاربة عليها أو بإيداعها لدى المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية. ومن ثم فإنه محدود الخبرة في مجال الاستثمارات المباشرة. لذلك ينبغي على الدول المصدرة لرأس المال إنشاء شركات استثمار[43] وطنية تقوم بتجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار في الدول العربية. إذ تعد هذه الشركات آلية قانونية هامة من آليات تدفق الاستثمارات بين تلك الدول[44].

ويكرس الواقع العربي أمثلة كثيرة لهذا الاتجاه. مثل الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية التي تأسست عام 1981. وقد توزعت استثماراتها المباشرة البالغة (310) ملايين دينار ليبي عام 1985 على أكثر من (95) شركة تعمل في مختلف مجالات الاستثمار في بلدان العالم، منها (29) شركة موزعة على (16) قطرا عربيا[45].

وكذلك شركة الساحل للتنمية والاستثمار التي تأسست عام 1981 في دولة الإمارات العربية. وقد بلغت استثمارات هذه الشركة في الدول العربية عام 1985 حوالي (131) مليون دولار توزعت على ثلاث دول عربية[46].

5- إنشاء المؤسسات والهيئات المختصة لترويج الاستثمار في الدول العربية، من خلال بيان المناخ الاستثماري في كل منها، وتحديد فرص الاستثمار المتاحة فيها، إضافة إلى القيام بالزيارات الترويجية إلى هذه الدول. كما ينبغي من جهة أخرى استخدام وسائل الترويج الحديثة المعتمدة على التقنية العالية ووسائل الاتصال المتطورة للارتقاء بعمليات الترويج الاستثماري وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية وقدرة على استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية وتحفيزها[47].

وتُعنى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الواقع بالدور الرئيسي في مجال الترويج للاستثمار في الدول العربية من خلال تزويد المستثمرين العرب بكافة المعلومات عن أوضاع الاستثمار في الأقطار العربية عبر التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية. ونشرة ضمان الاستثمار التي تسلط الضوء على أهم القضايا المتعلقة بالاستثمار والتجارة والتعريف بمختلف مجالات الأعمال

والأنشطة في العالم العربي. وكذلك إصدار الدراسات وعقد حلقات النقاش والمشاركة في عقد المؤتمرات وندوات الترويج للاستثمار (48).

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يضطلع بدور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية, بيد أنه ينبغي على الدولة أن تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

أولاً- تهدف الدولة عموماً من وراء تشجيع الاستثمار الأجنبي إلى تمكينه من الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكي يتحقق هذا الهدف فإنه يتعين عليها أن تحدد سلفاً الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن لهذا النمط من الاستثمار أن يزاول النشاط فيها. فليس من الحكمة أن تترك الدولة للمستثمر الأجنبي مهمة البحث عن النشاطات الاقتصادية التي تتفق وأهدافه في الحصول على أرباح مجزية، بل من الضروري توجيهه إلى المشروعات التي تتفق وخطة التنمية الاقتصادية الوطنية. ذلك أن هذا المستثمر يهدف أساساً من وراء الاستثمار الخارجي إلى زيادة عوائده. ومن ثم فإن فسح المجال أمامه لاختيار النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته، يمكن أن يدفعه إلى اختيار النشاطات التي تحقق له عائداً سريعاً بصرف النظر عن مدى أهميتها للدولة التي يقوم بالاستثمار فيها. فلكي يحقق الاستثمار الأجنبي آثاراً إيجابية لتنمية اقتصادات الدولة ينبغي توجيهه إلى النشاطات والقطاعات الاقتصادية التي تدخل في إطار الخطط التي تضعها الدولة للنهوض باقتصادها الوطني. ونحبذ أن تكون تلك القطاعات الاقتصادية من القطاعات الجديدة أو تلك التي يصعب على الاستثمارات الوطنية الدخول فيها، كإقامة الصناعات المتطورة التي تتطلب درجة عالية من التقنية والمعرفة الفنية. كما نفضل من جهة أخرى أن تضع الدولة مجموعة من الضوابط القانونية التي تعكس أهداف خطة التنمية الوطنية فيها، والتي يتعين على الاستثمار الوافد أن يتجه لتحقيقها. ولعل أهم تلك الضوابط، حسب تقديرنا، هي ما يأتي:

1- أن يساهم المشروع في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وبصفة خاصة في المناطق ذات الأولوية فيها.

2- أن يساهم في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتقوية نشاطاته.

3- أن يساهم في تنمية القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الاستخدام الفعال للموارد المحلية المتاحة.

4- أن يستخدم المشروع على زيادة الآلات والأجهزة والتقنيات الحديثة الملائمة للاقتصاد الوطني.

5- أن يساعد المشروع على زيادة الصادرات وترشيد الواردات وتنمية الخدمات التي تدعم ميزان المدفوعات.

6- أن يؤدي المشروع إلى توفير فرص

العمل للمواطنين مع ضرورة تدريبهم واكتسابهم لمهارات وخبرات فنية جديدة.

ثانياً- يحقق استثمار رأس المال العربي في الدول العربية كثيراً من المزايا لهذه الدول. وتتمثل تلك المزايا بصفة عامة في الدور الذي يمكن أن يضطلع به هذا الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ولاشك أن ذلك يمكن أن يجعل من العالم العربي مركزاً من مراكز الإنتاج الصناعي والزراعي إقليمياً ودولياً. فضلاً عن أنه يدعم مقومات تنميته وتطويره ليصبح سوقاً متكاملة جغرافياً واقتصادياً، ويرشحه على محور زمني ليس بالبعيد لأن يكون أحد المراكز الرئيسية للإنتاج والتجارة الدولية. لذلك فإنه ينبغي على الدول العربية أن تعمل على تشجيع انتقال رأس المال العربي للاستثمار فيها. ويوجب ذلك، حسب تصورنا، اتخاذ إجراءات قانونية معينة في كل من الدول العربية المصدرة للاستثمار والدول العربية المستقطبة له. فضلاً عن ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية على المستوى القومي. وتتمثل هذه الإجراءات عموماً فيما يأتي:

1- على مستوى الدول العربية المصدرة للاستثمار: إن توجيه رأس المال الوطني التابع لهذه الدول إلى الاستثمار في الدول العربية يقتضي منها أن تتخذ الخطوات الآتية:

أ- أن يقوم القطاع العام في هذه الدول بتوجيه نشاطه الاستثماري إلى العالم العربي. وذلك كي يقود القطاع الخاص نحو هذا الاتجاه ويعطيه الثقة الكافية للسير فيه.

ب- ضرورة اتباع الوسائل القانونية المعاصرة لتجميع رؤوس الأموال تمهيداً لاستغلالها في القطاعات الإنتاجية في العالم العربي. ولعل أهم تلك الوسائل بصفة عامة هي شركات الاستثمار. ذلك أن المستثمر العربي الخاص قد اعتاد على استثمار أمواله في أعمال الوساطة التجارية أو في شراء الأوراق المالية أو بإيداعها لدى المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، ومن ثم فإنه محدود الخبرة في مجال الاستثمارات المباشرة ، لذلك فإنه ينبغي على الدولة إنشاء شركات استثمار وطنية تقوم بتجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار في الدول العربية. إذ تعد هذه الشركات آلية هامة من آليات تدفق الاستثمارات بين هذه الدول.

2- على مستوى الدول العربية المستقطبة للاستثمار

يتعين على الدول العربية التي ترغب في اجتذاب رأس المال العربي إليها أن تتخذ الخطوات الآتية:-

أ- توفير الحماية القانونية الكافية للاستثمارات العربية ومعاملتها معاملة تفضيلية تتميز عن تلك التي تقررها للاستثمارات الأجنبية (غير العربية). وذلك عن طريق التوسع في تقرير الضمانات القانونية والحوافز الاقتصادية للاستثمارات العربية. ويتم ذلك بصفة عامة بمقتضى قانون الاستثمار في الدولة، كما يمكن أن يتم بمقتضى اتفاقية دولية تبرمها تلك الدولة

مع دولة المستثمر.

ب- تبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين العرب عن طريق إنشاء هيئة موحدة تتولى شؤون الاستثمار. وينبغي أن يضطلع بإدارة تلك الهيئة موظفون على درجة عالية من الكفاءة والمرونة والخبرة بالمعاملات الدولية.

ج- عرض مشروعات وفرص الاستثمار المتاحة على المستثمرين العرب. فقد لا يكفي توفير الضمانات القانونية للاستثمار العربي وتسهيل التعامل معه. وإنما ينبغي بالإضافة إلى ذلك الترويج لفرص الاستثمار المتاحة في الدولة عن طريق أجهزة متخصصة فيها تقوم بإعداد الدراسات الاقتصادية حول المشروعات التي يمكن أن يتجه إليها رأس المال العربي الوافد. ويمكن أن تناط هذه المهمة بهيئة الاستثمار التي تنشئها الدولة باعتبارها هيئة متخصصة في هذا المجال.

2- على الستوى القومي العربي

مادام استثمار رأس المال العربي في الدول العربية يحقق مصلحة هذه الدول جميعاً، سواء كانت مصدرة لرأس المال أو مستقبلة له. فإنه يتعين على جميع الدول العربية اتخاذ الإجراءات الآتية:-

أ- تشكيل لجنة عربية دائمة لمتابعة الإشكاليات التي يواجهها المستثمرون العرب وتقديم الحلول اللازمة لها. بالإضافة إلى اقتراح الإجراءات المناسبة لتدعيم استقرار المناخ الاستثماري العربي وتطويره.

ب- إنشاء نظام عربي موحد لتشجيع وحماية الاستثمارات العربية تكون نواته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بعد زيادة رأسمالها وتوسيع مواردها. ويمكن زيادة موارد المؤسسة، حسب تقديرنا، من خلال السماح لها بإصدار السندات أو الاقتراض من الدول العربية الأعضاء أو هيئات التمويل فيها. كما يمكن من جهة أخرى تشكيل مؤسسات وطنية لضمان الاستثمار في الدول العربية بما يتلاءم والمتطلبات القانونية والاقتصادية لاستقطاب رأس المال العربي. على أن تقوم هذه المؤسسات بتشكيل اتحاد بينها لغرض تنسيق أعمالها وتبادل الضمانات فيما بينها.

ويمكن أن تقوم هذه المؤسسات الوطنية بإعادة التأمين من المخاطر التي تقوم بتغطيتها لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ج- إعادة النظر في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980 على وفق المستجدات القومية والدولية، وتبني مبدأ الالتزام بها من جميع الأقطار العربية , إضافة إلى إنشاء آلية قانونية واضحة ومرنة لمتابعة تنفيذها. بحيث تشكل هذه الاتفاقية إطاراً عاماً لقانون عربي موحد في مجال الاستثمار.

المصادر

المصادر العربية

أولاً- المؤلفات:

1- حسن عبداله بدر -دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية في العراق- رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد- 1974.

2-حكمت شريف النشاشيبي -استثمار الأرصدة العربية -دار الشايع للنشر- الطبعة الأولى -1978.

3 - خليل حسن خليل -دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصادية المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر- رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة القاهرة .1960-

4 - د. دريد السامرائي -النظام القانوني للشركات المتعددة الجنسية -كتاب تحت الطبع.

5- د. عبدالواحد الفار- أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية -عالم الكتب -بدون سنة طبع.

6- د. عمرو محيي الدين -التخلف والتنمية - دار النهضة العربية -بيروت .1975-

7 - د. فاضل حمه صالح الزهاوي- المشروعات المشتركة وفقاً لقوانين الاستثمار- مطابع دار الحكمة .1990 -

8 - فؤاد محمد شبل -السياسات الاقتصادية الدولية -الطبعة الأولى -القاهرة .1955 -

9 - د. فؤاد مرسي -التخلف والتنمية - دراسة في التطور الاقتصادي- دار المستقبل العربي -الطبعة الأولى- 1982.

10- د. فؤاد مرسي -دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية -دار الطالب بالإسكندرية - الطبعة الأولى -1955.

11 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - معوقات الاستثمار في الدول العربية- بدون سنة طبع.

12- د. محمد لبيب شقير -مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر -يناير -1981 .

13 - د. محمد لبيب شقير -العلاقات الاقتصادية الدولية -دار النهضة العربية - 1961.

14 - ناجي البصام- إدارة التنمية في العراق ومصر- دراسة نظرية وأهم القضايا التطبيقية - دار النهضة العربية -الطبعة الأولى -1975 .

15 - نورمان س. بوكنان -وسائل التنمية الاقتصادية -مؤلف مشترك مع هواردس. اليس - ترجمة محمود فتحي عمر وإبراهيم لطفي عمر- الكتاب الثاني -مطبعة النهضة العربية -بدون سنة طبع.

ثانياً- البحوث والمقالات:

1- د. إبراهيم حسن العيسوي- مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر -بحث

مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، المنعقد في القاهرة للفترة من 25-27 مارس 1976.

2- د. إبراهيم شحاته- الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها- بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي – المجلد (24) .1968 –

3 - د. إبراهيم شحاته –الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة –بحث منشور في مجلة السياسة الدولية –العدد(46) –السنة(12) – أكتوبر 1976.

4- د. أحمد شرف الدين- استثمار المال العربي: الحاجات الاقتصادية والصياغة القانونية- بحث منشور في مجلة المال والصناعة- العدد الثاني- 1981.

5- د. أحمد شرف الدين- استثمار المال العربي: تأثير فكرته الاقتصادية في قواعده القانونية- بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة- السنة(74)- العددان (393-394)- 1983.

6- حازم البيلاوي- التعاون الاقتصادي العربي مرة أخرى- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، المنعقد في القاهرة للفترة من 25-27 مارس1976.

7- د. سلوى سليمان- الاستثمار العربي في الاقتصاد المصري بين الإنتاج والمضاربة- بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة- السنة(67)- العدد(363)- يناير1976.

8- د. علي لطفي- رؤوس الأموال العربية وإمكانات قيام تكامل اقتصادي عربي- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، المنعقد في القاهرة للفترة من 25-27 مارس1976.

9- د. فؤاد مرسي- محاولة لتحديد المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، المنعقد في القاهرة للفترة من 25-27 مارس1976.

10- د. محمد زكي شافعي- دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية- بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة- السنة(53)- العدد(310)- 1962.

11- د. محمد زكي شافعي- إيرادات النفط والتعاون الاقتصادي العربي- بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة- السنة(67)- العدد(364)- يناير 1976.

12- د. مفيد شهاب- ضمانات الاستثمار في التشريعات العربية- بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي- العدد(39)- 1983.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- شركات الاستثمار ودورها في تمويل المشروعات في الدول العربية- بحث مقدم إلى حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات المنعقد في بغداد للفترة من 11 إلى 1988/6/15.

14- د. وهبي غبريال- الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي- بحث مقدم إلى المؤتمر

العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، المنعقد في القاهرة للفترة من 25-27 مارس1976.

المصادر الأجنبية:

1- Pierre Jasinski - Regime Juridique de la libre circulation des capitaux - 1967.

2-United Nations - World Investment Report - Foreign Direct Investment and the Challenge of Development - 1999.

3-United Nations Conference on Trade and Development - Investment Policy Review - United Nations - New York and Genva - 1999.

الهوامش:

1- انظر بهذا المعنى: د. محمد لبيب شقير- مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر – يناير1981- ص114، انظر كذلك: ناجي البصام- إدارة التنمية في العراق ومصر- دراسة نظرية وأهم القضايا التطبيقية- دار النهضة العربي- ط19751 – ص18.

2- انظر بهذا المعنى: حسن عبدالله بدر- دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية في العراق- (1953-1969)- رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد- عام 1974-ص9، انظر كذلك: د. فؤاد مرسي- محاولة لتحديد المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية- بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثاني- المنعقد في القاهرة 24-26مارس1977-ص38 وما بعدها.

3- انظر: خليل حسن خليل- دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصادات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر- رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القاهرة- 1960-ص22-24، انظر كذلك: د. إبراهيم حلمي عبدالرحمن- أنماط السلوك الاجتماعي وعلاقتها باستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين المنعقد في القاهرة- 24-26-مارس1977-ص14-16، ناجي البصام- مرجع سابق ذكره- ص33و34، فؤاد شبل- السياسات الاقتصادية الدولية- ط1-القاهرة-1955-ص253-255، نورمان س. بوكنان-وسائل التنمية الاقتصادية- مؤلف مشترك مع هواردس.اليس- ترجمة محمود فتحي عمر إبراهيم لطفي عمر –الكتاب الثاني- مكتبة النهضة المصرية- ص336-348.

4- وهذا ما أثبتته تجارب التنمية في الدول المتخلفة التي اعتمدت النظرية التقليدية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وقامت تبعاً لذلك بتطوير اقتصاداتها عن طريق تطوير بعض المتغيرات الاقتصادية البحتة، كالاستثمار وحجم الإنتاج الكلي وحجم الصادرات والواردات. ومع ذلك فإنها لم تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. انظر في هذا المعنى: د.محمد لبيب شقير- مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر- مرجع سابق ذكره- ص8و9. أنظر كذلك: د.فؤاد مرسي- التخلف والتنمية- دراسة في التطور الاقتصادي- دار المستقبل العربي- ط1-1982- ص91و92.

5- انظر: د.محمد لبيب شقير- مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها... -مرجع سابق ذكره-ص4.

6- لعل أهم هذه الظروف هي انهيار وتفكك النظم الإقطاعية الداخلية، وعدم وجود اقتصاديات تفوق هذه الدول في التقدم وتنافسها، الثورة التكنولوجية التي تولدت في هذه الدول استجابة لخصائصها ومشكلاتها، سوء توزيع الثروة والدخل، السيطرة على مستعمرات ذات مساحات وموارد شاسعة وتوجيه اقتصاد هذه المستعمرات لصالح دول الغرب المسيطرة. انظر" د.محمد لبيب شقير- مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر- مرجع سابق ذكره- ص6.

7- انظر: فؤاد شبل- مرجع سابق ذكره- ص255 و 256، انظر كذلك: خليل حسن خليل- مرجع سابق ذكره- ص24-25.

8- فمشكلات التنمية الاقتصادية متعددة ومختلفة لعل من أهمها: ضغط التزايد السكاني، وقلة المنظمين أو رجال

الأعمال، وطبيعة الظروف والموارد الطبيعية، النظم والقيم الاجتماعية السائدة، ونوعية السكان ودرجة ثقافتهم وتعليمهم وندرة رأس المال. انظر بهذا الشأن: خليل حسن خليل- مرجع سابق ذكره- ص28-45.

9- انظر: د. محمد زكي الشافعي- دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية -بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة- السنة(53)- العدد(310)- 1962 -ص5.

10- انظر: د.محمد زكي شافعي- مرجع سابق ذكره- ص7، انظر كذلك: د.محمد لبيب شقير- العلاقات الاقتصادية الدولية- دار النهضة العربية- 1961-ص115.

11- انظر بهذا المعنى: د.عمرو محيي الدين- التخلف والتنمية- دار النهضة العربية- بيروت-1975-ص451.

12- انظر: د.وهبي غبريال- الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين- المنعقد في القاهرة 25-27مارس1976- ص56.

13- يضرب الفقه أمثله أخرى على دول اعتمدت بشكل كبير في التنمية على المدخرات الخاصة كإنكلترا وروسيا. ففي إنكلترا وفي الوقت الذي بدأت فيه الثورة الصناعية كانت الدخول موزعة بين الأفراد بطريقة ممعنة في عدم المساواة، وترتب على ذلك أنه كان يتم ادخار قدر كبير من الدخل القومي. كما كان أصحاب الدخول المرتفعة يفضلون استثمار مدخراتهم في إنشاء المصانع والمشروعات الإنتاجية المختلفة. أما في روسيا فقد فرضت الدولة على الأفراد، باستخدام إجراءات مختلفة، أن يقيدوا من استهلاكهم، واستخدمت ما توفر لها من الادخار بهذا السبيل منذ عام 1920، في تكوين رأس المال اللازم لتنمية اقتصادها. انظر:د.محمد لبيب شقير- العلاقات الاقتصادية الدولية- مرجع سابق ذكره- ص115.

14- انظر: خليل حسن خليل- مرجع سابق ذكره -ص 48-57.

15- انظر: د. محمد لبيب شقير- العلاقات الاقتصادية الدولية- مرجع سابق ذكره- ص116.

16- انظر: د.محمد لبيب شقير- العلاقات الاقتصادية الدولية - مرجع سابق ذكره -ص117.

17- انظر: د.إبراهيم حسن العيسوي- مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر- بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الأول- القاهرة25-27مارس-1976- ص115-120.

18- انظر: د.فاضل حمة صالح الزهاوي- المشروعات المشتركة وفقاً لقوانين الاستثمار- مطابع دار الحكمة-1990- ص126 و127.

19- انظر بهذا المعنى:د.فاضل حمه صالح الزهاوي- مرجع سابق ذكره-ص127.

20- المثل على ذلك تطوير وسائل نقل السكك الحديد والموانئ الجوية والطرق ومحطات القوى الكهربائية ووسائل الاتصال الحديثة وغيرها. انظر بهذا الصدد: خليل حسن خليل- مرجع سابق ذكره-ص180-181.

21- انظر: د.إبراهيم حسن العيسوي- مرجع سابق ذكره -ص122 و123.

22- وفي هذا الصدد يشير تقرير حديث للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول التي أدخلت تعديلات على قوانين الاستثمار الأجنبي فيها قد بلغ عام 1991(35) دولة وبينما بلغ عدد تلك الدول عام 1996(65) دولة، وبلغ عددها عام 2001(71) دولة. بمعنى أن عدد الدول التي تتجه إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي واستقطابه في تزايد مستمر. انظر:

United Nations Conference on Trade and Development - Investment Policy Review - United Nations - New York and Genva - 1999. - p.(11-13)

انظر:. **Pierre Jasinski - Regime Juridique de la libre circulation des capitaux - 1967. p. (7).**

23 - انظر: المادة(4) الفقرات (أ، ب،جـ،د،هـ) من قانون تشجيع الاستثمار السوري المشار إليه آنفاً.

24 - انظر: المادتين (5) و(6) من قانون تشجيع الاستثمار السوري.

25 - انظر: دريد السامرائي- النظام القانوني للشركة المتعددة الجنسية- كتاب تحت الطبع- ص171-195، انظر كذلك:د.إبراهيم شحاته- الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها- بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي- المجلد(24) -سنة 1968-ص153-157.

26 - انظر: د.مفيد شهاب- ضمانات الاستثمار في التشريعات العربية- بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي- العدد (39)- عام1983-ص2، أنظر كذلك: د.محمد زكي شافعي- إيرادات النفط والتعاون الاقتصادي العربي- بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة- سنة(67)- العدد(364) -إبريل1976-ص5.

27- انظر: د.سلوى سليمان- الاستثمار العربي في الاقتصاد المصري (بين الإنتاج والمضاربة)- بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة -السنة(67)- العدد(363)- يناير 1976-ص132-133.

28- انظر: د.أحمد شرف الدين- استثمار المال العربي: تأثير فكرته الاقتصادية في قواعده القانونية- بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة- السنة(74)- العددان(393-394)-1983-ص186.

29- انظر: د.أحمد شرف الدين- استثمار المال العربي.. مرجع سابق ذكره- ص187.

30- انظر: د.علي لطفي- رؤوس الأموال العربية وإمكانات قيام تكامل اقتصادي عربي- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين- القاهرة 25-27 مارس1976-ص169-170.

31- انظر: د.علي لطفي- مرجع سابق ذكره- ص168-169.

32- انظر: حكمت النشاشيبي- استثمار الأرصدة العربية- دار الشايع للنشر- ط1- 1978-ص108.

33- انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1998- مرجع سابق ذكره- الجدول رقم (7)- ص44.

34- انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- معوقات الاستثمار في الدول العربية- بدون سنة نشر -ص11 و12.

35 - انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- شركات الاستثمار ودورها في تمويل المشروعات في الدول العربية -بحث مقدم إلى حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات المنعقدة في بغداد للفترة من 11-15/6/1988- ص17 و18.

36 - انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- شركات الاستثمار ودورها.. مرجع سابق ذكره- ص18.

37 - انظر: د.إبراهيم شحاته- الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة- بحث منشور في مجلة السياسة الدولية العدد(46) -س(12) -أكتوبر 1976- ص778.

38- انظر: د.إبراهيم شحاته- الدولارات البترولية.. -مرجع سابق ذكره- ص778.

39 - انظر: د.هشام علي صادق- النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية- منشور ضمن دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية- معهد البحوث والدراسات العربية -1978-ص98.

40 - انظر: حازم البيلاوي- التعاون الاقتصادي العربي مرة أخرى- بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين المنعقد في القاهرة في الفترة 25-27 مارس1976- ص228 وص229.

41 - من بين تلك الاتفاقيات استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية لسنة 1970، واتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 1970.

42 - يعرف قانون الشركات العراقي رقم(21) لسنة 1997 شركة الاستثمار بأنها شركة يكون نشاطها الأساس توجيه المدخرات نحو التوظيف والاستثمار في الأوراق المالية العراقية من أسهم وسندات وحوالات خزينة وفي ودائع ثابتة. انظر: الفقرة أولاً من المادة (9) من القانون المذكور. بينما يعرفها الفقه بأنها شركة تنشأ بين عدد من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية ويلتزم كل منهم بأن يقدم حصة، عادة ما تكون أوراقاً مالية، لغرض تكوين حافظة من القيم المنقولة وإدارتها واقتسام الأرباح الناشئة عنها. ويحصل كل شريك على عدد من الأسهم الممثلة لرأس المال بنسبة الحصة التي قدمها. انظر:

Ravel - Les societes d, investissement - Etudjuridique Economique et Financiere - Libraire du Receuil Sirey - paris -1959.

نقلاً عن: د.حسني المصري -شركات الاستثمار- مرجع سابق ذكره -ص17.

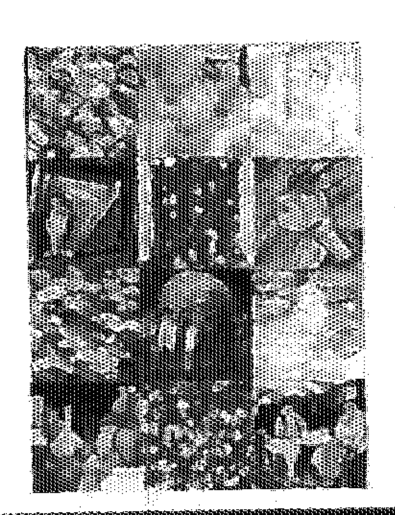
43 - انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- شركات الاستثمار ودورها في تمويل المشروعات -مرجع سابق ذكره- ص15.

44 - انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- شركات الاستثمار ودورها في تمويل المشروعات.. -مرجع سابق ذكره -ص14.

45 - انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- شركات الاستثمار ودورها.. -مرجع سابق ذكره -ص8 و9.

46 - انظر: نشرة ضمان الاستثمار – نشرة شهرية تصدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - العدد (130) - السنة 17 - كانون الثاني 1999 - ص 6 .

47 - انظر: نشرة ضمان الاستثمار – العدد(130) - السنة (17) – كانون الثاني 1999- ص6.


فضاءات
15


فضاءات
إشكاليات راهنة في الثقافة العربية
14


فضاءات
في الثقافة والسلطة
11

الصناعة التقليدية في ليبيا
مع إشارة خاصة إلى ترهونة
بحث سوسيو – تاريخي

د . المختار محمد إبرهيم
جامعة الفاتح / كلية الاداب

ملخص البحث

إن الصناعة التي نعتبرها في عصرنا تقليدية أو بدائية كانت تمثل صناعة عصرية وفقاً لمعطيات عصرها وتمكنت من أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وكانت معياراً لتقدم النهضة الاقتصادية للمجتمع. إلا أن حركة التغير الاجتماعي والاقتصادي وما ترتب عنها من تغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمهني والتعليمي لأفراد المجتمع

قد أثرت سلباً في الصناعة اليدوية الحرفية بترهونة لاسيما وأنه تبين من خلال هذا البحث مدى الإهمال الذي تعانيه الصناعة الحرفية والأفراد العاملون بها وعدم وجود بوادر لجيل جديد يتحمل مسؤولية عبء النهوض بهذه الصناعة وتنميتها والاستمرار بها مستقبلاً. فالتغير دوائر متعددة متلاحقة وإحلالية كل حلقة جديدة تحل محل القديمة وتؤدي وظيفتها إلى أن تشيخ ويأفل نجمها، وهكذا دواليك؛ فالحاجة هي المعيار الذي يحدد قيمة وأهمية الأشياء.. تكمن أهمية البحث في أنه محاولة نظرية وامبيريقية للبحث في أوضاع الصناعة التقليدية بترهونة. منهجياً اعتمد على المنهج السوسيو – تاريخي الوصفي التحليلي للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للصناعة التقليدية بترهونة. تمثلت مشمولات البحث في جملة من الأبعاد الأساسية من أهمها. لمحة عن الدور الوظيفي للصناعة التقليدية اجتماعياً واقتصادياً. ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

الصناعة التقليدية بترهونة أوضاعها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. والجانب الامبريقي للبحث تضمن تصنيفاً للصناعات التقليدية بترهونة وموادها الأولية، وأسلوب التصنيع المتبع، الصعوبات التي تواجهها، وأسلوب معالجتها، ومستقبلها، ومناقشة نتائج البحث.

وأخيراً ما ينبغي عمله لدعم الصناعة التقليدية بترهونة والنهوض بها.. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج من أهمها "أنه لا توجد مؤشرات واقعية وعملية على إمكانية استمرار هذا النمط الصناعي لاسيما في ظل سيطرة

إنتاج الصناعة الحديثة، وعدم إقبال الأفراد من الجيل الجديد على ممارسته واستهلاك منتوجاته.

أولاً- البدايات:

لاريب أن الصناعة التقليدية كانت تعتبر عنصراً أساسياً لاقتصاد أي مجتمع من المجتمعات، وتؤدي دوراً فعالاً في تحسين أوضاع أفراده المعيشية والمهنية، وتلبية احتياجاتهم من السلع ذات العلاقة بالإنتاج الصناعي.. فالصناعة التقليدية تمثل النمط الذي ساد في المجتمع في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، وما أحدثته من تغيرات جوهرية في طبيعة مكونات الصناعة من حيث وسائل الإنتاج وأساليبها وتنظيمها وملكيتها، والأفراد العاملون ومؤهلاتهم وخبراتهم وتخصصاتهم المهنية والفنية ومكانتهم في المنظمة الصناعية وتنظيمها الاجتماعي.

حقيقة الأشياء تؤكد أن الصناعة التي نعتبرها في عصرنا تقليدية أو بدائية كانت تمثل صناعة عصرية وفقاً لمعطيات عصرها ، وتمكنت من أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وكانت معياراً لتقدم النهضة الاقتصادية للمجتمع، فالصناعة التقليدية تميزت باستخدام الوسائل الإنتاجية البسيطة غير المعقدة التي تدار يدوياً وليست بحاجة إلى التخصص الدقيق، وتقسيم العمل معتمدة على الخبرة والمهارة الفردية والقوة العضلية للفرد المنتج وعقله متصلاً بكل مرحلة من مراحل الإنتاج. تمثلت مشمولات البحث في جملة من الأبعاد الأساسية من أهمها: لمحة عن الدور الوظيفي للصناعة التقليدية اجتماعياً واقتصادياً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً الصناعة التقليدية بترهونة أوضاعها ماضياً وحاضراً ومستقبلا، وأنماطها ، الجانب الامبريقي للبحث الذي تضمن وصفاً تصنيفياً للصناعات التقليدية بترهونة وموادها الأولية وأسلوب التصنيع المتبع، الصعوبات التي تواجهها، وأسلوب معالجتها ومستقبلها ومناقشة نتائج البحث وأخيراً ما ينبغي عمله لدعم الصناعة التقليدية بترهونة والنهوض بها.

ثانياً - الإجراءات المنهجية:

2.1: إشكالية البحث: تمثلت الإشكالية الأساسية للبحث في الصناعة التقليدية بترهونة ماضياً حاضراً ومستقبلاً بحث سوسيو — تاريخي.

2.2: أهمية البحث تكمن في:-

1- أنه محاولة أولية وامبريقية للبحث في أوضاع الصناعة التقليدية اليدوية بترهونة.

2- إعطاء لمحة سوسيو -تاريخية وصفية تحليلية عن أحوال الصناعة اليدوية بمجتمع البحث، وأنماطها وفقاً لتصنيفاتها الشائعة في مجتمع البحث، وأساليب التصنيع المتبعة في صناعة المنتجات التقليدية، وموادها الداخلة في تصنيعها ومصدرها.

2.3: تساؤلات البحث: ينطلق هذا البحث من جملة تساؤلات مفادها "هل مازال مجتمعنا المعاصر محتاجاً إلى الصناعة التقليدية في ظل الابتكارات الصناعية الحديثة المتنامية التي أعطت دفعات قوية لحركة التصنيع، مدعمة بالمعرفة العلمية والتقنية الحديثة التي تحقق التقدم الصناعي المنشود؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة اليدوية الحرفية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عالمياً

وقومياً ومحلياً بإمكاناتها البدائية المتواضعة؟ وما ينبغي عمله لدعم وتعزيز هذا النمط الصناعي وحمايته من الاندثار على أقل تقدير كونه يمثل قيمة تاريخية حضارية ثقافية وموروثاً ثقافياً للمجتمع.

2.4: المنهج: اعتمد البحث على المنهج السوسيو - تاريخي من حيث عرض وتحليل التاريخ الاجتماعي للصناعة التقليدية بترهونة، وأثرها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

والمنهج التاريخي من حيث عرض النشأة التاريخية للصناعة في المجتمع الليبي بشكل عام ومجتمع البحث بشكل خاص.

2.5: عينة البحث: تمثلت في عينة عمدية تم انتقاء مفرداتها بالأسلوب العمدي.

2.6: أدوات جمع البيانات: جمعت بيانات هذا البحث باستخدام المقابلة المباشرة مع الأفراد الذين كانوا يمارسون الصناعة اليدوية أو أبنائهم.

ثالثاً- المفاهيم: تضمن البحث جملة من المفاهيم تم تحديدها على النحو التالي:-

3.1: الصناعة التقليدية: تعني العملية الإنتاجية التحويلية التي يتم بموجبها تصنيع المواد الأولية زراعية أو حيوانية أو طبيعية كانت إلى منتجات يقتنيها وينتفع بها الأفراد في حياتهم اليومية، معتمدة على الأيدي العاملة والآلات البسيطة التي تعتمد في إداراتها على القوة العضلية للفرد وتكاد تنعدم فيها قوة الحركة الآلية، وأسلوبها متوارث من السلف إلى الخلف.

3.2: الطائفة الحرفية: تتمثل في جماعة متضامنة اجتماعياً وتمارس حرفة صناعية أو غير صناعية تربط بين أعضائها علاقة اجتماعية رسمية منظمة تنظيماً مقنّاً، لا يتصف بالعشوائية؛ بل تحددها ضوابط محكّمة تحكم تلك العلاقة، وتضع شروطاً للانتساب للطائفة، وتخضع الأفراد لعملية انتقاء فنية وحرفية وفق معايير يحددها التنظيم خدمة لأهدافه.

رابعاً- لمحة سوسيو - تاريخية عن الصناعة التقليدية بليبيا.. ماضياً.. حاضراً.. ومستقبلاً:

إن المجتمع الليبي شأنه؛ شأن أي مجتمع من المجتمعات النامية لم يشهد حركة صناعية مبكرة فاعلة غيّرت ملامح حركته الصناعية، بل عرف طوال مسيرته التنموية في مختلف حقبها التاريخية المتباينة (السابقة لمرحلة التغيير) النمط الصناعي التقليدي عبر أربع حقب تاريخية متتابعة لم تشهد فيها حركة التصنيع أي تغيرات تذكر.. فمن المعروف بداهة أن حركة التصنيع في إطارها التنموي تتطلب استقراراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لكي تتمكن من أداء دورها المنوط بها، وهذا ما كان يفتقده المجتمع الليبي في مراحله التاريخية المبكرة قبل أن تتضح معالم كيانه السياسي وتترسخ. فقد تميّزت أوضاعه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل عام بعدم الاستقرار الأمر الذي أثر سلباً في حركة التصنيع عموماً، والصناعات التقليدية خصوصاً.

إن مناقشة تطور حركة التصنيع التقليدي

بترهونة تستوجب إعطاء خلفية سوسيو – تاريخية عن أوضاع الصناعة بالمجتمع الليبي عبر أربع حقب تاريخية لكل منها خصائصها وظروفها وانعكاساتها على الصناعة. ففي الحقبة العثمانية كان المجتمع الليبي مجتمعاً بدوياً ريفياً تحكمه العادات والتقاليد البدوية، مارس سكانه أعمالاً بدوية تكاد تخلو من أي تقنيات فنية ، في ظل هذه الظروف لعبت الصناعة دوراً ضئيلاً في تنمية اقتصاد المجتمع، واتسمت بالبساطة واعتمدت على منتجات الثروة الحيوانية، الزراعية منصبة على "إنتاج السلع التي لم يكن بدّ من صنعها محلياً متمثلة في: العسل، التين المجفف، التمر، زيت الزيتون، طحن الحبوب، دباغة الجلود، صناعة الملابس والأحذية" (المزيني:202.212.1994).

لقد أدخلت السلطة العثمانية بعض الإصلاحات الاقتصادية بالولاية متمثلة في الاهتمام بالتعليم المهني فأنشأت مدرسة الفنون والصنائع بطرابلس 1899ف التي اضطلعت بتدريب الأفراد على بعض الأعمال الصناعية الحرفية مثل: النجارة، الحدادة، خرازة الجلود، الحياكة، وصنع الأحذية والسروج، الصباغة، والبناء، والنقش والموسيقا، إلخ. وقد ألحق بهذه المدرسة قسم خاص بالنساء لتدريبهن على مختلف المهن مثل: التفصيل، التطريز، نسيج البسط، والتدبير المنزلي (بلدية طرابلس: 163.1976) مساهمة بذلك في خلق نوع من التوجه المهني الصناعي الذي يعتبر مدخلاً مناسباً يتفق مع أوضاع العمال في مجتمع متخلف اقتصادياً وثقافياً ومهنياً، ويألف هذه النمطية من الأعمال الصناعية بشكلها المنظم، وتعتبر تلك التقنية الصناعية المتاحة بالمدرسة كمركز مهني تعليمي متقدمة في ظل تلك الظروف والإمكانيات المتيسرة آنذاك. ففي الحقبة العثمانية عرف المجتمع الليبي أنماطاً متعددة من الصناعات التقليدية من أشهرها الصناعات اليدوية الصناعات الجلدية متمثلة في صناعة الأحذية، دبغ الجلود، الجبيرة، السروج، وحافظات النقود، وصناعة المنسوجات متمثلة في صناعة الأردية والعباءات، وبيوت الشعر والكليم، والمستلزمات الزراعية (Kkia, 133.129) بالإضافة إلى الصناعات السابقة هناك صناعات أخرى كانت أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية سادت في العهدين العثماني والقرهمانلي تميزت برواج منتوجاتها تمثلت في صناعة بناء السفن والمعدات الحربية وهي لاشك صناعة استراتيجية هامة ومعيار من معايير تقدم المجتمع ونهضته الصناعية، وصناعة المعدات الزراعية، والعطور، والمشغولات المعدنية، والمعادن الثمينة متمثلة في صياغة الذهب واللفضة. (راجع kkia14: والبربار: 1996. حسن:204.1961) تشير المصادر التاريخية إلى أن السلطة العثمانية سعت إلى الربط وتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة والرعي فقد عمد العثمانيون في عهدهم الثاني إلى تحسين الزراعة فنشّطوا في ترهونة غراسة الزيتون وأدخلوا إلى غريان شجر التوت لتربية دود القز لإنتاج الحرير. (المسعودي:28.38.1956). لقد استمر الوضع الصناعي على مألوفه حتى نهاية الحقبة العثمانية في ليبيا عدا الصناعات الحربية

والأسلحة البيضاء، وصناعة بناء السفن التي انقرضت منذ العهدين، القرهمانلي، والعثماني الثاني.

أما في الحقبة الإيطالية فلا جدال في أن الصناعة التقليدية التي سادت في المجتمع الليبي في العهد التركي ظلت عماداً للاقتصاد الوطني إلى جانب الزراعة والرعي بالطبع، وأصبح يزاولها الأفراد في الحقبة الإيطالية بأساليب تقليدية للإيفاء باحتياجاتهم الخاصة، وبمتطلبات السوق المحلي من الإنتاج الصناعي.

بعد أن استقرت الأوضاع السياسية والاقتصادية لإيطاليا بليبيا 1931ف اتجهت نحو الاهتمام بالصناعة عموما والتقليدية خصوصا.. فأنشأت عدداً من المشاريع الصناعية التي توفرت مقوماتها محلياً ولم تكن مألوفة قبل هذا التاريخ، وترتب عن هذه التغيرات تزايد حجم العمالة فأولت السلطة الإيطالية اهتماماً خاصاً بالعديد من الحرف التقليدية فتزايد عدد العاملين بها لدرجة أن أصبحت مهيأة لتشكيل تنظيم نقابي حرفي.

إن اهتمام إيطاليا بتشجيع الصناعات الحرفية التقليدية بليبيا كان هدفاً استراتيجياً يحقق المصالح الاقتصادية لإيطاليا في المستعمرة، حيث أقيمت دورات تدريبية تطبيقية ضمت الليبيين والإيطاليين في كل حرفة صناعية لأجل إيجاد عناصر فنية مؤهلة لممارسة العمل الصناعي اليدوي على أسس علمية (العزابي، الميرـ ط.د.س72.71) **أما أوضاع الصناعة التقليدية في حقبة ما قبل الثورة** فالوضع الاقتصادي برمته في هذه المرحلة الذي تميز بالاحتكار من طرف الجاليات الأجنبية، والإفلاس والخسائر والدمار الذي لحق به من جراء الحرب العالمية الثانية التي كانت ليبيا مسرحاً من مسارح أحداثها انعكس سلباً على حركة التصنيع بالمجتمع، وعاق مسيرتها التنموية وجعلها لا تخرج من وضعها التقليدي، فضلاً عن أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن ملائمة لإقامة مشروعات صناعية ذات جدوى اقتصادية تذكر أو العمل على تحسين أوضاع الصناعات التقليدية القائمة الأمر الذي جعل معظم الليبيين يتركون العمل الصناعي، إما بالعودة إلى العمل الزراعي الموسمي أو العمل داخل الموانئ أو في القواعد العسكرية الغربية أو العودة إلى مزاولة نشاطهم الصناعي التقليدي بالنسبة للأفراد الذين كانوا يمارسون العمل الصناعي اليدوي (إبراهيم: 76.73.2000) إلا أن اكتشاف النفط أحدث تحولات عميقة وبصورة مفاجئة في طبيعة وتركيبة ونوعية الصناعة بشكل خاص، وبقية أوجه النشاط الاقتصادي عموما نتيجة للتحولات التي حدثت في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع. فالصناعات التقليدية اليدوية تأثرت سلباً بصورة جوهرية ودائمة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها النفط فنجم عن الحاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة لتغطية فرص العمل التي اتاحها النفط لأفراد المجتمع خارج نطاق العمل الصناعي أن ترك معظم الأفراد الذين يمارسون العمل الصناعي التقليدي حرفتهم مما أدى إلى ارتفاع تكلفة السلعة المنتجة يدوياً وانخفاض الجودة، وعجزها عن المنافسة أمام السلع المستوردة الأمر الذي نجم عنه تهميش الوظيفة

الاجتماعية والاقتصادية للصناعات التقليدية (عتيقة:168.1973).

لقد أولت الحكومة في هذه الحقبة التاريخية من تطور حركة التصنيع في ليبيا نوعا من الاهتمام بالصناعة التقليدية فأنشأت لهذا الغرض بفضل بعض المساعدات الأجنبية بضعة مراكز للحرف اليدوية في طرابلس لتدريب خريجي المدارس الإبتدائية، وببنغازي لتعليم الإناث فن حياكة السجاد وأشغال الإبرة ومشروعا آخر للحرف اليدوية بسبها، وعلى المستوى المحلي دعمت بلدية طرابلس النشاط الحرفي اليدوي بتقديم تسهيلات لإقامة ورش للحرف اليدوية بسوق المشير، وعملت حكومة ولاية طرابلس على تشجيع تصدير المصنوعات اليدوية الليبية عن طريق الاشتراك في مختلف المعارض بالخارج وقامت بإجراء دراسات وبحوث عامة لأوضاع الحرف اليدوية بالولاية من شأنها توفير معلومات واقعية ميدانية تبنى على أساسها سياسة ثابتة للحرف التقليدية (تقرير البنك الدولي:1961.134). **أما أوضاع الصناعة التقليدية في حقبة الثورة** فإن الأوضاع العامة لظروف الصناعة التقليدية في هذه الحقبة التاريخية من مسيرة حركة التصنيع في ليبيا لم يطرأ عليها أي تغييرات تذكر، لأنها لم تحظ بأي اهتمام يذكر من طرف المجتمع (عمليا) بالرغم من أن خطة التحول 1986-80 قد تضمنت أهدافها إشارة إلى ضرورة الاهتمام بتنمية الصناعات الحرفية والمنزلية متمثلة في تدعيم مراكز الصناعات التقليدية والحرفية، وإنشاء مراكز جديدة، وتدعيم الأسرة المشتغلة فيها مادياً وفنياً ومساعدتها في تسويق الإنتاج انطلاقاً من دورها الاقتصادي الداعم للأسر التي تمارس الصناعة التقليدية، لاعتمادها على العنصر النسائي، واستغلال الموارد الوطنية المحلية التي تعتمد عليها الصناعة التقليدية في إطار المجتمعات المحلية التي توجد بها (خطة التحول:262). ومع ذلك يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية للمجتمع في هذه الحقبة لم تغض الطرف نهائياً عن هذه الصناعات وأهمية دورها الاقتصادي لاسيما على الصعيد الأسري فسعت إلى تحديث آليتها. فأسست العديد من المراكز والوحدات الصناعية التي شملت تجمعات عمالية كبيرة مثل مصنع السجاد في بني وليد، ومصنع الفخّار بغريان في إطار تحديث صناعة الكليم، الفخّار التقليدية وفقاً للأساليب الحديثة. بالإضافة إلى تحديث صناعة الملابس، والصناعات الجلدية بمختلف أنماطها التي انتشرت في معظم المدن الليبية، مثل مصانع الأحذية بطرابلس، بنغازي، مصراتة، ترهونة، إلى جانب دبغ الجلود في مدبغتي تاجوراء وبنغازي.

خامساً- الوظيفية الاجتماعية والاقتصادية للصناعة التقليدية:

لعل أبرز الوظائف لهذا النمط من الصناعة اجتماعياً تتجسد في بعدها الثقافي الذي يعطي بعداً حضارياً وتعبر عن مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمراحل تاريخية متباينة من حياة مجتمعنا تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع لاسيما وأن الصناعة تمثل مقياساً من مقاييس تقدم المجتمع بغض النظر عن الآلية التقنية والفنية المستخدمة ، فبكل مرحلة من المراحل الحضارية للمجتمع

يوجد نموذج صناعي يتناسب مع إمكانيات ومتطلبات، وأهداف المجتمع التي يحددها للصناعة. فالصناعة التقليدية بتقنيتها البسيطة تتناسب مع مجتمع يتجاوز معدل الأمية فيه (70%) ويزيد، فضلاً عن أنها في بعدها التاريخي تعد توثيقاً للملامح الاجتماعية الحياتية لأفراد المجتمع من خلال المنتوجات الصناعية التي خلدت آثارها في هيئة رسومات ونقوش على الأحجار والفخّار، أو على المشغولات المعدنية والمنسوجات..إلخ بمعنى أن الصناعة تمثل تراثاً حضارياً تاريخياً عميق الجذور في مختلف مظاهر الحياة. ساهمت الصناعة التقليدية في تشغيل أو توفير فرص عمل للعديد من الأفراد وتنمية المهارات الفنية بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني أو المحلي.

اقتصادياً: تدخل الصناعة التقليدية في إطار الصناعة التحويلية؛ بل قاعدتها الأساسية فهي تمكن المجتمع من استغلال موارده البسيطة المتاحة لاعتمادها على تصنيع الخامات المحلية مثل الصوف، والجلود، ومخلفات النخيل، وبعض الطينيات، والنبات مثل الحلفاء والزيتون والخروب والجداري. (إساعيل: 1989ف).

ماضياً: لعبت الصناعة التقليدية في ليبيا دوراً وظيفياً اجتماعياً رئيسياً في توفير فرص العمل لمعظم السكان خاصة العنصر النسائي، وتوفير النقد الأجنبي من خلال صادراتها، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن المنتوجات النسيجية والسجاد كانت تصدر إلى تونس وبرقة بقيمة (20.000) ليرة تركية، وبلغت صادرات الأردية الحريرية (5000) ليرة تركية، صناعة استخراج الملح قدر عائدها السنوي على الخزينة التركية بـ (40.000) ليرة تركية في طرابلس، (36.000) ليرة في برقة. ويصدر ثلث إنتاج صناعة الحصر إلى تركيا وقدر قيمة صادراتها (3.000) ليرة. (انتوني:د.س.130).

وفي إطار الاستخدام تشير الدلائل الاحصائية إلى أن القسم الأساسي من القوى العاملة في مرحلة ما قبل النفط كان يعمل في الصناعات التحويلية. ففي عام 1938ف بلغ عدد الحرفيين (5239) حرفياً منهم (3300) ليبيون ومن جنسيات أخرى غير الإيطاليين تركّز معظمهم بمدينتي طرابلس وبنغازي (المير:1981.23) وفي عام 1954ف بلغ عدد أصحاب الحرف وعمال المصانع (39.226) منتجاً موزعين حسب النوع على النحو التالي: (18.203) منتجين (21.23) منتجة، والعمال اليدويون (389.9) منتجاً منهم (255.9) منتجاء (134) منتجة (تقرير:1954.29). وفي عام 1958 كان يربو على (23) ألف عامل يعملون بالأجر من بينهم (13) ألفاً يعملون بالصناعة التحويلية. وفي عام 1967ف بلغ عدد الأفراد العاملين بالصناعة (46) ألف عامل موزعين على (2843) مؤسسة صناعية من بينها (7) آلاف مؤسسة حرفية، وورشة يصل عدد العاملين بها خمسة أشخاص. ولم يكن عدد العمال يتراوح بين (25) و(500) عامل إلا في (171) مؤسسة كان المجموع العام للعاملين بها ما يعادل (6662) عاملا (الزمان:1957). وفي هذا السياق يؤكد تقرير البعثة الدولية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على أن "الصناعة الحرفية التقليدية لعبت دوراً ثانوياً لأن الإنتاج المحلي أثناء الاحتلال الإيطالي لم يقم على

منافسة البضائع الرخيصة المصنّعة بالآلات، كما أن المستهلكين أخذوا يميلون بصورة متزايدة إلى شراء المنتجات الحديثة بدلا من المنتجات التقليدية.. ومع ذلك نشأت بعض الحرف اليدوية بما في ذلك صناعة النسيج والنحاس والفضة والذهب. وفي الوقت ذاته ظل الرحل وأشباه الرحل من السكان يؤمّنون حاجاتهم البسيطة مستعملين الصوف والجلود الخام والنخيل والمواد المحلية لصناعة النسيج والأحذية والخيام والبسط والسجاد والسلال وأواني الفخار" (تقرير البعثة: 1960. 135).

حاضراً: يتعذر الحصول على أي بيانات إحصائية تبين الإسهام الوظيفي الاقتصادي للصناعات الحرفية التقليدية، يعزى ذلك بالطبع إلى التهميش الكامل للصناعات التقليدية بما يوحي ببداية الاندثار الفعلي لهذا النمط الصناعي، ويَبرُز في الوقت ذاته حقيقتان أساسيتان : الحقيقة الأولى وهي أن السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع الليبي لم تول أي أهمية تذكر في إطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولم ترصد لها المخصصات المالية اللازمة لتنميتها وتشجيع الاستثمار في ميدانها عملياً بعيداً عن التجريد النظري. الحقيقة الثانية: ترك مسيرة الصناعة التقليدية المستقبلية واستمراريتها رهينة بالنشاط الأهلي للأفراد الذين يمارسونها، ومدى رغبتهم بالاستمرار في ممارستها، علاوة على أن الصناعة التقليدية أصبحت مرتبطة بالذوق الخاص للأفراد ومدى رغبتهم في اقتناء المنتجات التقليدية، فمعظم سلع الصناعة اليدوية تتم بموجب طلبيات خاصة لأفراد محدّدين سلفاً. وهذا يعطي مؤشراً خطيراً يهدد مستقبل هذا النمط من الصناعة وينبئ بقرب اندثارها باندثار الصناع كبار السن الذين توارثوا المهنة عن آبائهم وأجدادهم، هذه القاعدة التوارثية أضحت هي الأخرى مهددة بالاندثار بفعل حركة التغير الاجتماعي التي انعكست آثارها على تغير الوضع الوظيفي للأفراد ومراكزهم الاجتماعية والذوق العام للمستهلكين والسوق، وعدم قدرة المنتوجات التقليدية على المنافسة لاسيما في ظل سياسة السوق المفتوح. لذا فمن الأهمية بمكان استعراض الوظيفة الاقتصادية للصناعة الآلية الحديثة في إطار العلاقة الإحلالية بين الصناعة التقليدية والحديثة، فقد بلغ عدد الأفراد العاملين بالصناعة عام 1970ف (20.9) ألف عامل، وفي عام 1988ف (55.9) ألف عامل، وفي عام 1998ف بلغ عدد العاملين بالصناعة التحويلية (38.2) ألف عامل وصاحب هذا الانخفاض العمالي تدني الظروف العامة للصناعة من حيث، الأعداد والتكوين والتثقيف، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد العاملين وتزايد عدد العاملين بالقطاعات الخدمية الأخرى، وتبين المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بالإنتاج الصناعي أن النمو السنوي للإنتاج الصناعي بليبيا خلال الفترة 1975-1985 قد بلغ (20%) كما تشير البيانات الإحصائية التي تبين مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى أن الصناعة ساهمت عام 1997ف بنحو (6.8%) في مقابل (7.5%) عام 1998ف من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 1998-1997ف على التوالي: (11985.9). (12887.9) مليون

دينار. وبذا فإن تطور الإنتاج الكمي لبعض المنتوجات الصناعية قد حقق معدلات نمو موجبة مثل طحن الغلال، البطاطين، اليوريا التي سجلت معدل تغير قدر في العام 97-98 على التوالي (15.1%)، (11.1%)، (5.95%) وفي المقابل سجلت بعض الصناعات معدلات نمو سالبة مثل الأمونيا، وصناعة التبغ، والأعلاف، الأردية التي حققت معدلات تغير منخفض خلال الفترة ذاتها (2.9-)، (85.4-%)، (4.1-%)، (11.1-%). (التقرير السنوي:47,35.1998).

مستقبلاً: في ضوء المعطيات الحالية لظروف الصناعة التقليدية لايمكن التنبؤ بأي دور وظيفي اقتصادي أو اجتماعي مؤثر للصناعة اليدوية ما لم تعد مؤسسات المجتمع المعنية بشؤون الصناعة والاستثمار الصناعي النظر في طبيعة الدور الاقتصادي لهذا النمط الصناعي واعتباره عنصرا أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني وذلك بتشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الحرفية اليدوية، وتقديم القروض الإنمائية، وتوفير المواد اللازمة للتصنيع اليدوي الحرفي، وبعث مجمعات صناعية ومراكز لإعداد وتكوين وتدريب جيل جديد يتبنى مسؤولية استمرار هذه الصناعة وحمايتها من المنافسة الخارجية خاصة المنتوجات المماثلة. وتشجيع صناعة السياحة التي تخلق سوقاً رائجة للمنتجات التقليدية بما يمكن من إيجاد ترابط بين الصناعة التقليدية وصناعة السياحة، وإقامة المعارض لمنتجاتها داخلياً وخارجياً، وإقامة مراكز تجارية قارة بالمناطق التي تشتهر بالصناعة اليدوية. وهذا الاتجاه أكدت عليه البعثة الدولية لليبيا. فقد ورد في التقرير "أنه نتيجة لتوافد الأجانب إلى البلاد قبل الحرب وبعدها، ولارتفاع مستوى المعيشة محلياً، نشأ حافز جديد لتنمية الحرف اليدوية كالبسط والسجاد، والمنسوجات المزخرفة، والسلع الجلدية والمصنوعات النحاسية، وهذه الحرف التي يتعين على الحكومة أن تعيرها اهتمامها المباشر، وأن تعمل على تحسينها وتوسيع مجال أعمالها بقصد ترويج مبيعاتها بين السيّاح والمقيمين الأجانب في ليبيا أو تشجيع تسويقها إلى الخارج أن أمكن ذلك" (تقرير البعثة:135.1960).

سادساً- الأبعاد الأساسية للبحث:

6.1- أوضاع الصناعة التقليدية بترهونة ماضياً.. وحاضراً.. ومستقبلاً:

إن الصناعة كظاهرة اجتماعية واقتصادية في نشأتها كانت متلازمة مع نشأة الاجتماع الإنساني والعمران البشري، فهي وسيلته التي استعان بها في قضاء حاجته في المراحل المبكرة من حياته ووجوده الاجتماعي والاقتصادي مستعيناً بها في إنتاج احتياجاته المادية. فترهونة عرفت الصناعة في إطارها التقليدية شأنها شأن أي منطقة في ليبيا التي عرفت بدورها أنماطاً متعددة من الصناعات التقليدية مماثلة في أنواعها وأوضاعها نمط الصناعات التي كانت سائدة في الشمال الأفريقي، وكان من أهمها صناعة الفخّار، الحياكة، النجارة، الحدادة، السروج، البناء، دبغ الجلود، والنسيج المتعدد الاستعمالات. إلا أن البحث في أوضاع الصناعة التقليدية بوصفها تمثل النمط الصناعي اليدوي البدائي الذي يعتمد

على الالآت البدائية والقوة العضلية للأفراد العاملين على صعيد مجتمع البحث يعد أمراً غير موضوعي على الاطلاق لأن الصناعة بهذا المفهوم تكاد تكون مندثرة تماماً أو ينحصر وجودها في بعض العائلات ليس إلا. فقد ظلت الصناعة اليدوية على حالها في دائرة النسيان راكدة دون أي اهتمام من قبل الجهات ذات العلاقة بالصناعة، إذ لم يطرأ أي تغيير في نمطيتها الإنتاجية والآلية، وأهدافها الاقتصادية. لذا فإن البحث في أوضاع الصناعة التقليدية بترهونة لا يخرج عن إطار البحث في كون هذه الصناعة تمثل أهمية تاريخية لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالتراث الثقافي والمهني للمجتمع المحلي (ترهونة) الذي تنتمي إليه، بوصفها تراثاً متوارثاً بين الأجيال ويشهد بداية النهاية في القرن الحادي والعشرين لاسيما إذا تركت على وضعيتها الحالية التي تم فيها إجراء هذا البحث.

عرفت ترهونة في فترة مبكرة من تاريخها العريق الذي تعود جذوره إلى حقب تاريخية موغلة في القدم أنماطاً متعددة من الصناعات التقليدية يأتي في مقدمتها صناعة الفخّار وعصر الزيتون، حيث دلّت الدراسات التاريخية والأثرية على وجود صناعة عصر الزيتون في المزارع الرومانية في أوائل القرن الرابع ق.م منها: معاصر فردية وبعضها مجمعة بمنطقة قصر الداوون وقد قدم "Oates" وصفاً للمواقع المحققة مشفوعاً برسم للآلة المستخدمة في عصر حبوب الزيتون (راجع: Oates الميار: 189,187.1999) لازالت ترهونة تشتهر بصناعة عصر الزيتون إلا أن الأسلوب التقليدي المتبع في معظم مناطق ليبيا الذي يعتمد على الحيوانات في إدارة وتحريك آلة الهرس قد اختفت نهائياً بها وحلت محلها الألات الحديثة وتدخل اليوم في نطاق الصناعات الصغرى.

أما صناعة الفخّار وهي أقدم الصناعات التقليدية التي عرفتها ترهونة فقد اندثرت نهائياً منذ أمد طويل ولم تتوفر أية دلائل على وجود عائلات مارست صناعة الفخار بترهونة في الأمد القريب.

تاريخياً: دلّت الشواهد الأثرية على وجود عدة مواقع لصناعة الفخّار تعود جذورها التاريخية إلى القرن الرابع الميلادي التي أثبتت سيادة هذا النمط من الصناعة بترهونة منها على سبيل المثال "أفران حرق الفخّار بموقع "وادي السري" بترهونة الذي يقع غرب ترهونة المدينة بحوالي 12كلم على طريق طرابلس ترهونة محاذياً لها من الناحية الجنوبية عند تقاطع خط أنابيب النهر الصناعي معها" ويستخدم فيها حرق الفخّار بجميع أنواعه. وتقع هذه الأفران على حافة وادي السري الشمالية، وبلغ عددها ستة عشر فرناً مختلفة الأحجام. بالإضافة إلى حوضين لتخمير الطينة. وأثبتت نتائج الاختبارات التي أجريت على العينات الأثرية أنه تم صناعة أشكال متعددة من الفخّار عالي الجودة في هذه الأفران، والمتنوع الأغراض مثل صناعة الأطباق، الكؤوس، الصحون، الأباريق، علاوة على وجود عينات ضئيلة للفخّار الذي يدخل في صناعة الجرار كبيرة الحجم. (الحداد:7.1.1998).

تبين من خلال هذا البحث أن أوضاع الصناعة التقليدية بترهونة كانت جيدة ومنتوجاتها رائجة وتحظى بمكانة اجتماعية

واقتصادية، وأدت دوراً مهماً اجتماعيا واقتصاديا حيث وفرت فرص عمل لأعداد لا بأس بها من العائلات مسهمة في معالجة مشكلة البطالة، وكان يعتمد عليها كمصدر أساسي من مصادر الدخل ويتخذ منها الأفراد أو العائلات عملا دائما يمارس في مختلف المواسم وليست عملا مؤقتا أو موسميا خاصة صناعة السروج وصناعة الأحذية والمنسوجات بعكس الحال في صناعة الحدادة والمعدات الزراعية المتمثلة في أدوات الحراثة والحصاد وأكياس تخزين أو تعبئة الحبوب المعروفة بـ (الغرارة) أو (الشبّكة) التي تستخدم في نقل المحصول من مكان زراعته (الحصيدة) إلى مكان تجميعه ودرسه فيما بعد (المنّدرة) ومعظم هذه الأدوات كمنتوجات لا تصنّع لأغراض التسويق وإنما لغرض الاستعمال الخاص أو للأقارب وأبناء القبيلة.

لاشك أن حركة التغير الاجتماعي والاقتصادي وما ترتب عنها من تغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمهني والتعليمي لأفراد المجتمع قد أثرت سلبا في أوضاع الصناعة اليدوية الحرفية بترهونة لا سيما وأنه قد تبين من خلال هذا البحث مدى الإهمال الذي تعانيه الصناعة والأفراد العاملون بها وعدم وجود بوادر لجيل جديد يتحمل مسؤولية عبء النهوض بهذه الصناعة وتنميتها والاستمرار بها مستقبلا.

أما بخصوص الأوضاع الحالية للصناعة بترهونة فإنه يمكن القول: إنه من خلال تفحص التركيبة الوظيفية لسكانها تبين أن الغالبية العظمى منهم يعملون بأعمال إدارية وظيفية ومهنية وفلاحية وأخرى لا علاقة لها بالعمل الصناعي عموما، والصناعة الحرفية خصوصا. فالتقرير النهائي لمخطط ترهونة للعام 1980-2000ف يوضح أن حركة التصنيع بترهونة المرتبطة بالصناعات الصغرى (اليدوية الحرفية) لم تحظ بالاهتمام اللازم للنهوض بها، فقد بلغ عدد العاملين بالصناعة في عام 1980ف (400) عامل ومن المتوقع أن يتزايد إلى ما يقارب (1400) عامل عام 2000ف (TAR.final repot p.49.2000). في تقديري أن هذه التقديرات قد تكون بنيت على معطيات غير دقيقة لأن التقرير الذي اعدته اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن والطاقة بالشعبية عام 2002ف يشير إلى أن عدد الأفراد العاملين بالصناعة أقل من هذا التقرير بكثير، موضوع البحث- قد بلغ (341) عاملا موزعين حسب النشاط التشاركي على النحو التالي: (82) منتجاً بتشاركية ترهونة لصناعة الملابس، (106) منتجين بتشاركية الشرشارة لصناعة السراويل، (93)منتجا، بمصنع ترهونة للأحذية (اللجنة الشعبية للصناعة. ترهونة بيانات غير منشورة).

تعكس البيانات السابقة مؤشراً هاماً في إطار التنمية الصناعية بترهونة مؤداه: أن ترهونة من خلال الملامح العامة للتركيبة الوظيفية للسكان ليست منطقة صناعية بالرغم من توفر مقومات توطين العديد من الصناعات خاصة الجلدية والنسيجية وعصر الزيتون، والألبان ومشتقاتها، فالأفراد العاملون بالصناعة عددهم ضئيل جداً (400) عامل من إجمالي السكان

(111,789) نسمة وفقاً لتعداد عام 1995ف، إذ من المتوقع أن يبلغ عدد العاملين بالميدان الصناعي بها عام 2000ف 1400 عامل، ولكن حتى هذا العدد المتوقع لم يتحقق. فالبيانات المتاحة لعام 2002ف تؤكد أن عدد العاملين بالتشاركيات الصناعية بلغ (340) عاملا بالرغم من أن هناك برامج مستقبلية كانت قد أدرجت المخطط الرئيسي للمنطقة لتنميتها صناعياً الذي تضمن جملة من المشروعات الصناعية المقترحة خلال الفترة 80-2000ف منها: صناعة البناء والتشييد والمحاجر والخزف والزجاج.

وصناعة المنتجات الخشبية وصناعة المعدات الزراعية لأجل تجهيز وتزويد المزارع بالمستلزمات الزراعية مثل المحاريث ومعدات تنظيف الأرض وتسويتها والعربات المجرورة يدوياً ، صناعة الإنارة والملابس والمنسوجات (op.cit.p.50) أما بخصوص المشروعات الصناعية القائمة حالياً فتوضح البيانات أنها تتمثل في: صناعات ذات علاقة بالبناء والتشييد، والنجارة، الحدادة والأثاث المعدني والصاج، ومعاصر الزيتون.

بالإضافة إلى صناعة الملابس والبلاستك وصناعة الأواني المنزلية (تقرير للجنة الشعبية للصناعة 2002.9.18).

إن النمطية العامة للصناعة السائدة بترهونة هي عبارة عن منشآت صناعية صغيرة حرفية ذات آلية جدّ بسيطة تعتبر إلى حدّ بعيد صناعات يدوية مجمعة في ورش ومستودعات في نطاق لا يتجاوز 3.8 هكتارات report. Op. cit. (p.50) . إن جميع المؤشرات الاقتصادية الإنتاجية والتوجه المهني للسكان تؤكد ندرة التوجه الصناعي لهذه المنطقة، فجلّ النشاط الاقتصادي لسكان المجتمع المحلي يتجسد في النشاط التجاري بشكل خاص، والأنشطة الاقتصادية ذات الكسب الاقتصادي السريع والحرف اليدوية في الورش ذات العلاقة بصيانة المركبات الآلية والحدادة والنجارة. ولا ريب بأن هذا التوجه الاقتصادي للسكان لا يساعد على تحقيق تنمية صناعية جديثة وقد انعكست هذه الوضعية على الصناعات الصغرى القائمة أي التشاركيات البالغ عددها ثلاث وحدات صناعية سبق ذكرها بما تعانيه من صعوبات تكاد تجعلها عديمة الفائدة اقتصاديا. لذا فإن الصناعة التقليدية موضوع هذا البحث بالتأكيد تقع في دائرة النسيان التام بالنسبة للجهات ذات العلاقة بالتنمية الصناعية، إذ لا يوجد ما يوحى بأن هناك اهتماما أو برامج مستقبلية لتشجيع هذه الصناعات بطابعها التقليدي المعروف.

أما بخصوص أوضاع الصناعة التقليدية بترهونة مستقبلا فإن كافة المؤشرات الواقعية والبيانات الرسمية تنبئ بأنه لا يوجد مستقبل لهذا النمط الصناعي بالمفهوم المحدد في هذا البحث، ما لم تتغير الأوضاع الاقتصادية ويعيد المجتمع نظرته وموقفه من الصناعة الحرفية اليدوية. فقد تبين من البيانات الرسمية أن الصناعة اليدوية لم تحظ بأي اهتمام؛ بل لم توضع في الاعتبار عند وضع المخطط التنموي لترهونة، فالتنمية غير المتوازنة بين أنماط الصناعات يؤدي إلى خلل تنموي في هذا القطاع الاقتصادي الهام.

وخلاصة القول: إن مستقبل الصناعات التقليدية يتوقف على مدى حاجة المجتمع وأفراده إليها ودورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تؤديه.

سابعاً- تصنيف الصناعة التقليدية بترهونة:

من المعروف بداهة أن الصناعة تصنف إلى جملة من الصناعات وفقا لأسس متعارف عليها منها المادة الأولية الداخلة في تصنيع السلع المنتجة، والآلية المستخدمة في التصنيع (تقليدية أو حديثة) وحسب النشاط الصناعي.. إلخ. وفي ضوء الأسس الآنفة يمكن تصنيف الصناعات التقليدية بترهونة التي يمكن تنميتها ودعم القائم منها حالياً على النحو الآتي:

1- الصناعات التي مازالت منتجاتها تحظى بسوق رائجة ويحتاج إليها السكان المحليون مثل صناعة السروج، الحقائب، وحافظات النقود والحقائب الجلدية والأحذية على أن يتم تحديث منتجاتها بما يتناسب وذوق المستهلك.

2- الصناعات ذات العلاقة بحرفتي الزراعة والرعي لأن منتجاتها تتناسب مع النشاط الاقتصادي للغالبية العظمى من سكان ترهونة بغض النظر عن أوضاعهم الوظيفية الرسمية حيث يسود نوع من الازدواجية المهنية لدى معظم الأفراد فيجمعون بين العمل الوظيفي بالدولة والعمل الفلاحي رعيا وزراعة. فصناعة الحدادة قادرة على تزويد السوق المحلي بكل ما تحتاج إليه هذه الحرف من معدات مثل المحشة والمذراة والجلم والمسحاة والفأس.

3- صناعة المسكن متمثلة في صناعة الخيام التي تتوفر محليا حيث تدخل الأصواف والوبر والشعر في صناعة الخيام (بيوت الشعر).

4- صناعة المنسوجات مثل صناعة العباءات والجرود والسجاد.

5- صناعة الأدوات المنزلية التي تفي بالاحتياجات الأساسية والعاجلة للأسرة مثل الأدوات الفخارية من أطباق وأباريق وكؤوس وأوان لحفظ السمن واللحم المجفف (القريش أو القديد) والحلاب.. إلخ.

6- صناعة مستلزمات الأفراح والأعياد الدينية والملبوسات التقليدية التي تحظى بإقبال الأفراد عليها في مختلف المناسبات التي تمليها العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية وإيجاد أسواق دائمة لها.

إن التصنيف الذي أتبع في تصنيف الصناعة التقليدية بترهونة جاء وفقاً للأسس المتعارف عليها، ومتضمناً أيضاً شرحاً لأدواتها وموادها المستخدمة في التصنيع. وفيما يلي عرض لهذه الصناعات والعائلات التي مارستها أو مازالت تمارسها معتمداً في هذا العرض الوصفي على البيانات الميدانية المستقاة من العينات التي أجريت معها المقابلة.

7.1: الصناعات الجلدية:

7.1.1: صناعة الأحذية: على صعيد المجتمع المحلي ترهونة أجريت المقابلة مع الصانع الحرفي "مخلوف عمران حامد الهامل من مواليد 1928ف، تاريخ مزاولته للحرفة 1952ف وتعلم هذه المهنة عن طريق الوراثة فقد كان الأب والجد يمارسان العمل الحرفي في مجال صناعة الأحذية منذ بداية العهد العثماني، نمط الصناعة منزلية إذ لا يملك الصانع محلا أو ورشة خاصة لممارسة نشاطه.

إن صناعة الأحذية التقليدية تسمى في

الأوساط الشعبية بالأحذية العربية تمييزاً لها عن الأحذية التي تنتجها المصانع الآلية الحديثة، وتختلف عنها بأنها غير كاملة الاستدارة من الخلف محلية كانت أم مستوردة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: البلغة والسباط والشبشب أو التليك.

النوع الأول: البلغة العادية ويمثلها الحذاء الرجالي، ويصنع من جلد الماعز. ويصف الأخ "سالم سويدان" من عائلة حرفية مشهورة في هذا المجال مهنته مدرس يمارس العمل الحرفي في أوقات فراغه نوعاً أخر من البلغة الرجالية تتميز بالجودة وتقتصر على أفراد يتصفون بالثراء وبمراكز اجتماعية واقتصادية مرموقة؛ بمعنى أشمل وأكثر دقة يتوقف استعمالها على الوضع المادي للفرد المستهلك ومكوناتها تتألف من:-

موادها الأولية: تتألف من جلد البقر والإبل، والحرير بأنواعه المتعددة حسب اللون أصفر أحمر، أخضر، أسود، لغرض التطريز أو النقش، والفضة أنواع الأصلية (عيار)، والنحاسية، ومن حيث اللون فهي بيضاء، وحمراء.

مكوناته: تتألف من الوجه الخارجي يصنع من الجلد المطرز، والكسلة وتصنع من جلد الإبل كبطان للقطعة الأرضية للبلغة.

النوع الثاني: السباط متمثلاً في الحذاء النسائي ويصنع هو الآخر من جلد الماعز المعروف بالجلد (الغدامسي).

النوع الثالث: الشبشب أو التليك وهما حذاءان شبابيان الأول يرتديه الشباب من فئة الذكور، والثاني ترتديه الشابات من فئة الإناث ويصنع من جلد البقر. ويضيف "سالم سويدان" عند وصفه للشبشب أو التليك قائلاً: "إنه تلبسه النساء في الأفراح خاصة العرائس. وتتألف مكونات مواده من:

القماش (الكاتفة) وهو ذو ألوان متباينة، الورق المقوى (كرتوني) ويستخدم كفرش ويساعد في عملية الحياكة، ورق رقيق ناعم يستخدم عند تحديد هيئة الشكل الخارجي للحذاء؛ أي يرسم عليه الوجه الخارجي للسلعة بالرشام المفتول. ومن ثمّ يتم قصه (بالمقرض) وهو آلة من الحديد حادة له رأس عريض من الأمام يشبه الموسى (السكين). ثم يلصق على الوجه الخارجي للشبشب أو التليك ويترك حتى يجف، ثم يطرّز بالفضة الأصلية وتسمى (عيار) ولا تدخل الفضة النحاسية في تصنيعه، ثم يفرش بقماش عادي خفيف وفي مرحلته النهائية يحال إلى (الكندرجي) لأجل تثبيت الأجزاء العلوية بالسفلية للقدم، والفرق بين الشبشب والتليك أن الأول مفتوح من الأمام والثاني مقفل تماماً عدا الخلف.

أسلوب التصنيع وأدواته: لاريب في أن يكون أسلوب التصنيع المتبع في صناعة الأحذية العربية بسيطاً لأنه يعتمد على آلات بدائية تتلاءم والجهد العضلي للفرد الصانع. لذا فإن معدات التصنيع المستخدمة في تصنيع الأحذية تتمثل في:

- فورمة Form قالب من الخشب الصلب وهي متعددة الأحجام وفقا للأرقام التي تحدد حجم الحذاء، ووظيفتها يشكل عليها الصانع الحذاء حتى يجف ويصبح جاهزا للاستعمال.
- المسمار: ويستخدم لتثبيت الجزء العلوي

للحذاء (الوجه) على الأرضية (القاعدة).

- المشفة (الإبرة) وتسمى أيضا المخراز. وتستخدم في الحياكة.

- النباق: قريب الشبه بالمخراز وهو سيخ حديدي سميك مدّبب من الأمام يستخدم في فتح أو ثقب الجلد.

- القرنية أو الآلة الأرضية للمسمار: قطعة من الحديد الصلب وظيفتها يدق عليها المسامير التي يثبت بها الجلد فوق الأرضية. فعندما يتم طرق المسمار بالمطرق يتقوس إلى داخل أرضية الحذاء حتى لا يؤذي من يلبس الحذاء.

- المطرقة (النجامة) وتستعمل في الضغط على المسامير عند تثبيت أجزاء الحذاء.

- الجلم ويستخدم في قص الجلد وتفصيلاته.

أما بخصوص أسلوب تصنيع البلغة العربية المطرزة والمصنوعة بالحرير والفضة فيقدم "سالم سويدان" توضيحا لكيفية تصنيعها قائلاً: "يقص الجلد على هيئة هلال وبداخله يقص لسان البلغة ثم يتم جمع الأجزاء عن طريق تلصيقها باستعمال مادة نشوية (النشأ)، وتثبت على ورق مقوى كـ (فراش) يسهل عملية التطريز، ويترك حتى يجف ثم يتم رشمها أو (تخريمها) وبعدها يتم تخييطها (حياكتها) بالحرير حيث يتم تتبع الأجزاء المرشومة. تتم حياكتها باستخدام (الصارمة) وهي نوع من السلك مشكل على رسومات في أشكال هندسية متنوعة مثل النجمة أو الهلال أو مربعات أو مسدسات أو دوائر.. إلخ. وتتبع حاشية اللسان (حافته) بالبرشام وبعد الانتهاء من هذه المرحلة تبطن البلغة بجلد الماعز من الداخل. أما المرحلة النهائية أي مرحلة التشطيب النهائي فتحال البلغة إلى الكندرجي ووظيفته تثبيت الوجه الخارجي للبلغة على القدم أو الأرضية باستخدام المسامير.

أما أسلوب تصنيع الشبشب فيتم أولاً بتحديد هيئة الشكل الخارجي للحذاء برسمه على ورق رقيق ناعم باستخدام الرشام المفتول. ومن ثمّ يتم قصه (بالمقرض) ثم يلصق على الوجه الخارجي للشبشب أو التليك ويترك حتى يجف، ثم يطرّز بالفضة الأصلية وتسمى (عيار) وتدخل الفضة النحاسية في تصنيعه، ثم يفرش بقماش عادي خفيف. وفي مرحلته النهائية يحال إلى الكندرجي لأجل تثبيت الأجزاء العلوية بالسفلية للقدم".

مواد التصنيع: يقدم الصانع الحرفي "مخلوف عمران" وصفاً لأسلوب تصنيع الحذاء العادي قائلاً: "المادة الأساسية التي تدخل في تصنيع الأحذية العربية هي جلد الماعز والجاموس والبقر والإبل ولكل نوع استعمالاته الخاصة في مواضع الحذاء. فالسباط تصنع أرضيته من جلد الجاموس وتسمى (الملّخة)، ويصنع جزؤه العلوي من جلد الماعز ويعرف بالجلد الغدامسي أو الفيلالي -في حالة البلغة السباط العادي- وتميز الفيلالي الغدامسي بالنقش والزخرف الجميل مما أكسبه مكانة وإقبالا في أوساط المستهلكين، وكان رائجاً بالسوق المحلي بمنطقة طرابلس. أما البلغة فتصنع من جلد الماعز من أعلى، ويستخدم جلد البقر والإبل في تصنيع الأرضية (قدم الحذاء). أما الشبشب (العادي) فيصنع من جلد البقر وتكون أرضيته (كسّلة) أي أنه تصنع من (القومّة) وهي قطعة من بقايا إطارات

السيارات. ويتكون الشبشب من ثلاثة سيور جلدية من أعلى بها فتحة يثبت بها الأصبع الكبير عند الاستعمال مثبتة على الأرضية"..

7.1.2. أوضاع الصناعة الجلدية اليدوية بترهونة: تبين من خلال هذا البحث أنها كانت تعتمد في موادها الأولية على الجلود التي تصنع خارج نطاق منطقة ترهونة حيث، كان يتم شراؤها من مدينة طرابلس بسوق باب الحرية وسوق الرباع لذا فإن هذا النمط الصناعي يواجه صعوبة بالغة في الحصول على الجلود الجاهزة اللازمة للتصنيع. والغريب في الأمر أن ترهونة رغم أنها مشهورة بتربية المواشي فإنه لم يتم الاستفادة من هذه الثروة في أي مجال من مجالات التصنيع الاقتصادي. لذلك أصبحت هذه الصناعة تعتمد على التصنيع الخاص لأفراد محددين سلفاً. في عام 1968ف بدأت الصناعة تواجه بعض الصعوبات يأتي في مقدمتها قلة الطلب على المنتجات اليدوية بسبب المنافسة الخارجية ومنتجات الصناعات الحديثة. وأسعارها كانت ستة جنيهات للشبشب، وأربعة جنيهات للسباط النسائي، وبلغ سعر الشبشب المطرز أو المليان (5) دنانير والعادي أو المطلوق دينارين، تتراوح أسعاره الحالية ما بين (10-20) ديناراً وفي المقابل بلغت أسعار التليك المصنوع من الفضة العادية ما بين (5-10) دنانير، والمصنوع كله من الفضة (10-20) ديناراً. أما أسعار التليك المطرز الحالية فتبلغ (50) ديناراً والتليك الخفيف أو المطلوق فتبلغ (25) ديناراً. وتتراوح أسعار الحذاء الرجالي العادي اليوم ما بين (25-30) ديناراً. في مقابل ذلك بلغ سعر البلغة العربية المطرزة التي تسمى (المليانة) قديما (10-15) جنيها والعادية وتعرف بـ (المطلوقة) 5 دنانير ويتراوح سعر البلغة المطرزة وفقاً للأسعار الحالية من (60-70) ديناراً والعادية أي المطلوقة ما بين (15-20) ديناراً. أما السباط النسائي فقد اندثر نتيجة لعدم استعماله من قبل نساء هذا الزمان لأن مظهره تقليدي جداً لا يتناسب مع أذواق المرأة في المجتمع المعاصر. بينما لازال التليك المطرز والمصنوع من الفضة يحظى باقبال من النساء خاصة في مناسبات الأفراح.

الوضع الحالي لصناعة الأحذية التقليدية أنها تتم وفقا للطلب الخاص وفي المناسبات الشعبية مع انعدام المواد الخام بالسوق المحلي، وإذا وجدت فيتم الحصول عليها عن طريق مصنع الأحذية الحديث بترهونة الذي توقف بدوره عن تقديم هذا الدعم للصناعة اليدوية المنزلية، وفي فترة السبعينيات كان يتم الحصول على المادة الأولية عن طريق مركز التوزيع الملحق بمدبغة تاجوراء وقد أوقف تعامله مع الصناع الحرفيين في سنة 197776 – ف.

7.1.3. الصعوبات: تواجه هذا النمط الصناعي التقليدي صعوبات جمّة من أهمها: النقص الحاد في المواد الخام، وعدم وجود محلات أو ورش قادرة ومعروفة لممارسة هذا النشاط الحرفي، انعدام تقديم أي نوع من أنواع المساعدة والدعم لهذه الحرفة مثل تقديم اعانات مادية أو قروض صناعية طويلة الأجل أو توفير محلات صغيرة لأصحاب هذه الصناعة لممارستها خارج النطاق المنزلي، علاوة على انعدام التنظيم الحرفي للصناعة على صعيد

ترهونة. ولا يوجد إقبال من قبل الأبناء لمزاولة هذه الحرفة.

7.2 - صناعة الجبيرة والسّير والبوط والحلاط ومحافظ النقود (التزادين) والسروج:

لقد اختصت في صناعة هذه المصنوعات الجلدية بترهونة عائلة الحاج "سويدان" وأجريت المقابلة مع أحد أحفاده وهو الأخ "سالم سويدان" وعميد هذه العائلة الحاج محمد عبدالرحمن سويدان من مواليد 1860ف أعدمه الغزاة الطليان عام 1923ف توارث أبناؤه وأحفاده وإخوته الحرفة من بعده وهم: المبروك محمد عبدالرحمن سويدان من مواليد 1917ف ومازال يمارس الحرفة حتى اليوم (زمن إجراء هذا البحث إبريل 2002)، عبدالحميد محمود سويدان يمارس المهنة حتى اليوم بموجب ترخيص رسمي وله معرض لبيع منتجات المصنوعات الجلدية مقره مدينة طرابلس من مواليد 1944ف أبوزيد مسعود سويدان 1950ف وتتخذ هذه العائلة من الصناعة الحرفية عملا أساسياً وكل إنتاجها لغرض التسويق. وأقدم من خلال هذا البحث وصفا مفصلاً للمصنوعات الجلدية التي تقوم عائلة الحاج سويدان بتصنيعها مبينا أسلوب تصنيع كل منتج على حدة ومواده الأولية الداخلة في تصنيعه والمعدات الآلية المستعملة في العملية الإنتاجية كما بيّنها "سالم سويدان".

7.2.1 - صناعة الجبيرة (حقيبة جلدية):

استعمالاتها: تستعمل لحفظ الأوراق أو الوثائق الشخصية والنقود، وتحفظ بها جميع الحاجات الخاصة بالرجل مثل المقص وقلامة الأظفار، وموسى الحلاقة ومرآة صغيرة ومعدات أخرى مساعدة يحتاج إليها الرجل البدوي في حياته اليومية وفي ترحاله، وتلبس معلقة على الكتف حول العنق.

وصفها: هي عبارة عن قطعة جلد مصنّعة شبه دائرية أو مربعة مقسمة من الداخل إلى أجزاء أو قواطع بها جيب كبير ويمثل الجزء الرئيسي من الجبيرة، وجيبان من الخارج الداخلي يستعمل لحفظ المستلزمات الخاصة، والخارجي لحفظ النقود. وهي مكملة للزي الوطني وتلبس فوق القميص العربي على الكتف حيث، تكون مثبة بالسير وهو مصنوع من الجلد ومزخرف أو عادي وظيفته تثبيت الجبيرة على الكتف، بها نقوش حريرية وفضية وقبصون (قطع من الحديد الأبيض الخفيف يثبت في فتحات يتم تخريمها بالجلد)وسلك يسمى (برشمان) وهو سلك متعدد الألوان لغرض الزينة. وتتميز بتعدد ألوانها منها: الأحمر، والأخضر، الأصفر، إلا أن اللون الأكثر شيوعا واستعمالا هو اللون الأحمر.

أنواعها: تصنف الجبيرة من حيث الحجم إلى جبيرة كبيرة، وصغيرة. أما من حيث الشكل الخارجي فتصنف إلى (مطلوقة) غير مزخرفة أو منقوشة أي بدون زينة. (مليانة) وهي مزخرفة أو منقوشة أي مطرزة بالحرير والفضة.

موادها: المواد الأولية الداخلة في تصنيع الجبيرة تتمثل في: جلد الماعز، البقر، الحرير، الفضة وهي نوعان: فضة أصلية، وفضة نحاسية إلا أنها لا تدخل في الصناعة الجلدية، السلك "البرشمان" ومعظم هذه المواد مستورد من الخارج من الشام والدول الأوروبية مثل

فرنسا والمانيا.

الآلات المستخدمة: تتمثل الآلات المستخدمة في تصنيع الجبيرة في معدات يدوية بسيطة يستعمل جميعها يدوياً وهي:

الرخامة: وهي قطعة من رخام مستطيلة الشكل توضع على كرسي قصد تثبيت أجزاء الجبيرة بعضها على بعض، وتستخدم كضاغط أو مكبس وبعض الأحيان تكون الرخامة مصنوعة من الخشب بدل الرخام.

الإبرة: وتستعمل في الحياكة والزخرفة وذلك بتمرير السلك وخيوط الحرير من خلالها في الفتحات المعدة لها.

المشفاة: عبارة عن قضيب من الحديد مدّبب من الأمام مثبت في قطعة من الخشب صغيرة مستقرة "ناعمة" (مقبض)، وصغير الحجم يتناسب وقبضة اليد، ويستعمل في الحياكة عند الزخرفة.

المقص: وظيفته قص الجلد وعند تفصيل الجبيرة في صورتها ما قبل النهائية.

الرشام: وظيفته يستخدم في تخطيط شكل الجبيرة.

المحّاط: وهو قطعة من الخشب، مفتوح من الأمام به فتحتان لغرض النقش على الجلد أي (التعليم) على قطعة الجلد.

أي الرسم لتوضيح نموذج أو شكل الرسمة أو النقش الذي سيوضع للجبيرة ويحدد مظهرها الخارجي.

الخرامة: أشكال متعددة وتستخدم لثقب الجلد المستعمل في صناعة الجبيرة وتثبيت القبصونة التي بدورها تثبت وجه الجبيرة أو شكلها الخارجي.. بمعنى وظيفته إقفال الجبيرة في صورتها النهائية.

النشي أو النشأ: وهو عبارة عن دقيق مطحون يطبخ بالماء مع الملح على النار حتى يتحول إلى مادة لزجة ويستخدم مادة لاصقة تلصق بها أجزاء الجبيرة بعضها على بعض إلى حين حياكتها نهائياً.

7.2.2. محفظة النقود (التزدان): يصنع من الجلد شكله مستطيل أو مربع صغير الحجم يحفظ بداخل الفرملة ويعلق بسلسلة صغيرة ومازال مستعملا حتى يومنا هذا خاصة عند كبار السن، وتدخل في تصنيعه جميع المواد التي تصنع منها الجبيرة.

7.2.3. الحزام (البوط): وهو سير طويل من الجلد يلبس على الخصر مشابه تماما لحزام السروال الفرنجي، ومهمته تثبيت الوسط وتحفظ فيه النقود وملحقة به جيوب خارجية ومجوف من الداخل، وفي مقدمته سير يثبت في حلقة معدنية صغيرة لغرض تثبيته على الخصر، وتدخل في صناعته جميع أنواع الجلود والألوان والزخارف.. ويندر الآن أستعماله، ولا يتم تصنيعه إلا بناء على طلب خاص.

7.2.4. الهلاط: وظيفته حمل أو تعبئية ذخيرة السلاح.. من الخارج به فتحات توضع فيها الذخيرة وقد استعمل كثيرا في فترة الجهاد ضد الايطاليين، وهو متعدد الألوان والأنماط، **وينقسم إلى نوعين:** النوع الأول يلبس مثبتاً على الوسط، والثاني يلبس مثبتا على الوسط والكتفين معاً في آن واحد.. واندثر أستعماله حاضراً.

7.2. الوضع الحالي لهذه المصنوعات

الجلدية:

حقيقة الأشياء تؤكد أن معظم هذه المصنوعات الجلدية -إذا استثنينا البلغة العربية والشبشب والتليك التي لازالت سوقها رائجة وأسعارها مناسبة ومرتفعة نسبياً لأنها مطلوبة اجتماعيا خاصة في الأفراح التي تستوجب عادات المجتمع وأعرافه ضرورة اقتناء هذه المصنوعات الشعبية -أوضاعها حرجة ولم تعد تحظى بإقبال شعبي واسع يحفز الصناع على إنتاجها وهذا يعطي مؤشراً مبدئياً على أن هذه المصنوعات الجلدية مثل الجبيرة والحزام والحلاط والتزدان مصيرها الاندثار ما لم يتم تحديثها وتصنيعها في أشكال أو نماذج تتفق وذوق المستهلك المعاصر والخروج بها من الطابع التقليدي الذي بالتأكيد سينتهي بانتهاء مستهلكيه.. لذا فإنتاجها متوقف على طلبيات خاصة لأفراد محددين ومعروفين سلفاً.. ومما يزيد في صعوبة أوضاعها إلى جانب ندرة المستهلكين ارتفاع أسعارها.. فالجبيرة التي كان سعرها قديما أي عام 1969ف (5) دنانير أصبح سعرها الحالي عام 2002ف يتراوح ما بين (50-40) ديناراً تقريبا وهذا يعني أن معظم منتجات الصناعة التقليدية ستصبح سلعاً للخواص وليست للعامة مما يؤدي إلى ضيق سوقها وانحصارها في فئات أو مستويات اجتماعية معينة.. وبالمثل بالنسبة لأسعار التزدان فقد كان قديما يساوي ديناراً واحداً والأن أصبح سعره يساوي عشرة دنانير وهذا السعر لا يمكنه من منافسة المحافظ الحديثة الرخيصة الجلدية أو غير الجلدية المستوردة من الخارج التي لا يتجاوز سعرها ثلاثة دنانير، وبالمثل لأسعار البوط أو الحزام فقد قفزت أسعاره من ثلاثة جنيهات إلى خمسة عشر ديناراً وكذا الحال بالنسبة للأحذية على نحو ما تبيّن آنفاً.

7.4. صناعة السروج: السرج يستعمل للخيول وهو أنواع من حيث نمط الصنعة والمادة الداخلة في تصنيعه ينقسم إلى: سرج خفيف أو (مطلوق) بمعنى غير منقوش بالحرير والفضة، سرج (مليان) وهو مصنوع من الفضة ومطرز بالحرير.. أما من حيث الحجم فينقسم إلى سرج ربع عمل، وسرج نصف عمل، وسرج عمل كامل ومعيار هذا التصنيف يستند إلى نوعية جودة السرج بمعنى سرج درجة أولى أو ثانية أو ثالثة.. إلخ.

7.4.1.مكوناته وأسلوب تصنيعه: السرج يتكون من عدة أجزاء تصل إلى عشرة أجزاء أساسية.. يعتمد السرج في تصنيعه على مواد محلية ومستوردة خاصة الفضة وخيوط الحرير، وتتألف مكونات السرج من الأجزاء الآتية:

الستارة: وهي تصنع من القماش ومنقوشة بالفضة (الصارمه)، وتتكون من قطعتين هما (القصعة) و(القربوس) تصنع القصعة من الجلد وتلبس على الكتب وهي منقوشة بالفضة من الناحية الخارجية وموضعها من السرج يأتي خلف ظهر الراكب أو الفارس.. أما القربوس فيصنع من الجلد ويطرز بالفضة وموضعه من السرج يأتي في المقدمة أمام الفارس.. وهو أصغر حجما من القصعة.

الدير: قطعة طويلة من الجلد المزخرف بالفضة بكاملة مبطّن بـ (البّد) ويصنع من

الصوف محليا كان أم مستورداً.. يثبت على صدر الحصان تتوسطه قطعة صغيرة على شكل مثلث تسمى "الحجاب".

الخدود: وهما قطعتان تلبسان على خدي الحصان من منطقة الرأس، وتصنعان من الجلد، وتبطنان من الداخل "بالبد" الرقيق، والخدود مطرزة بالفضة "العيار" صفراء مذهبة وبيضاء ، وبالبرشمان من الجهتين، وتلحق بها (الصريمة) لجام الفرس من الجهتين، وملحق بها (قصّة) من الكاتفة مطرزة بالفضة من الأعلى قصد تثبيت وجهتي الخدود، ويلحق بالقصة قطعة صغيرة في المنتصف تسمى (شمسية) تصنع من قماش الكاتفة، ويلحق بالخدود من ناحية الطرف الأعلى عند رأس الحصان (الإعظارات) ووظيفتها استكمال زينة السرج فهي قطع صغيرة متعددة تسمى (شرابة) مجزأة من أسفل إلى قطع صغيرة على هيئة ورود، مصنوعة من سلك مفتول ولونها أسود.

البشت: قطعة من قماش الملف "تسمى ملف انجليزي" تطرح على ظهر الحصان فوق الستارة لونه أزرق أو أحمر.. ويتألف من أربع شوكات على كل جهة شوكتان، والشوكة هي قطعة من القماش المنقوش بالفضة والبرشمان من الحواشي.. تثبت الشوكتان بعضهما بمحاذاة البعض من جانب الرأس من جميع جوانب السرج، ويثبت البشت بالحياكة بواسطة (المخيط).

التراشيح: قطعتان من الجلد الأولى مستطيلة والثانية مربعة، منقوشة بالحرير، تتوسطهما (القمرات) قمرات التراشيح وهي على شكل دائري تصنع من الكاتفة المنقوشة بالفضة وتثبت على جانبي السرج.

الحلاس: ويمثل القاعدة الأساسية للسرج حيث يتم تثبيت السرج بكامله على الحلاس.. ويتكون من خمس قطع من البد ، أبيض وأصفر، أحمر، أزرق وأخضر.

الكتب أو القتب: يصنع من الخشب ويغلف بجلد الأبل ويوضع على ظهر الحصان فوق البد وتحت الستارة.

الحزام: يصنع من الصوف المقلوع (المصنّع).. يتألف من قطعة واحدة تثنى على طرفين وتثبت من ناحية الكتب، والجهة الأخرى منه تربط بالسرج عند الاستعمال ويمر من تحت بطن الحصان لأجل تثبيت السرج على ظهره.

الرّكاب: مكوناته قطعتان من الحديد يعلقان بالسرج من أسفل يضع بهما الفارس قدميه وهما مطعمتان بالفضة أو الذهب ويثبت الركاب بسير ملحق بالكتب.. وظيفته الاستعانة به عند اعتلاء صهوة الجواد، وفي تحريك الحصان للإيحاء له بزيادة سرعته، ويكمل مظهر الفارس والسرج، ويستخدم الركاب للحصان فقط ولا يستعمل لغيره من الدواب كالحمير أو البغال.

القلادة: تلبس في رقبة الحصان وهي نوعان الأولى عادية وتصنع من الحبل الليفي وتستخدم في الظروف الاعتيادية.. والثانية تصنع من القماش الكاتفة المنقوشة بالفضة بنوعيها وتبطن من الداخل بالبد.

الشكيمة والصريمة (اللجام): الشكيمة تصنع من الحبل اللين المصنوع من نبات الحلفاء أو من الليف أو النايلون "اللدائن"

المستورد، وتوضع في رأس الحصان ووظيفتها تستعمل في الحياة اليومية مثلاً عندما يقاد الحصان ليشرب أو ينقل من موضع إلى آخر من مشمس إلى آخر ظليل وهكذا.. وبها طرفان طويلان بدايتهما أول منطقة الرأس وتلبس خارج فم الحصان وتوضع أعلى الأنف ونهايتهما عند منطقة الظهر حيث يجلس الفارس.. أما الصريمة فيصنع جزؤها الداخل في فم الحصان من الحديد بها طرفان طويلان بدايتهما أول منطقة الرأس عند الفم ونهايتهما عند منطقة الظهر حيث يجلس الفارس وتسمى (الصّرع) تصنعان من جلد البقر يثبتان في الصريمة بحلقتين من اليمين والشمال ونهايتهما عند يد الفارس، ووظيفة الصرع المتصلة بالصريمة التحكم في حركة الحصان وتوجيهه شمالا ويمينا وزيادة السرعة ولتخفيضها أو التوقف تماما عن المسير.

خلاصة: لاشك بأن صناعة السرج متوقفة بالمحل الأول على وجود الخيول التي أصبح استخدامها محدوداً جداً يقتصر على المناسبات الوطنية وفي بعض الأفراح التي ربما تكون مقتصرة على شخصيات اجتماعية محددة أو من أعضاء جماعة أو رابطة الفرسان وهذا يعني أن صناعته غدت نادرة ومرتبطة بفئة اجتماعية متميزة.. والسبب بالتأكيد يعزى إلى حركة التغير الاجتماعي وما ترتب عنها من تغيرات اقتصادية واجتماعية في أوضاع الأفراد، وما ترتب عن الثورة الصناعية من تغيرات في أساليب التصنيع ونوعية السلع المنتجة ووسائل المواصلات والخدمات والمستلزمات الزراعية، كل هذه التحولات مجتمعة قللت من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للخيول في عهد تميز بالدافعية والسرعة في الانحياز وقلت أهمية تصنيع السروج كنتيجة منطقية لهذه التغيرات.

7.5: صناعة معدات الحراثة والحصاد:

إن الطبيعة البدوية لسكان المجتمع المحلي ترهونة في الماضي على وجه التحديد كانت مقتصرة تحديداً على النشاط الزراعي والصناعة اليدوية الأمر الذي جعلهم يكتسبون مهارة في صناعة المعدات الزراعية حراثة وحصادة ويقبلون على تعلمها والتدريب على صناعتها. فتخصص أو إتقان معظمهم صناعة هذه الأدوات فاشتهرت بعض العائلات في هذا النمط الصناعي المرتبط بالزراعة ومستلزماتها. في هذا البحث أجريت المقابلة مع الصانع الحرفي "أحمد محمد صالح سلطان من مواليد 1934ف تاريخ مزاولته للحرفة 1945ف وتعلم هذه المهنة عن طريق الوراثة فقد كان الأب والجد يمارسان العمل الحرفي في مجال صناعة المعدات الزراعية. كانت البداية بتصنيع المحراث ولوازمه، نمطاً من أنماط الصناعة المنزلية إذ لم يكن للصانع محل أو ورشة خاصة لممارسة نشاطه. يقدم الصانع الحرفي "أحمد محمد السلطان" وصفاً للمحراث ومواده، وأسلوب تصنيعه ويستهل حديثه بملاحظة مفادها: "لم يكن متفرغاً لممارسة هذه الحرفة لأن طبيعتها وحاجة الأفراد إليها محدودة، وهي من السلع المعمرة. لذا فإن صناعة المحراث تتم في أوقات الفراغ وبالتالي فهي حرفة ثانوية بالنسبة لسلم النشاط الاقتصادي العائلي ،وصنع المحراث لأجل الاستعمال الخاص وللأقارب أو لبعض أفراد

القبيلة والعشيرة ولكنه لا يصنع لأغراض تجارية. وقد ترك ممارسة الحرفة ويعمل حالياً موظفا بوظيفة عامة.

مواده الأولية: تتمثل في خشب شجرة الزيتون، السدر، الجدارى، والبطوم وجميعها محلية وتنمو نمواً طبيعياً بمنطقة ترهونة.

أدوات تصنيعه: وهي ذات أدوات النجارة البدائية متمثلة في: المخراز أو المثقاب ويستخدم لعمل فتحات بهيكل المحراث في أماكن محددة قصد تركيب أجزاء المحراث بعضها ببعض. الفأس للقطع والقادومة للنجارة (التنجير)، المخرطة التشطيب والسنفرة.

وصفه ومكوناته: المحراث شكله العام مخروطي به عمود طويل يكون وضعه عمودياً على القاعدة (اللايطة) وبه جزء آخر على هيئة زاوية قائمة مثبت من أسفل على القاعدة ومقدمته مثبته بها قطعة خشبية تسمى (أبو مرزوق). يتألف المحراث الخشبي من المكونات التالية:

اللايطة: وهي قاعدة المحراث شكلها مخروطي مدببة من الأمام عريضة من الخلف شبه مفلطحة تلبس بها السكة.

السكة: قطعة من حديد مقوسة من الجنبين مدببة من الأمام وظيفتها شق الأرض وتقليب التربة لتغطية الحبوب المزروعة (الزريعة).

الرقبة: قريبة الشبه من وضع الزاوية القائمة أي على شكل حرف (L) في الانجليزية تثبت على القاعدة.

أبو مرزوق: قطعة خشبية بها ثلاثة فتحات يلحق بالرقبة ويثبت في مقدمة المحراث من خلال الفتاحات الثلاثة بواسطة زوجين من الحبال تسمى المجابد.

المجابد: حبال تصنع من نبات الحلفاء وظيفتها توجيه حركة الدابة المستخدمة في الحرث جملاً أو حماراً أو بقرة أو حصاناً. وتسهل أو تساعد في عملية جرّ المحراث وتثبت على كتف الجمل بقطعة مصنوعة من نبات الحلفاء وتسمى (السدل). وهو طرف واحد له فتحتان يميناً وشمالاً ويثبت في الوسط (بالساهلة).

الساهلة: قطعة من خشب السدر مقوسة على هيئة نصف دائرة وظيفتها توسيع نطاق المجابد حتى لا تضيق الخناق على الحيوان.

المراد: حبلان طويلان من الشمال واليمين تبدآن من مقدمة المحراث إلى الشكيمة برأس الدابة وظيفتهما توجيه حركة الدابة يميناً وشمالاً وإيقافه عن الحركة عند شدهما إلى الخلف بقوة.

المزراق: يثبت خلف المحراث ويخرم ويثبت بقطعة خشب صغيرة تسمى (القراصة) وظيفتها تعديل المحراث وتحريكه في جميع الاتجاهات. تثبت القراصة بحبل من أسفل في الرقبة، وفي الوسط بواسطة قطعة خشب.

أبولواى: قطعة خشبية وظيفتها تثبيت القراصة والمزراق على القاعدة بواسطة قطعة خشب في المنتصف قصد زيادة طول الحبل أو نقصانه.

خلاصة: صناعة المحراث في إطار منطقة ترهونة تعتبر صناعة منزلية لأجل الاكتفاء الذاتي، وليست لغرض التسويق التجاري. أما الظروف الحالية لهذه الحرفة اليدوية فشبه مندثرة، لأن استخدامها محصور في نطاق ضيق جداً لا يتجاوز حدود المناطق الجبلية

الوعرة التي يتعذر فيها استعمال الآلة الحديثة، وفي إطار السؤال الخاص بدعم الصناعات التقليدية من عدمه تبين أن هذه الحرف لا تحظى بأي دعم ولا تشجيع على مختلف الأصعدة، ولا يوجد تنظيم حرفي لهذه الحرف يتولى مهمة رعايتها ومتابعتها والإشراف عليها.

7.6: صناعة الشبكة: من المعدات المستخدمة في الزراعة تصنع من الحلفاء وهي حرفة يدوية لا توجد لها أدوات مساعدة، يقوم بصناعتها الرجل والمرأة على السواء.

موادها: نبات الحلفاء وهو نوعان: حلفاء القديم، وحلفاء المصنّع.

وصفها وأسلوب تصنيعها: تلين (تدق) الحلفاء بواسطة قطعة حديد أو خشب ثقيلة الوزن نوعاما تسمى (الرزام) أو (المدق)، ويصنع منها الحبال التي تستخدم في صناعة الشبكة أي (قلع الشبكة)..

وهي أنواع: حبل غليظ يتألف من زوجين من الحبال أو ثلاثة ويسمى الحبل (المجبور).. حبل أكثر سمكاً من الحبل المجبور يسمى (الحميل).. تصنع الشبكة من حبل متوسط السمك يتكون من طرفين أو زوجين من الحبال مدمجة مع بعضها في حبل واحد، وتصنع عن طريق (القليعة) حيث يتم طرح الحبال أرضا وتثبت في عمودين من الأمام والخلف ويتم تثبيتهما بإحكام من خلال (دق) قطع خشبية في الأرض بين الحبال تسمى (امواثق) وظيفتها المحافظة على حبال الشبكة مشدودة جيدا ويطلق على هذه العملية تسدية الشبكة.. الشبكة هي نسيج من الحبال به فتحات متوسطة تسمح بمرور قبضة يد الرجل ولكنها لا تسمح بتسرب المحصول "الشعير أو القمح"، وتستعمل أيضاً في جمع الأعشاب التي تقدم أعلافا للحيوانات.. يتراوح طولها ما بين (8 و10) أقدام وعرضها يتراوح ما بين (4 و5) أقدام ويتم استخدامها بواسطة الدواب حيث يتعذر على الإنسان حملها بعد تعبئتها.. هناك معدات أخرى تستعمل في الزراعة وتصنع من نبات الحلفاء وهي مثل الشبكة تماما الفرق بينهما يكمن فقط في الحجم تسمى (الرقابي) أو (الرقابية) طولها (5) أقدام وعرضها يتراوح ما بين(3 و4) أقدام ويمكن للشخص حملها وهي محملة بالمحصول أو الحشائش.

7.7. المعلف والقفة: يصنعان من الحلفاء، ويصنعهما الرجال.. وأسلوب تصنيعهما يدوي يتم عن طريق ظفيرة الحلفاء حتى تصبح على هيئة سير طويل ثم يتم حياكتهما في شكل دائري ذي عمق يسمح بوضع المحصول بداخلهما مثل القمح والشعير والزيتون، اللوز، البلح والكروم.. وتستخدم الإبرة الغليظة في حياكتها بواسطة حبل رقيق يسمى (المراس) أو (مرس) وتضاف أليهما حمالتان على الجانبين تسميان (العروة) أما المرمة أو (الميدونة) فهي أصغر حجما من القفة والمعلف وتصنع بالأسلوب ذاته إلا أن استخدامها يكاد يقتصر على الأعمال المنزلية بأغراضها المتعددة.

خلاصة: يعتبر هذا النمط الحرفي من الصناعات اليدوية نادراً جداً وفي حكم المندثر بترهونة والسبب يعزى بالطبع إلى عدم الحاجة إليه في العمل الزراعي في مجتمعنا المعاصر وندرة من يزاول هذه الحرفة لذا فهي بدورها تعتبر محدودة الاستعمال والطلب عليها نادر

جدا وربما يكون شخصياً.

7.8 صناعة الحدادة: لعبت صناعة الحدادة كنشاط حرفي دوراً اقتصاديا واجتماعيا مهمّا في حياة المجتمع التقليدي.. فقد كانت تمثل نشاطا أساسيا في المجتمع التقليدي يحتاج الفرد والأسرة في الإطار القبلي لمنتوجاته فهي توفر له ما يحتاج إليه من مستلزمات إنتاجية رعيا وزراعة ومنزلية.. فالحداد يقوم بإنتاج كل المعدات التي يحتاج إليها البدوي في حياته اليومية والمهنية ذات العلاقة بالفلاحة وتربية الماشية والمركوب.. إلخ.. فالحداد وظيفته الأساسية تصنيع مستلزمات العمل الفلاحي برمته مثل المحراث (السوري) المصنوع من الحديد، سكة المحراث الخشبي، المنجل، المذراة، الفأس المسحاة، السكاكين والاجلام، أنواع من السلاح مثل السيوف والخناجر، الكمية، زناد السلاح، وصيانة وتصليح البنادق، وصنع بعض من قطع غيارها.. من العائلات التي مارست هذه الحرفة بترهونة واشتهرت بها عائلة الحداد.. بمنطقة (القومن بالخضراء).. وأجريت المقابلة مع كل من:

الصانع الحرفي المهدي جمعة الحداد من مواليد 1929ف مازال يمارس حرفته بمحل إقامته، والصانع الحرفي محمد جمعة الحداد من مواليد 1932ف مازال يمارس حرفته بمحل إقامته، أجريت المقابلة بمساعدة الأخ مفتاح أحمد الحداد.. والصانع الحرفي عبدالنبي محمد الحداد 1922ف مقيم بترهونة المدينة، ترك ممارسة الحرفة لظروف صحية.. أجريت المقابلة معه بمعرفة الباحث.. وقد أسفرت نتائج المقابلات عن وصف عام للحرفة من حيث الدور الذي لعبته الحرفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المحلي، المواد الأولية نوعها ومصدرها وأسلوب التصنيع المتبع في حرفة الحدادة، والأدوات المستخدمة في التصنيع وفيما يلي عرض لما أسفرت عنه المقابلات..

مواد التصنيع: الفحم ومصدره الأخشاب من أهمها شجرة "الجدارى) ، الحديد ويتم الحصول عليه من مخلفات الخردة (الرابش) والحرب مثل بقايا القنابل والذخائر بعد أن تتم عملية إعادة تصنيعها وتشكيلها وفقا لنوع السلعة.

أسلوب التصنيع: يتم تسخين الحديد الخام بالنار حتى يصير الحديد ليناً ثم يشكل إلى أنواع متعددة من المعدات الزراعية التي يحتاج إليها المستهلك.

أدوات التصنيع: يمارس الحداد شأنه شأن أي حرفي آخر مستعينا بأدوات يدوية بسيطة يصنعها الحداد نفسه منها:

المطرقة : وظيفتها الطرق والسحب أى طرق معدن الحديد بعد تسخينه وسحبه لغرض تشكيله حسب نموذج السلعة المطلوبة.

الكلاّب: وظيفته إمساك قطعة الحديد الساخن.

الزبرة: قطعة إسطوانية من الحديد الصلب تتم عليها عمليات الطرق والسحب وتدق في الأرض وتثبت بالخشب من أسفل.

المنفاخ: يصنع من جلد الماعز وهو مجوف من الداخل له مقبض من الجريد، يدفع به الهواء عبر أنبوب لضخ الهواء لإشعال النار.

المنتوجات: التي يصنعها الحداد في ترهونة حاليا تتمثل في الفأس، المنجل، الجلم، المطرقة،

وهي سلع لازالت رائجة نسبيا بترهونة وفقا لمتطلبات النشاط الرعوي والزراعي.. وربما ندرة استيراد هذه المنتجات أو استيرادها على فترات متباعدة وقد لا تكون بكميات تجارية كبيرة.

إن حرفة الحداد تكاد تكون متميزة عن غيرها من الصناعات اليدوية الأخرى فتبين أنها ليست بحاجة إلى رأسمال بقدر ما تحتاج إلى المهارة والخبرة والإتقان حتى يحظى الحرفي بمكانة متميزة في السوق.. علاوة على أنه نشاط يعتمد على المقايضة وليس على النقود، فالحداد يحصل على احتياجاته من المحاصيل الزراعية والحيوانات من ماعز أو أغنام بمقايضته بمنتجاته التي يصنعها أو ينال نصيبه من كل سكة حرث عند نهاية الموسم وذلك بمقدار متفق عليه من الكيل المحدد من الحبوب وغيرها وهذا كان عرفاً سائداً ومتعارفاً عليه في المجتمع.. ولعلّ هذا الأسلوب جعل الحداد لايقوم بتصريف منتجاته عبر قنوات التسويق المعروفة آنذاك، إنما يأتي المستهلكون إلى محله للحصول على حاجاتهم من السلع المعدنية.

أوضاع الحرفة: تأثرت هذه الحرفة هي الأخرى بالتغيرات التي أحدثتها حركة التصنيع خاصة في مجال الصناعات المعدنية ذات العلاقة بالمصنوعات المعدنية التقليدية المشار إليها أعلاه.. وفي الوقت ذاته تم تحديث معدات التصنيع فأصبح الحداد يستعمل الآلات الكهربائية والمعدات الحديثة في صنعته.. ومع ذلك فإن وضع صناعة الحدادة بترهونة يعاني من بعض الصعوبات في مقدمتها قلة الدعم والتشجيع ماديا ومعنويا، وقلة الطلب على المنتجات لقلة الإحتياج إليها، لذا فإن الطلب لم يعد مشجعا على الاستمرار في ممارسة الحرفة إلا في نطاق ضيق من بعض الأفراد.

7.9. صناعة المسكن: إن حرفة بناء المسكن في المجتمع البدوي كانت مقتصرة على العمل النسائي ، فالمرأة الريفية متخصصة في بناء المسكن لأفراد أسرتها مستخدمة المواد الطبيعية التي تجود بها الطبيعة من نباتات تصلح أخشابها لبناء المسكن ومن أصواف وشعر وأوبار الماشية.

لقد عرف سكان ترهونة كغيرهم من سكان ليبيا أنواعاً متباينة من المساكن، فشيدوا مساكنهم بما يتناسب ومعطيات طبيعة الأرض، وظروف العمل الفلاحي.. ففي المناطق الجبلية سكنوا الكهوف (المغاغير) وهي حفر واسعة تحفر في عمق باطن الأرض تكون مفتوحة أو مكشوفة من أعلى يصنع سقفها من أخشاب، النخيل والزيتون أو السدر.. أما ما يخصص منها للسكن فيحتوي من الداخل على غرف تحفر في زوايا أو جوانب الكهف أو المغارة.. أما النوع المخصص لأغراض التخزين فلا توجد به غرف؛ بل هو عبارة عن دهليز طولي له مدخل رئيسي، وهناك نمط آخر من الكهوف يحفر رأسيا بما في ذلك السقف، وبها حجرات وهناك نمط ثالث يحفر في الأرض على عمق بسيط لا يتجاوز المترين ثم تبنى له جدران جانبية بالحجر والطين المعجون بالماء ويسقف بالأخشاب والقش من نبات الحلفاء أو الديس أو الشعال وما شابه ذلك وأسلوب بناء هذا الكهف متقدم نوعا ما قريب الشبه بأسلوب بناء المباني الأسمنتية الحالية، ثم عرف سكان ترهونة

الخيام والاكواخ التي تتناسب وسكان أهل البادية وتصنع من النباتات الطبيعية والقش ومن المنتجات الحيوانية.. وأقدم من خلال هذا البحث وصفا لبيوت الشعر والأكواخ النباتية تمييزا لها عن أكواخ الصفيح التي عرفتها ترهونة في أوائل حقبة السبعينيات.

7.9.1. صناعة البيوت:

وصفها: تصنع من أصواف الأغنام وشعر الماعز شكلها الخارجي هرمي أو قريب الشبه من المثلث يتوسطه عمود في الوسط يسمى الركيزة مثبتة في قطعة خشبية تسمى الكربة ويرفع في منتصف الجوانب بعمودين أحدهما بالجانب الأيمن من البيت والأخر من الجانب الأيسر ويسمى الكاسر (الكواسر).

7.9.2. أنماطها: بيوت الشعر أنواع منها البيت الربيعي ويسمى بيت الربيع ويسكن في فصلي الربيع والشتاء، والبيت الصيفي، ويسمى بيت الصيف ويسكن في فصل الصيف إلى جانب الكيب أو الكوخ النباتي الذي يصنع من أخشاب النباتات وقشها.

بيت الربيع: يصنع من الصوف والشعر..

أسلوب تصنيعه: ينظف الصوف والشعر ثم (يقردش) الصوف والشعر معاً بواسطة (القرداش) وهو قطعة من الخشب مربعة الشكل به من الداخل أسنان كثيرة قصيرة ومدببة تصنع من معدن فضي اللون، ثم يمران بعملية الغزل لصنع (الغزل) وهو خيوط طويلة تصنع من الصوف والشعر معاً ويستخدم في نسج مكونات البيت حيث يتم مدّ خيوط الغزل افقيا على الأرض وينسج (الفليج) بطريقة مشابهة تماما لنسج الأردية والعباءات مخالفا لها في الوضع..

وينقسم من حيث الحجم إلى بيت (اثموني) أي طوله ثمانية أذرع، (وبيت عشريني) أي طوله عشرون ذراعاً.

مكوناته: يتكون بيت الربيع المصنوع من الصوف والشعر من الأجزاء التالية:

الفليج: يكّون الهيكل أو الهيأة العامة للبيت، ويتألف البيت من ستة أفلجة يلحق بعضها ببعض حيث تخاط معا بواسطة المخيط، وتوصل معا أيضا بواسطة (الطريقة).

الطريقه: شريط طويل يصنع من الصوف والشعر ويتم بواسطته جمع أجزاء البيت (الافلجة) الستة، والطريقة أربع قطع الأولى موضعها بالوسط، والثانية موضعها (المرقد) منطقة وسط بين الاجناب"الجوانب" الثالث والرابع في السناح على الجانب الأيمن والأيسر.

الزوازل: مفردها زازل، قطعة من خشب نبات السدر تقوس على هيئة مثلث أو زاوية حادة وتثبت في البيت بواسطة حبل يسمى (الرقبة) وظيفته تثبيت البيت بعد أن يتم توصيله بالحبال التي تسمى (الأطناب) وبذا يتم المحافظة على البيت قائما.

الأطناب: حبال تصنع من نبات الحلفاء وظيفتها المحافظة على البيت من الانهيار بعد توصيلها بالزازل والربقة وتشد إلي الأرض حيث تثبت بواسطة قطعة خشبية تسمى (موثق) يدق في الأرض.

الأرباق: وهي حبال تصنع من نبات الحلفاء تثبت في الفليج وتوصل بين الأطناب والأرباق وتكون مع الزازل مثلثين متقابلين عند القاعدة.

أدوات التصنيع: الخلالة.. وهي قطعة حديد

مدببة من الأمام ومقوسة قليلا على هيئة منقار الطير وبها قطعة خشبية عند المقبض، و (المنساز) ويصنع من الخشب ووظيفته تشبه تماما (الميشع) أو المكوك، حيث تدك به الخيوط الجانبية التي تتقاطع أفقيا مع خيوط الغزل الأرضية.

بيت الصيف: يصنع من بقايا الفليج المستخدم في بيت الربيع بعد أن يتم رتقها (ترقيعها) باستخدام القماش وهو بدوره يكون إما من أكياس الخيش أو الكتان أو بقايا الأردية والفساتين أو القمصان ، إجمالا يصنع من كل ما هو قديم من الملابس أو القماش غير الصالح للاستعمال فيوظف في تصنيع البيت الصيفي حيث تستخدم الحبال الرقيقة التي تسمى (الأمراس) في عملية الحياكة (الترقيع) أو الرتق بواسطة المخيط.

أسلوب بنائه: من الداخل تستخدم الأعمدة المأخوذة من جريد النخل أو السدر على امتداد دائرة البيت وظيفتها تثبيت (الأبادي) أو السياج الذي يحيط بالبيت من جميع الاتجاهات أو الجهات الأربع، مساحة البيت تتألف من ثمانية إبادي قطعتان من الجانب الأيمن، وقطعتان من الجانب الأيسر وتسمى (الأرفاف) واثنان من الأمام واثنان من الخلف وله مدخلان ويسمى المدخل الجنوبي (فم قبلي)، ويلحق بالبيت الصيفي مبنى جانبي خاص بإعداد الطعام (مطبخ) وهو كوخ من الأخشاب والقش أو (الأبادي)، ومفردها بودي ويشبه تماماً الكوخ الذي يسمى (الكيب).

7.10: الكيب: مسكن يصنع من خشب السدر والسرول واللوح شكله دائري، ويسقف من الخارج بالأبادي التي تصنع من الحلفاء والتقوف والقرضاب والبوص وهو ثمار نبات الحلفاء بعد تجفيفه.

ويقسم شأنه شأن بيوت الشعر إلى قسمين يفصلهما فاصل يسمى (الحمل) محاط على صناديق أو صندوق واحد يسمى (السحارية) تحفظ بها الحاجات الخاصة بالأسرة من نقود وحلي وما شابه ذلك. يسمى القسم الأيمن (الصبية) وهو مخصص للرجال نوما وضيافة. القسم الأيسر صبية النساء. بالإضافة إلى ذلك هناك جملة من الصناعات اليدوية ذات علاقة مباشرة بالصناعات الصوفية والشعر مثل (الحوية) تستخدم للإبل، و(الغرارة) تستعمل للحبوب، و(الحمل) من مكونات أثاث البيت، و (العصابة) وتلبسها النساء بلفها فوق الرأس للوقاية من البرد القارس و(الرفادة) وتسمى (طرطور) ويلبس تحت العصابة، و(المريرة) وهي حزام طويل يلبس على خصر المرأة بعد لفه عدة لفات على منطقة الوسط بالإضافة إلى الجرود والعباءات. وهذا النمط من الصناعات صناعته غير محتكرة أو مقتصر على عائلة بعينها وإنما تقوم المرأة في كل أسرة بصناعته.

7.10.1: الوضع الحالي لبيوت الشعر والأكواخ: لا يكاد يذكر لها وجود في الحياة الاجتماعية في مجتمعنا المعاصر فقد انعدم استعمالها بفعل النهضة العمرانية التي شهدها المجتمع هذا من ناحية وانعدام وجود النساء اللائي يتقن صنع بيت الشعر أو الكوخ. من ناحية أخرى ومن الطبيعي أن ينتهي هذا النمط من السكن بعد أن انتهت الحاجة إليه لاسيما وأنه ارتبط بسمة التخلف فمن ذا الذي مازال

يبحث عن السكن في خيمة أو كوخ من الجيل الجديد أو حتى القديم الذي عاش وترعرع في أحضان الخيمة المصنوعة من الشعر؟ كل المعطيات الواقعية تؤكد عدم الحاجة إلى بيت الشعر حتى في المناسبات الاجتماعية ، والسبب بالتأكيد يعزى إلى وجود البديل الصناعي الأسهل استعمالاً والأقل جهداً، ويتمثل البديل السهل في الخيام الصناعية التي أصبحت تعج بها المحلات التجارية ومحلات تأجير الخيام في المناسبات ، كل هذه التغيرات أثرت سلباً في هذا المسكن الذي سيختفي كما اختفت من قبله مساكن الكهوف. فالتغير دوائر متعددة متلاحقة واحلالية كل حلقة تحل محل القديمة تؤدي وظيفتها إلى أن تشيخ ويأفل نجمها وهكذا دواليك. فالحاجة هي المعيار الذي يحدد قيمة وأهمية الأشياء.

ثامناً- الصعوبات التي تواجه الصناعة التقليدية بترهونة:

الحقيقة التي لابد من إقرارها مفادها: أن الصناعة التقليدية بترهونة بمختلف تصنيفاتها تعاني من صعوبات جمة على مختلف المستويات المادية والمعنوية والتنظيمية؛ بل يكاد وجودها يختفي من ذاكرة كافة الجهات المسؤولة ذات العلاقة المباشرة بأوضاع الصناعة وغير المباشرة. والسبب يعزى دون أدنى شك إلى ضعف الأهمية الاقتصادية لهذه الصناعات، وعدم الحاجة الماسة إلى منتجاتها، وعدم الإقبال عليها من قبل المستهلكين لعاملين أساسيين: أولهما عدم وجود محلات لتصنيع وعرض المنتجات التقليدية بمركز المدينة أو بالمراكز التي يصل إليها المستهلكون. وثانيهما ارتفاع سعر المنتوج التقليدي وارتباطه بنوعية معينة من المستهلكين من حيث الفئات العمرية والثقافية، والمستويات الاقتصادية، وعدم تحديث الصناعة التقليدية اليدوية ومنتجاتها بما يتناسب وأذواق المستهلك العصري.

إن الصعوبات التي تواجه الصناعة التقليدية بترهونة لا تخرج عن نطاق الصعوبات التي تواجه مثيلاتها السائدة في بقية المجتمعات المحلية بالمجتمع الليبي التي أكدت الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا السياق (الدراسات الصحراوية: ع.3.1989) ومن خلال هذا البحث نوجز أهم هذه الصعوبات في الآتي:

آلياً: اعتماد الصناعة اليدوية على أساليب إنتاجية ذات كفاءة منخفضة وآلات تقنية تقليدية بدائية متخلفة.

مادياً: تعاني من قلة الدعم المادي، فهي بحاجة إلى دعم متميز وتوظيفها اقتصادياً بأسلوب يحقق الفائدة المرجوة منها التي تحقق مردوداً مادياً يشجع الإقبال عليها الاستثمار فيها، وذلك بالاستفادة من تجارب المجتمعات المجاورة: مصر تونس المغرب مثلاً. فالصناعة التقليدية لا تحظى بدعم المصارف التجارية والأهلية العاملة والمصرف المختص من حيث تقديم القروض للحرفيين. فهي غير قادرة على الاستفادة من التسهيلات المصرفية لعدم توفر الضمانات المادية التي تضمن للمصارف حق استرداد قيمة القرض المقدم لدعم هذا النمط الصناعي. وتفتقر الصناعة الحرفية التقليدية بترهونة إلى المرافق الأساسية التي يأتي في مقدمتها مقار ثابتة ومعروفة للجميع لغرض التصنيع والعرض.

عدم وجود برامج استثمارية: في ميدان الصناعة اليدوية، وهذا يؤكد على ضعف المرونة بين المصارف المالية والمستثمرين في هذا المجال مع وجود بيروقراطية إدارية تعرقل عملية الاستثمار وفقاً لمدة زمنية محددة.

عدم كفاءة رأس المال الذي تحتاج إليه الصناعة الحرفية التقليدية في شراء المواد الأولية والأجهزة اللازمة.

تنظيمياً: ينقصها التنظيم الإداري والخبرات الإدارية والفنية اللازمة لتنميتها، وضعف الحماية الجمركية، وهذا يتطلب تشديد الإجراءات الرقابية الجمركية لحماية المنتجات المحلية لهذه الصناعات من المنافسة الخارجية لأنها غير قادرة على ذلك، وربما هذا ما جعلها عديمة الجدوى اقتصاديا للأفراد العاملين بها. فالصناعة التقليدية مقارنة بالصناعة الآلية الحديثة لا تحظى إلا بالنزر اليسير مما تتمتع به تلك الصناعات، وينقصها تنظيم نقابي حرفي فعال يدعمها وينشط حركتها.

تسويقاً: صعوبة تسويق وتوزيع منتجاتها داخلياً، وقد ساهمت صعوبة النقل وارتفاع تكاليفه في تزايد تعقد صعوبة تسويق المنتوجات المصنعة يدوياً ، لذا فإن معظم الحرفيين يضطرون إلى عرض منتجاتهم على قارعة الطرق العامة أو محلات بعيدة عن المستهلكين. وفي أغلب الأحيان تعتمد هذه الصناعة في تصريف منتوجاتها على الوسطاء بشروطهم الخاصة. لأن الصناعات التقليدية مرتبطة بالمنزل أو محلات صغيرة ملاصقة للمنزل، خاصة في نطاق ترهونة. هذه الوضعية تحول دون اتصال الصانع الحرفي بالمستهلك مباشرة لبعده عن الأسواق.

- ندرة الدراسات العلمية والفنية حول الصناعة التقليدية على صعيد ترهونة. فنقص الدراسات حول أوضاع هذا النمط الصناعي أهم المشكلات التي حالت دون تنميتها والاهتمام بها، وكيفية الوقوف على أحوال الحرفيين العاملين بها، وكيفية مساعدتهم وتذليل الصعوبات التي يواجهونها.

- قلة الأفراد الذين يمارسون العمل الحرفي التقليدي، وعدم الإقبال عليه من أبناء الجيل الجديد ربما حتى من أبناء العائلات الحرفية المشهورة به، وعدم وجود مراكز لإعداد وتدريب جيل جديد يتحمل مسؤولية النهوض بهذه الصناعات والمحافظة عليها من الانقراض.

تاسعاً- وضع الصناعة بترهونة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً :

ماضياً: لاريب أن الصناعة اليدوية في المجتمع الليبي عموما والمجتمع المحلي ترهونة خصوصا قد أفلحت في أداء دورها الوظيفي اجتماعيا واقتصاديا وتمكنت من توفير متطلبات السكان من المعدات الزراعية حرثا وحصادا، والأدوات المنزلية والملابس في الوقت الذي كانت تحظى بالدعم وعدم وجود منافسة داخلية وخارجية لمنتوجاتها الرئيسية.

حاضراً: الوضع الحالي للصناعات التقليدية بترهونة جد صعب فهي مهملة تماما من قبل الجهات المعنية بالصناعة.. فوجودها واستمراريتها نتيجة مباشرة للأفراد الذين يمارسونها ومازالت لديهم الرغبة في ممارستها والمحافظة عليها من الاندثار.. ولم يوجد لها

على مستوى البرامج التنموية المؤسساتية سوى مظهر واحد يتمثل في مراكز تدريب المرأة على بعض الأعمال اليدوية أحدها بسيدي الصيد والآخر بترهونة المدينة على حد المعلومات المتاحة خلال فترة إجراء هذا البحث حيث تبيّن أن هذه المراكز تعاني هي الأخرى من قلة الإمكانيات لدرجة أن استمراريتها قائمة على رسوم التدريب التي تدفعها النساء المتدربات، (فمركز ترهونة "مركز المستقبل لتدريب المرأة") الذي تأسس عام 1991ف تمكن من تخريج 535 متدربة في مختلف التخصصات منها صناعة الفرامل يدويا وأعمال التطريز والحياكة، وهذا العدد من الخريجات لم تتم الاستفادة منه وتوظيفه في إطار الصناعات التقليدية.. فمعظم الخريجات اللائى حالفهن الحظ في التوظيف تم تشغيلهن في سياق العمل الوظيفي.. (بيانات غير منشورة: إدارة المركز).. إجمالا يمكن القول إن الظروف الحالية للصناعة اليدوية بترهونة صعبة وغارقة في بحر من الصعوبات.

مستقبلاً: إن كل المعطيات الواقعية للصناعة الحرفية التقليدية بترهونة تنبئ بمؤشرات تؤكد أنها بلغت مرحلة بداية النهاية ما لم ينظر إليها نظرة جادة تعيد إليها مكانتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي وحمايتها وتنظيمها في إطار برامج تنموية متوازنة.. بمعنى أن مستقبلها مرهون بمدى دعمها ماديا ومعنويا وحل كافة الصعوبات التي تعوق مسيرتها بوسائل علمية من أجل النهوض بها على أن يتم ذلك في إطار إنشاء مراكز تدريبية فنية متخصصة على مستوى المؤتمرات الشعبية الأساسية، حتى لا تكون مقتصرة على مؤتمر دون سواه، بما يمكّن مراكز التدريب من أداء وظيفتها كوحدات إنتاجية وتدريبية على أسس إنتاجية تعليمية لتدريب أعداد جديدة وتنويع الإنتاج وتحديث أسلوبه وجودته، وتوسيع قاعدة المنتسبين إليها بحيث لا تكون مقتصرة على الإناث فقط، وأن تكون هذه المراكز متخصصة في إنتاج سلع تتوفر موادها محليا في إطار المنطقة التي توجد بها وتتناسب وظروفها.

عاشراً- ما ينبغي عمله للنهوض بالصناعات التقليدية بترهونة:

تحتاج الصناعة التقليدية إلى خطة عمل موسعة تتضمن الآتي:

- القيام بإجراء دراسات علمية وفنية لأوضاع الصناعة حاليا خاصة القائم منها وما يمكن إعادة تنميته مجددا.
- إجراء مسح شامل للصناعات القائمة حاليا وللأفراد الذين مازالوا يمارسون عملهم الحرفي ودعمهم وتقديم المساعدات اللازمة التي تمكنهم من الاستمرار في ممارسة حرفهم التقليدية.
- العمل على إعادة تصنيف الصناعات اليدوية على أسس جديدة وإخراجها من إطار المنزل والحي ونقل ورشها إلى وسط المراكز الحضرية حتى تعرف في الوسط الاجتماعي.
- إنشاء مراكز أو مجمّعات صناعية صغيرة للصناعات التقليدية بمواقع يتمكن كل المستهلكين من معرفتها والوصول إليها بسهولة.
- دعم الجهات والمؤسسات الشعبية الرسمية والأهلية لهذا النشاط الصناعي.
- العمل على تحديث الصناعة التقليدية من

حيث نوعية الإنتاج وتحسين جودته وتحديد تسعيرة تتفق والقدرة الشرائية للمستهلك، وتصنيع نماذج عصرية تتناسب وأذواق المستهلكين.

- بناء تنظيم نقابي حرفي يتولى مهمة متابعة تنفيذ برامج إعادة تنمية الصناعة اليدوية بترهونة، ومتابعة نشاطها وتذليل صعوباتها والإشراف على الأفراد العاملين بها والمطالبة بحقوقهم وأسلوب أدائهم المهني، ومراعاة اخلاقيات الحرفة.

- ضرورة ربط الصناعة التقليدية بصناعة السياحة وذلك من خلال إقامة معارض دائمة ومتنقلة لعرض وتسويق المنتوجات التقليدية.

- إيجاد أسواق تنافسية بين أصحاب هذه الصناعات، وإنشاء هيئة أهلية لها شخصيتها الاعتبارية تتولى مهمة تنمية الصناعة اليدوية والإشراف عليها مباشرة وتقديم التوجيهات والإرشادات والتسهيلات اللازمة، والاهتمام بالمواد الخام المحلية لإقامة صناعات أدق وأكثر أهمية وقيمة اقتصادية محفزة على ممارسة العمل الحرفي.

حادي عشر- مناقشة نتائج البحث:

لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج منها: تضاؤل الأهمية الاقتصادية للصناعة التقليدية الأمر الذي جعل الصناع الحرفيين يحجمون عن ممارستها اقتصاديا.

وربما عدم تشجيع أبنائهم على ممارستها جل الصناع الحرفيين الذين شملتهم عينة البحث تركوا مهنتهم وأصبحت ممارستهم لها في حدود الطلبيات الخاصة لسلع معينة.

لذا تستوجب ضرورة المحافظة عليها والنظر إليها نظرة اقتصادية كعامل اقتصادي هام حيوي لا مجرد حرفة تراثية يدوية بسيطة، تمارس في أوقات الفراغ أو كنشاط ثانوي.

إن الصناعة التقليدية إذا حظيت بالاهتمام والدعم بما يعيد إليها مكانتها الاجتماعية والاقتصادية قادرة على أن تقوم بدور اقتصادي متميز في إنعاش المجتمع المحلي، وعلى توفير فرص عمل للقادرين والباحثين عنه فتسهم في تقليل معدلات البطالة الآخذة في التزايد بترهونة والمجتمع الليبي عموماً.

فالصناعة الحرفية في جميع المجتمعات بما فيها الغربية الصناعية مازالت تؤدي وظيفتها الاقتصادية المنوطة بها. إذ تسهم في توفير دخل إضافي للأفراد والأسر، وتوفير معظم متطلبات الحياة اليومية، وتعتبر منتوجات العمل اليدوي أكثر جودة وإقبالا وسعرا من المنتوجات الصناعية الآلية.

إن أوضاع الصناعة التقليدية بمجتمع البحث تبيّن أنها لم تنل أي اهتمام يذكر فوجودها أو بقاؤها مرهون بوجود الأفراد الممارسين لها.

إن النمط الصناعي التقليدي مازال هو النمط الصناعي الذي يتناسب وطبيعة التركيبة المهنية للغالبية العظمى لسكان ترهونة فهي منطقة مترامية الأطراف متخلخلة سكانيا متناثرة العمران ومازالت الأمية مرتفعة نسبيا بين سكانها ويمارسون العمل الفلاحي زراعة ورعيا بغض النظر عن مستوياتهم الوظيفية. وهذه المعطيات الاجتماعية والمهنية والديموغرافية تجعل من الصعوبة بمكان إمكانية إنشاء مشروعات صناعية حديثة ذات

مردود اقتصادي يذكر. لذا فإن الأسلوب الأفضل والمناسب لتنمية المجتمع المحلي مثل ترهونة صناعيا هو إعادة بعث وتنمية الصناعة التقليدية اليدوية على أسس علمية حديثة ومتطورة تتناسب ومعطيات المجتمع الحضري الجديد.

المراجع

أولاً- الكتب

1- إبراهيم المختار محمد: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحركة التصنيع، مسودة كتاب غير منشور.
2- إبراهيم المختار محمد: التغيير الاجتماعي في ليبيا وتطور الحركة النقابية في ليبيا، القاهرة، 2000، رسالة دكتوراه غير منشورة.
3- انتوني جوزيف كاكيا: M.Entoni G.KKia ليبيا في العهد العثماني 1835-1911، ترجمة يوسف العسلي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (د.ط)، (د.س).
4- بشير الجيلاني عميش المهدوي: تثقيف المنتجين "دراسة ميدانية"، لتثقيف المنتجين في الجماهيرية، الكتاب 29 منشورات المعهد العالي لتثقيف المنتجين.
5- البربار، عقيلة محمد: دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات ELga، مالطا، 1996ف.
6- عمار جحيدر: آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، 1991ف.
7- الشركسي محمد: لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1972ف.
8- عتيقة علي أحمد: أثر البترول في الاقتصاد الليبي، 1956-1969، دار الطليعة للنشر، بيروت، الطبع ة الأولى، 1972ف.
9- مسعود، محمد بن: معالم ليبية، الطبعة الأولى، مطابع وزارة الإعلام والثقافة، طرابلس، د.ت.
10- -------- : تاريخ ليبيا الحديث من مجئ العثمانيين إلى الوقت الحاضر، الطبعة الثانية، المطبعة الحكومية، طرابلس الغرب.1956.
11- محمود، حسن سليمان: ليبيا بين الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1962ف.
12- المير، العزابي: الحركة العمالية في ليبيا النشأة والتطور، الطبعة 23 مطابع الثورة العربية، طرابلس.
13- R.G.Goodchild. دراسات ليبية، ترجمة عبدالحفيظ الميار وأحمد اليازوري، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة 36 . 1999 طرابلس.
14- المزيني، صالح مصطفى: ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر. الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي. 1994ف.
15- كلود بوسيجرى: الشاطئ الرابع الاستيطان الإيطالي، ترجمة عبدالقادر المحيشي، مراجعة عقيل.
16- البربار، مركز جهاد الليبيين، سلسلة الدراسات المترجمة 6. مطابع الثورة العربية، طرابلس 1987ف.
17- Oates, the Tripolitanian Gebel: settlement of Roman period around, Gaser Dauun. صورة ضوئية لفصل من كتاب.

ثانياً- البحوث

18- إسماعيل، حسن: دور الصناعات الصغرى في التنمية الاقتصادية، سلسلة الدراسات الصحراوية، العدد 3، مرزق، أغسطس، 1989ف.
19- ساسي، حميد محمد: التشاركيات الصناعية كنموذج لتطوير الصناعات الصغرى، سلسلة الدراسات الصحراوية، العدد 3 مرزق، أغسطس، 1989ف.
20- شوكت، فاطمة عثمان: ورقة عمل لتصور عام عن تطور الصناعات الصغرى في بلدية مرزق، سلسلة الدراسات الصحراوية، العدد 3 مرزق، أغسطس، 1989ف.
21- محمد المبروك المهدوي: الصناعات الصغرى وآثرها في تنمية المجتمعات الصحراوية، سلسلة الدراسات الصحراوية، العدد 3 مرزق، أغسطس، 1989ف.
22- الحداد، مفتاح أحمد: دراسة مبدئية عن "موقع وادي السرى بترهونة" مكتب آثار ترهونة، 1998ف. (غير منشورة).

ثالثاً- النشرات والتقارير

23- جريدة الزمن 20 نوفمبر، 1957ف.
24- المملكة الليبية المتحدة، تقرير التعداد العام للسكان لسنة 1954ف. المطبعة الحكومية، طرابلس ليبيا.
25- المملكة الليبية المتحدة، وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963-1968ف طرابلس.
26- الجمهورية العربية الليبية. خطة التحول 1976-1980ف.
27- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، إبرايل 1960ف.
28- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، السنة المالية، 1998ف.
29- اللجنة الشعبية للصناعة والطاقة والمعادن بشعبية ترهونة مسلاتة: "تقرير لجنة المسح الميداني الشامل لجميع الأنشطة الصناعية والحرفية القائمة داخل نطاق شعبية ترهونة مسلاتة" (بيانات غير منشورة)، 2001.9.18ف.
30- بلدية طرابلس في مائة عام: 1970-1970ف، شركة دار الطباعة الحديثة، المطبعة الليبية (ماجي سابقاً)، طرابلس -- ليبيا.
31- بيانات إحصائية عن مركز المستقبل لتدريب المرأة ترهونة (بيانات غير منشورة).

S.P.L.A.J.: Tarhuna, mastr plan -2000. final report, No. TF – 40. Warsaw

رابعاً- المقابلات الميدانية:

1- مخلوف عمران حامد الهامل . 1928ف حرفي، صانع أحذية.
2- سالم سويدان.
3- أحمد محمد صالح سلطان. 1934ف حرفي، صانع للمعدات الزراعية. (سابقاً).
4- المهدي جمعة الحداد. 1929ف. حرفي، صانع حداد.
5- محمد جمعة الحداد. 1932ف. حرفي، صانع حداد.
6- عبدالنبي محمد الحداد. 1922ف. حرفي، صانع حداد.

الفقر والتنمية

قراءة في التقنيات والآليات المستخدمة لقياس الفقر في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة (1990-2003)

د . وســن عبد الرزاق
قسم الاحصاء / جامعة السابع من ابريل

مقدمــــــة:

حرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على إصدار تقاريره الدورية منذ العام 1990 وحتى الآن، وبشكل دوري منظم، التي يطلق عليها تقارير التنمية البشرية. إن أحد أهداف الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي الحد من ظاهرة الفقر بعد أن تأكد المختصون في مجالات التنمية البشرية وعلماء السياسة والاقتصاد من أن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يتحركان معاً في المدى الطويل

مع القناعة الكاملة بعدم وجود صلة تلقائية بينهما، وهذه حقيقة بسيطة، كثيراً ما تغفل، وقد أيدتها التجارب التي ركزت على التنمية الاقتصادية كهدف مركزي وأغفلت الجانب الخاص بالتنمية البشرية.

ولا تقتصر تلك الدعوات على البلدان النامية أو على بلدان النظم الشمولية التي كانت سائدة في شرق أوروبا قبل سقوط جدار برلين، بل جاءت مثل تلك من حيث نوعية المدخلات المكونة للرقم القياس تقرير عام 1998 وذلك لاختلاف معاملات الحرمان في كلا المجموعتين من البلدان.

التوجهات من العالم المتقدم صناعياً، ففي عام 1949ف بشّر الرئيس الأمريكي هاري ترومان فقراء العالم بضرورة رفع المستوى المعيشي على نحو جوهري لكل أبناء الأقطار المتخلفة وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الصناعي[1].

فإذا كان النمط الرأسمالي للإنتاج لم يهتم بعدالة التوزيع فإن النموذج الماركسي ركز اهتمامه على عدالة التوزيع دون الاهتمام بزيادة الإنتاج وهذا السبب يشكل أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى انهيار النموذج الاقتصادي الماركسي[2].

إن خط الفقر (Poverty Line) هو مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الأساسية[3].

إن المسألة لا تتعلق بماهية أو تعريف خط الفقر وإنما تتعلق بأساليب وطرق قياس ذلك الخط، ولعل مسألة الحد الأدنى للدخل هي التصور الأفضل للرهانات المرتبطة بالتحديد السياسي للفقر وتناقضات هذا التحديد[4].

وهناك من يربط الفقر بظاهرة البطالة ويطلق على أحد أنواع البطالة تسمية (بطالة الفقر)[5] أو يوجد من يقلص أو يوسع العوامل والمؤشرات التي تؤدي إلى ظهور الفقر، كمدلول اجتماعي واقتصادي وسياسي، ومن ثم الاعتماد على تلك العوامل والمؤشرات لتوصيف ذلك المدلول ومعالجته معالجة علمية صرفة.

ومهما تعددت التعريفات فإن الفقر بالمعنى المطلق يعني الكفاف الذي يعكس الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، ويعبر عنها في عدم القابلية للحصول على السلع الأساسية.

ومن الأساليب المتبعة في قياس الفقر، أو تحديد عتبة الفقر، تعيين أدنى قدر يحتاج إليه الفرد من السعرات الحرارية، ويعبر عن تلك السعرات بما يقابلها من مواد غذائية حسب أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمع، وكذلك تحديد تكلفة هذه الكمية من الغذاء لغرض تحديد مستوى الفقر.

ويستهدف هذا البحث تناول الآليات المتبعة لقياس خط الفقر في تقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة وإلقاء الضوء عليها وخصوصاً تلك المتعلقة بالبلدان النامية ووطننا العربي جزء منها.

أولاً/ المقاييس التي تعتمد على الدخل.

أ- معامل أنجل.

ب- معادلة أتكنسون.

أ. معامل أنجل:

لقياس مستوى الفقر يستخدم معامل أنجل وهو مقلوب نسبة المصروف على المواد الغذائية إلى إجمالي المصروفات[6].

بناء على هذا التصور فإن نسبة التغذية تزداد لدى الفقراء في حين تنخفض عند الأغنياء، أي أن معامل أنجل يكبر كلما قل مستوى الدخل.

فلو افترضنا وجود ثلاث فئات من الرواتب لموظفين ضمن مجتمع معين إجمالي المصروفات لكل منهم (100، 180، 300) دينار على التوالي وإن متوسط الإنفاق على التغذية (50) دينارا شهرياً فإن معامل أنجل يكون:

$$\textbf{معامل أنجل} = \frac{1}{\frac{\text{المصروفات على التغذية}}{\text{إجمالي المصروفات}}} = \frac{1}{\text{إجمالي المصروفات}} \times \frac{1}{\text{إجمالي المصروفات}}$$

معامل أنجل بالنسبة للأول = $\frac{1}{100} \times \frac{1}{50} = \frac{1}{5000}$

معامل أنجل بالنسبة للثاني = $\frac{1}{180} \times \frac{1}{50} = \frac{1}{9000}$

معامل أنجل بالنسبة للثالث = $\frac{1}{300} \times \frac{1}{50} = \frac{1}{15000}$

ونلاحظ أن $\frac{1}{15000} < \frac{1}{9000} < \frac{1}{5000}$

كما نلاحظ أن المصروف على التغذية يشكل 50% من مجمل المصروفات بالنسبة للأول في حين أن نسبة المصروفات على التغذية من مجمل المصروفات الثاني والثالث على التوالي تقريباً 27% و 16.5%.

وفي رأينا أن معامل أنجل لا يعكس بالضرورة المقياس الأمثل لحالة الفقر في بلد معين فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار هامش الادخار لدى الفئات المستهدفة من أية عينة، ومع الإقرار بأن المصروف على التغذية يشكل العبء الأكبر بالنسبة للفقراء إلا أنه من المتوقع جداً أن يرتفع المستوى النوعي للغذاء بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة، فقد يشترك الفقراء والأغنياء في الإقبال على شراء المواد الأساسية كالخبز واللحوم مثلاً إلا أن بقية المواد الغذائية الأخرى تختلف من حيث السعر حسب مواصفات الجودة، فهناك درجات تسعيرة مختلفة بالنسبة لسلعة معينة تحول دون أن يكون في متناول أصحاب الدخول الواطئة في حين يستطيع أصحاب الدخول الأعلى شراء نفس السلعة التي تحمل مواصفات نوعية أعلى.

وقد فرّق تقرير التنمية البشرية لعام 1991 بين حالات الفقر وفق مستويات نسبية، حيث اعتبر الإملاق هو أشد مستويات الفقر، والإملاق يحصل عندما يكون الدخل أقل من المصروفات اللازمة

لتوفير غذاء الأسرة.

ونلاحظ هنا أن معيار النقد (الدخل) اعتبر المقياس الأساس في معرفة درجة الفقر سواء في تعريف الإملاق، كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990، أو في استعمال معامل أنجل، وبعبارة أخرى علمية تحديد المستوى المعيشي تتم من خلال مسح أساليب الاستهلاك الفعلية (استهلاك الغذاء)، إن تقرير التنمية البشرية لعام 1990 قد ركز على الاحتياجات الغذائية ولم يهتم بالاحتياجات الأساسية الأخرى -في مسألة قياس الفقر حصراً- لأن الاحتياجات الأساسية -تلك تركز على توفير السلع والخدمات بدلاً من الخيارات البشرية.

أما تقرير التنمية البشرية لعام 1991 وبالاستناد إلى دراسة كل من (Kandur and Forroni) فقد تمت فيه الإشارة إلى عامل الدخل ليس في تحديد درجة الفقر بل لقياس رفاه المستهلك، وبذلك افترضت الدراسة قياس درجة الرفاه على الوجه التالي:

درجة رفاه المستهلك =
العمر المتوقع x لوغارتم الدخل

ونعتقد أن قياس درجة رفاه المستهلك تعكس بالضرورة قياس درجة عتبة الفقر وذلك أن تشخيص حد الكفاف يساعد في اعتبار ذلك كدالة لمتوسط الدخل، ومن هنا جاءت بعض الدراسات لتحديد الفقر كدالة لمتوسط الكسب.

ونرى أن دخول عامل العمر المتوقع هو الآخر يمثل انعكاس مدى تأثير عامل الدخل في حياة الإنسان في المرحلة التي سبقت احتساب درجة الرفاهية، فالزيادة الرقمية للعمر المتوقع لم تأت سوى نتيجة لارتفاع المستوى المعيشي الذي من نتائجه تحسن الحالة الصحية وزيادة الوعي وتناول الأغذية النوعية وغيرها.

ومن الملاحظ أن العمر المتوقع وقياسه ضمن مجتمع معين هو رقم ثابت ويمكن تحديده ولكن عامل الدخل غير محدد، فعلى سبيل المثال أن عامل الدخل يمكن أن يتضاعف (1000) مرة لدى شخص مقابل آخر ولكن لا يمكن أن يتضاعف العمر المتوقع بنفس النسبة.

ولنأخذ الآن بعض النماذج من الدول لقياس درجة الرفاه فيها وذلك حسب إحصائيات عام 1987 المستخدمة في تقرير التنمية البشرية لعام 1990.

الدولة	العمر المتوقع	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
النيجر	45	452
الجماهيرية الليبية	62	7250
باكستان	58	1585
اندونيسيا	57	1660
الدنمارك	76	15119

درجة الرفاه (النيجر) = 45 x لو 452

= 2,65 x 45

= 119,25

درجة الرفاه (ليبيا) = 62 x لو 7250

= 3,86 x 62

= 239,32

درجة الرفاه (باكستان)= 58 x لو 1585

= 3,20 x 58

= 185,60

درجة الرفاه (الدنمارك) = 76 x لو 15119

= 4,17 x 76

= 316,92

ومن خلال النتائج الموضّحة أعلاه يمكن معرفة درجة رفاه بلد معين مقارنة مع غيره من البلدان، علماً بأن معيار الرفاه هو عكس معيار الحرمان تماماً، ومنه نستطيع قياس الفقر في حالة انخفاض درجة الرفاه، فالدول الأربع المأخوذة في المثال المبيّن أعلاه هي بالترتيب من حيث درجة الرفاه:

البلد	درجة الرفاه
الدنمارك	316,92
ليبيا	239,32
باكستان	185,60
النيجر	119,25

ب. معادلة أتكنسون

بما أن خط الفقر يحتسب بمستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية، فإن معادلة أتكنسون تفترض وجود تناقض في عوائد دخل التنمية البشرية، مما يعني السعي بصورة مستمرة لاستغلال الدخل.

وتستهدف معادلة أتكنسون معرفة نصيب الفرد بين مستوى الفقر وضعف مستوى

الفقر، أي أن بارومتر أتكنسون يعني معرفة مرونة الفائدة الحدية للدخل فيما يتعلق بالدخل ذاته وسنعرف فيما بعد أن هذه المرونة سوف تمثل الثلثين:

إن معادلة أتكنسون لا تهدف إلى قياس خط الفقر بذاته بل تستخدم خط الفقر لاستخراج نصيب الفرد من الناتج المحلي المعدل وفق المعادلة التالية:

W(y) = y* for O <y ? 2y *

حيث إن (w =y)استغلال الدخل أو الرخاء الناتج عن الدخل

* y = مضاعف خط الفقر

y =نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

مثال: نفترض أن متوسط الدخل العالمي (5711) دولارا وأن أقصى دخل يبلغ (40,000) دولار حسب تعادل القوة الشرائية.

5711 = y*

40,000 = y

ولكي يجري التعديل على الدخل الأقصى (40,000) يجري تطبيق معادلة أتكنسون وبذلك نلاحظ أن مبلغ (40,000) دولار يشكل من 7 إلى 8 أضعاف عتبة الفقر *y، وبذلك نطبق المعادلة لمعرفة القيمة المخصومة من الدخل الأقصى ونستخرج القيمة المعدلة:

$$W(y) = y^* + 2(y^*)^{1/2} + 3(y^*)^{1/3} + 4(y^*)^{1/4} + 5(y^*)^{1/5} + 6(y^*)^{1/6} + 7(y^*)^{1/7} + 8(y^*)\{(40{,}000-7y^*)^{1/8}\}$$

$$W(y) = 5711 + 2(75{,}57) + 3(17{,}87) + 4(8{,}69) + 5(5{,}64) + 6(4{,}22) + 7(3{,}44) + 8\{(40{,}000-39977)?\}$$

$$= 5711 + 151{,}14 + 53{,}62 + 34{,}77 + 28{,}20 + 25{,}36 + 24{,}08 + 11{,}84$$

$$=6040$$

وبذلك تبلغ القيمة المخصومة من الدخل الأقصى (40,000) دولار حسب تعادل القوة الشرائية (6040)دولارا .

مثال عملي:

لنحسب الآن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المعدل في الجماهيرية الليبية (حسب أرقام عام 1993) حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (7000) دولار حسب تعادل القوة الشرائية للدولار، وإن خط الفقر العالم قد حدد عند (4829) دولارا.

نلاحظ من الأرقام المثبتة أعلاه أن نصيب الفرد الليبي أعلى من عتبة الفقر ولكنه أقل من

ضعفهـا، فعندما نطبق معادلـة أتكنسون نتخذ الخطوات:

$$W(y) = y^* + 2(y - y^*)^{1/2}$$
$$= 4829 + 2(7000 - 4829)^{1/2}$$
$$= 4829 + 93,18$$
$$= 4922,18$$

نصيب الفرد من النـاتج الإجمالي المعدل فـي ليبيـا = 4922,18 دولار حسب تـعادل القوة الشرائية للدولار.

ونـود أن نـسجل مـلاحظـة بـخصـوص البلدان الفقيـرة التي يكون فيهـا نصيب الفرد من النـاتـج المحلي الإجمـالـي أقل من عتـبة الفقـر، فإن تلك الأرقـام لا تحتاج إلـى تعديل أي لم تطبق عليها معادلة أتكنسون.

ثانياً: مقياس فقر القدرات

جـاء تقرير التنمية البشرية لعام 1996ف بمفهـوم فقـر القـدرات[8] الـذي يـركـز علـى افتقار النـاس للقدرات في بلـد معين بدلاً من قيــاس خط الفقـر مـن خلال التـركيـز علـى متـوسط مـستوى القـدرات في ذلـك البلـد.

وحـسب هذه النظـرة فإن المستـوى المعيشي المـادي هو الـذي يحدد الـرفاه، فـالفقـر هو مستـوى مـعيشـي مادي مـنخفض انخفـاضـاً غير مقبول.

إن النقود هـي مجرد وسيلة تقريبية لقياس قيـمة الـسلع والخـدمات ولا تـعدو أن تـكون وسـائل لرفاه الإنـسان، لذا لا يـمكن الاعتماد علـى الإنفـاق أو الـدخل المـالي فـي قيـاس مستوى الفقر أو تحديد عتبة الفقر.

لـذا فإن نقص الـدخل هو بعـد واحد فقط، وهو ينصب على الوسائل دون الغايات.

أما مقياس فقر القدرات فهو متعدد الأبعاد للفقـر، أي يهتم بنـوعية حـياة الإنـسان، وهو دليل بسيـط مكون من ثـلاثة مؤشـرات تعبر عن النسب الـمئوية للسكان الذين لديهم نقص في القدرات في ثلاثة أبعـاد أساسية من أبعاد الـتنمية الـبشرية، وتلـك الأبعاد هي الولادات التي تـحصل دون إشـراف مـوظفي صحـة مدربين ونـسبة الأطفال نـاقصي الوزن دون سن الخامـسة وأخيراً الـنسبة الـمئويـة لعدد الإنـاث الأميات.

$$\text{مقياس فقر القدرات} = \frac{\text{الولادات دون إشراف طبي (\%)+ اطفالا ناقصي الوزن دون الخامسة (\%) + الإناث الأميات(\%)}}{3}$$

والجدول التالي يعرض مقياس فقر القدرات للدول العربية حسب معطيات عام 1996ف:-

الدولة	الولادات التي تمت دون إشراف موظفي صحة مدربين(%)	أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن(%)	معدل الأمية بين الإناث(%)	مقياس فقر القدرات
الإمارات	1	7	21,8	9,9
الكويت	1	5	26,4	10,8
الأردن	13	6	23,3	14,2
الجماهيرية الليبية	24	4	40,7	22,9
لبنان	55	9	10,6	24,9
السعودية	10	13	52,4	25,1
تونس	31	10	48,4	29,9
سوريا	39	12	47,0	32,7
العراق	50	12	57,7	39,9
مصر	59	9	63,0	43,7
السودان	31	34	68,0	44,3
الجزائر	85	9	54,2	49,5
المغرب	69	9	71,2	49,7
موريتانيا	60	48	74,7	60,8
اليمن	84	30	74,0	62,7
الصومال	98	39	54,0	63,7

من الصحيح أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الوعي الصحي وزيادة الوعي الصحي بالتغذية ومن ثم تحسين المستوى الثقافي للإناث، إلا أن مقياس فقر القدرات يتجاوز مؤشر الدخل معتمداً على المؤشرات الثلاثة المذكورة.

إذ لو ألقينا نظرة سريعة على الجدول أعلاه فسوف نلاحظ أن هناك دولا ذات دخل فردي مرتفع تتقدمها دولا ذات مستوى دخل منخفض، وبالرجوع إلى الأرقام الإحصائية لنفس الفترة نرى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة

الشرائية في السعودية يبلغ (12600) دولار في حين أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القدرة الشرائية في الأردن (4380) دولارا ومع ذلك تتقدم الأردن على السعودية في مقياس فقر القدرات بثلاث نقاط.

وكذلك هو الحال فإن السودان، البلد الفقير، أفضل من الجزائر البلد النفطي بمقدار (5,2) رغم أن معدل دخل الفرد في السودان (1350) دولارا ومعدل دخل المواطن الجزائري (5570) دولارا ، أي حوالي أربعة أضعاف دخل المواطن السوداني.

إننا نعتقد أن مقياس فقر القدرات يعكس الصورة الحقيقية لمستوى عيش الفرد بغض النظر عن أرقام معدل دخل الفرد باعتبارها أرقاماً حسابية لا تعكس بالضرورة درجة رفاه الفرد ذلك نظراً لسوء توزيع الدخل القومي الإجمالي.

ثالثاً: الرقم القياسي للفقر البشري

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1997ف فإن ربع عدد سكان الدول النامية يعيشون في حالة فقر. وهناك حوالي (1,3) مليار نسمة يعيشون على دخول تقل عن دولار واحد يومياً، وهو ضمن عتبة الفقر بالنسبة لتقارير السنوات الماضية، وتعتبر منطقة جنوب آسيا من أشد مناطق الفقر البشري، فهناك (515) مليونا يعانون من الفقر البشري، ولو أضيفت مناطق جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا فإن العدد سيرتفع إلى (950) مليون نسمة يعانون من الفقر البشري من مجموع سكان تلك المناطق البالغ (1,3) مليار نسمة، وهناك (220) مليون نسمة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعانون من فقر الدخل، في حين أن فقر الدخل في أمريكا ومنطقة الكاريبي أكثر انتشاراً من الفقر البشري حيث يؤثر في (110) ملايين نسمة.

أما في أوروبا الشرقية فإن فقر الدخل تفشى ليشمل (120) مليون نسمة يعيشون دون خط الفقر المحدد بمبلغ (4) دولارات يومياً. ويتعدى الأمر هذا حتى الدول المتقدمة صناعياً إذ يوجد (100) مليون نسمة يعيشون دون خط فقر الدخل المحدد، إضافة إلى وجود (37) مليون عاطل عن العمل.

وبناء على هذه المعطيات تم اللجوء إلى الرقم القياسي للفقر البشري ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسية وهي طول العمر والمعرفة والعيش بمستوى لائق.

إن العنصر الأول المتعلق بطول العمر يتم التعبير عنه بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن (40) ويرمز له (P1)، العنصر الثاني يمثل الحرمان المتعلق بالنسبة المئوية للبالغين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة (P2) .

أما العنصر الأساسي الثالث فهو الحرمان المتعلق بعدم العيش بمستوى لائق (P3) وهذا العنصر يمثل نسبة مشتركة ومركبة من ثلاثة متغيرات هي نسبة السكان الذين لا تتوفر لديهم فرصة الحصول على مياه مأمونة (P31)، ونسبة السكان المحرومين من الرعاية الصحية (P32)، ونسبة الأطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن (P33)

$$P3=\frac{P31+P32+P33}{3}$$

أما المعادلة التي استخدمها التقرير في احتساب الرقم القياسي للفقر البشري (HPI) فهي:

$$HPI = [\ \frac{1}{3}\ (P3_1+P3_2+P3_3)\ ]\ ?$$

لنأخذ الآن أمثلة لأربع دول عربية:

الدولة	P1	P2	P31	P32	P33
الإمارات العربية	6,3	21,4	5	1	6
الجماهيرية الليبية	16,2	25	3	5	5
مصر	16,6	49,5	21	1	9
اليمن	25,6	58,9	39	62	39

الرقم القياسي للفقر (الإمارات العربية)

$$P3 = \frac{P31 + P32 + P33}{3}$$

$$= \frac{5 + 1 + 6}{3}$$

$$= 4$$

الرقم القياسي (HPI)$[\ (\ (4)\ +\ (21.4)\ +\ (3.6)\ \frac{1}{3}\ )\ ]\ ?$

$$?\ \frac{[\ 64 + 9800.34\ +\ 46.65\ ]}{3}$$

الرقم القياسي للفقر = 14,89

الجماهيرية الليبية:

$$4,33 = \frac{5 + 5 + 3}{3}$$

الرقم القياسي للفقر (HPI)

$$?[(4,33) + {}^{3}(25) + {}^{3}(16,2) \frac{1}{3})]$$

$$?[(81,18 + 15625) \frac{1}{3}]$$

الرقم القياسي للفقر (الجماهيرية) = 18,80

جمهورية مصر العربية:

$$10,3= \frac{9+ 1+21}{3} = P_3$$

الرقم القياسي للفقر (HPI)

$$[(10,3) + {}^{3}(45,5) + {}^{3}(616) \frac{1}{3})]?$$

$$?[(1092,27 + 94196,37 \ 4574,29) \frac{1}{3}]$$

الرقم القياسي للفقر (مصر) =32,16

اليمن:

$$46,66 = \frac{39+ 62+39}{3} =P_3$$

$$? [107566,58] =$$

الرقم القياسي للفقر (اليمن) = 47,55

في تقرير التنمية البشرية لعام 1998ف تم وضع معادلة أو طريقة لقياس الرقم القياسي للفقر خاصة بالبلدان الصناعية، لكن هذا التقرير أطلق تسمية جديدة هي (حساب دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية) إضافة إلى دليل الفقر البشري للبلدان النامية[10] والذي هو نفسه الذي استخدم في تقرير 1997ف.

إذن الشيء الجديد في تقرير عام 1998ف، بالإضافة إلى تغيير التسمية، فقد استحدث حساب دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية.

ويختلف حساب الفقر البشري للبلدان الصناعية عن نظيره الخاص بالبلدان النامية بأنه يشمل أربعة أبعاد للحرمان في حياة الإنسان وبمعايير حدية مختلفة ويتعلق الحرمان الأول (P1) بالبقاء على قيد الحياة (60) سنة، ويمثل الحرمان الثاني المتعلق بالمعرفة النسبة المئوية للاميين وظيفياً (P2)، أما الحرمان الثالث المتعلق بالمعيشة اللائقة (P3) فيمثل النسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد بنسبة 50% من الدخل الشخصي الوسيط. في حين أن الحرمان الرابع يمثل عدم المشاركة أو الاستبعاد (P4) ويقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل (12شهرا فأكثر). ويحتسب دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية ((HPI-2كما يلي[11]:

$$= HPI\text{-}2= \frac{1}{4} (P3_1 + P3_2 + P3_3 + P3_4)]$$

في الدول المدونة أدناه نموذجان لمعطيات (دليل الفقر البشري -2) الخاص بالبلدان الصناعية:

الدولة	أشخاص لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين(%)	أشخاص أميون وظيفيا(%)	سكان تحت خط فقر الدخل (%)	النسبة المئوية للبطالة طويلة الأجل (%)
ألمانيا	11	14,4	5,6	4
اليابان	8	16,8	11,8	0,6

دليل الفقر البشري HPI-2 (ألمانيا) =

$$?[(43 + 5,9^3 + 14,4^3 + 11^3) \frac{1}{4}]?$$

$$[(64+205 ,37+ 2985 , 98 + 1331) \frac{1}{4}]=$$

$$? (1146,58) =$$

دليل الفقر البشري HPI-2(ألمانيا) = 10,46

دليل الفقر البشري HPI-2(اليابان) =

$$? [(0,6^3+ 16,8^3+ 16,8^3+ 8^3) \frac{1}{4}]$$

$$?[(0,216+1643,03+4741,36+312)\frac{1}{4}]=$$

$$? (1724,15) =$$

دليل الفقر البشري HPI-2(اليابان) = 11,99

ونعتقد أن إيجاد دليل للفقر البشري خاص بالبلدان الصناعية (HPI-2) الذي تم استخدامه لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1998ف له ما يبرره من الناحية العلمية، لأن التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة وما يترتب على ذلك من خدمات صحية وتوعوية، تؤثر كلياً في نوعية حياة الإنسان. فنسبة ممن لا يتوقع عيشهم حتى عمر (40) سنة في البلدان النامية (P1) يقابلها (60) سنة في البلدان الصناعية، حيث إن الفقر والتخلف يرجعان الاحتمال إلى نسبة (3/1). فهناك في الدول النامية نسبة عالية جداً من السكان لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين فنجد دولاً مثل سيراليون وأوغندا وغينيا تصل النسبة لديهم إلى (50%) و (44%) و(38%) على التوالي.

وفي المقابل فإن أعلى نسبة في البلدان الصناعية التي لا يتوقع أن يعيشوا فيها حتى سن الستين نجدها في الولايات المتحدة (13%) والدنمارك (12%) وكل من ألمانيا وفلندا وفرنسا (11%) وأقل نسبة في السويد واليابان (8%). وهذه نسب كلها قليلة وضئيلة مقارنة مع النسب العالية في البلدان النامية مع الأخذ بنظر الاعتبار فرق المعيار (40-60) سنة.

أما الحديث عن نسبة الأمية (P2) فالمقصود به، في الدول النامية، الأمية الأبجدية، وفي حين أن الحديث في الدول الصناعية يدور حول الأمية الوظيفية، ومع هذا نجدها بأرقام متواضعة في الدول الصناعية فأعلى نسبة للأمية الوظيفية نجدها

في ايرلنـدا (22,6%) ثم بريطـانيا (21,8) ثم الـولايـات المتحـدة (20,7%) وبلجيكـا ونيوزيلندا (18,4%) لكل منهما.

وفي المقابل نجد أن نسبة الأمية الأبجدية في البلدان النامية تصل إلى أرقام مذهلة مثل النيجـر (86,4%) وبـوركـينـا فـاسـو (80,8%) ومـالـي (69%) والسـودان (66,9%).

ومن المستغرب جداً أن نجد دولاً عربية نفطية فيها نسبة عالية من الأمية مثل عمان (41%) والسعودية (37%) وذلك استناداً إلى معلومات نفس التقرير [12].

أما فيما يتعلق بالعامل (P3)فليس هناك مجال للحديث عن حرمان من الرعاية الصحية أو الحرمان من فرصة الحصول على مياه مأمونة أو وجود نسبة تذكر من الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة في البلدان الصناعية، لذا تم أخذ معيار نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وهم أولئك الذين يحصلون على 50% من الدخل الفردي المحدد بتلك البلدان وكذلك معيار نسبة البطالة طويلة الأجل.

في حين نجد نسبة حرمان عالية من تلك الخدمات الأساسية في البلدان النامية فنسبة الحرمان من الرعاية الصحية في الكونغو وتشاد وكمبوديا تصل إلى (74%) و (70%) و(47%) على التوالي. ونسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة، بنغلاديش وأثيوبيا ونيبال تصل إلى (56%) و(48%) و(47%) على التوالي.

ونسبة الذين لم يحصلوا على مياه مأمونة في اريتريا وتشاد وانغولا تصل إلى (78%) و(76%) (68%) على التوالي.

إذن يصبح الحديث عن استخدام دليل فقر بشري موحد للدول الصناعية والدول النامية، حديثاً عديم الجدوى من الناحية العلمية.

رابعاً: عملية صقل الدخل

رغم أن تقارير التنمية البشرية للأعوام 1999-2000-2001-2002-2003ف استخدمت نفس دليلي الفقر البشري واحداً للبلدان النامية وآخر البلدان الصناعية إلا أن تقرير عام 1999ف بدأ في العدد عن استخدام أتكنسون معادلة وذلك من خلال صيغة جديدة لتعديل معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، فبدلاً من طريقة أتكنسون تم استخدام المعادلة التالية [13].

$$W(y) = \frac{\log y - \log y \min}{\text{Log} \max - \log \min}$$

وبذلك ينبغي توفر معلومات حول الحد الأدنى والأعلى للدخول في بلد معين ليتسنى معرفة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي المعدل حسب القوة الشرائية للدولار، وهي علمية الصقل.

إن سبب علمية صقل الدخل يعود إلى توخي دقة النتائج وملامستها للواقع وذلك أن القيمة القصوى للدخل عام 1999 بلغت (40,000) دولار حسب تعادل القوة الشرائية فعند استخدام معادلة أتكنسون فإن الدول التي تجاوزت خط الفقر ستخصم منها (6311) من الدولارات حسب تعادل القوة الشرائية حيث إن المشكلة الرئيسة في هذه المعادلة أنها تخصم الدخل الذي يتجاوز خصماً شديدا بحيث تعاقب البلدان التي تجاوزت العتبة. فهي تحتل مبلغ (34000) دولار، بسعر حسب تعادل القوة الشرائية، الواقع بين مستوى العتبة والمستوى الأقصى للدخل إلى (321) دولارا حسب تعادل القوة الشرائية وبذلك يفقد الدخل أهميته بوصفه كناية عن جميع أبعاد التنمية البشرية ماعدا الحياة المديدة والصحية والمعرفة.

وبما أن موضوع الدخل ليس محور بحثنا بل إن موضوعنا الأساسي هو مقاييس الفقر إلا أن ارتباط الفقر بمستوى الدخل جعلنا نذكر هذه النقطة وبشكل مختصر.

ومع هذا فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1999 والتقارير التي صدرت بعده حتى يومنا هذا أخذت تستخدم صيغة الرقم القياسي للفقر البشري بشقيه (العالم النامي والعالم الصناعي).

ولكن ينفرد تقرير التنمية البشرية لعام 2001 بطرح مفهوم (المتوسط غير الموزون) عند حساب الحرمان في مستوى المعيشة اللائق (P3) الخاص بالبلدان النامية. ويذكر التقرير أنه نظراً إلى عدم توفر البيانات الدقيقة الخاصة بمداخل الخدمات للعام 2001 فإن (P3) يتم قياسه بمؤشرين لا ثلاثة كما موضح أدناه:

المتوسط غير الموزون = 1/2 نسبة السكان الذين لا يستخدمون +1/2 عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة.

مثال: تبلغ نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه مأمونة في باراغواي (21%) ونسبة الأطفال في باراغواي الذين يعانون من نقص الوزن دون سن الخامسة (5%) وذلك حسب إحصائيات عام 2001.

المتوسط غير الموزون = P3

المتوسط غير الموزون (باراغواي) = 13.

لذا فإن استخدام المتوسط غير الموزون هو استخدام طارئ ينتفي استعماله في حالة توفر البيانات الدقيقة.

الخاتمــة:

استعرضنا ضمن هذا البحث التقنيات والآليات المستخدمة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تلك التقنيات والآليات الخاصة بقياس الفقر، ولاحظنا أن أبرز المعطيات التي استخدمت تلك التي اهتمت بفقر الدخل.

ونظراً إلى عدم الاتفاق على أفضل السبل لقياس الفقر فقد استخدمت معادلات مختلفة في تناول هذا الموضوع.

ومن جملة الملاحظات على عدم التركيز على فقر الدخل هي أن خطوط الفقر القطرية هي تحديد لديناميات الفقر في بلد معين لا تنطبق على بلد آخر.

فإن مبلغا من المال يحتاج إليه الفرد في سيراليون للعيش على نحو لائق هو غير المبلغ الذي يحتاج إليه الفرد في مصر وذلك لاختلاف تكاليف حزم الاستهلاك المستخدمة لتقرير خطوط الفقر وتباينها من بلد ألى آخر.

وعليه فإن خطوط الفقر تتباين أيضاً إضافة إلى تباين المفاهيم والأفكار المستخدمة لتحديد عتبة الفقر. لقد استخدم البنك الدولي خطاً للفقر المدقع يبلغ نحو دولار واحد في اليوم، حيث يعتبر الدولار الواحد – في البلدان النامية – عبارة عن متوسط الاستهلاك اليومي كحد أدنى لعيش الكفاف – ولكن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من الناحية المفهومية والمنهجية.

فالفقر مفهوم نسبي داخل مجتمع ما، أي أن الأفراد يعتبرون فقراء بالنسبة إلى مواطنيهم ولكن مثل هذا الرأي يلغي إمكانية المقارنة بين بلد مع آخر، فإذا كان الفقر شأناً قطرياً فلا يمكن أن يكون معياراً دولياً.

كما أن تحديد خط الفقر بدولار واحد في اليوم يواجه انتقاداً شديداً نظراً للاختلافات الدولية في الأسعار، لأن الدولار إذا كان متوسطاً صحيحاً لحزمة استهلاك لعيش كفاف في البلدان النامية فإن سعر تلك الحزمات يحتاج إلى ترجمة إلى العملات المحلية. إن هذا الأمر دفع إلى استخدام طريقة معدلات معادل القوة الشرائية وهي دلائل أسعار تقارن سعر حزمة من السلع في بلد ما بالسعر في بلد آخر [(14)].

لقد تطرقنا إلى معامل أنجل في التعامل مع مسألة قياس فقر الدخل فقد تم التركيز على المصروف على التغذية نسبة إلى إجمالي المصروفات ولكن هذا المعيار لم يول اهتماماً للعوامل الأخرى التي لها تأثير في رفاه الفرد ، لذلك تم اللجوء إلى احتساب درجة الرفاه من خلال ضرب العمر المتوقع

بلوغارتم الدخل. إن هذه التوليفة من العمر والدخل الفردي تعطي للباحث هامشاً أوسع في التشبث نحو إيجاد مفهوم للفقر أكثر شمولية وبساطة.

ولكن بعض الباحثين وجدوا أن هناك تناقضا بين عوائد دخل التنمية البشرية، مما يعني السعي بصورة مستمرة لاستغلال الدخل فكان الهدف هو نصيب الفرد بين مستوى الفقر وضعف مستوى الفقر ، وهذا ما أدى إلى تطبيق معادلة أتكنسون، وذلك لمعرفة مرونة الفائدة الحدية للدخل فيما يتعلق بالدخل ذاته.

ومنذ عام 1996 تم اللجوء إلى مقياس فقر القدرات بدلاً من قياس خط الفقر من خلال التركيز على متوسط مستوى القدرات فما النقود إلا مجرد وسيلة تقريبية لقياس قيمة السلع والخدمات ولاتعدو أن تكون وسائل لرفاه الإنسان. وحسب هذه النظرة فإن فقر الدخل هو بعد واحد فقط وهو يركز على الوسائل دون الغايات في حين أن مقياس فقر القدرات متعدد الأبعاد لقياس الفقر. وهو مقياس بسيط يمثل ثلث مجموع نسب الأفراد الذين لا يشملهم إشراف طبي ونسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة ونسبة الإناث الأميات في المجتمع.

ونظراً إلى تفاقم ظاهرة الفقر وانتشارها سنة بعد أخرى فقد تناول تقرير التنمية البشرية لعام 1997 مفهوم الرقم القياسي للفقر البشري وقد ميز بين البلدان النامية والبلدان الصناعية من حيث نوعية المدخلات المكونة للرقم القياسي، فيما بعد ابتداء من تقرير التنمية البشرية لعام 1998 والتقارير اللاحقة، وذلك لاختلاف معاملات الحرمان في كلا المجموعتين من البلدان.

واستمرت تقارير التنمية البشرية تستخدم نفس المقياس في الحصول على الرقم القياسي للفقر رغم توفر بعض المعلومات التي أدت في بعض السنين إلى استخدام المتوسط غير الموزون واعتماد المقياس على مؤشرين فقط بدلاً من ثلاثة مؤشرات.

وفي رأينا أن تحديد عتبة الفقر وكذلك قياس درجة الفقر تحتاجان إلى مؤشرات متشعبة وعنكبوتية تتناول العديد من جوانب الحياة الخاصة بالأفراد ضمن مجتمع ما. ونقترح أن تشمل التشعبات جوانب تتعلق بالمديونية أي نصيب الفرد من حجم الديون الخارجية، وكذلك حجم الإنفاق العسكري ونسبة نصيب الفرد من ذلك الإنفاق، ونسبة استهلاك الوقود، ونسبة استخدام الهواتف والأنترنت وغيرها من المؤشرات التي توسع من الإحاطة بمفهوم الفقر والحرمان.

الهوامــش:

1- هانس بيترمارتيني وهارالد شومان: فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة (295) (الكويت المحلي الوطني للثقافة والفنون والآداب 2003) ص74.
2- ميثم صاحب عجام وعلي مسعود: النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي (طرابلس: دار النخلة 2002) ص 45.
3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1991 ص 210.
4- سرج ميلانو: الفقر في البلدان الغنية، ترجمة نخلة فريفر (طرابلس/ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 2000) ص 33.
5- ج د ن ورسك: البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة د.محمد عزيز، د.محمد سالم كعيبة (بنغازي: منشورات قاريونس 1997) ص 33.
6- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ص 131.
7- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ص 100.
8- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 1996 ص 109.
9- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 1997 ص 125.
10- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ص 110.
11- يشار إلى دليل الفقر للبلدان الصناعية بالاختصار (HPI-2) لتمييزه عن دليل الفقر البشري للبلدان النامية (HPI-1).
12- المصدر السابق ص 129.
13- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ص 159.
14- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ص42.

من إصدارات المركز العالمي
لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

3
كتاب الشهر

الأيكولوجيا
أيديولوجية أنصار البيئة

د. جعفر عبد المهدي صاحب
د. حسين البشير أحمد [illegible]

2
كتاب الشهر

افريقيا و العولمة

افريقيا في عصر العولمة: ارباح و خسائر

النزاعات و حل النزاعات في الالفية الجديدة

د. علي المزروعي

الديمقراطية والتنمية في البلدان العربية (رؤية نقدية)

د . مبروكة الشريف
جامعة سبها ـ كلية الاداب

يتكون عنوان بحثنا من مفهومين أساسين هما مفهوم (الديمقراطية) ومفهوم (التنمية)، ونظراً لتعدد الحمولات الدلالية التي أعطيت لهذين المفهومين يتطلب منا وقفه عند كل منهما، لتحديد المعنى الذي نعتمده في بحثنا هذا لكي نبني علاقة واضحة الأسس والقواعد في تواصلنا مع القارئ ، ونرسي مبادئ للتفاهم ولا نترك الأمر لتأويل القارئ باعتباره قارئاً منتجاً للنص وكاشفاً عن ماهو مخفي فيه أو مسكوت عنه أو اللامفكر فيه .

لأننا نعد النص الذي ينتجه القارئ هو نتيجة تفاعل ثلاثة أقطاب هي المؤلف والنص والقارئ لحظة القراءة . أما حدود البحث فهو يتناول الديمقراطية والتنمية في البلدان العربية .

مفهوم الديمقراطية :- مصطلح الديمقراطية يعني (حكم الشعب) وهي ترجمة لكلمة لاتينية مكونة من مقطعين Demosوتعني (الشعب) ، والمقطع الثاني keratinوتعني (الحكم) فمدلول كلمة الديمقراطية يعني باختصار (حكم الشعب) ، ويحكم الشعب نفسه بعدة طرق:طريقة مباشرة (مثل ديمقراطية أثينا) وطريقة غير مباشرة عن طريق ممثلين للشعب في المجالس النيابية ، أما بالنسبة لرئاسة الدولة فيستوي أن يكون النظام جمهورياً ، أو ملكياً وراثياً .

وهناك خطان يحكمان المسار الديمقراطي مسار اجتماعي وآخر سياسي، وإن تميز المسار الأول بالخصوصية الثقافية والدينية والتاريخية التي تميز كل بلد علي حده، فإن المسار السياسي يتشابه بين كل الدول، لأنه يتناول مطلباً أساسياً وتكوينياً في كل المجتمعات وهو مطلب تداول السلطة ، وإفساح المجال أمام الحريات العامة للمواطنين في كل مجتمع (1) .

إن التحديد الذي قدمناه أعلاه لا ينفى اختلاف استخدام مفهوم الديمقراطية بين الفلاسفة وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع ، ولقد قارن (مانجمان كونستا) بشكل تميز بالدقة بين الديمقراطية المباشرة التي طبقت في أثينا، وبين الديمقراطية الغربية المعاصرة التي عدها ديمقراطية تمثيلية وتعددية ، وكان هدفه ((من هذا التميز بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية ، هو

أن يفضح الاستبدادية التي كشفها في مفهوم روسو عن الإرادة العامة ... وأن يبرز مقابلها مفهوما عمليا عقلانيا للديمقراطية علي الطريقة الإنجليزية)) (2)

الديمقراطية التي يدافع عنها (بانجمان كونستا) هي الديمقراطية الليبرالية(3) كما هي مطبقة في انجلترا وامريكا، في مقابل الديمقراطية الراديكالية التي ينتقدها كما صورها روسو، (4) ويؤكد (بانجمان كونستا) أن قوة الديمقراطية الليبرالية تكمن في الاعتدال بينما قوة الديمقراطية الراديكالية في الفضيلة التي تقدم المصلحة الجماعية علي المصالح الخاصة والفردية، كما تتميز الديمقراطية الليبرالية علي المستوي المؤسساتي بإيجاد نوع من التوازن بين السلطات، بينما تتسم الديمقراطية الراديكالية بالبساطة وتركيز الوسائل.وما يلفت الانتباه هو اختلاف نظرة الباحثين إلي (الديمقراطية) :

أولاً : ينظر إليها بعض الباحثين علي أنها مبدأ أو نظام أو منهج أو مذهب كان نتاج جهود إنسانية متكاثفة من أجل خدمة الإنسان وسعادته، واحتراماً لإنسانيته وهم بذلك ينظرون إليها علي أنها غاية وليست وسيلة، لأن القيمة الحقيقية لها تكمن ((فقيمة الديمقراطية لا تكمن في مقدار ما تسنه من تشريعات ، وإنما في احترام ما تقدمه)) (5).

ومشكلة الديمقراطية في أكثر البلدان العربية لا تواجهنا علي مستوي سن القوانين، فكثير من دساتيرها تحمل نصوصاً تقر بحرية الإنسان وحقوقه وواجباته ، ولكن المشكلة تكمن في تطبيق هذه القوانين علي أرض الواقع، ثانياً : يعتقد بعض الباحثين أن الديمقراطية يمكن ضمانها بإقرار الحريات العامة عن طريق ضمانات دستورية، تنص علي أن يكون للمواطنين صوت ورأي في إدارة شؤونهم ، ثالثا: بينما يري آخرون أن الديمقراطية تتحقق عندما يتم الاعتراف بآدمية الفرد وحريته في التعبير ويسمح له بممارسة السلطة ، وتنظيم علاقة المواطن بالسلطة عن طريق تحديد الحقوق والواجبات.

نصل مما سبق إلى مفهوم عام للديمقراطية تسانده أغلب المدارس الفكريةو ((هو أن يعبر التنظيم القانوني للمجتمع عن إرادة الناس ورغباتهم فاحترام الإرادة والرغبات يتبلور في صوغها في قانون وضعي يتلاءم وغاية التطور الاجتماعي كما يراها الناس)) (6).

أما ما هو مشترك بين الديمقراطيات بالرغم من اختلاف أشكالها ومنطلقاتها وأهدافها.فهو تأكيدها علي الطابع الفردي للحاكم المفوض من قبل الشعب، وليس بأمر إلهي ولقد عبر عن هذا الأمر بوضوح في شعار (جتيسبرغ) القائل ((حكومة الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب)) (7) هذا الشعار الذي أضفي عليه إيضاحاً (لنكولن) عندما حدد مفهوم الشعب بأنه ليس المقصود به الدولة ولا الأمة وإنما مجموع المواطنين، وأن الحكام مفوضين ومؤتمنين من قبل الشعب8، هذا التحديد لمفهوم الشعب يكشف عن أن السيد الوحيد في النظام الديمقراطي هو الشعب، وهو السيد الذي باستطاعته تفويض الحكام وعزلهم بوسائل ديمقراطية سلمية، وبذلك يصبح الحكام مجرد مفوضين ينفذون إرادة ومصالح الشعب، وهذا ما يؤكده بعض علماء النفس في تعريفهم للديمقراطية بأن ((يعتبر ديمقراطياً كل مجتمع تكون فيه الغايات الجماعية غرضاً لتوافق ضمني على الأقل، وحيث تسند المواقع وفقاً لمعايير وظيفية وليس فقط وفقاً

لقواعد تسلسلية))[8] ، يكشف التعريف النفسي للديمقراطية بأنه يسعى إلى استبدال الطاعة دون فهم في النظام الكلاسيكي، بفعاليات المناقشة والحوار وأخذ القرارات الجماعية حسب الأغلبية، والتي تضفي عليها الشرعية بدل الاعتماد على إرادة جماعية افتراضية، والاستفادة من وسائل الإعلام في خلق مناخ من التعاون والتسامح بين أعضاء المجتمع، تسمح لهم بمراقبة من أساء استخدام السلطة منهجياً، وبذلك تخلق هذه الديمقراطية ضمانات لجميع فئات الشعب ومصالحهم، وتقلص المسافة بين الحكام والمحكومين .

بما أن الديمقراطية ليست بذرة يمكن زرعها في أي مجتمع، ولا هي بذرة موجودة في ثقافة شعب معين، لكنها نتاج تضافر جهود وعوامل متعددة داخلية وخارجية تؤدي إلي إحداث تغيير في النظام القائم، نتيجة تحليل الواقع وما يشمل من توازنات المطالب والنزاعات، تحليل يكشف عن العوامل المكونة للديمقراطية ويمكن تلخيصها في:-

أ) الكشف عن نوعيه البنية السياسية والتوزيع الاجتماعي .

ب) البنية الاقتصادية والثقافية .

ج) طبيعة ومقومات السياسة الخارجية

د) الموقع الجيوسياسي لكل دولة [9] .

لقد وضع مجموعة من الباحثين عددا من المعايير إذا توفرت في نظام دولة ما فأننا نطلق عليه نظام ديمقراطي، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:-

1- دستور يضع القواعد الأساسية لنظام الحكم وتشكيل السلطات العامة، يقبله أغلب أفراد المجتمع في استفتاء حر.

2- سيادة القانون، أي المساواة أمام القانون لا فرق بين حاكم ومحكوم عملاً بالقاعدة: القانون فوق الجميع ولا أحد فوق القانون .

3- خضوع الحكومة لسلطة مجلس النواب وعدم تجاوزها من قبل الحاكم .

4- حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك عقد الاجتماعات وإصدار الصحف وعدم جواز إيقافها إلا بحكم قضائي ، وإنشاء الأحزاب أي التعددية الحزبية .

5- تمثيل أغلبية الشعب في الحكم عن طريق انتخابات حرة .

6- الفصل بين السلطات الثلاثة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وأن يكون القضاء حراً، لأن إعطاء أكثر من سلطة في يد فئة معينة يؤدي إلي كثير من التجاوزات، وتلاقي السلطات الثلاثة في يد جهة معينة تؤدي إلى الاستبداد.

7- ضرورة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، رجال ونساء [10] .

ولا يكتفي الباحثون المهتمون بمسألة الديمقراطية بالإشارة إلي الجانب النظري بل يصرون علي أن الديمقراطية هي بالدرجة الأولى ممارسة وسلوك يومي، يقوم به الإنسان ولذلك يضع بعضهم عددا من المؤشرات التي لابد أن تتوفر داخل نظام ما حتى نطلق عليه نظام ديمقراطي، ومن أهم هذه المؤشرات ضرورة اتساع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وممارسة حرية الرأي والتعبير على أرض الواقع، وحق المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، وحق الترشيح، وحق مخاطبة السلطة العامة، وحق تولي المناصب السياسة العالية، وحق الانتخاب الذي يعده كثير من الباحثين على أنه أساس الديمقراطية.

إن انتهاك هذه الحقوق أو إغفال أي عنصر منها يعد انتهاك لمبدأ الديمقراطية، وعليه يشترط في ممارسة الجماهير للديمقراطية أن تقوم على أساس طوعي ديمقراطي، وحتى تتحقق هذه المشاركة الطوعية أو الذاتية لابد أن يشعر المواطن داخل بلد ما بالديمقراطية((وهي الاحترام الكامل للحقوق الإنسان المدنية والسياسية فضلاً عن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والتعددية السياسية وتوفر آليات لتداول الحكم والسلطة بطريق سلمي، والعلانية وتوافر البيانات والمعلومات الصحيحةواستقلال المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها))[11] إن توفر هذه العناصر المؤسسة للديمقراطية لابد أن تحقق أهداف الديمقراطية داخل النظام الذي يتبناها، وهي خلق مجتمع مدني تتحقق فيه سعادة الإنسان، لأنه يمارس فيه حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والفكرية في فضاء تتوفر فيه الحرية والشفافية.

سجل (يودون، وف يوريكر) ملاحظة تستحق أن نقف عندها وهي ((تصف جميع الأنظمة الحديثة نفسها بالديمقراطية بصراحة إلى حد ما، لكنها ترفض هذا الوصف عندما يطلق على أنظمة مناوئة تعتبر الشيوعية السوفيتية أنها الديمقراطية الحقيقية الوحيدة وإن (الديمقراطية البرجوازية) هي خداع، والعكس صحيح.هتلر يعد نفسه التعبير الحقيقي عن الإرادة (العميقة) لله والشعب وكان فرنكو يصف نظامه ((بالديمقراطية العضوية))[12] وهذه الملاحظة ناتجة عن كون كل النظم الحديثة بعد (جون لوك) تسعى أن تكتسب شرعيتها من الشعب، بذلك نجد كل نظام يدعي إنه أتى من أجل قضية هامةهي خدمة الشعب ورفع الظلم و العسف عنه، كما أن هذه النظم لا تستطيع بفعل عوامل التاريخ أن تكتسب شرعيتها من ادعائها الحق الإلهي أو الطبيعي، ولهذا نجد هتلر يدعي أنه أتى لخدمة الشعب الألماني، والبيرولتياريا في الاتحاد السوفيتي تقدم نفسها في طليعة الإنسانية، تشير هذه المواقف إلى وجود نوع من الحساسية للديمقراطية منتشرة في الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة، حيث نجدها عند أكثر النظم السياسية عداء للديمقراطية، التي تعد معتقلات الإبادة على أنها ورش عمل في المانيا[13] .

الديمقراطية في الوطن العربي:

بعد هذه الإطالة عن مفهوم الديمقراطية عامة نقف عند مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي ،ونلاحظ هنا بأن هذه الرؤية النقدية للديمقراطية في الدول العربية تتعالى عن إطلاق أحكام مطلقة وكلية تنطبق على جميع الدول العربية وهي تحمل رؤية نسبية ونسبتها ناتجة من تعدد مفهوم الديمقراطية واختلاف آليات تطبيقها في هذه الدول ونذكر مثلا على ذلك مفهوم الديمقراطية في الجماهيرية [14] الذي تختلف آليات تطبيقه عن باقي الدول العربية وبشكل عام نخلص إلى القول بأنه من الصعب إعطاء تعريف جامع يشمل جميع الدول العربية نظراً لتنوع واختلاف التجارب السياسية والأنظمة الاجتماعية. بل هناك أطر عمل تحدد العلاقة بين الحكام والمواطنين تسعى إلى تحقيق أهداف معينة.

ونظراً لأن المقام لا يتسع للوقوف على التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، لأن الهدف هو التمهيد لشرح العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، فإننا نكتفي بتسجيل بعض الملاحظات العامة على التجارب الديمقراطية في الوطن العربي،التي كانت سبباً كامناً وراء فشل بعض التجارب التنموية في

الوطن العربي.

سلبيات الديمقراطية في الوطن العربي:

تبرز المشكلة الأساسية في الديمقراطية في الوطن العربي في جل التجارب التي تتبناها أغلب البلدان العربية في أنها ((ديمقراطية من دون ديمقراطيين))[15]،أي أن الديمقراطية في الوطن العربي بقيت نظريات نرددها على المستوى النظري، عجزت على أن تتحول إلى ممارسة حقيقية على أرض الواقع، وإن طبقت في بعض الدول فإنها ظلت مبتورة في أغلب الأحيان إذ لم تطبق بشكل كامل في أي دولة منها، وظلت الممارسة العملية عصية، إذ أغفلت أغلب الخصائص والمعايير السابق ذكرها، ويمكن تلخص سلبيات الديمقراطية في البلدان العربية في النقاط التالية:-

1- تميزت أغلب التجارب الديمقراطية في الوطن العربي بسيطرة الحزب الواحد، وحرمت نفسها من تعميق المشاركة السياسية التي تعد ثمرة لتعدد الأحزاب، وبالتالي تداول السلطة.

2- تفضيلها نظام الاستفتاء في اختيار رئيس الدولة [16] ، الذي نتج عنه بقاء رئيس الدولة في أغلب الدول العربية مدة طويلة من دون تغير.

3- عرفت الدول العربية بتزييف العمليات الانتخابية بطرق متعددة، أما بطرق الترهيب أوبطريق الترغيب.

4- سيادة النظام التقليدي في التربية وتخلف التربية والديمقراطية داخل الأسرة والمدرسة والتعليم العالي، فالقاعدة التربوية التي تسير عليها هذه المؤسسات هي الأوامر والنواهي داخل الأسرة، والتلقين والحفظ داخل المدرسة وهو المنهج المفضل والوحيد في التعليم، وهو أسلوب لا يساعد على تنمية التفكير والإبداع والحوار واحترام رأي الأخر، ((فالديمقراطية روح ومعنى وتنشئة قبل أن تكون كلمات مسطـــرة في الوثائق الدستورية))[17] .

5- احتكار الدولة لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بحيث لا تنطق إلا باسمها وتروج لها وتمجدها، وإذا سمحت لصحف معارضة بالصدور كبلتها بقيود الطباعة والنشر، ولذلك مألوف لدينا أن نسمع عن تعيين الدولة لرئيس صحيفة أو عزله، كما أن بعض الصحف تتلقى تعليمات يومية من الحكومة عما تنشر وما لا تنشر.

6- تضيق الخناق على مؤسسات المجتمع المدني (أي المنظمات الأهلية) ، مثل النقابات والأندية والجمعيات، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية من قبل المواطنين.

7- السلبيات السابقة أدت إلى انفراد بعض رؤساء الدول بالسلطة في الوطن العربي من الناحية الفعلية، فما دام مجلس النواب في أيديهم ، يسعون إلى تأسيس المؤسسات لصالحهم مثل أجهزة الرقابة المالية، تدجين الجامعات والنقابات ومؤسسات الفتوى والقضاء، وهذا يعني إحكام قبضتهم على جميع مؤسسات الدولة، التي تصبح مجرد مؤسسات خاصة ومستأنسة لا دور لها سوى تنفيذ أوامرهم، وهم يسعون لتأكيد سيطرتهم بالاعتماد على حزب واحد، وكبار رجال الأعمال والمال الذين يشكلون بطانتهم يغدقون عليهم المال من أجل إرضائهم حتى يبقوا في صفهم مؤيدين لهم، لأنهم فقدوا الشرعية من القاعدة الشعبية، وكثيراً ما يتحول هؤلاء، بحكم قربهم من مؤسسة الرئاسة، إلى سلطة فعلية توازي السلطة الرسمية إن لم تعلُ عليها ، فتخلط الأوراق و يشيع الفساد السياسي والإداري،

في فضاء تنعدم فيه صحافة حرة تكشف عنه، وتغيب فيه أجهزة تمارس رقابة إدارية حقيقية تفضحه [18].

الملاحظة السابقة حول سلبيات الديمقراطية قد لا تنطبق على كل الدول العربية، ولكن كثير منها يعاني من هذه النقائص. ومازالت كثير من الشروط أمام الدول العربية حتى نقول إنها ديمقراطية.

وتظهر المفارقة في البلدان العربية إذا عقدنا مقارنة بين أسباب قيام النظم العسكرية وما آلت إليه بعد استيلائها وانفرادها بالسلطة، فإذا نظرنا إلى مسوغات ومبررات قيامها نجدها تتخلص في أربع نقاط: ((أولها بطء حركة المجتمع في اللحاق بالعالم المتقدم نتيجة عجز الحكم المدني، وثانيها مواجهة الاستعمار بصفة عامة، ومواجهة التحدي الصهيوني ذي الطابع العسكري بصفة خاصة وثالثها ترسيخ ظاهرية أبدية السلطة ... ورابعها مقاومة فساد الأحزاب والقوي السياسية المتصارعة ولذلك ارتبطت النظم العسكرية في الوطن العربي بنظام الحزب الواحد كمتم طبيعي لمهمة الإصلاح الثوري السريع والحاسم التي تصدي لها)) [19] ولو ألقينا نظرة فاحصة على ما يسود داخل النظم العسكرية في الوطن العربي، نجد أنها ناقضت نفسها عندما قضت على المجتمع المدني وأحدثت شروخا غائرة في المسار الطبيعي للديمقراطية ،وحالت دون التعددية السياسية ورفضها للآخر (المعارضة) ، كما أنها فشلت في مواجهة الاستعمار الصهيوني ، بل رسخت وجوده بالاعتراف به، وحرمت الشعوب العربية من ممارسة الديمقراطية بترسيخها نظام الحكم الوراثي الملكي والجمهوري، فمارست الاضطهاد والاستبداد باسم الحزب الواحد الذي لا وظيفة له سوى تقديم المبررات لتصرفات الحاكم العربي وتغطية أخطائه في حق شعبه، وبالرغم من ذلك نجد أن أغلب هؤلاء الحكام يرفعون شعار الديمقراطية وهم في الحقيقة من أشد أعدائها ويبرز ذلك من ((أن الحكام لا يزالون يتمتعون بقوة فعلية أكبر كثيراً من الإطارات القانونية والنظامية التي يعملون في ظلها، بحيث أن القيود القانونية المفروضة على الحكام في الغالب قيود ذاتية يخلعونها عن أكتافهم كلما بدا لهم ذلك)) [20] ، ولا تكتفي النظم العسكرية بتجاوز وخرق حكامها للقانون وتعاليهم عليه، بل نجد تكوين وبناء المؤسسات فيها يستند إلى مبادئ تقف على الطرف النقيض من بناء مثيلاتها في النظم الديمقراطية ((ويلاحظ في هذا السياق أن بناء مؤسسات الدولة، وإرساء قواعد الممارسة السياسية في مجموع النظم العسكرية العربية، قد استند إلى مبادئ أساسية عدة من الناحية التنظيمية، من أهمها مبدأ الدمج بين السلطات، ومبدأ المركزية الشديدة، ومبدأ الاستغناء عن الحزبية)) [21] ،ومما زاد من ترسيخ ظاهرة اندماج السلطات في النظم العسكرية العربية هو ظهور التوجهات الاشتراكية في بعضها، التي نتج عنها قيام الدولة بالدور الأساسي في عملية التنمية، فزاد من قوة نفوذها، بذلك تحولت الدولة إلى مؤسسة اندمجت فيها السياسة بالإدارة، مما أدى إلى ضعف دور الرقابة على مؤسسات الدولة، كذلك تضاءل دور القضاء وعدم استقلاليته، وبما أن النظم العسكرية تدير بطريق غير مباشر المؤسسات الأهلية، فيصبح لا دور يذكر للرقابة الشعبية من قبل النقابات والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى خضوع الصحافة للرقابة كما أشرنا سابقاً.

أما طابع المركزية الشديد الذي تتميز به النظم العسكرية العربية، فيمكن ملاحظته من ((فقد أخذت

السلطات الحقيقية والفعالة تتركز شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى قمة الهرم في شخص الرئيس، حيث يمسك هو بسائر الأعنة والخيوط))[22] ونتج عن ذلك تداخل في وعي الجماهير بين جهاز السلطة وشخص الحاكم(الرئيس) وبذلك يصبح الولاء السياسي لشخص الحاكم، والخلاف معه خيانة للوطن.

كما تظهر سطوة السلطة التنفيذية الناتج عن طبيعة النظم العسكرية حيث تجتمع السلطات الثلاثة التشريعية، والتنفيذية والقضائية في يد الرئيس الذي يصبح مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة في المجتمع ((كل ذلك قد رفع مثل هؤلاء الحكام إلى منزلة عليّة، فوق المنزلة الدستورية وألبسهم شرعية يتصورونها ذات طابع تاريخي،فتولدت عن هذه المنزلة علاقة من نمط أبدي بين القائد والجماهير))[23] وبذلك يصبح هذا الحاكم فوق القانون، ولا تكون مقاصده عرضة للريبة والشك ولا أعماله عرضة للجدل، ويشعر بأنه وصي على مواطنيه بسبب تخلفهم.

بالرغم من الامتيازات السابقة التي يتمتع بها الحكام العسكريون في الوطن العربي،فإنهم يعانون من عقدة نقص وهي عدم شرعية حكوماتهم، الذي يشكل هاجسا يسيطرعليهم،ويجعلهم يشكون في استمرار حكمهم. وما يترجم هذا الإحساس هو لجوؤهم إلي ما يلي :

1- تنصيب الأتباع وأصحاب الولاء لهم في المناصب الحساسة في الدولة .

2- بناء أجهزة قمع وأمن متعددة لمراقبة الحريات والحد منها ولجم المعارضة، ويصبح أمن الثورة لا أمن المواطنين في مقدمة أولوياتهم، وبذلك تتحول الدولة إلى ثكنة عسكرية كبيرة ،وظيفة الجماهير والقائمين على أجهزة الدولة تنفيذ الأوامر الصادرة لهم ،وهذه الوظيفة تتنافي مع الممارسة الحقيقية للديمقراطية التي تعد المعارضة السلمية وطرقها في تغيير الحاكم ركنا من أركانها.

أما الشرعية التي تقف عليها الأنظمة العسكرية في الوطن العربي فهي الشرعية الثورية ((حيث استندت إلى شرعية ثورية، عمادها القيادة الكاريزمية ، والايدولوجيا الثورية ونظام الحزب أو إلى الحزب القائد ، أو مزيج منهما معاً ولكنها عجزت عن تحويل إنجازاتها الثورية ... إلى نظام مستقر له تقاليده وقواعده ومؤسساته))[24] وهذا التخبط في مصادر الشرعية في الأنظمة العربية سواء الثورية أم المختارة يرجع في الأساس إلى عدم وجود ثقافة سياسية مدنية، أو نسق متكامل من القيم موحد يحدد المسائل الكبرى التي تعتمد عليها الدولة القومية الحديثة((وفي مقدمة هذه المسائل : قضية الهوية، وقضية السلطة، وقضية المساواة))[25] أي عدم وجود إجماع شعبي يحدد بوضوح المسائل السابقة، حتى يدور الصراع الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع على أساسها .

كما أن طبيعة الأنظمة العسكرية في البلدان العربية لم تعط دوراً يذكر للفعاليات الثقافية داخلها، حيث ينقسم المثقفون إلى فئتين فئة تقترب من السلطة وترتبط بها وتصبح أبواقا لها، ويبررون انتهاكها للحريات العامة، وبذلك يبتعدون عن النهج الديمقراطي في سبيل مصالحهم الشخصية، والفئة الأخرى من المثقفين ينسحبون من الحياة،ويتمثل هذا الانسحاب في عدم مناقشتهم لقضايا المجتمع، واهتمامهم بقضايا هامشية بعيدة عن الواقع ومشاكله، يترجم سلبيتهم، وعدد من المثقفين - وهم قلة في الوطن العربي- يمارسون النقد وهم فئة

منبوذة من الدولة، لأنها تتبرم من كل نقد وتحاول احتواء النقاد باستمالتهم أحياناً وبقمعهم أحياناً أخرى ((ويضاف إلي ذلك إن العلاقة بين المثقفين أنفسهم ليست علاقة ديمقراطية، بل يمكن القول أن المثقفين فشلوا فشلا ذريعاً في أي مهمة ديمقراطية في الوطن العربي))[26] تتجلي العلاقة غير الديمقراطية بين المثقفين العرب في مصادرة أفكار بعضهم بعضا ، ورفض الحوار واحترام الاختلاف في الرأي ، بل يسود جدالهم في أغلب المناقشات انقسامهم إلى قسمين: تراثيين وحداثيين ، يتعصب التراثيون في أكثر الأحيان لرأيهم ويصادرون أفكار غيرهم، والفضاء الثقافي العربي المعاصر شاهد عدة حوادث أتهم فيها عدد من المفكرين بالكفر والخروج عن الدين،أو بالتآمر علىالدولة،فكانوا ضحايا عدم حرية الرأي والتفكير، في البلدان العربية ،أما الحداثيون فمازالت جهودهم غير مؤثرة بالشكل المطلوب.

كما تجدر الإشارة هنا إلى سيادة فكرة الدولة القاعدة (مثل مصر) فقد تجاوزها العصر إذ لم تعد تتلاءم مع المعطيات الدولية والمتغيرات العربية، ويجب أن تخلى مكانها إلى الدولة النموذج، أي التي تتحقق فيها شروط الديمقراطية أكثر فتكون بذلك مصدر جذب وقوة وفعالية لباقي الدول العربية[27].

أما الجماهير العربية فهي لا تمارس الديمقراطية إما لعدم إيمانها بها مثل الفئات المتطرفة من المسلمين، أو لعدم وعيهم بقيمة الديمقراطية وكيفية ممارستها، وفي أغلب الأحيان تمنع الحكومات الجماهير منها، بذلك بقت الجماهير العربية غائبة عن الفعل السياسي ، والفئة المثقفة جلها لا يمارس التحليل والتفسير والنقد حتى يحدد عوامل الاستمرار والتغيير، بذلك نلاحظ شيوع السلبية بين الجماهير العربية وعجزها عن معالجة مشاكلها وتحديد مطالبها وآليات تحقيقها على أرض الواقع وكيفية مراقبتها .

مفهوم التنمية:-

تضاربت الآراء حول مفهوم التنمية واختلفت باختلاف المنطلقات الإيديولوجية للباحثين، واختلاف تأملاتهم الفلسفية في ميدان النظرية الاقتصادية وعليه من الصعب إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم التنمية يتفق عليه جميع الاقتصاديون، وهذا يعني أنه موضوع اجتهادي.

يتفق بعض الاقتصاديين والمخططين الذين يضعون مواصفات معينة للتنمية على تعريف عام لها وهو ((أنها تعني تبدلات في القيم، والحوافز والموقف من العمل، والتنظيم الاجتماعي، والقدرة التقنية وهي بتضافرها معاً تؤدي إلى توسع الاقتصاد وتحسين مستواه وارتقاء قدرته الإنتاجية))[28].

لقد برز وتطور مفهوم التنمية بعد الخمسينيات من القرن الماضي، ويرجع ذلك إلى محاولة الدول النامية تغيير واقعها المتخلف في جميع المستويات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية وما يلزم ذلك من تغيير في المؤسسات، وأساليب وآليات الإنتاج ولكن تضافر كثير من العوامل الداخلية والخارجية أحبطت تلك الجهود التنموية، وتحولت تلك الدول إلى دول تابعة تزود الدول التابعة لها بالأيدي العاملة والمواد الخام، وتقوم باستهلاك منتجاتها الصناعية، وفتح بعضها المجال للاستثمار الأجنبي الذي خلق جزرا متقدمة توفر احتياجات بعض الدول المستثمرة دون أن تساهم في تطور الاقتصاد بشكل كلي في الدول التابعة، ونتج عن ذلك تعميق تخلفها ونستثنى من ذلك التجربتين

المتميزتين في الهند والصين اللتين حققتا استقلالاً اقتصادياً، يرجع نجاحهما إلى توفر عدة عوامل: منها الحجم الكبير، والموارد الكثيرة بالإضافة إلى استقلال القرار فيما يخص أسلوب التنمية، وكيفية التصرف في مواردها، ولقد شهدت نفس الفترة ظهور بعض المدارس التنموية نذكر منها مدرسة التبعية في أمريكا الجنوبية التي ربطت بين التخلف والتبعية، ولقد استطاعت التوصل إلى استنتاجات أبرزت العلاقة بين عملية التنمية والاستقلال، كما ساهم المفكرون العرب[29] في تطوير نظرية تنموية جديدة وهي نظرية(المركز والأطراف)، ولقد قاموا بتقييم التجارب التنموية في الوطن العربي،وتطوير بعض المفاهيم التنموية، ومن التجارب التنموية التي برزت في الوطن العربي تجربة مصر والعراق والجزائر والتي واجهت الكثير من العوائق المحلية والدولية وقدمت تضحيات كثيرة من اجل تحقيق ذلك[30].

لا يمكن إغفال التجارب التنموية في جنوب وجنوب شرق أسيا،التي حققت إنجازات صناعية نقلت دولها من صف الدول المتخلفة إلى الدول المتوسطة أو نصف الصناعية، وتميزت عن تجارب جنوب أمريكا التي فشلت في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فزادت من تبعيتها التي تجلت في زيادة المديونية الخارجية وانعدام العدالة الاجتماعية فيها .

أما سقوط المعسكر الشرقي 1990 فقد تبعه انهيار وتحطم النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيه، الذي وقف نداً للمعسكر الغربي طول فترة الحرب الباردة بينهما،التي كانت تمثل أحد عوامل التطور الاقتصادي خصوصا في المناطق المتنازع عليها حيث قام كل معسكر منهما بمساعدة الدول التابعة لها، لأنها تطبق أسلوبه في التنمية والإنتاج، ولقد ضعفت تلك المساعدات مع نهاية الحرب الباردة.

كما برز مفهوم التنمية البشرية الذي ينطلق من مقولة ((البشر هم صانعوا التنمية ويجب أن يكونوا هدفها))[31] ،عندمالاحظ برنامج الأمم المتحدة بعد مراجعته المسيرة التنموية في العقود الأربعة الأخيرة عدم الاهتمام بالإنسان وتم تعزيز النمو الاقتصادي فقط وعليه ((أطلق على عقد الثمانيات عقد التنمية الضائع))[32] منذ منتصف الثمانينات عمل برنامج الأمم المتحدة على التركيز على الاهتمام بالإنسان، لأنه يشكل صلب عملية التنمية، وبذلك أصدر أول تقرير عن التنمية البشرية عام 1990 تم فيه إعادة النظر في صياغة مفهوم التنمية البشرية الذي أكد على الجوانب الآتية ((أن التنمية هي عملية صنع القدرات البشرية ،وهي عملية الانتفاع بهذه القدرات أيضاً))[33] وبذلك أصبح الإنسان يشكل الهدف الأول للتنمية ،حيث أعيد التوازن لهذا المفهوم الذي كان يهتم بالجانب المادي ويعد الإنسان وسيلة فقط لتحقيق التنمية ، وبهذا التصحيح لمفهوم التنمية أصبح الإنسان وسيلة وهدفا لتحقق التنمية المادية والبشرية ، لان التنمية من منظور الأمم المتحدة تشكل تنمية متكاملة وشاملة تشمل الجوانب الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لأنها تشكل كل مترابط لا يجدي الاهتمام فيه بجانب وإهمال الجوانب والأخرى .

عوائق التنمية في البلدان العربية :

لقد حمل علماء الاقتصاد والاجتماع الأوربيون العالم الثالث مسؤولية التخلف ،وأعدو لائحة طويلة عرضوا فيها نواحي القصور والخلل، وهي ذات

طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتتضمن تلك القائمة ما يلي:((الأمية، ضعف خليقة العمل ، انخفاض مستوي التحفيز الاقتصادي ، تماسك أفراد العائلة الممتدة كقيمة مسيطرة على حساب الكفاءة والمعايير الاقتصادية المحض، التراتبية الاجتماعية القائمةعلى أساس المكانة الموروثة أو التحيز الطائفي بدلا من الإنجاز الشخصي، التعبئة غير الواقعية للموارد المالية المتاحة ، وبالتالي قصور التكوين المهني الرأسمالي، تمجيد هيكلية الأسواق ، انخفاض مستوي المهارات التقنية القائمة ، سيطرة نظام موروث وغير كفؤ لحيازة الأراضي ، الاستهلاك الظهوري لدي الأثرياء وانخفاض الميل للادخار بشكل عام، انسداد أقنية الحراك الاجتماعي والاقتصادي ...)) [34] القائمة المذكورة أعلاه لا يمكن إنكار أن معظم الدول العربية تعاني منها وإن بدرجات متفاوتة، وربما يعود ذلك إلى سوء الفهم الواسع لحقيقة التنمية ودورها فيها ، والرؤية المشوهة التي يمتلكها المخططون لها ، وإلى سوء توزيع المهام التي تقترن بالتنمية بالإضافة إلى سوء توزيع مردود ومكاسب التنمية ، إلى جانب عدم التحديد الدقيق لتعيين محدداتها الأساسية، وضعف المشاركة الشعبية سواء في تحديد أهدافهاأو التخطيط لتنفيذها ((فقد اقترنت أخطاء خطيرة في جميع هذه المجالات في البلدان المتخلفة ، وتكمن هذه الأخطاء في تعيين أهداف التنمية وأولوياتها واستراتيجياتها ومخططاتها ، وفي تعريف الأجهزة والجهات القائمة بها وطبيعة مهامها، وفي صياغة الأطر السياسية والاجتماعية الضرورية كمنطلق للسعي صوب التنمية،وفي السياسات والأدوات العملانية التي صممت ووضعت في خدمة هذه التنمية)) [35].

ومن الإنتقادات التي وجهت إلى مخططي ومنفذي التنمية من الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال في الدول العربية، هي الازدواجية بين ما يقولون وما يقومون به بالفعل، فهم يصرحون بإيمانهم بالتنمية المعيارية المبنية على تحقيق جملة من الأهداف، ولكن في الواقع توجهوا إلى النمو الإقتصادي التلقائي ، المجرد من المدخلات القيمة بسبب مجاراتهم لاقتصاد السوق ورغبات الأغنيا [36] ،لذلك ظل الإنجاز الإنمائي في البلدان العربية دون التوقعات والأهداف التي طمح إليها وذلك يرجع إلى عدة أسباب أوردها يوسف صايغ في كتابة (التنمية العصية) ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية :-

1- ضخامة الطموحات والتوقعات الإنمائية .

2- عدم إدراك مخططي التنمية في البلدان العربية إن التنمية عملية طويلة الأمد وإن متطلباتها قاسية [37].

3 - الاعتقاد الخاطئ السائد في البلدان العربية،بأن الموارد المالية يمكن أن تبتاع التنميةعن طريق توفر القدرة المالية واستيراد السلع الإنتاجية،وتكوين رأس مال ثابت، والقدرة على استحضار الخبرات الإدارية واستيراد الخبرات الإدارية .

4- إغفال عدد كبير من البلدان العربية لعناصر مهمة في عملية التنمية وانطلاقها واستمرارها ،ونأخذ تلك العناصر مما ورد في إعلان كوكويوك cocoyoc dealaration 1974 الذي أشار إلى ضرورة توسيع زاوية النظر التي يمكن أن ننظر من خلالها إلى التنمية، فهي تتضمن إلى جانب الحاجات الأساسية، حرية التعبير، وحق المشاركة السياسية

وحق الحصول على عمل يحقق الإنسان من خلاله ذاته (38).

نتائج التنمية:-

يمكن تلخيص نتائج التنمية التي أنجزت بعد الاستقلال السياسي للدول العربية في النقاط الآتية:-

(1) إن نتائج التنمية أعجز من أن تبرز ضخامة الموارد المالية التي خصصت لها والأهداف التي بنيت عليها ويتجلى ذلك في ((التخلف المؤلم في قطاعي الإنتاج الأساسي أي الزراعة والصناعة التحويلية ،وتدنى مستوى الإرشاد وبعد النظر في صياغة سياسات النفط والغاز وتطبيقها والاستخدام الراقي أو التوسيع الكمي في الخدمات والتسهيلات التربوية دون تحسين مواز في نوعية التعليم المتاح ،البطء الفاضح في إقامة قاعدة العلم والبحث القادرة على الوفاء بضرورات اكتساب قدرة تقنية فعالة وتوطينها بالرغم من توفير أعداد كبيرة من الرجال والنساء ذوى التعليم الرفيع المستوى... ازدياد الفجوة في توزيع الدخل والثروة اتساعاً فيما بين الأفراد والطبقات والمناطق بالرغم من ارتفاع أرضية الدخل والثروة والتبني السريع والمتسرع "للثقافة الاستهلاكية")) (39).

2 – ومن الأدلة الدامغة على محدودية الإنجاز الإنمائي في الوطن العربي البطء في إنجاز تكتل عربي اقتصادي أو سياسي رغم فعالية هذا التحرك، الذي يصب في مصلحة الأقطار العربية على المستوى القطري والقومي .

3- كما أن الانتهاك الفاضح للحريات والاعتداء على حقوق الإنسان في البلدان العربية،ومحدودية المشاركة السياسية ذات القاعدة الشعبية الديمقراطية دليل دامغ على محدودية التنمية، وضعف مردودها الناتج من ضعف آليات المراقبة والمساءلة .

4- عدم شعور اغلب شعوب البلدان النامية بالآثار الايجابية للتنمية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

5- الجوع الذي تعانيه نسبة ذات شأن من مواطني الوطن العربي _ سوء التوزيع في الثروة والدخل _ الانتشار غير المتكافئ للخدمات الصحية واستمرار بعض الأمراض المستوطنة، وعدم توفر المساكن، والمياه النقية في الأحياء الفقيرة مع أن التنمية من المفترض أن تكون موجهة لتحقيق مصالح الجماهير فإنها ظلت سراباً إحصائياً ،حيث اقتصرت مكاسبها على ذوي النفوذ والثروة . وقليل هو ما أتت به للفقراء والمحرومين (40).

علاقة الديمقراطية بالتنمية :-

إن طبيعة الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للدولة سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية أم غيرها، تلعب دوراً رئيساً في تحديد أهداف المجتمع عامة وعلى رأسها الاختيار السياسي والتخطيط الاقتصادي(التنمية) الذي نحن بصدد البحث عن العلاقة بينهما، ونوع هذه العلاقة، والآثار المترتبة عليها.

إذا نظرنا إلى الدول الاشتراكية ونموذجها الأمثل (الإتحاد السوفيتي سابقا)، ((فحقوق الإنسان والمشاركة السياسية الواسعة التي تتيح _ فيما تتيح- حرية الخيار الاقتصادي ، ظلا مفقودين في البلدان الاشتراكية قبل مبادرات غروبا تشيف)) (41) .

وظل الخيار الاقتصادي والسياسي في أغلب الدول الاشتراكية _ شرق أوروبا _ بيد الدولة حتى قدم غوربا تشوف مبادرته سنة 1985 ، والتي طرحت إعادة هيكلة البيريسترويكا، ودعت إلى الشفافية والانفتاح، أما ما يمكن رصده بالنسبة للدول

العربية التي تبنت الاشتراكية، فإنها اكتفت بالجانب الشكلي ممثلا في تمجيد لفظة الاشتراكية ،ولا نجد إلا تجسداً هشا وسطحياً للاشتراكية كنسق اجتماعي سياسي، بذلك بدأ التناقض صارخاً ما بين الشعارات والواقع المعاش فيها . أما التي تبنت منها نسق اقتصاد السوق فقد غدا موقفها متسقا داخليا مع تبنيها خيار التنمية، لأنه يمكن محاسبة المسؤولين حسب فلسفاتهم وسياساتهم، أما الدول الاشتراكية التي تبنى أغلبها فلسفات وسياسات وخيارات مثالية وطوباوية أو شعبية لا وجود لها على أرض الواقع، لا توجد آلية لمحاسبتهم .

نجد فهما خاطئا في أغلب البلدان العربية لدى أكثر القوي الوطنية والتقدمية عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية .وهى أن التنمية "((تطلب التضحية بالديمقراطية وبحرية الجماهير في الإعراب عن الرأي وطرح البدائل والاختيار فيما بينها، وبالتالي في محاسبة حقيقية لحكامها ووجود آليات لتغيير الحاكمين، واكتفي في أفضل الأحوال بنوع من "ديمقراطية الموافقة" بدلاً من المشاركة)) (42). إن القوى الوطنية التقدمية في بعض البلدان العربية تبنت سياسة استبدادية، أطلق عليها أحياناً العنف الثوري، بذلك أقرت الاستبداد والظلم السياسي ومصادرة الحريات منهجاً، كما سمح بعض الحكام العرب باستغلال وظلم وشعوبهم والاكتفاء بـ(ديمقراطية الموافقة) التي تستغل وسائل الدعاية لحشد تأييد الجماهير لقرارات السلطة أ والحزب أو الحاكم أو القائد، بطرق غير نزيهة تعتمد على تغيب كثير من المعلومات لمنع حرية الاختيار الصحيح، ولقد أثبت تجارب بعض البلدان العربية تحول النظم التقدمية التي تهدف إلى تحقيق التقدم عن طريق التنمية إلى دول استبدادية سلبت إرادة المواطنين، وتولد عنها انتشار الفساد وعدم المبالاة بينهم، وغرست السلوك الاستهلاكي، وجعلتهم أقل حصانة في مواجهة العولمة خاصة الأنماط الاستهلاكية التي تروج لها الشركات متعددة الجنسية.

نلاحظ خطأ آخر وقعت فيه الدول العربية، وهو طرحها لبدائل لا تخلو من مغالطة وهي التناقض بين الأمن والاستقرار والديمقراطية (("أما الأمن وحفظ الاستقرار والنظام العام " و" إما أطلاق العنان للحريات وحقوق الإنسان أي الشغب والفوضى والعنف")) (43).

إن هذا الفهم المغلوط لدي أغلب المسؤولين في الدول العربية عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية جعلهما متضادين، أي أن التنمية تحتاج إلى الحزم والعنف ومصادرة حرية القرار السياسي والاقتصادي ،ولا يمكن أن تقبل هذه الرؤية من أي جهة تؤمن بحقوق الإنسان، ولا الشعوب خاصة بعد الانفتاح الثقافي عبر وسائل الأعلام، فلم تعد الديمقراطية مرادفة للفوضى كما كانت تروج لها وسائل الأعلام التابعة لحكام تلك الدول، بل حوار سلمي يهدف إلى إعطاء الشعوب حقوقها وتكوين قاعدة عريضة للمشاركة السياسية الشعبية .

كما أنتجت القوي التقدمية العربية دولا مركزية سلطوية في البلدان العربية، تحت شعار قيادة عملية التقدم ومن أجل تحقيق هذه المهمة ارتكبت أخطاء ((فأقامت صناعات باهظة التكلفة وغير منافسة، إلا أن التكلفة الباهظة لم تكن مادية وحسب بل سياسية وإنسانية أيضا فالدولة التي احتكرت التخطيط والتوجيه اقتصاديا احتكرته أيضا سياسيا ،فصادرت مجتمعها المدني) (44)، إن انفراد جل الدول العربية بالتخطيط، وإهمالها للحاجات الأساسية

للشعب، أوقعها في جملة من الأخطاء حيث تحول الاقتصاد إلى إقطاع لبيروقراطية الدولة ،الذي نتج عنه مصادره الدولة لإرادة وحقوق مواطنيها بالكامل، وفي نفس الوقت إلى إفلاس بعض هذه الدول، لأنها أهملت وتخبطت المفهوم الشامل للتنمية ((وهو أن تكون التنمية بالناس ومن أجلهم ومن هنا ضعف أو غياب المنظمات غير الحكومية ، سياسية أو نقابية، مهنية أو ثقافية أو اجتماعية فهي أما محاصرة أو محرمة ... فلا يمكن الدولة أن تكون وصيا على المواطنين معتبرة إياهم قاصرين))(45). ويشير ضعف المؤسسات الأهلية غير الحكومية في دولة ما على مدى غياب الديمقراطية، ومصادرة الحرية فيها ،وفي نفس السياق نجد إعلان كوكويوك 1974 يؤكد في إعلانه على أنه ((ينبغي أن لا تقصر التنمية على إشباع الحاجات الأساسية ، هناك حاجات أخرى وأغراض أخرى وقيم أخري ، فالتنمية تضمن حرية التعبير والنشر ، وحق الحصول على الأفكار وتقديمها وهناك حاجة عميقة { لدى الفرد } للمشاركة، في قاعدة وجوده الذاتي ولتقديم بعض المساهمة في تكوين مستقبل العالم، وفوق هذا كله تضمن التنمية حق العمل وتعني به ليس فقط الحصول على فرصة عمل، وإنما كذلك العثور على فرصة لتحقيق الذات بفضل العمل وحق عدم الاغتراب بسبب عمليات إنتاجية تستخدم البشر كمجرد أدوات))(46). ،حدد الإعلان السابق أن التنمية وإن كان هدفها الأول هو إشباع حاجات أفراد المجتمع، فهي تتضمن كذلك حرية الرأي والتعبير وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ، وتوفير حق العمل بما يناسب قدرات الفرد وتحقيق حاجاته وذاته وأن يستفيد من إنتاجه في إشباع حاجاته وألا يكون مغتربا عن إنتاجه ،أي مجرد آلية بشرية تستغل داخل المصانع .

لقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد عام (1992) ،على ترابط المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، وتعهدت الدول المشاركة فيه على العمل على تحقيق تنمية مستدامة اجتماعيا وبيئياً ، ولقد جاءت أهدافه موزعة على (36) مجالاً من مجالات التنمية البشرية ترمي إلى القضاء على الفقر ومظاهر الحرمان(47).

يؤكد جل الاقتصاديين التنمويين أن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ليس شرطاً فقط لتحقيق النهضة في أي مجتمع ، بل هي أيضاً شرط كذلك لنجاح السعي الإنمائي، الذي يتطلب التزاما شعبيا وتعبئة للإرادة الوطنية ،تلك التعبئة التي لن تنجح في مسعاها ما لم تكن مقنعة وملبية لحاجات الجماهير الشعبية، لأنها لن تلعب دوراً مهماً في تحقيقها ((ومن ضمنها ضرورة زيادة فعالية مساهمة الأفراد في تقرير نمط التنمية وكيفية تحقيقها، وهذا لا يأتي إلا بتوسيع الحقوق والحريات السياسية والديمقراطية لأفراد المجتمع))(48). ،لكي تنجح التنمية في أي بلد لابد أن تساهم فيها الجماهير بفعالية فالديمقراطية شرط لتحقيق التنمية.

نبه أغلب الاقتصاديين التنمويين على ضرورة توفر مناخ سياسي ديمقراطي لإنجاح البرامج التنموية في أي بلد ((إن تنمية مستقلة تعتمد على الذات تطلب لنجاحها مشاركة فعالية الجماهير التي تملك حريتها وقدرتها على الفعل دون تحكم أو فرض، والتزام أجهزة السلطة والحكم التزاماً حازماً بأهداف الجماهير التي تحددها بطريقة ديمقراطية وتعبر عنها بحرية، وخضوع تلك الأجهزة للمساءلة

والمحاسبة أمام الشعب ،الذي يملك إمكانيات تغيير حكامه عندما يريد بطريق سلمي وديمقراطي)) [49] ..

يتفق المفكرون الداعون إلى تنمية مستقلة على أنها لا يمكن أن تتحقق إلا في وسط يتمتع بالديمقراطية حتى يتمكن من تنمية موارده المحلية ، ويصنع معداته الإنتاجية ،مع بناء قاعدة عملية وتقنية تؤهل الكوادر البشرية العلمية وتنشر المعارف ، وتدرب على المهارات يصحبه تغيير إداري يتناسب والتغيرات السابقة ويحرر الشعب من الفقر والجهل ((فضلاً عن أهمية المشاركة الديمقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تتيح إمكانية إبعاد القرارات المتخذة بشكل فردي، والتي قد تكون لها تأثيرات سلبية في جملة العملية التنموية في البلد النامي ، مع أبعاد التسلط والاستبداد التي أثبتت فشلها في كثير من بلدان العالم)) [50] ..

نجد الاقتصادي التنموي يوسف صايغ وهو أحد الداعين إلى تحقق تنمية معتمدة على النفس، يضع الشرط الثالث لتحقيق التنمية وهو توفر مناخ ديمقراطي في البلد النامي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية [51] ،كما يشير إلى عدم إمكانية تحقيق تنمية معتمدة على النفس في غياب الديمقراطية في أي بلد نام مهما كان شكل الحكم فيه ليبرالي أو اشتراكي ، أو نظام قومي تقدمي فإن التنمية ((ستظل عصية على التحقيق ما لم يدعمها عدد من الاشتراكات القاسية والحرجة، ولعل أبرز هذه الاشتراطات هوعزم شعب حر مصمم كذلك على الاعتماد على رؤيته وقدراته الإنمائية إلى أقصى حد ممكن، ومصمم كذلك على اقتناص حقوقه الديمقراطية وصيانتها في إطلاق سعيه نحو التنمية المعتمدة على النفس.)) [52] ،وينبه إلى عدم إمكانية تحقيق التنمية المعتمدة على النفس بالنسبة للدولة العربية فرادى، أي عدم قدرة القطر العربي الواحد تحقيق هذه التنمية، وإنها تطلب قيام وحدة عربية أو على الأقل إتحادها على المستوى الاقتصادي [53].

يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تحقيق التنمية يتطلب بالضرورة الممارسة الديمقراطي (ويلاحظ الآن وجود تفهم أكبر للحقيقة المتمثلة في أن التنمية ستظل مبتورة طالما لم يشارك الناس مشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية من خلال العمليات والمؤسسات الديمقراطية) [54] ،قد استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوقوف على حقيقة أن التنمية في المجال الاقتصادي بقدرات فوقية من الدولة قد أنتجت تنمية مبتورة الصلة بالجوانب الاجتماعية والسياسية، وأن من أسباب فشل برامج التنمية في البلدان النامية، تبني تلك الدول لنظم سياسية شمولية،تنعدم فيها المشاركة الديمقراطية الحقيقية من قبل الجماهير الشعبية سواء في القرار السياسي أم اختيار البرامج التنموية التي تلبي حاجاتها ، وقد أخذت بعض التجارب الديمقراطية الطابع الشكلي، أي تنعدم فيها الممارسة الديمقراطية الحقيقية من حرية رأي وتعبير وتفكير والمشاركة في القرارات التي تهتم ببرامج التنمية .

أدركت بعض الهيئات العربية أهمية الاهتمام بالإنسان باعتباره هدف التنمية والعنصر الفاعل فيها، وأن الإنسان المحروم من حريته وحقوقه السياسية يعجز عن المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار أو تنفيذ في برامج التنمية، وبناء عليه أتت إحدى توصيات(ندوة الديمقراطية والتربية في الوطن العربي) تؤكد على أهمية الإنسان ودوره في التنمية ((بيّن أن المجتمع الذي لا يحترم حقوق مواطنيه يستحل عليه أن ينهض أو يتقدم، لأن الإنسان

المحروم من حقوقه لن يلعب دوراً مهماً في عملية النهضة، والإنسان هو مفتاح النهضة وحجر الزاوية في عملية التنمية، وبيّن أن التخلف الذي تعيشه المجتمعات العربية يعود بالدرجة الأولى إلى الحرمان من الديمقراطية الذي يعانيه الإنسان العربي)[55] ، وإذا كانت الحرية هي التي يرتكز عليها الإبداع في المجالات الفكرية والأدبية، فهي الركيزة الأساسية في التخطيط والتنفيذ في المجال الاقتصادي التنموي، فالحرية والديمقراطية في أي بلد هما الأساس في إطلاق الطاقات الإبداعية في جميع المجالات.

كما أن التنمية تحتاج إلى توظيف جميع القدرات في المجتمع رجالا ونساء ، لأن الإنسان (رجل وامرأة) هما مفتاح النهضة وحجر الأساس في عملية التنمية، هذا الأساس الذي يحتاج إلى ديمقراطية تتيح خيارات وتخطيط لبرامج تربوية وتعليمية تنتج علماء ومفكرين ومهنيين يشاركون في التطور الحضاري في جميع مستوياته، ويقومون بتحقيق الأمن الاقتصادي، الذي يتطلب قاعدة علمية متنامية للعلم والتقنية وتكييفها مع المعطيات الثقافية والموارد البشرية والمادية بحيث يظل الهدف النهائي للتنمية هو الإنسان ((إلا أن الهدف النهائي يظل دون ريب اكتساب قدرة ثقافية ذات شأن وتوطنيها داخل المجتمع لإثراء قدراته على الاستنباط والتحليل وعلى تطوير عقلية "حل المشكلات")) [56] ، إن اكتساب القدرة على التحليل والاستنباط والاطلاع على المناهج المعاصرة وتوظيفها في الكشف على الثغرات والشروخ التي تمزق الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة ترميمها أو تجديدها يعد خطوة جادة من أجل تحقيق نهضة تنموية .

يؤكد المفكر (علي أومليل) على ضرورة تحقيق تنمية متكاملة تشمل جميع الجوانب وينتقد الدول التي تؤجل ذلك إلى أن يتوفر لديها رصيد اقتصادي. ((إن مفهوم التنمية بمعناها المتكامل لا يستقيم إلا في ظل نظام ديمقراطي، لذا فلا يجوز لأية سلطة أن ترجئ قضية الديمقراطية بانتظار أن ترتفع مؤشرات النمو الاقتصادي)) [57] ، وقد لاحظ أن الدول التي رفعت شعار التنمية وصادرت إرادة مواطنيها فشلت في تحقيق التنمية ورهنت بلدانها في مديونية ثقيلة، وانتهت إلى انفجار المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكان نتيجتها تفكك المجتمع وزعزعة أركان الدولة وتلاشي شعار التنمية وأصبحت تلهث وراء أمنها والحفاظ على النظام العام فيها.

نستخلص مما سبق إن التنمية والديمقراطية متكاملان ،والديمقراطية التي لا تسمح بالتنمية الاجتماعية ولا تعطى المواطنين حقوقهم السياسية ،ولا الاقتصادية ،وتنعدم فيها حرية التفكير والتعبير والمساواة أمام القانون ولا توفر الأمن والاستقرار لمواطنيها هي ديمقراطية شكلية، فمصير التنمية فيها سيكون الفشل، ولا نهضة ولا تقدم بدون ديمقراطية حقيقية يمارسها المواطنون على أرض الواقع وتنمية تلبي حاجاتهم.

لكن المعضلة التي تواجه كثير من الدول العربية هي رفض شرائح كبيرة من المجتمع فيها للدولة الديمقراطية، التي تسعى إلى تحقيق مجتمع مدني مكون من مؤسسات وتسير حسب منطق المصالح وعلاقات القوى، ولا شك أن هذا الرفض له جذور ضاربة في تاريخ الدولة الإسلامية، جعلتها طول التاريخ موزعة بين منطق الشريعة، ومنطق الدولة، ولقد كشف المؤرخون أن الدولة الإسلامية منذ

معاوية لم تسر حسب منطق الشريعة، حيث ولدت معارضة الخوارج الذين رفعوا المصاحف منادين بأن لا حكم إلا لله، وهو يتكرر اليوم على يد الجماعات الإسلامية التي ترفع الكتاب(القرآن) وتدعي أنها المالك الوحيد لمعناه ((والمشكل العويص هو إننا لسنا أمام مشروعين للدولة يفصل في الاختلاف بينهما الحوار وصناديق الاقتراع، ذلك أن مجتمعات تكون فيها التنمية في درجة الصفر، هي بطبيعتها مولدة لعدم الاستقرار... وينتهي الأمر إلى مبارزة بين جهاز الدولة والقوى التي يفرزها مجتمع متأزم، فيغرق الجميع في دوامة من العنف والعنف المضاد، ويضيع الاختيار الديمقراطي بين هذا كله)) (58) ،إن المبارزة بين الدولة العربية والقوى المتطرفة صرفها إلى الاهتمام بمسألة الأمن حيث أصبح هاجسها الأول، وينتهز المتطرفون التضييق الأمني ليجدوا فيه فرصة ليزيدوا من عنفهم متعللين بان الدولة مناقضة لأصول الحكم الإسلامي، ونتج عن ذلك مشكلات مزمنة في أغلب الدول العربية منها اتساع قاعدة الفقر وبطالة الخريجين، أزمة السكن، انهيار الخدمات ، زيادة المديونية في الدولة.

من نتائج هذه الأوضاع في بعض الدول العربية ظهور تيار يرفض الدولة كمشروع مدني ديمقراطي ((هناك إذاً تيار جارف اليوم يرفض رفضا عنيفا مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية ،معتبرا أنها نقيض الدولة الإسلامية في زعمه))(59) .

إن الوضع في اغلب الدول العربية يكشف عن مفارقة تلفت النظر وهي ((ففي الوقت الذي أصبح فيه مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان مطلبا ملحاً في البلدان العربية كما في غيره نجد أن هناك ،وفي الآن نفسه تصاعداً لقوى تعززها مجتمعات مأزومة لا تؤمن لا بالديمقراطية ولا بحقوق الإنسان)(60) .

بناء على ما سبق تقع على الداعين إلى التنمية والمدافعين عن قاعدتها الأساسية، وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية مسؤوليات نذكر منها أولا: مواجهة العنف والتطرف المضاد للديمقراطية من قبل بعض القوى الاجتماعية داخل المجتمع، ولا يكون ذلك إلا بالحوار والجدل، والقيام ببحوث علمية تبحث عن أسباب العنف والعوامل المساعدة عليه، ووضع حلول جذرية لمشاكل الفقراء والبطالة والسكن وانهيار الخدمات، حتى تتفرغ الدولة والقطاع الخاص لإنجاز مشاريع تنموية سبيلنا إلى النهضة في جميع المستويات، أما الأمر الثاني فهو مواجهة الاستبداد داخل السلطة أو أي قوى اجتماعية تحمل مشروعا استبداديا .

تلعب المعرفة دوراً مهماً في الخروج من المأزق بالنسبة لأغلب الدول العربية، ويتم ذلك بوضع استراتيجية للتعليم تنتج تعليم ينهل من منابع ثقافية وعلمية مختلفة ،والعمل على إلغاء الفصل بين التعليم التقليدي الذي ينتج مثقفين اغلبهم منغلقون ومتعصبون، لا يقبلون الحوار ويعتقدون أنهم وحدهم يمتلكون التفسير الديني الصحيح، وإن من حقهم محاكمة الدولة ومؤسساتها وإصدار أحكام قطعية حولها، وتعليم عصري متفتح ينتج مثقفين منفتحين بسبب تباين وتعدد الحقول المرجعية التي ينهلون منها، وهذا يدعونا إلى وضع خطط تعليمية وتربوية تنتج علماء ومفكرين مثقفين منفتحين على حقول مرجعية قديمة وحديثة، لأن تعدد المنابع يراكم مخزونا كبيرا من العلوم والمعارف يسمح لهم بالسبر والتصنيف والمقارنة من ثم النقد ويطرح أمامهم إمكانية الاختيار بين ممكنات متعددة حيث ((يعد مخزون معرفتنا الوقود، الرئيسي المسّرع لتقدمنا،

فيما يمثل افتقارنا إلى الخيال " الفرامل" التي تكبحه، أما المورد الأقصى فهم الأشخاص المهرة المفعمون بالحيوية والمتفائلون الذين يستغلون إرادتهم وخيالهم لمصلحتهم الخاصة، ولا بد أن تتعدى الفائدة دائرة هؤلاء الأشخاص لتعمنا جميعاً)) (61) ،إن تعدد المنابع الثقافية ،وزيادة المخزون المعرفي، إطلاق الخيال للإبداع والابتكار وقوة الإرادة وتوظيفها جميعا للمصلحة العامة ولخدمة الوطن، تعد عوامل قوية الإنضاج مشاريع التنمية في أي بلد خاصة إذا توفر المناخ الديمقراطي المناسب الذي يفسح المجال لإفراده للإبداع والابتكار والمبادرة وتحسين ظروف الحياة، وإتاحة الفرص أمامهم للمنافسة والإبداع وهما عاملان أساسيان للتقدم في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والفكري . فالديمقراطية والتنمية هما شيئان متلازمان لا ينجح إحدهما إلا بوجود الأخر .

الهوامـــش :

- جواد محمد الحمد : رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها، ضمن ندوة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص 465 .

ريودون . وف بوريكر: المعجم النقدي لعلم الاجتماع ،ترجمة سليم حداد، ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1986،ص310-311

الديمقراطية الليبرالية ، تعطى الأولوية للحرية، التي تفهم على إنها استقلال تام وعدم تدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة إلا بدافع من المنفعة العامة، المعترف بها شرعاً... وإن المساواة تعني غياب الامتيازات تقيم بمقدار ما تظهر أنها شرط مساعد لتحقيق الاستقلال الشخصي وسيادة الشخصية أو أنها الحالة الاجتماعية المميزة لأصحاب الكفاءات...أما الأخوة تعني وجود جماعة متضامنة سياسياً، تقيم بمقدار ما تنجم عن الاحترام والاعتبار اللذين يتمتع بها الأفراد المتساوون والأحرار، أكثر من اختلافهم وتماثلهم اللذين يعتبران مشبوهين ووهمين"

-المرجع السابق، ص311.

الديمقراطية الراديكالية " تكون الأولوية للمساواة لقد تخص من شأن الحرية بسبب أصولها الأرستقراطية، والإخاء بدل أن يقرب من التعاون، والتعاقد، اعتبر مرادفاً للمواطنة أنه وحده جسم سياسي حيث يتم التسامح مع الفوارق، فقط إذا لم تعرض للخطر مثالة النسيج الاجتماعي المتناسق وثمة إذن ديمقراطيون يميلون إلى تنظيم اقتصادي للمجتمع مطابق للمخطط الاشتراكي وديمقراطيون راديكاليون آخرون يخشون من الاشتراكية،التوسع الذي لا يطاق الاستبداد أو الوصاية البيروقراطية .

-نفس المرجع السابق،ص211

موزة غباش:المرأة في مجتمع ديمقراطي.ندوة الديمقراطية والتربية في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 2001،ص545

نفس المرجع السابق،ص545

- يودون.وف.بوريكر:.المعجم النقدي لعلم الاجتماع.ص312

نفس المرجع السابق،ص312.

جواد محمد الحمد: رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها،ندوة الديمقراطية والتربية في الوطن العربي،ص465.

أحمد باقر: الديمقراطية في الكويت والوطن العربي،من ندوة الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ،ص515.

-إبراهيم سعد الدين عبدا لله: دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي:قضايا عامة ونظرة مستقبلية، دراسات في التنمية العربية الواقع الآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي(13)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص162.

ر.يودون.وف.بوريكر: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ص311

المرجع السابق، ص314-315

رُبَّ في العربية

د. جمعة المبروك عون

3

كتاب القصر

الأيكولوجيا
أيديولوجية أنصار البيئة

د. جعفر عبد المهدي صاحب
د. حسين البشير أحمد خليفة

2

كتاب ا...

افريقيا و العولمة

افريقيا في عصر العولمة: ارباح و خسائر

النزاعات و حل النزاعات في الالفية الجديدة

د. علي المزروعي

رُبَّ في العربية

د. جمعة المبروك عون
جامعة السابع من أبريل
كلية الآداب

الحمد لله على ما أنعم به علينا، والصلاة والسلام على مَنْ به اهتدينا، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن سلك طريقه إلى يوم الدين أما بعد :

فإن العلماء الأوائل قد كان لهم جهدهم المشكور في جمع اللغة، وتقعيد القواعد، وتسجيل الأحكام الخاصة بالكلمة إفراداً وتركيباً، ومن هذه الجهود التي لا تنكر دراسة الحروف.

وقد نشأت هذه الدراسة أول ما نشأت في رحاب تفسير القرآن، ثم أخذت في النمو والاستقلال حتى صارت لها كتبها الخاصة بها، كالأزهية للهروي، ورصف المباني للمالقي وجواهر الأدب للإربلي، والجنى الداني للمرادي، ومغني اللبيب لابن هشام.

ولم يكتف العلماء بدراسة الحروف في مؤلف مستقل بل تعدوا ذلك إلى تناول حرف بعينه بالبحث والبسط في كتاب مستقل مثل كتاب مختصر في ذكر الألفات لأبي بكر بن الأنباري، واللامات للزجاجي، والفصول المفيدة في الواو المزيدة للعائي.

ومن الحروف التي لم تدرس بهذه الصورة (رُبّ) فقد تناثرت أحكامها في كتب النحو واللغة، واضطربت أقوال العلماء فيها قديماً وحديثاً:

فقديماً قال ابن السراج في "الأصول" 1/48: (و"رب" حرف قد خولف به أخواته، واضطرب النحويون في الكلام فيه).

وحديثاً قال الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) 2/22: (ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه واضطربت المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة التي منها ناحية معناه وناحية حرفيته وناحية زيادته وشبهه وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه، ونوع الفعل الذي يقع بعده، والجملة التي يوصف بها مجروره...و...، وكان من أثر هذا الاضطراب قديماً وحديثاً الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق، وبالصحة عند آخر، وبالقبول بعد التأويل والتقدير عند ثالث...).

ولما كان هذا الحرف بهذه الصورة من الاضطراب أردت أن أنقى أحكامه وأحقق العلماء فيه، وأوضح بعض جوانبه.

معناها:

اختلف العلماء في بيان معنى (رُبّ) على ثمانية آراء:

1- أنها للتقليل دائماً:

وهذا المعنى هو ما ذهب إليه كبراء البصريين ومشاهيرهم كـ "عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس، والأخفش الأوسط، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو والجرمي، والمازني، والمبرد.

وكذلك أكثر الكوفيين كمعاذ بن مسلم، والكسائي، والفراء، وهشام الضرير وابن سعدان. وأيضا أكثر البغداديين، كالزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، والرماني، وابن جني.

وكذلك بعض المتأخرين، كالهروي والجرجاني، وابن الطراوة، وابن الشجري، والسيمري، والجزولي، والسكاكي، وابن يعيش، والشلوبين، وابن الحاجب، وابن عصفور، والمرادي[1].

ويبدو أنه لكثرة الذاهبين إلى أن معنى (رُبّ) للتقليل، قال الزجاج: [فأما من قال: إنّ (رُبّ) يعني بها الكثير، فهذا ضد ما يعرفه أهل اللغة][2].

وزعم الرازي الاتفاق على أن معنى (رُبّ) للتقليل[3].

وما قاله الزجاج وزعمه الرازي ليس بسديد، لما سيأتي من بيان آراء باقي العلماء في معنى (رُبّ).

2- إنّها للتكثير دائماً:

وإليه ذهب ابن درستويه، وجماعة[4]. ونسب ابن أبي الربيع هذا الرأي إلى الكوفيين[5].

3- إنها للتقليل غالباً وللتكثير نادراً:

وإليه ذهب العلاني، والفيومي، والسيوكي[6].

4- إنها للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً:

وإليه ذهب ابن مالك والرضى، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري، والأشموني، والخضراوي[7].

يقول ابن هشام:[ونظير (رُبّ) في إفادة التكثير (كم) الخبرية، وفي إفادته تارة، وإفادة التقليل أخرى (قد) وصيغ التصغير، تقول حجير ورجيل، فتكون للتقليل.. إلا أن الغلب في (قد) والتصغير إفادتهما التقليل، و(رُبّ) بالعكس[8].

وهل إفادتها التكثير كثيراً والتقليل قليلاً بحسب الوضع أم لا؟ أجاب الرضى عن هذا بقوله: (... التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة)[9].

5- إنها موضوعة للتقليل والتكثير من غير غلبة في أحدهما:

فهي من الأضداد، وهذا ما اختاره صاحب (ائتلاف النصرة)[10].

ونسب أبوحيان هذا الرأي إلى الكوفيين[11] ولم أرى من ذكر ذلك غيره، والذي صرح به ناظر الجيش أنه رأى بعض المتأخرين[12]، وذكر أبوحيان أيضاً والمرادي أن هذا رأي الفارسي في كتاب (الحروف) له[13].

وأرى أن هذا خطأ، وأن (الفارسي) محرفة من (الفارابي)، لأن الفارسي ليس له كتاب بهذا الاسم، والفارابي له كتاب بهذا الاسم[14]، وهذا ماصرح به ابن السيّد البطليوسي حيث قال ﴿ورأيت الفارابي قد ذكر في كتاب (الحروف) أنها تكون تكثيراً و تقليلاً[15].

وصرح به أيضاً العلاني حيث قال: (وقال الفارابي في كتاب (الحروف) إنها للتقليل وللتكثير، فجعلها مشتركة بينهما)[16].

والعجب بعد هذا من السيوطي حيث نسب إلى أبي نصر الفارابي القول بأن (رُبّ) للتقليل غالباً

والتكثير نادراً[17].

ولعل الفارابي له في هذه المسألة رأيان.

6- أنها لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لايدل على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج: وإلى هذا ذهب أبو حيان[18].

7- أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وإلى هذا ذهب الأعلم وابن السيد البطليوسي[19].

8- أنها لمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيراً.

9- وإليه ذهب ابن طاهر، وابن الباذش، وابن خروف[20].

بيان رأي الخليل في معنى (رُبّ)

أ9 ذكر ابن السيد البطليوسي أن رأي الخليل هو أن (رُبّ) للتقليل، ونقل ذلك العلاني[21] وعَضّده أبوحيان والسيوطي[22].

ب) قال الخضراوي: كون (رُبّ) للتكثير هو المشهور عند الخليل، ونقل عنه: أبوحيان، وناظر الجيش[23] وذكر السيوطي أن القول بأن (رُبّ) للتكثير دائماً يروى عن الخليل[24].

ج) ذكر ابن السيد أن صاحب كتاب (العين) صرح بأن (رُبّ) للتكثير، وأنه لم يذكر أنها تجئ للتقليل، ونقل ذلك عن الشوبين[25].

فمما سبق يتبين لنا ما يلي:

1- أن الخليل يروى عنه القول بأن معنى (رُبّ) هو للتقليل، ويروى عنه أيضاً أنه للتكثير، والأشهر الأول.

2- أن صاحب كتاب (العين) -في هذه المسألة -ليس هو الخليل بن أحمد الفراهيدي- كما ذهب إلى ذلك بعضهم- وكما هو متبادر إلى الذهن- إذ ليس من المعقول أن يقول ابن السيد: (فوجدت كبراء البصريين ومشاهيرهم مجتمعين على أنها للتقليل، وأنها ضد (كم) في التكثير كالخليل وسيبويه و...،... ولم أجد لهما مخالفاً صاحب كتاب (العين) فإنه صرح بأنها للتكثير، ولم يذكر أنها للتقليل ([26] ثم بعد ذلك نقول: إن صاحب العين هو الخليل.

3- وقد ذكر السيوطي أن نسبة كتاب (العين) إلى الخليل ليست محل اتفاق، حيث ذهب بعضهم إلى أنه لليث بن نصار الخراساني[27].

رأي سيبويه

اختلف العلماء في بيان رأي سيبويه في معنى (رُبّ). فنسب إليه القول بأن معناها التكثير: ابن خروف، والخضراوي، وابن مالك[28].

والذي حمل هؤلاء على القول بذلك قول سيبويه: اعلم أن لـ (كم) موضعين: فأحدهما: الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و (أين).

والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى (رُبّ)[29].

وقوله: واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ)، لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم، و(رُبّ) غير اسم بمنزلة (من) والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر (كم)، أخبرنا يونس عن أبي عمرو[30].

وقوله: (رُبّ) إنما هي للعدة بمنزلة (كم)[31].

وجه الاستدلال من هذا الكلام أن معنى (رُبّ) عنده التكثير، أنه لا خلاف في أن (كم) الخبرية معناها التكثير، فحمله (كم) الخبرية على (رُبّ) دليل على أن (رُبّ) مساوية لـ (كم) الخبرية في المعنى[32].

وقول سيبويه أيضاً: وكأين معناها معنى (رُبَّ) (33).

فنراه يحمل (كأين) وهي للتكثير بلا خلاف على (رُبَّ) فيكون معناها كمعناها.

ونسب إلى سيبويه القول بأن معناها للتقليل الجرحاني، وابن السيد البطليوسي، ونقل ذلك عنه العلائي (34).

والقول بأن هؤلاء نقلهم غير صحيح، أو أنهم فهموا كلام سيبويه على غير وجهه (35)، فيه نظر لأنهم حينما ذكروا أن معنى (رُبَّ) عند سيبويه التقليل نظروا إلى:

1- أن سيبويه إذا تكلم على الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: رُبَّ شيء هكذا " يريد: أنه نادر قليل، ومن ذلك قوله في باب (ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله): (وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق: فأصبحوا قد أعاد الله نعتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (33) وهذا لايكاد يعرف، كما أن (لات حين مناص) (34) كذلك ورُبَّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة في القلة" (35).

فكيف يتوهم عليه أنه أراد يحمل (كم) على (رُبَّ) مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه، وما يستعمله يتكلم عنه في مسائل كتابه بضد ذلك (36).

2- أن قول العرب -إذا مدحوا الرجل_ رُبَّه رجلاً قد ذكره سيبويه، وقد اتفق البصريون والكوفيون على أنه تقليل محض لايتوهم فيه كثرة: لأن الرجل لا يمدح بكثرة النظراء والأشباه، بل يمدح بقلة النظير أو عدمه بالجملة، وإنما يريدون بقولهم: "ربه رجلاً" أنه قليل غريب في الرجال، كأنهم قالوا: "ما أقله في الرجال" أي: ما قل نظيره، ويدل على ذلك تصريحهم في المدح بلفظ القلة في نحو قولهم: (قل من يقول هذا، وقل من يعلم ذلك إلا زيد) ونحو ذلك (37).

3- إن قول سيبويه: إن (كم) معناها معنى (رُبَّ) بأنه يريد أن (كم) تشارك (رُبَّ) في أنهما يقعان صدراً، وأنهما لا يدخلان إلا على ذكره، وأن الاسم المذكور بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد (كم) يدل على كثير، والاسم الواقع بعد (رُبَّ) يدل على قليل، فيختلفان في هذا الوجه، ويختلفان أيضاً في أن كم) اسم و (رُبَّ) حرف (38).

4- إن العرب تحمل الشيء على النقيض كما تحمله على النظير (39).

ومن الإنصاف أن نقول: إن قول سيبويه: و (كأين) معناها معنى (رُبَّ)، لا يتأتي فيه التفسير السابق، لأن (كأين) ليس حكمها حكم (رُبَّ)، لأنها قلما تجر، وإنما ينتصب تميزها أو يدخل عليه حرف الجر (40).

وبعد فأرى دفعاً للتناقض وجمعاً بين كلام سيبويه واستعماله -إن (رُبَّ) عنده تستعمل للتقليل والتكثير وأن حمل (كم) و(كأين) على (رُبَّ) عنده تستعمل للتقليل والتكثير وأن حمل على الجهة التي تناسبها من (رُبَّ) وهي جهة الكثرة، وأن هذا لا ينافي أن (رُبَّ) لها جهة أخرى وهي القلة وهي ما استعملها سيبويه في كلامه.

الخلاف في أصل وضع (رُبَّ)

اختلف العلماء في أصل وضع (رُبَّ) على قولين: ذهب جمهور العلماء إلى أنها ثلاثية الوضع، وعرض لها التصرف بالحذف منها، فالتخفيف الموجود في الباء من (رُبَّ) لغة (41).

وذهب أبوالحسين علي بن فضال المجاشعي في كتاب (الهوامل والعوامل) إلى أنها ثنائية الوضع ساكنة الثاني، واستدل على ذلك بأن كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني نحو (هل، وبل، وقد).

وذهب هو الرماني إلى أن تخفيف الباء مع فتحها دون التاء ضرورة لا لغة [42]، ولا حجة لهما ذكراه، لأنا لا ندعي أن أصل وضع (رُبّ) على حرفين، بل ثلاثية الوضع وخففت بخلاف (هل، وبل) ونحوها، فإنها وضعت على حرفين، ولو كان الأصل في (رُبّ) التخفيف لم يجز التشديد فيها إلا في الوقف، أو ضرورة الشعر، وليس الأمر كذلك، فإنها تستعمل مشددة في حال الاختيار وسعة الكلام وفي الوصل والوقف [43].

الخلاف فيها من حيث الاسمية والحرفية ذهب الكوفيين إلى أن (رُبّ) اسم مبني، والموجب لبنائها تضمنها معنى الإنشاء الذي حقه يؤدي بالحرف كالاستفهام والأمر والنهي، ويمكن أن يكون سبب البناء ومشابهتها الحرف وضعاً في بعض لغاتها، وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه [44].

فهي اسم مثل (كم) ومحلها رفع بالابتداء في نحو (رب رجل كريم لقيته) ونصب على المصدر في نحو (رُبّ ضرب ضربت)، وعلى المفعول به في نحو (رُبّ رجل ضربت) [45].

وما بعد (رُبّ) يعرب مضافاً إليه فهو مجرور لفظاً ومحلاً.

ومـاذهب إليه الكوفيون من اسمية (رُبّ) قد ارتضاه ابن الطراوة [46]، والسهيلي [47] والسكاكي [48]، والدماميني [49].

وقد وافق الرضى الكوفيين في القول باسمية (رُبّ)، ولكنه خالفهم في أنها عنده مبتدأ لا خبر لها للاستغناء بالصفة من الخبر [50].

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنه لا يبعد جعل (رُبّ) اسماً في الضرورة أو الندور [51].

حذفها :

اتفق العلماء على جواز حذف (رب) مع بقاء ما بعدها مجروراً، ولكن بثلاثة شروط:

1- أن يكون ذلك في الشعر خاصة، ويظهر أن السماع هو الذي فرض هذا الشرط، إذ إنه لم يرد حذف (رُبّ) إلا في الشعر [52].

وذكر العلائي أن حذف (رُبّ) كثير في النظم والنثر [53]، ولكنه لم يذكر شاهداً لورود الحذف في النثر.

2- ألا يكون مجرورها ضميراً، فلا يجوز حذفها في مثل (ربُهُ رجلاً) [54].

3- أن تكون (رُبّ) بعد الواو، أو الفاء، أو بل، وزاد ابن أبي الربيع (ثمّ)، أما حذفها من دون هذه الأحرف فشاذ في الشعر أيضاً [55] حذفها بعد الواو:

وذلك كقول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله .. علي بأنواع الهموم ليبتلي [56]

وكقول البرج بن مسهر الطائي: وندمان يزيد الكأس طيباً سقيت إذا تغودت النجوم [57]

وكقول الأعشى:

وليل يقول القوم من ظلماته .. سواء بصيرات العيون وعورها [58]

وإنما ذكرت أكثر من شاهد على حذف (رُبّ) بعد الواو للدلالة على تحقيق كثرة هذا الحذف، حتى إن شواهد سيبويه في الكتاب قد اقتصرت على حذف (رُبّ) بعد الواو [59].

وقال أبوحيان: (هذا لايحتاج إلى مثال لأن

دواوين العرب ملأى به)[60].

هذا وقد أجاز الزمخشري في قوله تعالى (وأخرى لم تقدروا عليها أحاط الله بها) (الفتح21) أن تكون (أخرى) مجرورة بإضمار (رُبّ)[61].

ورده أبوحيان بقوله Lهذا فيه غرابة، لأن (رُبّ) لم تأت في القرآن جارة مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب، فكيف يؤتي بها مضمرة...[62]، ومع غرابة ما ذهب إليه الزمخشري لكن ردّ أبي حيان ليس بدقيق، لأنه هو نفسه قد قال في قوله (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) (الحجر2):

وجوزوا في (ما) أن تكون نكرة موصوفة، و (رُبّ) بعد الواو قول أبي طالب:

وأبيض يستسقي الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل[65] ويكون (أبيض) في البيت ليس مجروراً، وإنما هو منصوب، الواو مجروراً، وإنما هو منصوب، والواو عاطفة، و(أبيض) معطوف على مفعول به في البيت الذي قبل هذا البيت، وهو:

وما ترك قوم لا أبالك سيداً

يحوط الذمار غير ذرب مواكل [66] فـ (أبيض) معطوف على (سيداً) المنصوب بالمصدر، وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد[67].

الخلاف في عامل الجر بعد حذف (رُبّ) بعد الواو: ذهب جمهور البصريين إلى أن العامل إنما هو لـ (رُبّ) المقدرة بعد الواو، أما هذه الواو فهي عاطفة وليست عاملة.

يقول سيبويه: (وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع تقول: وبلد، تريد: ورب بلد..[68].

ويقول أيضاً: (وليس كل جار يضمر، لأنه داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثمّ قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج..)[69].

وقد ارتضى هذا المذهب ابن السراج، والفارسي، وابن جنى، والجرجاني، وأبوحيان، وابن هشام، والأشموني، وغيرهم[70].

وكلام ابن الأنباري يوافق جمهور البصريين في بعض مواضه من كتابه (شرح القصائد السبع)[71]، وفي بعض المواضع من هذا الكتاب نفسه نراه يوافق الكوفيين في القول بأن الواو عاملة الجر بنفسها[72].

وقد أحتجّ جمهور البصريين ومن وافقهم على أن الجر بـ (رُبّ) المقدرة وليس بالواو بما يأتي:

1- أن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً، وجب أن يكون العامل (رُبّ) مقدرة [73].

2- أن الواو لو كانت عاملة لما جاز ظهور (رُبّ) بعدها، والحال أن (رُبّ) تظهر بعدها، فيقال: (ورب بلد) فجواز الجمع بين الواو و(رُبّ) دليل على أن الواو عاطفة، وليست عوضاً عن (رب)، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه [74].

3- أن الواو لو كانت هي الجارة لدخلت عليها واو العطف فيقال:"وبلد" كما يقال: "ورب بلد" فلو كانت الواو بمنزلتها لم تنافر حروف العطف، وليست عوضاً عن (رُبّ) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه [75].

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الواو هي الجارة بنفسها لكونها عوضاً عن (رُبّ)، وليس عاطفة، (76) ووافقهم الأخفش الأوسط وابن قتيبة (77)، واستدلوا على ذلك بما يلي:

1-أن الواو كانت حرف عطف، ثم صارت عوضاً عن (رُبّ) فعملت عملها بحكم نيابتها عنها، كما عملت همزة الاستفهام، أو حرف التنبيه الجرّ في القسم بحكم النيابة عن واوه.

2- أن هذه الواو لو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام، لأن العاطف لايقع أولا إنما يجيء بعد معطوف عليه، ووقوع هذه الواو في أول القصائد دليل على أنها غير عاطفة.

الهوامـــش:

(1) انظر المقتضب 4/129،289، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/172.
(2) المصدر السابق 3/173.
(3) مفاتيح الغيب 9/2380، والبحر والمحيط 5/442.
(4) انظر الجنى الداني ص 44، والمغني ص 185.
(5) انظر البسيط 2/859.
(6) انظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص 249.
(7) انظر التسهيل ص 147، والمغني ص 180.
(8) انظر المصدر السابق ص 181.
(9) شرح الكافية 4/287.
(10) انظر ائتلاف النصرة ص 145.
(11) انظر ارتشاف الضرب 2/455، والتذييل 4/1189.
(12) انظر تمهيد القواعد 4/258.
(13) انظر ارتشاف الضرب 2/455، والتذييل 4/1189، والجني الداني ص 440.
(14) انظر الإعلام 7/20.
(15) رسائل ونصوص في اللغة ص 235-236.
(16) الفصول المفيدة ص 250.
(17) انظر الهمع 2/25.
(18) انظر ارتشاف الضرب 2/255، والبحر المحيط 5/442.
(19) ارتشاف الضرب 2/455، وانظر رسائل ونصوص ص 247، والهمع 2/25.
(20) الارتشاف 1/456.
(21) رسائل ونصوص في اللغة 234.
(22) الهمع 2/25.
(23) انظر التذييل 4/1199.
(24) انظر المقدمة الجزولية 2/821.
(25) المصدر السابق 2/822.
(26) رسائل ونصوص في اللغة ص 234-235.
(27) انظر المزهر 1/77.
(28) انظر التسهيل ص 147.
(29) الكتاب 2/156.
(30) المصدر السابق 2/161.
(31) المصدر نفسه 2/274.
(32) انظر شرح التسهيل 2/178.
(33) الكتاب 2/171.
(34) انظر المقتصد 2/829.

(35) من البسيط، للفرزدق، ديوانه 223، وانظر المقتضب 4/191.
(36) الكتاب 1/60.
(37) الفصول المفيدة ص 2511.
(38) انظر الكتاب 2/176.
(39) انظر الجني الداني ص 443، والفصول المفيدة ص 202.
(40) المصدر السابق ص 252-253.
(41) انظر رصف المباني ص 268.
(42) تمهيد القواعد 4/257، وشرح الأشموني 4/58.
(43) انظر كتاب الشعر 1/73، وسر صناعة الإعراب 1/143.
(44) انظر معاني الحروف ص 107، والمساعد 2/284.
(45) انظر شرح المفصل 8/31.
(46) المصدر السابق 8/27.
(47) انظر ارتشاف الضرب 2/455.
(48) امالي السهيلي ص 72.
(49) المصدر السابق ص 72-73.
(50) مفتاح العلوم ص 100.
(51) الشرح الصغير للدماميني بهامش المنصف للشمني 1/279.
(52) انظر شرح الكافية 4/290.
(53) انظر البسيط 2/861.
(54) انظر شرح الكافية 4/297، الضرورة الشعرية ص 175.
(55) انظر الفصول المفيدة ص 259.
(56) المصدر السابق ص 246.
(57) انظر البسيط 2/871.
(58) من الطويل، في ديوانه ص 18.
(59) من الوافر، المغني ص 130.
(60) من الطويل في ديوانه ص 86.
(61) انظر سيبويه والضرورة الشعرية ص 176.
(62) التذييل 4/1234.
(63) الكشاف 3/457.
(64) البحر 8/97.
(65) التذييل 4/1193.
(66) المصدر السابق 4/1193، والمغني ص 182.
(67) من الطويل، وهو في الخزانة 2/67.
(68) انظر المصدر السابق الخزانة 2/166، وحاشية الدسوقي 1/147.
(69) الكتاب 1/106.
(70) المصدر السابق 2/162، 33/103، 128، 198.
(71) انظر شرح القصائد السبع ص 75، 318.
(72) المصدر السابق ص 40.
(73) المصدر نفسه ص 75.
(74) انظر الإنصاف 1/377. وأئتلاف النصرة ص 147.
(75) انظر الكتاب 1/ 106، من الإنصاف 1/281.
(76) انظر الكتاب 1/106.
(77) انظر ائتلاف النصرة ص 145- 147.

عرض
كتب

ليبيا والقرن الواحد والعشرين

أعداد/ د. سعدون ناصر

عرض كتاب

ليبيا والقرن الواحد والعشرين

أعداد/ د. سعدون ناصر
جامعة السابع من ابريل
كلية الاقتصاد

- اسم الكتاب: ليبيا والقرن الواحد والعشرين.
- المؤلف: سيف الإسلام معمر القذافي
- عدد الصفحات: 320
- الطبعة الأولى: الفاتح/ سبتمبر 2002ف
- الناشر: "وان ناين ميديا" بيروت

الكتاب ترجمة لرسالة ماجستير في إدارة الأعمال قدمت إلى جامعة ولاية كاليفورنيا- هايوارد، إعداد سيف الإسلام معمر القذافي آذار/ مارس 2000.

ابتداء لابد من إلقاء الضوء وبسرعة على محتويات الكتاب، وهي كما يلي:-

- الفصل الأول: المقدمة
- الفصل الثاني: الاقتصاد الليبي وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي
- الفصل الثالث: كسر الاحتكار
- الفصل الرابع: السياسة النقدية
- الفصل الخامس: التجارة
- الفصل السادس: ليبيا والاتحاد الأوروبي
- الفصل السابع: الخاتمة

الفصل الأول:

المقدمة:-

حدد الباحث هدف الدراسة وهو (تسليط الضوء على جوانب محددة من الاقتصاد الليبي، وتشخيص مشاكلها واقتراح الحلول لها).

إن هذه الدراسة جاءت في التوقيت الصحيح، وهي تحدد الهدف الأكثر أهمية، لأن الاقتصاد الليبي ومنذ بداية التسعينيات وهو يعاني من اختلالات هيكلية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، وكذلك تدني مستويات الأداء على مستويات الإدارة، والإنتاج، الإنتاجية جزئياً وكلياً. وقد انعكس هذا سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي خصصت لمشروعاتها مبالغ هائلة، وأخذت وقتاً طويلاً من حياة الشعب والمجتمع العربي الليبي.

إن ثورة الفاتح من سبتمبر، اعتمدت ومنذ العام 1969ف، استراتيجية للتنمية وتطوير المجتمع، مكنت الإعداد الجيد للخطط المتوسطة والبعيدة، لتحقيق الأهداف المهمة التالية:-

1- تحقيق التقدم الصناعي والزراعي، وتكوين قاعدة اقتصادية قوية.

2- رفع الكفاءة الإنتاجية لكافة عناصر

الإنتاج، وتطوير الاقتصاد الوطني وجعله أكثر قدرة على المنافسة إقليمياً ودولياً.

3- إعطاء التعليم والتدريب التقني أهمية لتعزيز مساهمة القوى العاملة الوطنية بجهود التنمية والتقدم.

4- الاهتمام بالبحث العلمي، وتطوير علوم التقنية الحديثة، وانتهاج الأساليب العلمية المتطورة في تنفيذ خطط ومشروعات التحول.

كل هذه الأهداف وغيرها الكثير كانت مطروحة منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً، وهي تهتدي بمبادئ واطروحات النظرية العالمية الثالثة، لكن المشكلة وكما يؤكد الكتاب، تكمن في التطبيق.

الفصل الثاني:

يحدد أهم جوانب المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، عندما يشير إلى هيمنة القطاع العام (الدولة) على النشاط الاقتصادي.

وتبين هذه الدراسة وغيرها من المراجع، على سبيل المثال، نسبة توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، وكما في الجدول المختصر التالي، للفترة ما بين (1970و1988) وهي:-

الفترة	القطاع العام	القطاع الخاص
1972-1970	% 69.1	% 30.9
1980-1976	% 87.2	% 12.8
1988-1986	% 90.2	% 9.8

يبين الجدول أعلاه تزايد نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع العام من 69،1% في العام (1970-1972)، إلى 90،2% في العام (1986-1988)، في حين تراجعت نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص، من 30،9% إلى 9،8% فقط خلال نفس الفترة.

الفصل الثالث:

إن مضمون هذا الفصل يأتي مرتبطاً بحقيقة المشكلة التي أكد عليها الفصل الثاني وهي (هيمنة القطاع العام "الدولة" على النشاط الاقتصادي)، حيث قارب بين هيمنة القطاع العام والاحتكار، واعتبر أن له "تأثيراته البيئية على الاقتصاد بشكل عام، وعلى المستهلكين على وجه الخصوص"، واقتراح الوسائل الكفيلة بكسر هذا الاحتكار الذي أصبح يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية، مؤكداً في (ص.68)، على ذكر بعض الوسائل الكفيلة بالحد من هذه المشكلة (الظاهرة) المضرة، وهي:-

أولاً- الخصخصة.

ثانياً- إلغاء القوانين.

وفي هذا الفصل أيضاً تأكيد على الحلول والتوصيات المناسبة التي تعزز عمل المنشآت العامة منها والخاصة.

الفصل الرابع: السياسة النقدية:-

في بداية الفصل تأكيد على أن المصرف المركزي هو أحد أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الحديث، وهو جهة حكومية مسؤولة عن وظائف اقتصادية عامة تختص بتشغيل النظام المالي والتحكم في نمو الاحتياط النقدي.

وفي خاتمة الفصل إشارة إلى أن المصرف المركزي يؤدي مهمات عدة، تشوه بنية البلاد الاقتصادية بسبب تدخله الشديد في النظام المصرفي من خلال سيطرته على كل نشاطات هذا القطاع، ما يؤثر سلباً على أداء المصارف، ويكون المصرف مسؤولاً أيضاً عن التضخم الشديد الناتج عن سياسته في إدارة حجم النقد المتداول. يتدخل المصرف أيضاً في التجارة من خلال التحكم

بصرف العملة فينشأ من ذلك تشوهات كبيرة في هذا القطاع لاسيما عند فرض سعر صرف متعدد. كما لوحظ تدفق كمية كبيرة في الرساميل نحو الخارج وغياب جذب الرساميل الأجنبية، ويؤدي هذا الوضع إلى خسارة كبيرة من الرساميل الضرورية للاستثمار.

إن سياسة مصرف ليبيا المركزي قد أثرت في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وأثر ذلك من ثمّ في رفاهية الشعب، مما يتطلب إعادة النظر في سياسة المصرف المركزي ومهماته من أجل تحقيق نتائج أفضل.

الفصل الخامس: التجارة:-

في بداية التحليل إشارة ذكية إلى أهمية التجارة للاقتصاد الوطني، وربط هذه الأهمية بموقع ليبيا الحيوي الذي يجعل من ليبيا الرأس (العقل) المهم في قلب العالم الذي هو أفريقيا، إضافة إلى أنها تجاور أوروبا. كل هذا يعطي ليبيا ميزة نادرة ويفتح أمامها أبواب التقدم والمنافسة في التجارة الدولية.

إن خبراء التنمية يؤكدون على أن مستقبل التقدم الاقتصادي في ليبيا يرتبط إلى حد كبير بدخولها السريع إلى منظمة التجارة الدولية، ونجاحها في تطوير الصناعات ذات العائد الاقتصادي الكبير مثل الصناعات البتروكيمياوية، والإلكترونيات التي تعتبر من أهم صناعات الحاضر والمستقبل، وتطوير النظام المركزي وأسواق البورصة، وأسواق العملات الأجنبية، وتأسيس نظم معلوماتية متطورة. هذه المصطلحات وغيرها، هي لغة التقدم والتنمية المستقبلية، وهي ستجعل من ليبيا من أهم المراكز التجارية والصناعية في العالم.

إن عوامل الدفع بهذا الاتجاه موجودة، إضافة إلى أن أفريقيا المتحدة في العام 2050، يقترب سكانها من مليارين وتشكل في ذلك الوقت أكبر تجمع بشري في التاريخ، وتتراجع مستويات التقدم في أوروبا، وفي الخمسين سنة القادمة. وتصبح ليبيا وبحكم الضرورة، المركز المؤهل والمستفيد والقادر على تحقيق شيء من التوازن في النظام الاقتصادي العالمي، عندما تحقق أفريقيا حصتها في التقدم وتأخذ الأمور مسارها الطبيعي في أوروبا.

في ختام هذا الفصل من الدراسة، تأكيد على ما تمتلكه ليبيا من ميزة تنافسية في الصناعات الحديثة كالبتروكيمياويات والأسواق الكبيرة المجاورة مثل أوروبا من الشمال وأفريقيا في الجنوب، إضافة إلى باقي العالم الذي قربته القفزات الهائلة في سبل الاتصال والمواصلات، وخصوصاً عالم الأنترنت.

الفصل السادس: ليبيا والاتحاد الأوروبي:

وفيه تأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاقتصادي والتجاري المهم لدول شمال أفريقيا التي تشكل ليبيا جزءاً مهماً منها. وعندما نأخذ بالاعتبار الاتحاد الأفريقي وليبيا عضو فاعل ومهم فيه، تتضح الآن أهم العوامل المساعدة على قيام مركز تجاري وصناعي في ليبيا. إن ليبيا ومنذ وقت بعيد تسعى لتوحيد أفريقيا وتنميتها وتكامل اقتصاداتها وتحرير شعوبها. كل ذلك كان عملاً يومياً وجهداً متواصلاً يبذله القائد الأممي الكبير معمر القذافي، بحيث أصبح الجميع متفائلاً ويدعو للقائد بالصحة والعمر المديد ليرى ليبيا والليبيين في قمة التقدم والسعادة، وأفريقيا تساهم وبدور كبير في تعزيز السلم والأمان في العالم وتنتهي تجارة الحروب والمروجون لها. وتصبح أوروبا في علاقة منصفة وعادلة مع أفريقيا التي لم تر منها إلا السوء والعدوانية عبر التاريخ.

الفصل الثامن والأخير: الخاتمة:-

ناقشت هذه الدراسة العديد من المواضيع الاقتصادية الحيوية، وتشكل النقاط التالية ملخصاً للمواضيع الرئيسية المطروحة التي يمكن أن تشكل عناوين جديدة تساعد على عبور الجسر نحو القرن الواحد والعشرين:

1- إعادة تنظيم السياسة النقدية، وتحديد دور جديد لمصرف ليبيا المركزي.

2- التركيز على القطاعات التي تكون قادرة على تحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الليبي في علاقاته الاقتصادية، مع دول العالم الأخرى.

3- أهمية تطوير التجارة نظراً لأهميتها الكبيرة للاقتصاد الليبي، والاستفادة من موقع ليبيا المهم الذي يتوسط العالم.

4- النقص في اليد العاملةالماهرة، يتطلب التركيز على وضع سياسات ونظم جديدة للتعليم والتدريب والتطوير للقوى العاملة الوطنية.

5- تعتبر الخصخصة من وسائل توزيع الثروة في حال توافر العوامل والسياسة الصحيحة.

6- أهمية عملية إلغاء القوانين وخصوصاً في القطاعات التي تحتكرها الدولة، وسيكون المواطن هو المستفيد.

7- تساعد المشاركة مع دول أفريقية أخرى، ليبيا على إرساء التزام تنافسي جديد مع كل الشركاء الآخرين يهدف إلى تشكيل قوة حقيقية تنافس الاتحاد الأوروبي.

8- تساعد "الأيسوب"(ESOP)، على تطبيق معدل أجور مرن يعود بالفائدة على الاقتصاد في حالة حصول ركود اقتصادي. يرتبط أداء المصانع برفاه الموظفين الذين يقبلون عندها مرونة الأجور.

9- خفض عدد الموظفين الحكوميين لتمتصهم شريحة القطاع الخاص وتحديث استخدام التقنية الخاصة بالرساميل.

10- الترويج لاستقلالية النظام القضائي وشفافيته من أجل ترسيخ الثقة والمصداقية في قوانين الدولة وقواعدها.

11- تعديل النظام الضريبي بحيث تسهل عملية فرض الضرائب وجبايتها بمعدل لايلحق الضرر بعملية التنمية.

12- تعديل سياسة الهجرة من أجل إطلاق عملية جذب الأدمغة.

13- تعزيز توافر المعلومات بحيث تجبر كل مؤسسة على الكشف عن إحصاءاتها الخاصة لمساعدة الناس على اتخاذ القرارات الصحيحة.

14- المشاركة في الرساميل الأجنبية المزمع استثمارها محلياً ولاسيما في النشاطات ذات القيمة المضافة العالية.

15- الترويج لخطط تحديد النسل.

16- التركيز على النظام التعليمي للوصول إلى مستوى يتيح للشعب فرصة الحصول على الكمية والنوعية اللازمتين من المعرفة من خلال الاستثمار في برامج الأبحاث والتنمية والتسهيلات العلمية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى في هذا الميدان.

وتنتهي الرسالة بتأكيدات مهمة، وأهمها التي تشير إلى أنه ينبغي أن يستغل المجتمع الليبي هذه الفرصة من أجل الحصول على عناصر النجاح والازدهار التي حددتها في:-

1- عدد قليل من السكان.

2- وفرة الثروة الطبيعية.

3- القيادة المستقلة.

4- الاستقرار السياسي والأفكار المقتبسة من

الكتاب الأخضر، والنظرية التي تؤدي إلى طريق ثالث لبلوغ العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

وإن عبور الجسر إلى القرن الواحد والعشرين يتطلب أولويات عدة متمثلة في الأفكار الجزئية كتلك التي ناقشناها سابقاً ومن الممكن أن تؤدي هذه الأفكار إلى تطبيق هذه الخطوات التي تقود باتجاه القرن الجديد وتفتح أمامنا آفاق المستقبل.

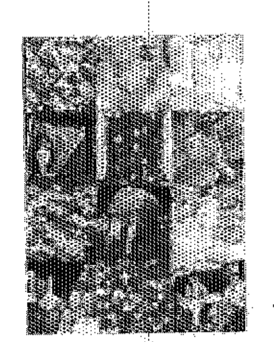
في ختام عرضنا لهذه الأطروحة المهمة بموضوعها والعلمية بمنهجيتها والواقعية والدقيقة في تحليلها، التي ركزت على التحليل الاقتصادي الجزئي.[[MICRO- Economic Amalysis] على مستوى الوحدات الصغيرة، نقترح للباحث الكريم موضوعاً للدكتوراة، يشكل امتداداً علمياً في الفكر والموضوع ، لهذه الرسالة القيمة، ويكون تحت عنوان:

[أفريقيا والقرن الواحد والعشرين]

ويكون موضوعاً في التحليل الاقتصادي الكلي،**[MICRO- Economic Analysis]** مستنداً إلى نفس المبادئ (الكتاب الأخضر)، والأطروحات في النظرية العالمية الثالثة، ومنطلقاً في فرضية، (قارة أفريقيا الغنية بالموارد البشرية والطبيعية، لا يمكن القبول بأن تبقى شعوبها الأكثر فقراً واقتصاداتها الأقل نمواً في العالم).

وتأسيسا على ذلك، فإن المشكلة في هذا الموضوع تكمن في سوء إدارة واستغلال الموارد، والحل في الإدارة العلمية والاستخدام الأمثل لهذه الموارد. والهدف الأساسي للبحث، تصميم نموذج أفريقي للتنمية.

●●

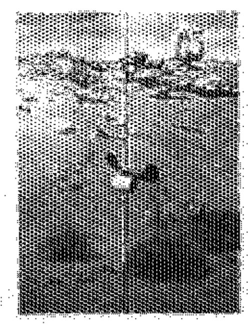






من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر







متابعات ثقافية

- ## التطبيق العملي للاشتراكية خلال ثلاثة عقود

الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للتنمية ، تقييم أداء المؤسسات ، الإدارة

أمانة التحرير

- ## دور المستثمر المحلي في توسيع قاعدة الملكية

أ. نادية بن يوسف

التطبيق العملي للاشتراكية خلال ثلاثة عقود

أمانة التحرير

نظم المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بالتعاون مع شعبة التثقيف والإعلام والتعبئة بمكتب الاتصال باللجان الثورية، ضمن نشاطه الموسمي الثقافي لشهر رمضان محاضرة تمحورت حول:

(التطبيق العملي للاشتراكية خلال ثلاثة عقود)

وذلك مساء الثلاثاء 2004.11.2ف بقاعة المحاضرات بالمركز بطرابلس.

استهدفت المحاضرة تقديم تحليل تقييمي للتطبيق العملي للاشتراكية عبر ثلاثة عقود، وتناولت بالتحليل الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، وتقييم الأداء داخل مؤسسات المجتمع الجماهيري ومناقشة الإدارة مالها وما عليها.

شارك في تغطية موضوعات المحاضرة الثلاثة الأساتذة:-

د. محمد لطفي فرحات.

د. عامر المقري.

د. علي عبدالعاطي.

د. حامد أبوجبيرة.

كما حضر المحاضرة عدد كبير من الأساتذة والأكاديميين، والمختصين والمهتمين بهذا المجال، وطلبة الدراسات العليا والإعلاميين، وقسمت المحاضرة إلى جلستين:-

الجلسة الأولى: أدارها د. محمد لطفي فرحات وتناولت موضوع تقييم أداء المؤسسات، والجدوى الاجتماعية والاقتصادية للتنمية استهلها: د.عامر المقري بإلقاء محاضرته حول موضوع:

"تقييم أداء المؤسسات"

أعطى د. المحاضر لمحة عامة عن القطاع العام، وكيفية أداء مؤسساته وأفاد أن القطاع العام لعب دوراً حيوياً ومهماً في اقتصادات الدول النامية وأن الاقتصاد الليبي كان من الاقتصادات المختلفة إبان فترة الخمسينيات والستينيات أي قبل قيام الثورة.

وأشار إلى أن المجتمع الجماهيري ارتأى إن القطاع العام أقدر من القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الكبيرة والطموحة للمجتمع، خاصة وأن هذه الأهداف تتطلب استثمارات ضخمة يعجز القطاع الخاص بإمكاناته المحدودة عن القيام بها **وأضاف :**

إن الوفرة النفطية ساهمت في توسيع القطاع العام ومنحته القوة للانطلاق **واستدرك قائلا:-**

إنه على الرغم من أن القطاع العام قام بدور قيادي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية فإن أداء مؤسساته بشكل عام شابها القصور. ثم طرح د. المحاضر تساؤلاً: يحدد الجهة المسؤولة عن التقصير في الآداء:-

هل هي مسؤولية القطاع العام ذاته أم أن هناك متغيرات وعوامل أخرى ساهمت في حدوث هذا القصور؟

وأجاب عن هذا السؤال موضحاً أن معظم المؤسسات الدولية نادت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بضرورة وجود القطاع العام في المجتمعات النامية، وأن يساهم هذا القطاع مساهمة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، **وأضاف :**

هذه المؤسسات نفسها تنادي حالياً بضرورة التغير والتحول نحو القطاع الخاص، وإنها وضعت شروطاً لدفع بعض الدول للتوجه نحو الخصخصة.

وارتأى د. المحاضر أن القطاع العام قطاع مهم وأساسي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، ثم دعا إلى ضرورة دراسة وبحث الأسباب التي أدت إلى قصور آداء المؤسسات العامة، وصولاً إلى الحلول الملائمة للعلاج ولتحسين آداء هذه المؤسسات.

كما أكد على وجود الاختلاف بين أهداف القطاعين العام والخاص.

وقال موضحاً:

إن القطاع يسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية متجاوزاً في بعض الأحيان الأهداف الاقتصادية من أجل خلق مجتمع متعلم ومثقف.

ولفت الانتباه إلى أن القطاع العام ملك لكل أفراد المجتمع لأنه يتبع الدولة، التي تضم في الأساس هؤلاء الأفراد، ومن ثم فإن عوائده تعم الجميع، أما القطاع الخاص كما في الدول الرأسمالية فعوائده تخص فئة محدودة من المجتمع، ومن ثم فالرفاه والرخاء لا يعم إلا هذه الفئة.

واستدرك قائلا: إن القطاع الخاص يمكن أن تعم عوائده الجميع إذا بنى على المشاركة والاشتراكية الشعبية التي طرحها الكتاب الأخضر، لوجود مجموعة من المعايير والمحددات في النظام التشاركي.

وأكد على أن القطاع الأهلي المبني على المشاركة يسهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي لشريحة أكبر من أبناء المجتمع.

ولفت الانتباه إلى أن المعايير والمحددات الاجتماعية والاقتصادية توضع من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية في المجتمع الجماهيري، وفي هذا يختلف القطاع الأهلي عن القطاع الخاص في الاقتصادات الأخرى، وخاصة الاقتصادات الرأسمالية.

وأشار إلى أهمية دور الدولة في تصحيح الهيكلية الموجودة في المؤسسات العامة .

وأضاف : إنه من الضروري أن ترفع الدولة يدها عن بعض الأنشطة الاقتصادية وتعطى الفرصة فيها للقطاع الأهلي للقيام بها.

ورأى أن هذا الأمر لا يعني إنهاء دور القطاع العام، وأن السير في موضوع الخصخصة يتم من خلال ما يعرف بالخصخصة التلقائية التي تعني فتح المجال أمام القطاع الأهلي حسب القانون الذي يضعه المجتمع .

وأضاف: إن هذا الأمر يعطى القطاع العام منافسة القطاع الأهلي بطريقة اقتصادية ويكون الأمر أكثر إيجابية على الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن القطاع الأهلي هدفه تحقيق الربح بعكس القطاع العام الذي يسعى دائما إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وإن الدولة قد تتبع في تحقيق هذه الأهداف بعض السياسات الاقتصادية كسياسة الدعم مثلاً .

وأضاف معلقاً : إن سياسة الدعم لها تأثير

إيجابي في فترات معينة وهي أيضاً ذات تأثيرات سلبية عندما تستمر لفترة طويلة وتصبح كأنها حق مكتسب لأفراد المجتمع وتؤدي إلى الاستهلاك غير المقنن وغير المنظم.

وعلق د. المحاضر القصور في أداء مؤسسات القطاع العام على السياسات التي انتهجتها الدولة في بداية السبعينيات عندما أفرطت في الاعتناء بالقطاع العام.

وأشار إلى أن انعدام التخطيط الشامل يعد من أحد أهم الأسباب التي ساهمت في قصور أداء مؤسسة القطاع العام ونادى بضرورة مساهمة المنشآت الفردية في وضع الخطط، وأن ترفع الخطط إلى مستوى القطاعات الاقتصادية التي بدورها تحولها إلى جهات التخطيط .

وأفاد أن حرمان المنشآت الفردية التي هي بداية الإنتاج من وضع مقترحاتها وآرائها في خطة العمل، تؤدي إلى وجود خطط ناقصة، كما تعوق القطاع العام عن تحقيق دوره .

وقال د. المحاضر: نحن الآن في مفترق طرق بين أن يستمر القطاع العام، وبين أن نتحول إلى القطاع الأهلي .

وأضاف موضحاً أن هناك إيجابيات وسلبيات لكلا القطاعين العام والخاص , وشدد على أهمية وجود دراسات اقتصادية لأبرز مميزات وسلبيات القطاعين العام والخاص .

وأضاف موضحاً : إن القطاع الخاص في ليبيا خلال فترة الخمسينيات والستينيات كان متهالكاً وصغيراً في حجمه وبسيطاً في أوانه , وأشار إلى الدور الكبير والإيجابي الذي يلعبه القطاع الأهلي في النشاط الاستثماري والإنتاجي والخدمي.

وأضاف أنه في صور الطرح الجديد للاشتراكية الشعبية لكون الملكية في يد شريحة كبيرة من أفراد المجتمع فأن الأمر يؤدي إلى كبر حجم رأس المال النقدي لهذا القطاع.

وأوضح أن إجراءات نقل الملكية من المؤسسات العامة إلى المؤسسات الخاصة لتوسيع قاعدة الملكية أو ما يعرف بالخصخصة يجب أن يتم وفق قوانين ولوائح تصدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية حتى لا تكون العملية عشوائية وذات تأثير سلبي فى مستوى الاقتصاد مستقبلا ، ودعا إلى أهمية وجود دراسات جيدة لوضع المعايير والأسس اللازمة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الأهلي وألا تخضع عملية النقل إلى العشوائية والتسرع.

كما دعا إلى أهمية وضع وإيجاد معايير وأسس معينة تسهم في تقييم آداء القطاع العام.

وأشار إلى أن القطاع العام حقق إنجازات كبيرة للاقتصاد الليبي، لم تكن متحققة إبان فترة الخمسينيات والستينيات.

واستدرك قائلا: إنه على الرغم من أن الثورة صرفت ملايين الدولارات والدنانير على القطاع العام، إلا أن مستوى أدائه كان متدنياً.

ودعا إلى ضرورة البحث عن الأسباب التي أدت إلى تدني إنتاجية القطاع العام، وإلى ضرورة علاجها بشكل شمولي لترابط البنى الأساسية بعضها ببعض.

ولفت الانتباه إلى حداثة موضوع القطاع الخاص أو القطاع الأهلي في الطرح الجماهيري.

وأضاف أن القطاع الخاص قبل عام 1969ف كان قطاعاً متهالكاً بسيطاً، وصغيراً في حجمه، ما أنه من الصعب تحديد محدداته ، وأشار إلى أن الإنتاجية في القطاع الخاص تكون أكثر كفاءة من الإنتاجية في القطاع العام، بحكم الملكية المقدسة .

وأضاف أن أحد أسباب تحسين إنتاجية القطاع العام أن يعامل الشخص القيادي، المؤسسات العامة باعتبارها ملكه الخاص.

وخلص د. المحاضر في نهاية محاضرته إلى التركيز على أهمية القطاع العام في تنفيذ مشاريع التنمية وأن تعطى الفرصة للقطاع الأهلي للمساهمة في عملية التنمية جنباً إلى جنب مع القطاع العام، وأن يفتح مجال التنافس الشريف للقطاعين في إطار القوانين التي تضعها المؤتمرات الشعبية لضمان عدم تحول القطاع الخاص إلى قطاع رأسمالي، ولضمان عدم تركز الثروة في أيدي الأقلية.

في ختام هذه المحاضرة وجه مدير المحاضرة د. لطفي فرحات الشكر إلى الدكتور المحاضر

ثم علق قائلا: إن هذه المحاضرة سلطت الضوء على القطاعين العام والخاص، وإنها جاءت بنظرة جديدة وهي الخصخصة التلقائية وإن هذا الموضوع يحتاج إلى نقاش طويل .

ثم أشار مستغرباً إلى أن وجود مفهومي القطاع العام والخاص في قائمة الموضوعات التي تتحدث عن التطبيق العملي للاشتراكية.

خلال ثلاثة عقود، يعتبر شاذا في نظره، لأن هذين المفهومين لا مكان لهما في الاشتراكية الجماهيرية.

وأعطيت للدكتور علي عبد العاطي الكلمة ، ليتحدث عن المحور الثاني في هذه الجلسة المتمثل في الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.

واستهل د. المحاضر حديثه قائلا: إن الحديث عن جدوى التنمية الاقتصادية خلال مسيرة الثورة يحتاج إلى وقت طويل للتعريف بها.

وثم عرف التنمية الاقتصادية في صورتها المبسطة بأنها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد وأن النمو المتزايد في دخل الفرد يعد معياراً لقياس النجاحات والتقدم في التنمية، التي تبدو في صورة تغيرات كلية في القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي لأي مجتمع من المجتمعات .

كما ركز على قطاع الصناعة باعتباره من القطاعات المهمة في التنمية التي تساعد على تركيز رأس المال في المجتمع.

ثم أشار إلى أن معظم الدول النامية كانت ترزح تحت تأثير الاستعمار وتعاني من الفقر والجهل، قبل الحرب العالمية الثانية .

إن هذه المشاكل لم يهتم بحلها فقد كانت الدول المتقدمة أيضا تعاني من مشكلة الكساد الكبير في فترة الثلاثينيات.

وبرر أسباب حداثة وأدبيات التنمية وظهور نماذج للتنمية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية بتحرر هذه الدول من الاستعمار وسيطرتها على مواردها الذاتية.

ولفت د. المحاضر الانتباه إلى أن الدول النامية سعت من وراء تحقيقها لعمليات التنمية إلى إشباع الحاجات الضرورية لأفرادها، والتخلص من التبعية والنهوض بالمستوى العام لمجتمعاتها .

وأوضح أن الاقتصاد الليبي قبل الثورة كان اقتصاداً بدائياً ومشوه في تركيبه اعتمد على الزراعة البدائية والرعي، كما اعتمد في تمويل متطلباته على الهبات والمساعدات الأجنبية وتأجير القواعد للأجانب، الأمر الذي رسخ التبعية السياسية والاقتصادية .

وأشار إلى أن الحياة الاقتصادية في ليبيا قد انتعشت من اكتشاف النفط خاصة عند تصديره بكميات تجارية ، وأضاف : إنه رغم حدوث تغير في الاقتصاد الليبي في فترة الستينيات فإنه بقى اقتصاداً متخلفاً وتابعاً.

وأضاف : إنه رغم حدوث تغير في الاقتصاد الليبي في فترة الستينيات إلا أنه بقى اقتصاداً متخلفاً وتابعاً.

وأفاد : إن الثورة عند قيامها اهتمت بتصحيح هذا الواقع من خلال تحقيق التنمية الشاملة في

جميع القطاعات لتحقيق أهدافها الثلاثة الحرية والاشتراكية والوحدة.

وأوضح أن النظرية العالمية في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر حدوث المنهج الاشتراكي ليكون منهجاً اقتصادياً يحدد معالم التنمية الاقتصادية في المجتمع الجماهيري.

وأضاف أنه من خلال تطبيق المقولات الخالدة وسن مجموعة من التشريعات وضعت خطط متكاملة للتنمية صرف عليها المجتمع ما يقارب من 60 مليار دولار.

وأكد على أن إعادة هيكلية الاقتصاد الليبي تمت في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات أي من خطة التحول 1980-1985ف والتي تلتها فترة الحصار على الاقتصاد الليبي

وأضاف : إن القطاع العام هيمن على تنفيذ هذه الخطط ، أما دور القطاع الخاص فكان هامشياً.

وأفاد موضحاً : إنه لتقييم جدوى التنمية فإن هناك نجاحات كبيرة في قطاعات كثيرة، كما أن الحظ لم يحالفنا في معظم القطاعات الأخرى وأن مقياس متوسط دخل الفرد، هو المقياس المستخدم من قبل المنظمات الدولية لقياس التقدم ونجاحات التنمية .

وأضاف : إن الاقتصاد الليبي، حقق تحسناً ملحوظاً في الأنشطة غير النفطية خلال الفترة 1969-1999ف أي بمعدل نمو يصل إلى 4.7% ويعد حسب وجهة نظره أعلى معدل نمو بعد استخراج النفط والغاز الطبيعي .

وخلص د. المحاضر في نهاية محاضرته إلى أن التنمية الاقتصادية في الجماهيرية قد حققت مستهدفاتها، إنها ذات جدوى اقتصادية واجتماعية بصورة عامة.

ثم استدرك قائلا : إلا أن البحث في الجدوى الاقتصادية يتطلب العديد من الدراسات التي تستمر لسنوات لكل مكون من القطاعات الاقتصادية على حدة للوصول إلى الجدوى الاقتصادية للتنمية خلال مسيرة الثلاثين عاماً.

وأضاف : إنه اعتمد على معيار متوسط دخل الفرد لقياس التقدم والنجاحات في التنمية التي وصفت في الجماهيرية.

وفي الجلسة الثانية: قام د.محفوظ أبوحميدة بإدارة المحاضرة المتعلقة بالمحور الثالث وتحدث د. لطفي محمد فرحات عن هذا المحور.

واستهل محاضرته قائلا : إن الإدارة لها صلة بالتطبيقات الاشتراكية وإنه لا يوجد تعريف محدد وجامع لمفهوم الإدارة.

وأشار إلى أنه يتبنى تعريفاً محدداً يرى أنه يعنى الفرص ، يتمثل في أن الإدارة عملية إنسانية مستمرة موجهة إلى تحقيق أهداف معينة عن طريق الجهد البشري والموارد والإمكانات المتاحة.

ودعا إلى أهمية عدم الخلط بين الإدارة ، والمدير فالمدير عنصر من عناصر الإدارة له دور فيها كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والقيادة والتوظيف، وإنه كلما ارتقى في السلم الإداري ركز على دور معين أكثر من غيره.

ونبه إلى التميز بين الإدارة وبين هيكلها التنظيمي، وإن الهيكل التنظيمي عبارة عن أداة يبين من خلالها تحديد المهام والاختصاصات الموكولة للأفراد في أية مؤسسة أو مشروع ليتسنى تحقيق الأهداف المطلوبة ، وفرق د. المحاضر بين الإدارة الخاصة والإدارة العامة.

وقال: إن الإدارة الخاصة هدفها الأساسي تحقيق الربح وهو المعيار الذي يقيم على أساسه نجاح الإدارة أو فشلها، أما الإدارة العامة فلها أهداف أخرى تتعلق بأداء المؤسسات والمصالح والمشروعات التابعة للدولة التي تقدم خدمات معينة

للأفراد.

وركز علـى ضـرورة التفريق بين الإدارة الشعبية والإدارة العامة والخاصة، وأن الإدارة الشعبية مفهوم جديد جاءت به النظرية العالمية الثالثة يمزج بين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، ويحدد الأهداف والسياسات التي تحقق المصلحة العامة للمجتمع وطرق تنفيذها فضلاً عن أن هناك قانوناً يحدد اختصاصات المؤتمرات واللجان الشعبية.

وأوضح أن الإدارة - مهما كان نوعها - تسعى دائما إلى تحقيق الأهداف المنوطة بها وأن المؤتمرات الشعبية هي التي تتولى وضع أهداف الإدارة الشعبية ، أما تنفيذها فتكون من مهام اللجان الشعبية.

وأضاف : إن الإطار الذي يتم من خلاله تحديد طرق تنفيذ هذه الأهداف يكون من مهام المؤتمرات الشعبية ، ونبه إلى أن المدير قد لا يكون فرداً طبيعياً ، فاللجنة الشعبية مدير ويحدد دور المدير بالسلطات المسند إليه التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية.

وأضاف : إن الإدارة الجيدة تقود المجتمع إلى التقدم والتنمية. وإن العكس هو الصحيح.

وأكد على وجود علاقة وثيقة بين التشريعات الإدارية وممارسة الوظيفة الإدارية ، فإذا كان هناك خلط في المفاهيم التي تستند إليها هذه التشريعات فإنها تؤدي إلى اختلال العمل الإداري.

ودعا إلى ضرورة إخضاع هذه التشريعات للمراجعة في الواقع العملي حتى يكون هناك اقتراب من النظرية.

وخلص في ختام محاضرته إلى التشديد على أهمية الرقابة، واعتبرها جزءا من العملية الإدارية ، كما وصفها بأنها حساسة ومهمة، وأنه من ضمن مهامها تصحيح الانحرافات وتلافيها قبل وقوعها أو الكشف عن الأخطاء.

وإن الجهاز الرقابي الحالي، ليس جهازاً رقابياً شعبياً وإن مهمته انحرفت على المهمة الشعبية، وأضاف : إنه ينبغي تمكين الإدارة من تحقيق أهدافها، وأن توضع الرقابة في مكانها الصحيح بحيث تكون إيجابية وفعالة.

واختتمت الجلسة بالعديد من المداخلات الهادفة والبناءة التي أسهمت في إثراء الحوار والنقاش.

مداخلة المهندس أحمد سالم السليني

استهل مداخلته بالإشارة إلى أن هناك جانبين للنظرية نظريا وتطبيقيا ، وإن التطبيق العملي للاشتراكية في المجتمع الجماهيري إما أن يكون الفرد مالكاً لوسيلة الإنتاج، أو مؤسسة اشتراكية يتقاسمون فيها عوائد الإنتاج أو أن يعطي الفرد المجتمع خدمة ويحصل على مقابل لقاء هذه الخدمة.

ونبه على أن الثلاثة عقود التي مرت كانت عبارة عن استيراد المؤسسات (رأسمالية الدولة) وأن الليبيين بقوا أحرارا لعدم وجود نموذج مطبق في الفترة التي مضت .

وأضاف : إننا نمتلك النفط ولدينا الدعم وإنه من خلال الدعم يمكن إقامة مصنع أنابيب يأخذ منه المنتج الليبي الثلث والثلث للآلة والثلث الآخر للمواد الخام التي تعود إلى المجتمع.

مداخلة أ. عاشور قرقوم:

أفاد من مستهل مداخلته أنه غير راض عن الطرح الذي تم به التحدث عن الاشتراكية خلال الثلاثين عاماً من الواقع العملي وبرر ذلك، بالإكثار من التحدث عن المداخلات النظرية.

وأضاف أن هناك تساؤلات في ذهني يشعر بها الشعب الليبي ، أن هناك مقولات رفعتها الثورة الليبية معقوداً عليها الأمل في أن تعطي ولو شيئاً بسيطاً من التطبيق الاشتراكي ودلل الاستاذ

المتدخل على قوله هذا بمقولة شركاء لا أجراء. هل تحققت هذه المقولة على أرض الواقع أم أنها لم تتحقق؟

وأضاف قائلا : كان بودي أن أسمع عن أرقام عن الوضع الحالي لبلادنا ، ومثل على ذلك موضع الفقر والبطالة، وأضاف : إن هذه الأمور موجودة في المجتمع وتحتاج إلى دراسة جدية وإلى تسليط الأضواء عليها لمعالجتها.

د. حامد أبوجبيرة

علق في بداية محاضرته على الورقة التي ألقاها د. عامر المقري حيث اعتبر أن هذه الورقة ركزت على موضوع أساسي وجوهري في البنى الاقتصادية عامة وهو موضوع الملكية وأن القطاع العام وجوده في البداية كان ضروريا أوجد لنا شيئا اسمه دولة ضامنة وفرت للمجتمع مجموعة من المنافع الضرورية التي لاغنى عنها لابنائه.

وأضاف : إننا نمتلك نظرية تحددت فيها بنى المجتمع الاشتراكي الجديد وأصبح وفقاً لها ضرورة قيام مؤسسات المجتمع الجماهيري.

وأوضح : إن الاتجاه نحو القطاع الخاص يعني الملكية المقدسة للفرد وهو النشاط الذي يقوم به الفرد بما ينسجم مع توجهات المجتمع .

والتوجه نحو القطاع العام يقصد به تلك المؤسسات التي يمتلكها المجتمع وتغيب فيه كل الملابسات التقليدية من ربح واستغلال ورشوة واتجار ... وغيرها.

ثم تحدث عن الإدارة فقال : إن مقاييس المجتمع الجماهيري تختلف عن المجتمعات التقليدية إلا أن هذا يعني أن هناك توجهاً للإخلال بمنظومة العلم، وإن المجتمع الجماهيري فوضوي ومنحل من أي التزام أو قاعدة علمية.

وأضاف : إن المجتمع الجماهيري قمة في التنظيم والانضباطية وإنه مجتمع واضح المعالم ومحدد الأهداف.

وخلص في ختام محاضرته إلى وصف القطاع الخاص والخوصصة بأنها تفكيك للدولة وعودة إلى الرأسمالية وتعد تحديات للمجتمع الجماهيري.

وأضاف موضحاً : إن مجتمع الشراكة والنظام التشاركي في المجتمع الجماهيري البديل العلمي والمنطقي للعلاقات والمفاهيم التقليدية التي سيطرت على المجتمعات الإنسانية لفترات طويلة، كما أن التنمية الحقيقية ليست تلك الخطط التي يستفيد منها المجتمع استفادة كبيرة بل هي الثورة التي تحقق للمجتمع قيمته الحقيقية .

دور المستثمر المحلي في توسيع قاعدة الملكية

إعداد: أ . نادية بن يوسف
مجلة دراسات

في إطار نقل وتوسيع قاعدة الملكية، وسعياً نحو تكوين قاعدة عريضة للاشتراكية الشعبية القائمة على الشراكة في امتلاك ثروة المجتمع، على أسس من الفرص المتكافئة والقدرة التنافسية، بتحويل بعض المؤسسات إلى شركات مساهمة تجمع صغار المستثمرين فضلاً عن نقل الوحدات الاقتصادية القائمة وقيام وحدات اقتصادية جديدة، تسمح باستثمار المدخرات الفردية وتوطينها بإدماجها في النشاط الاقتصادي، ومن خلال رفع مستوى كفاءة الاقتصاد الليبي، وزيادة إنتاجيته، لتحقيق تنمية فعلية تهدف إلى بناء اقتصاد قومي متين.

انعقدت ولمدة يوم واحد (25.05.2004) وفي قاعة ذات العماد بمدينة طرابلس ندوة علمية بعنوان:

(دور المستثمر المحلي في توسيع قاعدة الملكية)

اشترك في تنظيمها أربع جهات هي: الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى، اتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة، مجلس رجال الأعمال الليبيين.

شارك في أعمال الندوة أمناء اللجان الشعبية للشعبيات وأمناء القطاعات النوعية، وغرف التجارة والصناعة والزراعة ومنتسبوها بالمناطق، واتحاد عام المنتجين، والمصارف، ورؤساء لجان التأسيس للشركات والتشاركيات المملكة، شركات الاستثمار، والأكاديميون والباحثون المختصون والمهتمون بهذا الموضوع.

واستهدفت الندوة إبراز أهمية دور المستثمر المحلي في توسيع قاعدة الملكية، وتشجيعه على زيادة حجم الإنفاق والاستثمار، فضلاً عن زيادة رأس مال شركات القطاع الأهلي بما يساعد على تحريك عملية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوظيف استخدام السيولة المتاحة للقطاع الأهلي بما يتفق وأولويات التنمية، إلى جانب إنجاح وتوسيع نطاق

المنافسة والملكية المباشرة التي تهدف إلى تجميع صغار المستثمرين من خلال تحويل بعض المؤسسات إلى شركات مساهمة.

وتحقيقاً للأهداف الآنفة الذكر، تم تقديم عدد من الأوراق البحثية، غطت في مجملها المحاور الأساسية للندوة التي تمثلت في:

- أهمية توسيع قاعدة الملكية والإجراءات المتبعة- الأهداف واللوائح والقرارات المنظمة لعملية توسيع قاعدة الملكية.
- الرؤية المستقبلية للهيئة في برامج توسيع قاعدة الملكية.
- التعريف العام لبرامج قاعدة الملكية، وأشكاله وأهدافه والآثار المترتبة عليه، والمشاركة الأجنبية في هذه البرامج ومتطلبات رجال الأعمال المحليين بنجاحه.
- دور اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في توسيع قاعدة الملكية، والآثار المترتبة عليه.

وفي الختام أسفرت مناقشة الأوراق البحثية عن توصل المشاركين إلى جملة من التوصيات تمثلت في:

1- العمل على تأكيد أهمية دور المستثمر المحلي في توسيع قاعدة الملكية.

2- التأكيد على دور المؤسسات التمويلية وإبراز دور المصارف في عملية التمويل بمنح تسهيلات ائتمانية، تتلاءم والوضع الحالي للمستثمر مساهمة في تفعيل هذا البرنامج.

3- تبسيط كافة إجراءات نقل الملكية بكل كفاءة وفاعلية للمستثمر المحلي.

4- حث الخبراء والمختصين في هذا المجال على المشاركة والبحث، في برامج توسيع قاعدة الملكية وإقامة العديد من المؤتمرات والندوات ذات العلاقة.

5- مساهمة ومشاركة كافة القطاعات النوعية لإيجاد المناخ الملائم لتنظيم وتسهيل برامج ما بعد التمليك.

6- حث الأفراد الطبيعيين، والاعتباريين لتنمية مدخراتهم، وذلك عن طريق المشاركة في برامج توسيع قاعدة الملكية من خلال الشركات والوحدات الاقتصادية المعروضة للتمليك.

7- العمل على إيجاد المناخ الاقتصادي الملائم لدور المستثمر المحلي.

8- زيادة الاهتمام بالمستثمر المحلي وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لتوطين مدخراته.

9- تفعيل دور النقابات والاتحادات والروابط المهنية في عملية توسيع قاعدة الملكية والتأكيد على دورهم الفاعل في هذه البرامج.

10- التأكيد على أهمية سوق الأوراق المالية وزيادة تفعيل دوره.

11- تفعيل دور القوانين والتشريعات المنظمة للوكالات والعلامات التجارية وبما يخدم أغراض التنمية.

12- تفعيل دور المعاهد العليا والجامعات بما يخدم أغراض برامج توسيع قاعدة الملكية.

13- زيادة الاهتمام بالنظم المحاسبية والمالية، وتفعيل دورها الرقابي بغية الوصول بالوحدات والشركات التي ملكت إلى بر الأمان.

الاشتراكات

ثمن النسخة
لمدة سنة واحدة

الأفـراد 3 دنانيـر
ثلاثة دنانير ليبية

المؤسسات 5 دنانيـر
ثلاثة دنانير ليبية

ثمن النسخة
لمدة سنتين

الأفـراد 2.5 دينـــار
ديناران وخمسمائة درهم

المؤسسات 4 دنانيـر
أربعة دنانير ليبية

تدفع الاشتراكات مقدماً بصك مصرفي على حساب المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

ثمن النسخة في الجماهيرية
3 دنانيـر
ثلاثة دنانير ليبية أو ما يعادلها

Subscription
Dirasaat Magazine
The World Center For the Studies
and Researches of the Green Book

قسيمة اشتراك
مجلة دراسات
المركز العالمي لدراسات
وأبحاث الكتاب الأخضر

Name: ———— الاسم : ————

Address: ———— العنوان بالكامل : ————

Requirrd Number of Copies: ———— عدد النسخ المطلوبة : ————

Subscription Period : ———— **Year (s)** سنة / سنوات ———— مدة الاشتراك : ————

DIRASAAT

A Quarterly Journal Issued
by the World Center For the Studies and Researches of the Green Book

Fifth Year ,Issue No . Seventeen, Summer 2004

Tripoli , The Great Social peoples Libyan arab Jamahiria
Tel: 3403612 - 3403611 Ext. 220
Tel - FAX : 3403693
p.0. B0X : 8021
Dirasaat@Greenbook.com
W W W .dirasaat.Com

DIRASAAT

A Quarterly Journal Issued

by the World Center For the Studies and Researches of the Green Book

Fifth Year - Issue No. Seventeen- Summer 2004

LIBYAN ECONOMY AND PRIVATIZATION

